الخليج 2013
الثابت و المتحول

أحمد عبدالله عسبول – إلهام فخرو – جاسم راشد الشامسي – جميل السيد كاظم العلوي
خليل يعقوب بوهزاع – دلال واد عيسى سوار الذهب – سعد هشام الشهابي
سعيد بن محمد بن أحمد الصقري – سلمى محسن وحيدي – سمية علي الجزيري
عبدالرحمن حركاتي – عمر هشام الشهابي – لولوة راشد الخاطر – محمد هلال الخليفي – مراد الحايكي
مرزوق النصف – منى سالم جعبوب – نادر المتروك – نورة محمد الحسن

تنسيق و تحرير : عمر هشام الشهابي

مركز الخليج لسياسات التنمية
Gulf Centre for Development Policies

Published by Gulf Centre for Development Policies
© 2013

Graphic Editor & Book Designer: Ahmad Abbas Ali, Graphic Designer, Marketing & Public Relations Department at Gulf University for Science and Technology, Kuwait

Cover photo: "Stand in the Pathway and See" (2012) from Desert of Pharan series by Ahmed Mater. Courtesy of the artist and Athr Gallery, Saudi Arabia

الإطار العام:

تقديم: من الخليج عن الخليج وإلى الخليج 8

1 مقدّمة: أوجه الخلل المزمنة في أقطار مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة 12

2 الخلل السّياسي 16
2.1 مقدّمة **16**
2.2 ملف الدّساتير في الخليج 19
2.3 ملف النّقابات في الخليج 33
2.4 التّطوّرات السياسية في الإمارات 41
2.5 التّطوّرات السياسية في البحرين 47
2.6 التّطوّرات السياسية في السعودية 57
2.7 التّطوّرات السياسية في عمان 69
2.8 التّطوّرات السياسية في قطر 78
2.9 التّطوّرات السياسية في الكويت 81

3 الخلل الاقتصادي 92
3.1 مقدّمة 92
3.2 ملف العوائد النّفطيّة وانفاقاتها 95
3.3 التّطوّرات الاقتصادية في الإمارات 109
3.4 التّطوّرات الاقتصادية في البحرين 120
3.5 التّطوّرات الاقتصادية في السعودية 131
3.6 التّطوّرات الاقتصادية في عمان 139
3.7 التّطوّرات الاقتصادية في قطر 145
3.8 التّطوّرات الاقتصادية في الكويت 155

4 الخلل الأمني 163
4.1 مقدّمة 163
4.2 ملف: الأمن العسكري في الخليج 165
4.3 ملف: الأمن المائي في الخليج 181

5 الخلل السّكاني 193
5.1 مقدّمة: التطورات الأخيرة في الخلل السكاني 193
5.2 ملف: المشاريع العقاريّة وتفاقم الخلل السكاني 199

6 خاتمة: نحو بناء دولةٍ قوامها المواطنة والتّنمية والأمن والوحدة 205

فريق العمل

تضافرت جهود اكثر من عشرين شخص من مختلف دول مجلس التعاون لإنجاز هذا التقرير، وفيما يلي نستعرض نبذة قصيرة للمشاركين، وقد فضل بعض المساهمين عدم ذكر اسمائهم حفاظا على خصوصيتهم.

المحرر والمنسق العام:

عمر هشام الشهابي

بحريني من المحرق. يعمل كمدير مركز الخليج لسياسات التنمية، ومحاضر في جامعة الخليج بالكويت. حصل على الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة اكسفورد، وعمل في البنك وصندوق النقد الدوليين، وشركة مكنزي الاستشارية، ومحاضراً في University College Oxford. صدر له مؤخرا كتاب "اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون." عمل كالمحرر والمنسق العام للتقرير وعلى الأجزاء المتعلقة بالخلل السكاني والاقتصادي والأمني والسياسي. بالامكان التواصل معه في تويتر على: @omaralshehabi

أحمد عبدالله عسبول

محلل ابحاث في مركز الخليج لسياسات التنمية، حاصل على بكالوريوس في الإقتصاد من الجامعة الأهلية في البحرين وعضو جمعية الإقتصاديين البحرينية. عمل على الجزء الاقتصادي في هذا الاصدار. بالإمكان التواصل معه عبر
Ahmed.asbool82@gmail.com
وعبر تويتر @aasbool

جاسم راشد الشامسي

كاتب وباحث من الامارات متخصص في المالية العامة ,مدير الميزانية الاتحادية ووكيل وزارة مساعد سابق بوزارة المالية في الامارات,حاصل على بكالوريوس إدارة اعمال,وعضو سابق في الفريق التفاوضي الإماراتي والخليج بشأن جوانب الاستثمار والتجارة مع أمريكا والاتحاد الأوروبي. عمل على الجزئين السياسي والاقتصادي المتعلقين بالإمارات في هذا الاصدار.

احمد عباس علي

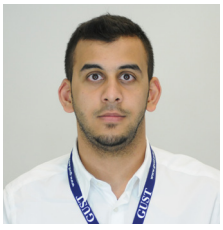

مصمم جرافيكي في جامعة الخليج للعلوم و التكنولوجيا، الكويت. حاصل على بكالوريوس في الوسائط المتعدده من جامعة الخليج للعلوم و التكنولوجيا و دبلوم في علوم المحاسبه. ساهم و شارك بالعديد من الحملات الدعائيه من ابرزها مؤتمر كونيكت لتواصل اصحاب المشاريع المتوسطه و الصغيره في الكويت. عمل على تصميم البحث و تنسيقه.
للتواصل معه عبر تويتر:
@AhmedAAMohammed

إلهام فخرو

محامية بحرينية. عملت في السابق كباحثة مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ، وكباحثة مع اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق . حاصلة على شهادة الماجستير في القانون من جامعة هارفارد وشهادة البكالوريوس من جامعة لندن. نشرت عدة مقالات تحليلية في مطبوعات دولية تتعلق بالتغيرات القانونية والسياسية في دول مجلس التعاون.

جميل السيد كاظم العلوي

درس الهندسة الميكانيكية بكلية لوتن للتكنولوجيا، المملكة المتحدة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة جيد للاستشارات، البحرين. رئيس مركز الترويج التجاري، البحرين. عضوا في منظمات ومؤسسات مهنية في مجالات الكهرباء والمياه والادارة كما ساهم وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات الاقليمية والعالمية. مناصب سابقة: المدير التنفيذي للمجلس العالمي للمياه، فرنسا. عمل بإدارة الكهرباء ثم مدير للإدارة، البحرين. وكيل الوزارة للكهرباء والماء وزارة الأشغال والكهرباء والماء، البحرين. عمل على ملف المياه في هذا الاصدار.

خليل يعقوب بوهزاع

صحفي من البحرين مهتم بالشؤون العمالية والنقابية وقضايا العمالة المهاجرة، حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، والدبلوم المشارك في المحاسبة من جامعة البحرين، تنقل في العمل بين القطاع الخاص والعام، وعمل صحفياً ومراسلاً في عدد من الصحف البحرينية والعربية. له مساهمات وكتابات متنوعة في الشأن العمالي والنقابي والسياسي والشبابي، ويكتب بشكل غير منتظم في مدونته (Labour Times). بالإمكان التواصل معه في تويتر على @khalil_bohazza

سعد هشام الشهابي

طالب دكتوراه من البحرين في كلية كنجز جامعة لندن. يتمحور بحث الدكتوراه حول تطور العلاقة بين الحكومة و التجار في الكويت من مرحلة ما قبل الاستقلال الى الغزو العراقي في سنة 1990 . حصل على شهادة الماجستير من كلية بيركبك جامعة لندن في الاعمال الدولية و ايضا على شهادة البكالوريوس من كلية جولدسميث جامعة لندن في السياسة و الاقتصاد. عمل على الجزء السياسي المتعلق بالكويت في هذا الاصدار.

سلمى محسن وحيدي

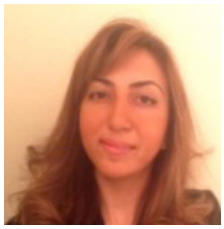

باحثة في مجال القانون الدستوري والدولي من البحرين. حصلت على الماجستير في القانون الدولي من جامعة جورجتاون والماجستير في السياسة الدولية من الجامعة الأمريكية بواشنطن، وعملت في مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين ومجموعة لافاييت الاستشارية ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ومركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين في الولايات المتحدة. عملت على ملف الدساتير في هذا الاصدار. بالإمكان التواصل معها في تويتر على @salmasays

دلال واد عيسى سوار الذهب

محللة ابحاث من السودان والسعودية في مركز الخليج لسياسات التنمية، حاصلة على الماجستير في ادارة الصحة و السلامة و البيئة من جامعة جلامورجان (the University of South Wales) في بريطانيا عام 2009. عملت كمحررة مساعدة في هذا الاصدار. بالإمكان التواصل معها عبر البريد الإلكتروني: dalal.wadeisa@gmail.com

سعيد بن محمد بن أحمد الصقري

عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية. كما انه محاضر غير متفرغ في الجامعة العربية المفتوحة - فرع عمان. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد في العام 2010م من مركز الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية بجامعة فكتوريا باستراليا وعلى الماجستير في العلوم والاقتصاد المالي من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الامريكية في سبتمبر 2000م.

عمل محاضرا في كلية الدراسات المصرفية والمالية ومركز الدراسات الدولية في سلطنة عمان ، وله عدة دراسات منشورة في العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية وساهم بالعديد من الأوراق في كثير من الندوات والمؤسسات الدولية مثل مركز دراسات الخليج في جامعة كامبريدج. عمل على الجزء الاقتصادي المتعلق بعمان في هذا الاصدار.

سمية علي الجزيري

باحثة من البحرين ومحللة اقتصادية ومالية للقطاع المصرفي في دول مجلس التعاون. حائزة على جائزة الشيفنينغ (Chevening) للمنح الدراسية من المملكة المتحدة لتحضير شهادة الماجستير. حصلت على شهادة الماجستير في الإقتصاد السياسي العالمي من جامعة ساسيكس (Sussex University) في بريطانيا العام 2011 وشهادة الباكالوريوس في الإقتصاد والعلوم السياسية من جامعة ميجيل (McGill University) في العام. عملت على ملف الفوارق في صادرات وايرادات النفط والجزء الاقتصادي المتعلق بالبحرين في هذا الاصدار. يمكنكم التواصل معها في تويتر على: @SumayaAJ

عبدالرحمن حركاتي – السعودية

باحث من السعودية في الشؤون السياسية في الخليج، حصل على شهادة العلوم السياسية من جامعة الملك سعود في الرياض، ويحضر الان رسالة الماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية. عمل على الجزئيين السياسي والاقتصادي المتعلقين بالسعودية من التقرير. بالإمكان التواصل معه عبر harakatia@gmail.com وعبر تويتر @aharakati

محمد هلال الخليفي –قطر

هلال الخليفي -قطر
حاصل على ليسانس آداب فلسفة واجتماع من جامعة الكويت .عمل في سلك التدريس والتوجيه التربوي في وزارة التربية والتعليم . يكتب في الصحافة المحلية في قطر. عمل على الجزء السياسي المتعلق بقطر في هذا الاصدار. عنوان التواصل : mohd_hilal@hotmail.com

مرزوق النصف

باحث اقتصادي في شركة الشال للاستشارات في الكويت، حاصل على ماجستير الاقتصاد من جامعة ماساتشوستس الأميركية. عمل على الجزء الاقتصادي المتعلق بالكويت في هذا الاصدار. البريد الإلكتروني: m.alnusf@gmail.com

لولوة راشد الخاطر – قطر

تعمل حاليا في مجال تحليل السياسات العامة كمديرة مشاريع بحثية في معهد راند قطر لتحليل السياسات. حاصلة على درجة الماجستير من جامعة Imperial College London وتعكف حاليا على رسالة ماجستير أخرى في مجال تحليل السياسات العامة في الإسلام. عملت قبل التحاقها بالمجال البحثي في قطاع الغاز والبترول. عملت على الجزء الاقتصادي المتعلق بقطر في هذا الاصدار. بالإمكان التواصل معها على الإيميل:
Lolwah.alkhater@gmail.com

مراد الحايكي

عضو هيئة مركزية سابق في جمعية العمل الوطني الديمقراطي وعد، وعضو هيئة تحرير نشرة "الديمقراطي"، وناشط في الشأن السياسي في مملكة البحرين. مقيم حاليا في دولة قطر حيث يعمل. عمل على الجزء السياسي المتعلق بالبحرين في هذا الاصدار. حسابه على موقع تويتر @muradalhaiki ولديه مدونة إلكترونية عنوانها
http://myvision-bahraini.blogspot.com

منى سالم جعبوب

كاتبة وباحثة ومدونة من عمان. حاصلة على ماجستير في الدراسات التربوية من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة. تعمل حاليا كرئيسة قسم النشاط الثقافي بمركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم بصلالة. لها العديد من الاصدارات الاكاديمية والروائية، بما فيها كتاب" قيادة المجتمع نحو التغيير : التجربة التربوية لثورة ظفار بسلطنة عمان" و رواية "وادي الجن". عملت على الجزء السياسي المتعلق بعمان في هذا الاصدار.

نادر المتروك

كاتب ومحرّر صحافي من البحرين، خرّيج جامعة البحرين كلّية الآداب، حاصل على دبلوم عال في التربية، وطالب ماجستير في مجال الإعلام الاجتماعي. عمل كاتباً ومعدّاً في صحيفة "الوسط" و"الوقت" (البحرين) وصحيفة "الأخبار" اللّبنانيّة. مختص في بحث الإشكالات الفكريّة وقضايا التديّن المعاصرة، وأسهم في إنجاز جملة من الأبحاث والدّراسات المتعلقة بالظواهر الاجتماعيّة الجديدة. عمل محرّراً لغويّاً وفنيّاً لهذا الاصدار.

هبة يوسف القاعوري

قائدة فريق قسم تطبيقات الحاسوب في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، حاصلة على بكالوريوس في نظم المعلومات والحوسبة من الجامعة العربية المفتوحة في الكويت عام 2007، عملت كمخرجة الكترونية للإصدار.
بالإمكان التواصل معها عبر البريد التالي:
Kaouri.H@gust.edu.kw

نورة محمد الحسن

باحثة اقتصادية من الكويت. حصلت على الماجستير في الاقتصاد من جامعة الكويت. عملت في مؤسسة البترول الكويتية و الإدارة المركزية للإحصاء و جريدة AlWatan Daily السابقة. عملت على الجزء الاقتصادي في هذا الاصدار.
بالإمكان التواصل معها عبر البريد الإلكتروني:
alhasan.noorah@gmail.com

مركز الخليج لسياسات التنمية:

مركز الخليج لسياسات التنمية
Gulf Centre for Development Policies

مركز الخليج لسياسات التنمية هو مركز دراسات مستقل، غرضه هو دراسة سياسات ومؤسسات وأداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأعضاء فيه، وذلك في إطار الهوية العربية - الإسلامية الجامعة لشعوب المنطقة. يختص المركز برصد ودراسة اوجه الخلل المزمنة في دول المجلس التعاون، والمتمثلة في الخلل السكاني و الخلل الاقتصادي و الخلل السياسي و الخلل الأمني، بهدف المساهمة في تحقيق تطلعات شعوب المنطقة المتمثلة في الديمقراطية والوحدة والتنمية.

وبإمكانكم التعرف على المزيد حول المركز عبر موقعه:
www.gulfpolicies.com
twitter: @gulfpolicies

مجلس الأمناء

علي خليفة الكواري

باحث من قطر في شؤون الاقتصاد والديمقراطية، وله العديد من المؤلفات والدراسات فيها. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة درهام. رئيس مجلس امناء مركز الخليج لسياسات التنمية. آخر اعماله هي تحرير وتنسيق كتاب "الشعب يريد الاصلاح في قطر... ايضا" و"السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون".

علي فهد الزميع

وزير كويتي سابق في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وقبلها في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية. حاصل على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة اكستر.

جاسم السعدون

باحث اقتصادي و مؤسس مجموعة الشال في الكويت. حاصل على ماجستير في الاقتصاد القياسي من جامعة كولورادو (بولدر). له العديد من البحوث والدراسات الاقتصادية، بما فيها كتابي "مناخ الأزمة وأزمة المناخ" و"رسالة الى عاقل" بالاشتراك مع علي خليفة الكواري.

فهد علي الزميع:

استاذ مساعد في القانون ونائب الرئيس للشؤون الادارية والمالية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت. حاصل على الدكتوراة في القانون من جامعة سواس ، وعمل كمحاضر في القانون في جامعة وستمنستر وجامعة الكويت. حاصل على الاجازة القانونية في الكويت وعمل سابقا في مكتب كلفورد شانس للمحاماة.

عمر هشام الشهابي

يعمل مديراً عاماً لمركز الخليج لسياسات التّنمية، ومُحاضر في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت.

تقديم: من الخليج عن الخليج وإلى الخليج

يسري الخليجُ في عروق هذا الاصدار، فهو معنيٌّ أساساً بالتطوّرات على الأراضي المحيطة بالجانب الغربي من ضفافه. لكن ما قد يميز هذا الاصدار عن غيره من الكتابات عن المنطقة؛ هو أنه كُتب كليّاً بأقلام من الخليج، ومصبّ اهتمامه وجمهوره الأساس الذين يُخاطبهم هم أهل الخليج.

كيف يُقارن المخزون الاستراتيجي للمياه في البحرين - الذي لا يتعدّى يوماً واحداً - مع باقي دول المنطقة؟ ولماذا فاقَ سعرُ برميل النفط - الذي تحتاجه الإمارات لموازنةِ ميزانيتها - 85 دولار؟ ما هي تبعات نسبة المواطنين المتدنّية بالمقارنة مع الأجانب في قطر والتي لا تبلغ نسبة 15%؟ وكم عدد القوّات العسكريّة الأجنبيّة التي تتخذ من قواعد في دولها مقرّاً لها؟ وما آخر تطوّرات ملف السّجناء السّياسيين في المنطقة؟

الإجابة على هذه الأسئلة هي هدفُ هذا الاصدار وفحواه، حيث نُركّز فيه على رصْد وتحليل التطوّرات والتغيّرات الجارية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، على مدى الأعوام 2011 2013-م، وتقييمها من منظور متطلّبات بناء الدّولة الحديثة، ووفق الطّبيعة العامة لهذه الأقطار.

> "حيث نُركّز فيه على رصْد وتحليل التطوّرات والتغيّرات الجارية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة"

ثمّة أوجه خللٍ مُزمنة تتواجدُ في كلّ أقطار المجلس، وبلا استثناء، وهي تتسبّب في إعاقة بناء الدّولة الحديثة فيها. وتُمثّل أوجه الخلل المزمنة هذه؛ حالاتٍ فريدة جديدة من نوعها عالميّاً، وهو ما يتطلّبُ وقفة جادة وصريحة من قبل المهتمين بأمور المنطقة، بغرض مقاربتها وتحليلها ومعالجتها في أسرع وقتٍ ممكن .على سبيل المثال، فإنّه لا توجد دولٌ أخرى في العالم يُشكّل الوافدون فيها أكثر من 80% من مجموع السّكان. ولا يمكن إلاّ أن يُساورنا القلقُ عندما تُشكّل إيراداتُ النّفط أكثر من 80% من ميزانيّة كلّ دول المجلس، وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من الحديث عن تنويع مصادر الدّخل. ولنا ان نتساءلُ عن الوضع السّياسي في المنطقة عندما يتمّ حبس عددٍ متنامٍ من المواطنين بسبب تغريدة على موقع تويتر. هذه العلاماتُ الفارقة التي تطبعُ هذه المنطقة، تقف وراء الاختيارات البحثيّة لهذا الاصدار وتركيزه على معالجة أوجه الخلل المزمنة فيها، وذلك في سياق الكشْف عن التطوّرات والمتغيّرات في دول المنطقة، وعلى مدى العامين الماضيين.

من المفيد تلخيص أوجه الخلل المزمنة الأربعة التي تطغى على دول المنطقة في أربعة، وهي: الخلل السّكاني، الخلل الاقتصادي، الخلل السّياسي، والخلل الأمني. إنّ استمراريّة وتجذّر أوجه الخلل هذه يعتبر أمراً مفروغاً منه، ويعدّ من ثوابت دول المجلس على مدى العقود الأربعة الماضية، ولكن ذلك لا يعني أنّ الأوضاع في دول المجلس متحجرة في ركودٍ هامد، بل إنّ التطوّرات والتغيّرات الجارية في هذه الأوجه؛ تتحرّكُ في تتابع مُتسارع. وهذه الجدلية، بين الثابت والمُتحوّل[1] في أوجه الخلل المزمنة، وكيفية قراءتها وتفكيكها، يُمثل الخصلة العامة التي تربط أجزاء العمل المختلفة.

لقد تمّ طرح وتلخيص الخطوط العريضة لهذه الأوجه في دراساتٍ متفرّقة سابقة[2]، لكن لا توجد - حسب علمنا، إلى الآن - دراساتٌ عملت على رصد التغيّرات والتّطوّرات في هذه الأوجه على نحوٍ دوريّ ومنهجي مدعوم بالأرقام والإحصائيات. وهو الأمرُ الذي يهدفُ إليه هذا الاصدار.

1 كما هو واضح، نقتبس اسم هذا الاصدار من عمل الشاعر ادونيس بنفس الأسم، مع الاختلاف في مفهومي الثابت والمتحول المستعملين.

2 انظر مثلاً الموقع الإلكتروني: https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1128:2012-08-07-12-23-47&catid=157:2012-01-03-19-52-43&Itemid=265

لقد أصبح التغييرُ مطلباً ملحّاً وضرورياً، ولا يختلفُ عليه الكثيرُ من أبناء المنطقة، ولكن لا زالت هناك إشكالات تتعلّق بماهية هذا التغيير وكيفيته، حيث تعلو هنا الضبابيّة والغموض، وتُطرح تساؤلاتٌ كبيرة بحاجةٍ إلى إجاباتٍ وافية. ولعلّ من أهم أسباب ضبابية الرّؤية في هذا المجال، هو شحّ الدّراسات المختصة والمعالجات المنهجيّة التي تواكِب آخر التطوّرات والأحداث في دول المنطقة، وهو النقص الذي يحاولُ هذا الاصدار سدّه.

> **"لقد أصبح التغييرُ مطلباً ملحّاً وضروريا... و لكن لا زالت هناك إشكالات تتعلّق بماهية هذا التغيير وكيفيته"**

سيُركّز العملُ على تبيان التطوّرات الخاصة بأوجه الخلل المذكورة وتحليها، وذلك على مستوى الدّول منفردةً، وعلى مستوى دول المجلس عموماً. ونهدف من المنهجيّة المركّبة عدّة أمور. فمن المهم أولاً دراسة ما يحدث في كلّ قطر على حدة، وفهم معطياته وخصوصياته التي ينطبعُ بها خاصةً، إلاّ أنه من الضّروري أيضاً إدراك أن التحدّيات التي تفرضها أوجه الخلل متزامنةٌ ومتشابهةٌ في كلّ أقطار المجلس، وهو ما يُحتّم إجراء تشخيص ومعالجة مشتركةٍ لهذه التطورات في مجمل أقطاره.

يتوزّع هذا الاصدار على أربعة أجزاءٍ رئيسية، يُركّز كلٌّ منها على واحدٍ من أوجه الخلل المزمنة والتطورات المتعلّقة فيه، وخلال الفترة الزّمنيّة التي يعني بها الاصدار وهي العامين الماضيين. نُخصّص ملفات معمّقة في كلٍّ من الأجزاء الأربعة، تتطرّقُ إلى حالةٍ معينة من الخلل محلّ الدّراسة، والتركيز على تحليله بعمق. على سبيل المثال، نُخصّص ملفّاً لمناقشة الدّساتير في دول مجلس التعاون عند تناول الجزء المتعلّق بالخلل السّياسي، بالإضافة إلى قسم معمق حول العمل النّقابي. كما نُخصّص ملفاً لموضوع القوّات العسكريّة الأجنبيّة عند مناقشة الخلل الأمني، بالإضافة إلى ملفٍّ يتعلّق بالأمن المائي في المنطقة. أمّا في الجزء الخاص للخلل الاقتصادي، فنُخصّص قسماً لمناقشة إيرادات النّفط واتفاقاتها. وأخيراً، وليس آخراً، نُخصّص قسماً لمناقشة المشاريع العقاريّة وتبعاتها في جزء الخلل السكاني. سيكون ذلك مضافاً إلى مناقشة أهمّ التّطوّرات في العامين الماضيين على مستوى كلّ دولة، وفي إطار أوجه الخلل المزمنة محلّ الرّصد والتّحليل، مولين اهتمامنا لما هو ثابتٌ، في مقابل المُتحوّل. ونطرح في هذا السّياق الأسئلة ذات الصّلة، مثلاً: ما آخر تطوّرات الاحتجاجات السّياسيّة في البحرين؟ وهل هناك أيّ تطوّرٍ على مستوى قطر عند تحليل الخلل الاقتصادي فيها، وهل انخفض مستوى اعتماديّة الميزانيّة السّعودية على العائدات النّفطيّة؟ هكذا..

الاستنتاجات

وعلى الرّغم من أنّه سيكون مُجحفاً في حقّ أقسام هذا العمل المختلفة، والتطوّرات المتفرّقة التي تمّ تفكيكها فيها؛ إلاّ أنّه إذا اضّطررنا، فبإمكاننا أن نبيّن بعض من ملامحه في الاستنتاجات التّالية:

الخلل السّياسي: الثّابتُ هو تواصل الاستئثار بالسّلطة في مقابل غياب الدّيمقراطيّة، والمُتحوّل هو بروز تحرّكات واحتجاجاتٌ على مستوى كلّ دول المجلس، لم يُشْهد لها مثيل، ولعقودٍ مضت. ووصل هذا الحراك، بالإضافة إلى الكويت والبحرين ذات الباع السّياسي المعارض الطويل؛ إلى دولٍ تُعتبر فيها ظاهرة حديثة نسبياً، بما فيها السّعودية وعُمان، وهناك بوادر لبروز تحرّكات حتّى في الإمارات وقطر. لكن يبقى السّؤالُ مفتوحاً حول طبيعة ومجرى هذه التحرّكات على المدى القصير والمتوسط، وإذا كانت ستأخذ منحى وطنيّاً تنمويّاً، أم ستدخل في صراعاتٍ فئويّة جانبيّة، خاصةً في ظلّ بروز بوادر احتقان طائفي ومناطقي حاد في بعض اقطار المنطقة.

الخلل الاقتصادي: الثّابتُ هو دور الخليج باعتباره المصدر الرّئيس للنّفط العالمي، في مقابل تواصل الاعتماد على الرّيع من النّفط النّاضب واستمرار كونه العصب الرئيس للاقتصاد داخليّاً. أمّا المُتحوّل فهو بروز ضغوطات اقتصاديّة داخليّة، وصعوبات متزايدة في التّصدي إليها، على الرّغم من تواصل ارتفاع أسعار النفط، وفي هذا المجال تبرز تساؤلات حول سبب تواجد فروقات تعدّت 750 مليار دولار أمريكي في تقديرات صادرات النفط الفعلية في مقابل العوائد العامة من النفط المعلنة رسميّاً على مدى آخر عشر سنوات من الطّفرة النّفطيّة.

الخلل السّكاني: الثّابتُ هو تواصل الاعتماد على الوافدين بوصفهم العنصر الإنتاجي الرّئيس في المجتمع، حتى بلغت أعدادهم ما يُقارب نصف سكان المنطقة (48%) لأوّل مرّة في تاريخها. هذا في مقابل تواصل تدنّي حقوقهم الاقتصاديّة والإنسانيّة والسّياسيّة. أمّا المُتحوّل، فهو تبلور دور اقتصادي مهم للوافدين من حيث كونهم مصدراً للطّلب، وقوةً شرائيّة رئيسية في المنطقة، خاصة في السّوق العقاري، في مقابل دورهم السّابق التّقليدي، عنصراً إنتاجيّاً ومصدراً للأيدي العاملة فقط، ممّا يفاقم من الاعتماديّة على الوافدين في الاقتصاد المحلي.

الخلل الأمني: الثّابتُ هو تواصل عجز دول الخليج على تأمين حمايتها العسكرية بنفسها، متكلة في المقابل على الدّول الغربيّة للحماية العسكريّة والأمنيّة، حيث يتواجد أكثر من 50 ألف عنصر أجنبي في المنطقة. هذا في مقابل المُتحوّل، وهي الانتفاضات والمتغيّرات الإقليميّة، من إيران شرقاً إلى مصر غرباً، و بروز بوادر شعبية في الغرب لمراجعة حجم ونوعيّة الدعم والتواجد العسكري في المنطقة، في مقابل تنامي خطاب الوحدة، والخطر الأمني، داخل دهاليز دول المجلس.

هذه التّغيّرات المتسارعة، تُخرِج الحاضرَ والمستقبلَ من طوْر المألوف والمرسوم له. فهي تفتحُ المجال لحراكٍ غير مسبوق على المستوى الشّعبي، بينما تضعُ الأنظمة خارج المُخطّط له، وما اعتادت على التّعامل معه. وهذه التغيّرات الجديدة المجهولة؛ تفتحُ المجال لفرصٍ ومخاطر في الآن نفسه، وستعتمدُ على كيفيّة تعامل الأطراف المختلفة مع الثّابت والمُتحول فيما حولها.

> **"تطّلّب هذا العمل جهد أكثر من عشرين باحثاً من الخليج لكتابة أجزائه المتفرّقة"**

اعتمد انجاز محتوى هذا الاصدار، أساساً، على سواعد مختصّة من الخليج، وذلك انطلاقاً من الإيمان بأنّ "أهل مكّة أدرى بشعابها"، وأنّ شعوب المنطقة هي المعنيّة - في نهاية المطاف - بما يحصل اليوم، وما سيحصل في المستقبل للمنطقة، حيث يجمعها وحدة الأرض والمصير. وبناءاً على ذلك، كان من المهمّ إعداد فريق عمل متكامل، يجمع بين المعرفة القُطرية والتخصّصيّة في المجالات المتفرقة التي يتطرّق إليها هذا الاصدار. وقد تطّلّب هذا العمل جهد أكثر من عشرين باحثاً من الخليج لكتابة أجزائه المتفرّقة، جمعوا فيما بينهم الخبرة والمعرفة في مواضيعهم المتخصّصة، إلا أنّ الأهم من ذلك كلّه هو مساهمتهم بحسٍّ وطني رفيع، معنيّ بهموم المنطقة وتحدّياتها وسُبل مواجهتها. وكان من الضّروري، والطّبيعي، أن نحرصَ على استقلاليّة العمل من أية أطرافٍ رسميّة أو خارجيّة، والتي أصبحت تملكُ أشكالاً مختلفة من "الهيمنة" على أغلب ما يُكتب ويُقال عن المنطقة في عصرنا الحاضر.

وتحتّم النّزاهة العلميّة الاعتراف بأنّ عمق أوجه الخلل المزمنة في الخليج وتجذّرها، والتناقضات المُتسارعة التي ولّدتها تطوّراتُ العامين الماضيين؛ وضعتنا في مأزقٍ علمي وأخلاقي ووطني، وذلك لجهة كيفيّة طرح هذه المتغيّرات وتحليلها، نظراً لحدّة وتناقض الآراء والمشاعر حولها، خاصةً وأنّ الكثير من المواضيع المطروحة للنّقاش كانت تُعتبرُ من الممنوعات في الماضي القريب. إلاّ أن مصيريّة المتغيّرات التي تمرّ بها دولُ المجلس؛ تفرضُ علينا عدم تجاهلها، بل التّعامل معها مباشرةً، آملين فتح الباب لنقاشٍ ثريٍّ حول تحدّيات المنطقة.

ومن هذا المنطلق؛ فإنّنا نرحّبُ بأيّة مشاركاتٍ أو تعليقات حول محتوى هذا الاصدار. فممّا لا شكّ فيه؛ أنّ عملاً من هذا النّوع سيُصيبُ في بعضه، وسيُخطىء في البعض الآخر. وقد حاولنا في هذا العمل الالتزامَ بالمهنيّة العلمية في طرحنا، والنّابع - أساساً - من حسٍّ وطنيّ همّهُ الأوّل هو أهل الخليج. وفي الوقت نفسه، فإنّنا لا ندّعي الحياد والموضوعية الكاملة، فإنّ أيّ طرْح مُقدَّرٌ له أن يتشكّلَ من وجهة نظرٍ معيّنة، والتي نأملُ في هذا العمل أنّها عكست همومَ أهل الخليج الطّامحين إلى بناء دولةٍ قوامها الوحدة والدّيمقراطيّة والتّنمية.

ولا يسعني في هذا التّقديم إلا أن أشكر كلّ الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل، مقدّراً كلّ جهودهم ودورهم في استكمال محتوياته وموادّه الأساسيّة، متمنّياً أن يُحقّق قدراً من الفائدة والمتعة للقارئ العزيز، كما أردناه من هذا الجهد البحثي.

عمر هشام الشهابي
المُحرّر والمُنسّق العام

1 مقدّمة: أوجه الخلل المزمنة في دول مجلس التّعاون

هذا البحث معنيٌّ أساساً برصد وتحليل التّطوّرات في أوجه الخلل المزمنة في دول مجلس التعاون، وتبعاتها على دول المنطقة وشعوبها. وقبل البدء في هذا السعي، نرى من المفيد أن نُقدّم تعريفاً عاماً لأهم هذه الأوجه، حيث يمكن إيجازها في أربعة أوجه رئيسية[3]:

الأول: الخلل الإنتاجي – الاقتصادي

ويتمثل الخلل الإنتاجي في الاعتماد المُطلق، والمُتزايد، على ريع صادرات الثّروة الطبيعيّة المعرَّضة للنضوب، وهي النّفط الخام (الزيت والغاز الطبيعي). ومن المعروف أنّ مصدر مختلف أنواع الدّخل الرئيسية في دول المنطقة هو الريع النّفطي، والناتج من ارتفاع سعر النفط عشرات المرات بالمقارنة مع تكاليف إنتاجه، وهو خللٌ يتجلّى في تركيب النّاتج المحلّي الإجمالي وسائر الحسابات القوميّة الأخرى، لأن مصدر هذه المداخيل هو ريع تصدير ثروة طبيعية "ناضبة"، وليس إنتاجية الأفراد والمؤسسات، كما هو الحال في الاقتصاد الإنتاجي. ولكي نُدرك مدى هذا الخلل الإنتاجي؛ علينا أن نتصوّر ما يمكن أن يحصل لجميع مصادر الدّخل في المنطقة فيما لو تمّ استبعاد عائدات تصدير النّفط لأيّ سببٍ من الأسباب.

ونتيجة لعدم رغبة - وربما عدم قُدرة كلّ من دول المنطقة مُنفردة على تبنّي سياسة نفطيّة وطنيّة تخضع بموجبها صادرات النفط لاعتبارات التّنمية - فقد تمّت تلبيتها للطلب العالمي على النّفط بشكلٍ تلقائي، دون أدنى اعتبار للقدرة الاستيعابيّة أو الطّبيعة النّاضبة للثّروة النّفطيّة. وبذلك تزايد الاعتماد على ريع النفط منذ عقود، وأصبح هذا الرّيع هو المصدر لإيرادات الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، والاستثمارات العامة، وسائر الحسابات القوميّة الأخرى.

> **"ويتمثل الخلل الإنتاجي في الاعتماد المُطلق، والمُتزايد، على ريع صادرات الثّروة الطبيعيّة المعرَّضة للنضوب، وهي النّفط الخام"**

وقد صاحب هذا الخلل الإنتاجي المستمر، خلطٌ بين المال العام والمال الخاص، وغياب الشّفافية تجاهه، وذلك إلى درجة اعتبار الموازنة العامة والإحتياطي العام سرّاً يُمنع على المواطنين في بعض دول المنطقة، وهو الأمر الذي أدّى إلى الكثير من التسرّب، والهدر، وسوء تخصيص عائدات النفط في الاستهلاك الجاري، بدل توجيهها للاستثمار، كما أدّى هذ الخلل إلى تخلُّف سياسات إعادة تدويرها داخليّاً وخارجيّاً. وباستثناء الكويت - وتحديداً مع صدور دستور 1962م - لا تنشُر دول المنطقة حساباتٍ ختاميّةٍ للموازنة العامة، بحيث تتضمّن جميع أوجه الدّخل، والنّفقات العامة، ولا حسابات مُدققة للاحتياطي العام، كما إنّها لا تنشر تقارير ديوان المحاسبة، في حال وُجدت أصلاً. وفي هذا الصدّد، يُبيّن هذا البحث أن هناك ما يزيد على 750 مليار دولار امريكي من الفروقات في تقديرات عوائد صادرات النفط والغاز الفعليّة، في مقابل العوائد العامة المُعلنة رسميّاً على مدى العقد المنصرم، والتي تحتاج إلى تفسير، وتبيان سبب هذه الفروقات العالية.

من هنا اكتسبت دول المنطقة، وبامتياز، صفة الدّولة الرّيعيّة، ومُنيت فيها سياساتُ تنويع الدّخل بالفشل الذّريع، وتراجعت فيها حرمة المال العام، وتضخّم استهلاكُ عائدات الثروة النفطيّة، وذلك على حساب استثمارها لصالح الجيل الراهن والأجيال القادمة، وأصبحت هذه الدّول - في المحصّلة - تُعاني من خلل إنتاجي/ اقتصادي مُزمن.

---

3 علي خليفة الكوّاري، أبعاد السّياسة ألأمريكيّة وتحدّياتها: حالة دول مجلس التعاون، (نقلاً عن مقال نُشر في موقع "مركز الخليج لسياسيات التّنمية"، وهو في الأصل مداخلة قُدّمت في ندوة مجلة "المجتمع" في الكويت, حول السّياسات الدّوليّة وانعكاساتها على دول مجلس التعاون بتاريخ 8/3/2010م).

الثاني: الخلل السّكاني المتفاقم

يُمكننا تعريف الخلل السّكاني على أنّ دول المنطقة تتأسّس على مجتمع يُشكل فيه وافدون غير مواطنين نسبةً عاليةً من سكان وقدرات المجتمع الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعية، لفترةٍ ممتدّة ومتّصلةٍ من الزمن[4]. مما لا شك فيه ان الوافدين لعبوا دورا تنمويا رئيسا في بناء ونهضة مجتمعات دول مجلس التعاون، وليس هذا موضوع النقاش. ففي كثير من المجتمعات في تاريخ البشرية تواجد فيها الوافدين بصورة مكثفة، لكن التطور في اغلب هذه المجتمعات على امتداد الزمن كان يعني اما عودة الوافدين الى ديارهم بعد انقضاء المهمة والفترة معينة التي قدموا من اجلها، وبذلك تتقلص نسبة الوافدين، او ان يتم دمج الوافدين على مر الوقت في المجتمع فيصبحوا جزءا مكونا منه و مواطنين شركاء فيه تجمعهم وحدة الارض والمصير. اما حاليا فلا هذا ولا ذاك هو الحاصل في دول مجلس التعاون، حيث تتزايد اعداد الوافدين مع مرور الزمن، وامكانية اندماجهم تبدو شبه معدومة لا من ناحية القدرة الفعلية او ارادة شعوب المنطقة. وهذا ينذر بأن التركيبة السكانية الحالية في دول المجلس غير مستدامة على المدى البعيد، وهنا مكمن الخلل. وبسبب إهمال إصلاح الخلل السكاني وتجاهله؛ ارتفع عددُ سكّان دول مجلس التعاون من عشرة ملايين في العام 1975م، إلى 40مليونا في العام 2010م، وبذلك ارتفعت نسبة الوافدين في إجمالي سكان دول مجلس التعاون إلى 48 في المئة في عام 2011م مقارنةً بما يقترب من 22 في المئة في العام 1975م. كما تدّنت نسبة مساهمة المواطنين في قوّة العمل إلى 33 في المئة مقارنة بـ 61 في المئة في العام 1975.

هذا بالنسبة لإجمالي السّكان وقوة العمل المجتمعة للمنطقة، أما الدول الصّغيرة منها؛ فقد تدّنت - في دولة قطر والإمارات على سبيل المثال - نسبة المواطنين من مجموع السكان إلى اقل من 15 في المئة، وتراجعت نسبة مساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل إلى 6 في المئة فقط، وذلك في العام 2010م. ويُذكر أن الخلل السّكاني في دول المنطقة برز كظاهرةٍ عامة منذ الطفرة النفطيّة الأولى في العام 1973م، مما يُبيّن ارتباطه الجلي بالخلل الإنتاجي/ الاقتصادي الذي تمّ سرده سابقا.

ويُبيّن هذا البحث أنّه في العقد المنصرم، برزت ظاهرة سياسات المشاريع العقارية الضّخمة المُوجّهة بشكلٍ رئيسي إلى المشتري الدّولي، وذلك في أربع من دول المجلس: (الإمارات، البحرين، عمان، وقطر). في كلٍّ من هذه الدول؛ اتّجهت سياسات ورؤى متّخذي القرار نحو دعم هذه المشاريع علنًا، وتمّ وضعها في صُلب واقع المنطقة وتطلّعاتها. وبهذا، تغيّرت رؤية متّخذي القرار ومعاملتهم لظاهرة تدفّق الوافدين إلى المنطقة، وذلك من النّظر إليها بوصفها ظاهرة عَرضيّة لابدّ منها، هدفها سدّ متطلّبات الإنتاج في المنطقة، إلى تبني استقطاب الوافدين، ليكون ذلك هدفاً أساسيّاً

> **"مجتمع يُشكل فيه وافدون غير مواطنين نسبةً عاليةً من سكان وقدرات المجتمع الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعية، لفترةٍ ممتدّة ومتّصلةٍ من الزمن"**

ينبغي تشجيعه والتّحفيز عليه بغرض زيادة الطّلب الاقتصادي عليه في دول المجلس. وتُبيّن الأرقام أنّ هناك نية لبناء ما لا يقلّ عن 1.3 مليون وحدة سكنيّة، تسع لاستيعاب 4.3 مليون قاطن، وهو ما يتعدّى سكان هذه الدّول الاربع مجتمعةً.

4 انظر: عمر هشام الشّهابي، "اقتلاع الجذور: المشاريع العقاريّة وتفاقم الخلل السّكاني في مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2013م)

الثالث: الخلل الأمني والإتّكاليّة على الغير

يتمثل جوهرالخلل الأمني في عدم مقدرة دول المجلس على الدّفاع عن نفسها وتأمين الاكتفاء الذاتي من الحماية العسكرية، وذلك لأسبابٍ تتعلّق بصغر وضعف كلٍّ من دول المنطقة منفردةً. وهو الأمر الذي جعلَ كلا منها تجد "أمنها" في التّحالف مع دول عظمى، وإعطائها تسهيلات عسكريّة من أجل حماية نفسها. ولا ينبغي النّظر إلى علاقة دول المنطقة مع الدّول الكبرى على أنها علاقة صداميّة بحتة، أو على أنها علاقة تبعيّة خالصة. ولكن الصّحيح هو النّظر إليها بوصفها علاقة مصالح مشتركة، تشهد أحياناً قدراً من التقاطع، وأحياناً أخرى تمرّ بظروفٍ متنافرة.

ومما لا شك فيه ان دول المجلس تواجه تحديات وتهديدات جوهرية في اقليم مضطرب امنيا، كما كان الحال مع غزو العراق للكويت في 1990 واحتلال ايران المتواصل للجزر الاماراتية، الا ان جوهر الخلل يكمن في اسباب عدم قدرة دول المجلس في التصدي لأية تهديدات لأمنها بنفسها. ولارتباط هذا الخلل بالبنيّة الاقتصاديّة والسّياسيّة في دول المنطقة؛ فإن في ذلك ما يُعقد المشاكل المرتبطة بتلك البُنى، ويضيف إليها بُعداً آخر يُضاعف صعوبات الحلّ والتّجاوز. وتُبيّن الإحصائيّات، أنّه في عام 2012 تواجد حوالي 30 ألفٍ من القوّات العسكريّة الأجنبيّة في دول مجلس التعاون، بالإضافة الى 20 الف عنصر آخر من البحرية الأمريكية التي تجوب بحار الخليج.

> **"في عدم مقدرة دول المجلس على الدّفاع عن نفسها وتأمين الاكتفاء الذاتي من الحماية العسكرية، وذلك لأسبابٍ تتعلّق بصغر وضعف كلٍّ من دول المنطقة منفردةً"**

لا ينبغي فهم التواجد العسكري الأمريكي على أنه مجرد مسألة تتعلّق بتوفير"مظلّة أمنيّة"، والقيام بدور الحماية التقليدي. هذه الوظائف مهمة، ولا شكّ، ولكنها من وجهة نظر الغرب ليست أهم من تأمين منابع النفط والإشراف على "الموقع الإستراتيجي"، من أجل استخدام زيت وغاز المنطقة ورقة في يد الدول الحامية في علاقاتها التجارية والاستراتيجية بالدول المعتمدة على استهلاك نفط المنطقة. وهذا يعني، أنّه في حال انتفت الوظيفة الأخيرة (بسبب نضوب النفط، مثلاً) فسوف تنتفي الأولى، ولن يكون ثمة حافز قويّ للتواجد العسكري، على الأقل بهذه الكثافة المعروفة اليوم. من ناحية أخرى، لا يقتصر النّفوذ العسكري الخارجي، سواء وصفناه وظيفيّاً بتعبير "المظلة الأمنيّة" أو غيره من الاوصاف الدارجة؛ فقط على مصالح متأتية من تأمين الثروة النفطية، وفي المقام الأول. بقدر من التفحّص، لا يمكننا التغاضي عن الدّور الكبير الذي تلعبه الصفقات الأمنية/ العسكرية، حيث "تحصل الولايات المتّحدة وحلفاؤها على معظم مشتريات السّلاح الضخمة، وعقود شركات الأمن والأجهزة والنّظم الأمنيّة"[5]. فضلاً عن التكلفة الهائلة التي تتكبّدها البلدان "المضيفة" للقواعد العسكرية.[6] يبدو واضحاً للعيان أنّ هذه الوضعيّة غير المتوازنة من النفوذ العسكري والأمني المباشر؛ تُشكّل خطراً على سيادة دول المنطقة وبنحوٍ جوهريّ.

وثمّة بعد آخر للخلل الأمني يخصّ وضع المنطقة الأمني الحرج في جانب المقوّمات الحياتيّة الحديثة، والتي تمثّل أهم الموارد الأساسيّة، وهي الماء، والغذاء، والطاقة، والبيئة الطبيعية. حيث تعتبر دول المنطقة من أفقر دول العالم من ناحية الثروة المائيّة والغذائيّة، وهي - أساساً - تعتمد بشكلٍ كلّي على ثروةٍ ناضبةٍ في توفير احتياجاتها من الطاقة والكهرباء. في المقابل، فإنّ استهلاك المنطقة للمياه والغذاء والكهرباء يُعتبر الأعلى عالميّاً. هذه التّركيبة المكوّنة من استهلاكٍ مفرط، وشُحّ في الموارد؛ يُنذر بخلطةٍ متفجّرةٍ قد تضع المنطقة في وضع حرج، وفي زمنٍ قد لا يكون بعيداً.

5 علي خليفة الكوّاري، المصدر نفسه
6 المصدر نفسه.

الرّابع: الخلل السّياسي

أخيراً، وليس آخراً، يجبُ التّطرق إلى الخلل السّياسي، ويتمثّل هذا الخلل في غياب نُظم حُكم ديمقراطيّة، وعدم مراعاة مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، وضعف المُشاركة السّياسيّة الشّعبيّة الفعّالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة في أغلب دول المنطقة، وهو الأمر الذي أدّى إلى استمرار الخلل في علاقة السّلطة بالمجتمع، والذي نتجَ عنه وجود "سلطة أكثر من مطلقة، ومجتمع أقل من عاجز"، بتعبير الزّميل محمّد غباش.

> "غياب نُظم حُكم ديمقراطيّة، وعدم مراعاة مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، وضعف المُشاركة السّياسيّة الشّعبيّة الفعّالة"

تقوم رؤيتنا في هذا العمل على أساس فهمٍ تحليليّ يؤكّد القول بأنّه من الخطأ النّظر إلى كلّ من أوجه الخلل على أنّها قضيةٌ مستقلة، أو اعتبار هذا المجموع من الخلل على أنّه مجرّد مجموعةٍ من المشاكل المشتّتة وغير المترابطة جوهرياً. نذهبُ في هذا الاصدار إلى ضرورة أنّ نُحلّل أوجه الخلل جميعاً، وفي وحدةٍ عضويّة متماسكة الأبعاد، مُتضافرة العناصر. كذلك، من الخطأ معاملة أوجه الخلل المزمنة وكأنّها ظواهر جامدة، يستحيل أن يطرأ عليها التّغيير، فجدلية التّاريخ لا تتحرّك في خطوطٍ مستقيمة مرسومة مسبقاً، بل إنّ تفاقم أوجه الخلل المُزمنة، والتّناقضات التي تُولّدها؛ تجعل من الصّعب، بل من المستحيل، التنبؤ بدّقةٍ بكلّ ما قد يحصل من توابعها. وعلى نفس القدر من الأهمية؛ هو كيفية تعامل الأطراف ذات المصلحة مع هذه التغيّرات. فعندما تخرج التّبعات عن المألوف، تجد الأطراف المختلفة نفسها على المحكّ، وخارج نطاق ما اعتادت على التعامل معه، أكانت الأنظمة المحلّية، أم فئات الشّعب المختلفة، أم القوى الدّوليّة. لهذا نرى من المهم أن نُحلّل ما هو ثابت في أوجه الخلل المزمنة على مستوى المنطقة، وما هو متحوّل فيها على مدى السّنوات الماضية والقادمة. انطلاقاً من هذه الرّؤية الجامعة؛ نُقدِّم هذا العمل من الخليج عن الخليج والى الخليج، على أمل تشكيل وجهة نظرٍ نقديّة، بما يؤسّس لرؤى تطويريّة تُسهِم في تأسيس نظرةٍ شاملة في المستقبل.

2 الخلل السّياسي

2.1 مقدمة: في توصيف الخلل وتداعيات الانتفاضات العربيّة

يمكننا[7] تشخيص العلاقة السّياسيّة بين السّلطة والمجتمع في أقطار مجلس التعاون على أنها - في جوهرها - علاقة حاكم برعية، وليست علاقة مواطنين متساوين، وذلك من حيث المبدأ. يُضاف إلى ذلك، النّظرة التي تكوّنها الأسرُ الحاكمة - في الغالب - لنفسها في إطار علاقتها مع المجتمع والأرض، وهي "نظرة إرث وحقّ خاص في المال العام، وفي الأراضي، وتولي السّلطة التّنفيذية، لا سيما المراكز الحاكمة أو ما يُسمى بوزارات السّيادة. هذا إضافة إلى المكانة البروتوكوليّة والاجتماعيّة، والنفوذ على المستوى الرّسمي، وفي القطاع الخاص"[8]. وذلك لا ينفي تواجد بعض الفروقات بين دول المجلس، خاصة في حالة الكويت، والتي تتواجد فيها بعض مبادئ المواطنة والديمقراطية عبر دستور عقدي ومجلس نيابي فاعل. وفي أي تعاطي مع الحالة السياسية في اقطار المجلس سيكون من المهم تبيان هذا الفروقات بينها، دون التغافل عن السمات المشتركة التي تجمعها.

في تفسير هذه الحال، يُمكننا حصْر العوامل السّياسيّة لها في قيام أنظمة الحكم الفردي الوراثيّة، والتي تتميّز باليد المطلقة في الحكم الدّاخلي في معظم دول المنطقة، وتمّ ذلك - على الأقل - منذ مطلع القرن العشرين، واستمرّ هذا التّوالد السّياسي في أغلب المراحل التّاريخيّة لهذه الفترة الزّمنيّة. أمّا ثقافيّاً، فقد أُتيح لهذه النّظم أن تُؤسّس "شرعيّة" خاصةً بها - قد تعلو أو تخْفُت - من خلال الاستناد على ما ترسّخَ من "تراثٍ تقليديّ في المُلك العربي العضوض، الذي يقوم على أساس الغلبة القسريّة، واعتبار النّفوذ مصدراً لجلب المال، والجاه مفيد له على حد تعبير ابن خلدون"[9]. وقد تكرّست هذه الغلبة القسريّة في الحكم - في مظهرها الحديث - نتيجةً لبروز ثلاثة متغيّرات تاريخيّة رئيسية في المنطقة[10]، وهي:

1. معاهدات حماية وصداقة مع قوى أجنبيّة ذات نفوذٍ عالمي، ووجود عسكريّ في المنطقة، ومصالح اقتصاديّة واستراتيجية ضخمة فيها.

2. صُبّ ريع امتيازات النّفط، وعائدات الحكومات من صادراته، منذ بداية عصر النفط، في أيدي الحكّام الذين اتّبعوا سياسات إعادة التّوزيع للثّروة والنّفوذ بما يُؤدّي إلى ترسيخ سلطتهم الفرديّة المطلقة في الدّاخل.

3. تدفّق الهجرة بين بلدان المنطقة وجيرانها في البداية، ثم من خارجها بشكلٍ كبير، منذ مطلع السّبعينات، الأمر الذي أدّى إلى تراجع الدّور الإنتاجي للمواطنين، وبالتالي إلى تقزيم فاعليّتهم سياسيّاً واجتماعيّاً.

> "لكن أهمية الخلل السّياسي... عادت إلى الواجهة في خضم تداعيات الانتفاضات العربية"

قد يكون هذا كله معروفاً للجميع، وقد تمّ التّطرق إليه بأشكال متفاوتة في دراساتٍ وكتاباتٍ سابقة، لكن أهمية الخلل السّياسي - في هذا السّياق- عادت إلى الواجهة في خضم تداعيات الانتفاضات العربية التي أطاحت بحكّام في تونس ومصر وليبيا، وقد وصلت موجات الاحتجاجات إلى أغلب دول مجلس التعاون. وهذا يُعطي دافعاً قويّاً لإعادة تقييم الوضع السّياسي في هذه الدّول، والتّأمّل في وتيرة التّطورات داخل كلّ دولةٍ

---

7 هذه المقدّمة مقتبسة، أساساً، من ورقة: حمد الرّيس، **"مقدّمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل علاجها: في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**، من إصدارات مركز الخليج لدراسات التّنمية، الموقع الإلكتروني: https://www.gulfpolicies.com

8 الكوّاري، 2004م، ص1

9 نفس المصدر.

10 نفس المصدر، ص 2-1

على حدة، بالإضافة إلى تحليل أوجه التقاطع والتشابه بين دول المجلس مجتمعةً. ولقد اخترنا في هذا الجزء التّركيز على ملفين رئيسيين لهما تبعات رئيسيّة على الهيكل السّياسي في كلّ دول المنطقة، وهي:

- **دساتير دول المجلس.**

- **دور النقابات في كلّ أقطار المجلس.**

إضافة إلى هذين الملفين؛ نُقدّم مُلخّصاً لأهم التّطوّرات السّياسيّة الجارية في كلٍّ دول المجلس، وعلى حدة، ونأملُ من هذا الطّرح أن نرصدَ من بين هذه الملفات المعمقة؛ أهم جوانب الحياة السّياسيّة في دول المجلس مجتمعة (الدّساتير، النّقابات، الحقوق المدنيّة)، ونقف على الحراكات السّياسيّة التي تشهدها دول المنطقة، وما تفرزه من متغيّراتٍ لها انعكاسها على الحياة السّياسيّة العامة، وبالتّالي تسمح بالكشف عن مواطن الخلل السّياسي الذي تلتقي فيه دول مجلس التّعاون.

وفي هذه الجزء الأخير المعني بالتطوّرات؛ نسلّط الضّوء، بالأخص، على كيفية تعاطي الأطراف المختلفة مع هذه المتغيّرات السّياسيّة، خصوصاً متخذي القرار، والقوى الدولية، وفئات الشّعب المختلفة. فالتطورات السّياسيّة هي في نهاية الأمر؛ نتاجُ تفاعل الأطراف المتخاصمة والمتحالفة المتفرقة، وتبرز أهمية هذا التفاعل بين الأطراف، خصوصاً، في المفاصل التاريخيّة غير المتوقّعة والمتسارعة من الأحداث، حيث يعمل الأطراف خارج إطار المألوف، وتبرز إمكانيّة التّهوّر وعدم وضوح الرؤية في التّقديرات وردّات الفعل.

وليس بخافٍ على أحد، أنّه إذا ما نظرنا إجمالا للصّورة المرتسمة لنا من التطوّرات على مدى السنتين الماضيتين، فأبرز حدث بلا منازع؛ هو الاحتجاجات والمطالبات السّياسيّة في خضم الانتفاضات العربيّة التي برزت بشكل علني في كلّ دول المجلس بلا استثناء، وإن كانت بدرجات متفاوتة. وكان هذا الحراك على أشدّه في البحرين، ولكن التّحرّكات في الكويت وعمان وصلت أيضا إلى مراحل غير مسبوقة، وحتى في السعودية والإمارات بدأت تظهر بوادر حراك معارض ذو كتلة عددية حرجة، بل إن هناك بوادر حراك، وإنْ كانت خجولة، شرعت بالظهور في قطر أيضا، كما نبيّنه في الأقسام التالية.

> **"تفاوتت ردّة فعل السلطة، فكانت مزيجا من الحوافز المادية والحل الأمني"**

وتميّز هذا الحراك استراتيجيا؛ بالاعتماد الكبير على برامج التواصل الاجتماعي، خاصة تويتر وفيسبوك، حيث تمّ إعلان أكثر من مسيرة وتجمّع على هذه البرامج. وفيما عدا حالة قطر والإمارات نسبيا؛ قد يكون أكثر ما ميّز هذا الحراك هو النزول إلى الشارع في مسيراتٍ واحتجاجات، خاصة من قبل الشباب، وهو ما كان غائباً عن الساحة (فيما عدا البحرين) لمدّةٍ طويلة. كما تميّز هذا الحراك عامة بمسحة الخطاب الحقوقي الليبرالي عليه، مركّزا بشكلٍ مكثف على خطاب حقوق الانسان، خاصة في الإمارات والبحرين والسعودية وعمان، هذا بالاضافة إلى تواصل دور الخطاب الإسلامي (بشقيه السني والشيعي) في لعب دور اساسي، وإنْ كان قد خفّ بريقه، وامتزج في كثيرٍ من الأحيان مع الخطاب الحقوقي. ولعب التواصل مع المنظمات غير الحكومية الغربية دوراً محورياً في دعم هذه الاحتجاجات وتوفير التغطية الإعلامية الغربية للتطوّرات في الخليج، والتي برزت بشكل مكثف وبصورة غير معهودة سابقا، خاصة في الإمارات والبحرين.

في المقابل، فلقد تفاوتت ردّة فعل السلطة، فكانت مزيجا من الحوافز المادية والحل الأمني، أما الإصلاح السياسي الجذري فلم يتم التطرق إليه إلا في حالات نادرة جدا. القاسم المشترك بين كل دول الخليج كان إعلان مزايا وعطايا مادية جديدة للمواطنين، وهي استراتيجية تقليدية للتعامل مع أية اضطرابات شعبية محتملة، أكانت عن طريق رفع الرواتب أو المنح أو توفير أعمال جديدة في القطاع العام، وفُعّلت هذه الإستراتيجية في كل دول المجلس بلا استثناء.

بالإضافة الى ذلك، فلقد لعبت إستراتيجية القوة الأمنية دورا محوريا أيضا، وإن تفاوتت حدتها بين دول المجلس. فنرى أنها كانت أشد وطأة في الإمارات والبحرين والسعودية، وقد تكون البحرين هي من تصدّر استعمالها، بينما كانت الأخف في قطر ذات الحراك السياسي المتدني نسبيا. أما بالنسبة إلى الإصلاح السياسي الجدري، فلم تأخذ هذه الاستراتيجية حيزا كبيرا في أي من الدول، فيما عدا عمان بعد إجراءات السلطان في عام 2011 والتي أدّت إلى تغييرات وزارية ودستورية تعدّت تلك في أي من الدول الأخرى. وعلى الرغم من أن البحرين أجرت تعديلات دستورية أيضا، إلا أنها إجمالا تمّ رفضها من قبل المعارضة واتهامها بأنها شكلية وبلا أي مغزى، على عكس الحال في عمان. ويرى بعض المراقبون أن هناك بوادر حركة متسارعة من التغيرات السياسية أيضا في السعودية، بما فيها دخول المرأة إلى مجلس الشورى والانفتاح النسبي الإعلامي، إلا أن طبيعة هذا الإصلاحات لا تزال موضع شكوك حول مدى نطاقها وجديتها. اما في الكويت، فقد ادت الضغوطات السياسية الى تغيير في رئيس مجلس الوزراء وحل المجلس النيابي اكثر من مرة، ولكن لا زالت تبعات هذه الهزات السياسية من الناحية الدستورية والقانونية غير واضحة.

تفكيك رؤية الحراك ومطالبه

وكما تثار التساؤلات حول ردة الفعل الرسمية، فيبرز أيضا أهمية تفكيك رؤية ومطالب الحراك. وإجمالا، لا توجد صورة متبلورة لرؤية ومطاب واضحة من قبل قادة هذا الحراك، بل إنه في كثير من الأحيان يُردّد بأن الحراك يتميّز بأنه بدون أية قيادة مركزية. ويرى البعض بأن هذه اللامركزية قوة ومكمن نجاح الحراك في استيعاب وتفادي الضربات الأمنية التي كانت تطيح بالأحزاب في المنظمة سابقا، بينما يرى الآخرون أن غياب القيادة والمطالب الواضحة يُهدّد بتشتت الحراك أو اختطافه من قوى انتهازية. ففي كثير من الأحيان تبقى المطالب والرؤى السياسية مبهمة لهذه التحركات، وتتمحور في الأساس حول رفض الوضع الحالي والتركيز على الجانب الحقوقي المدني البحت برفض السجن والتعذيب والتأكيد على حق حرية الرأي والتجمع الخ. وفي الحالات التي يتواجد تبلور لمطالب سياسية محددة، كما هو الحال في البحرين، فيتبين أن هناك انقساماً حادّا في رؤية و مطالب المعارضة، كما هو الحال بين من يطالب بجمهورية ومن يطالب بمملكة دستورية.

> **"أحد الظواهر المقلقة التي بدت تطلّ بشكل جدي في دول المجلس هو شبح الانقسام بناءاً على المذهب والإثنية والمناطقية."**

وقد يكون أحد الظواهر المقلقة التي بدت تطلّ بشكل جدي في دول المجلس هو شبح الانقسام بناءاً على المذهب والإثنية والمناطقية. فلقد لوحظ تنامي هذا الانقسام والخطاب، والذي - وإنْ كان في كثير من الأحيان تدعمه وتغذيه بعض الأجهزة الرسمية - إلا أنه أصبح واقعا ملموسا في المجتمع له دوافعه الذاتية. ففي البحرين أصبح الانقسام بناء على المذهب أمرا واقعا لا يمكن انكاره، أما في الكويت فمسألة "الحضر" و"البدو" قد اخذت درجة جديدة من الحدية، وتبرز هذه المسألة بأشكال متفاوتة بين أغلب دول المجلس.

وتبقى طريقة تعاطي الأطراف المختفلة، بما فيها الأنظمة الحاكمة، وفئات الشعب، وقادة المعارضة، بالإضافة إلى التطورات الإقليمية والدولية، هي ما سيقرر طريقة تفاعل هذه العوامل على أرض الواقع، وعما إذا اكان الحراك سيؤدي إلى تغيرات سياسية حميدة بناء على مبدأ الديمقراطية والمواطنة، أم أن الأمور ستأخذ منحى أكثر احتقانا امنيا وطائفيا واثنيا ومناطقيا.

2.2 ملف: دساتير دول مجلس التعاون

مقدمة: بين الدّولة الرّاعية والدّولة الدّيمقراطيّة

إنّ مفهوم "الدّيمقراطيّة" هو الموجّه المعياري لمقاربة الخلل السّياسي، وفي هذا الصّدد من الممكن الاعتماد على مفهومٍ اجرائي للدّيمقراطيّة، يرتكزُ على ما يمكن اعتباره الحدّ الأدنى من مقومات نظام الحكم الديمقراطي العامة والمشتركة عبر القارات والحضارات في مرحلة الانتقال للديمقراطية ، ويقوم على المبادئ الستة التالية[11].

> "إنّ مفهوم "الدّيمقراطيّة" هو الموجّه المعياري لمقاربة الخلل السّياسي"

مبدأ الشّعب مصدر السلطات، نصّاً وروحاً، وعلى أرض الواقع.

- مبدأ المواطنة الكاملة، المتساوية، والفاعلة، واعتبار المواطنة - ولا شيء غيرها - مصدر الحقوق، ومناط الواجبات، ودون تمييز.
- مبدأ التّعاقد المجتمعي المتجدّد الذي يتمّ تجسيده في دستورٍ ديمقراطيّ مُلزم لكلّ مواطن، سواء أكان حاكماً أم محكوماً.
- قيام الأحزاب، ومؤسّسات المجتمع المدني، وعلى قاعدةِ المواطنة، وممارسة الدّيمقراطيّة داخلها، وفيما بينها.
- الاحتكام إلى شرعيّة دستور ديمقراطي، يُؤسَّس على أنّه لا سيادة لفردٍ أو أقلّية على الشّعب.
- إقرار مبدأ المواطنة باعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات، على أن يسود حكم القانون، وليس مجرد الحكم بالقانون، وعدم الجمع بين أيٍّ من السّلطات التّنفيذيّة أو التّشريعيّة أو القضائيّة في يد شخص أو مؤسّسة واحدة، وضمان الحقوق والحرّيّات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً، مع تداول السّلطتين التّنفيذيّة والتّشريعية سلميّاً، ووفق آليّة انتخابات حرّة ونزيهة وفعّالة، وتحت إشرافٍ قضائيّ كامل ومُستقل، وبوجود شفافيّةٍ تحدّ من الفساد والإفساد والتّضليل واستغلال النّفوذ العام في العمليّة الانتخابيّة.

إنّ نظرةً مقارنة بين طبيعة أنظمة الحكم المعاصرة في الخليج، من جهةٍ، ومقوّمات الحكم الدّيمقراطي المذكورة هنا، من جهةٍ أخرى؛ تكشفُ لنا أنّ أكثر هذه الأنظمة لم تنتقل - سواء من ناحية النّص الدّستوري أم من ناحية المبدأ - إلى نظم حُكمٍ ديمقراطيّة. إنّ الحاكم في هذه الأنظمة إمّا أن يكون منفرداً بالسّلطة المطلقة صراحةً، أو مُتحايلاً على المواد الدّستورية أو مواد النّظام الأساسي القائم في بعض هذه الدّول، وبخاصةٍ المواد التي تنصّ بأنّ "الشّعب مصدر السلطات"، ومُقدِّماً عليها مواد دستوريّة أخرى "تُجهض هذا المبدأ الدّيمقراطي الجوهري.

والدّول التي تتمتّع بدستور - عقدي أو مُعدَّل على أرضية دستور عقدي - نجدها عوضاً عن الالتفاف حول المواد التي تضمن تطبيق سلطةٍ فعلية للشعب؛ تتّجه نحو توفير المؤسّسات الشّكليّة للدّيمقراطيّة، من مجالس نواب، ومجالس بلديّة وغيرها، دون رفدها بمضمون ديمقراطي فعلي. فالسّلطة التّشريعية، مثلاً، تُهنْدَس بنحوٍ تبدو إمّا غير مؤثرة، أو مُنصاعة في نهاية المقام لإرادة الحكم.

ومن هذا المنطلق، فلقد أولينا اهتمامنا في هذا الاصدار الدوري الأوّل على تشخيص الدّساتير ونصوصها في كلّ دول المجلس، باعتبار أنّ ذلك هو المرتكز الأوّل في تحليل الخلل السّياسي في المنطقة.

11 الكوّاري، المصدر نفسه، (2007)، ص 4-2

دساتير دول مجلس التعاون

الدّستورُ هو القانون الأعلى المُنظّم للدّولة، فهو الذي يُحدّدُ شكل نظام الحكم، ويضعُ القواعدَ الأساسيّة التي تُنظّم عملَ السّلطات الثلاث: التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة، وحدود صلاحيّاتها والعلاقة بينها، كما يُحدّدُ الحرّيّات العامة وحقوق المواطن، وهو يُمثّل الأساس والمرجعيّة العليا لكلّ قوانين الدّولة.

> **"تسعى دساتيرُ دول مجلس التعاون، وأنظمتها الأساسيّة، إلى تعزيز شرعيّة الأسر الحاكمة بشرعيّةٍ مؤسّسيّة دستوريّة."**

وهناك عدّة طُرق لإصدار الدّساتير، فمنها ما يُصدره الحاكم بإرادته المنفردة، ويُطلق عليه دستور المنحة، ومنها ما يصدر بناءً على توافق إرادة الحاكم والشعب، فيشترك الشعبُ في وضع الدستور عن طريق جمعيةٍ تأسيسيّة منتخبة، ثم يُصادق عليه الحاكم، ويُطلَق عليه الدّستور العقدي. ومن هذه الدّساتير ما يصدرُ بشكلٍ ديمقراطي كامل، أي من خلال مجلس منتخب، واستفتاءٍ للشعب، ودون الحاجة إلى موافقة الحاكم.

وتمتلكُ كلّ دول مجلس التّعاون دساتير أو أنظمة حكم أساسيّة مكتوبة، وإنْ كانت تتفاوتُ في مدى تفصيلها، وأخذها بمبدأ المشاركة الشعبيّة في السّلطة، وتطبيقها لمبدأ الفصل بين السّلطات، ومدى حمايتها للحرّيّات والحقوق. وأغلبها في الوقت الحاضر - فيما عدا دستور الكويت - تمّ إصداره بأسلوب المنحة[12].

الدّساتير وشرعيّة الحاكم

وبشكلٍ عام، تسعى دساتيرُ دول مجلس التعاون، وأنظمتها الأساسيّة، إلى تعزيز شرعيّة الأسر الحاكمة بشرعيّةٍ مؤسّسيّة دستوريّة. وتؤكدُ هذه الدّساتير على هوية دول مجلس التعاون العربيّة والإسلاميّة، وتُقدّم عدّة صياغاتٍ لدور الشّريعة الإسلاميّة في عمليّة التّشريع. على سبيل المثال، تنصُّ دساتير كلّ من الكويت والبحرين والإمارات وقطر على أنّ الشّريعة الإسلاميّة هي (مصدر رئيس للتّشريع)، بينما ينصّ النّظام الأساس لسلطنة عمان على أن الشّريعة الإسلاميّة هي أساس التّشريع. أمّا في المملكة العربيّة السّعوديّة، فينفردُ النّظام الأساس فيها بالنصّ على أن دستور المملكة هو كتاب **الله** وسنّة رسوله.

وتؤكّد كافة دساتير دول مجلس التعاون على مبدأ الشّورى بوصفه ركيزة للحكم، وتنصّ على تشكيل مجالس تتباين في صلاحيّاتها التّشريعيّة والرّقابيّة، ودرجة المشاركة الشّعبيّة في تشكيلها أو انتخاب أعضائها. ففي كلٍّ من الكويت وقطر؛ ينصُّ الدّستورُ على تشكيل مجلس تشريعي يضمّ أغلبيّة منتخبة، وله صلاحيّة الرّقابة على أداء الوزراء. أمّا دستور البحرين، فيأخذ بنظام المجلسين، أحدهما منتخب، والآخر معيّن، ويتساويان في الصّلاحيّة التّشريعيّة، بينما يختصّ المجلسُ المنتخبُ بالرّقابة. ويُؤسّسُ دستورُ الإمارات العربيّة المتّحدة لمجلسٍ استشاريّ نصف منتخب. وفي سلطنة عمان، ينصّ النّظامُ الأساس فيها على تشكيل مجلسين، أحدهما مُنتخب، والآخر معيّن، ويملكان صلاحيّاتٍ تشريعيّة ورقابيّة محدودة. أمّا النّظام الأساس للمملكة العربيّة السّعوديّة، فينصُّ على تشكيل مجلس معيّن، تقتصرُ صلاحيّاته على إبداء الرّأي والمشورة.

وتؤكّد دساتيرُ كلّ من الكويت والبحرين وقطر على أن نظام الحكم في هذه الدّول ديمقراطي، وأنّ الشّعب هو مصدرُ السّلطات، كما تؤكّد على الفصل بين السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة، وعلى استقلال القضاء، وتُعطي للمجالس المنتخبة - جزئيّاً - سلطة التّشريع ومحاسبة الوزراء، إلا أنّها أيضاً تُعطي للحاكم سلطاتٍ تنفيذيّة وتشريعيّة ورقابيّة واسعة، وتُحصّنه من المساءلة، مما يُغيّب - إلى حدٍّ كبير - مبدأ الفصل بين السّلطات وسيادة الشّعب الكاملة.

12 راجع: حسن السيد، "الدستور الديمقراطي المنشود لدول مجلس التعاون"، الجماعة العربيّة للديمقراطية (2011): http://arabsfordemocracy.org/uploads/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A9%20%D8%BA%D9%8A%D8%B1/H_Eslayed_Const_GCC.pdf

وفي مجال حماية الحقوق والحرّيات؛ فإنّ كافة دساتير دول مجلس التعاون - بخلاف النّظام الأساسي السّعودي - تضمّ العديدَ من المواد التي تتعلّق بضمان الحرّيّات العامة، وحقوق المواطنين، إلا أنّ صياغة هذه المواد تُقيّد الكثير من النّصوص التي تحمي الحقوق والحريات بأحكام القانون وضوابطه، مما أفسح المجال - عملياً - لإصدار قوانين عدّة تُقيّد ممارسة هذه الحقوق والحرّيّات، وتُفرغ هذه المواد الدّستوريّة من مضمونها الدّيمقراطي.

كما تنصّ دساتيرُ دول مجلس التعاون، بصفةٍ عامة، على عددٍ من الحقوق الاجتماعيّة، مثل حقّ التّعليم، والعمل، والمُلكيّة، وواجب الدّولة في توفير الخدمات الاجتماعيّة بأنواعها، مثل التّعليم الأساسي المجاني، والرّعاية الصّحيّة، والعمل، والسّكن، والضّمان الاجتماعي وغيرها، وتُمثّل هذه الحقوق الدّستوريّة الرّكيزة الأساسيّة التي تمّ بناءً عليها إصدار العديد من قوانين الرّعاية الاجتماعيّة، والضّمان الاجتماعي في هذه الدّول.

وأخيراً، من المهمّ التّذكير بأنّ وجود دستور أو وثيقة دستوريّة - بحدّ ذاته - لا يعني بالضّرورة أنّ النّظام السّياسي هو نظامٌ دستوري ديمقراطي، حيث إنّ ذلك يعتمدُ على مدى التّطبيق الفعلي لمبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات وضوابط الدّستور الديمقراطي، ومدى تقيّد مؤسّسات الدّولة بموادّه، وقدرته على حماية حقوق المواطنين والحرّيات العامة، وضبط ممارسات السّلطة، والقوى السّياسيّة في إطارٍ قانوني ومؤسّسي فاعل.

الملامح العامة في دول مجلس التّعاون

وفيما يلي، عرضٌ موجز للملامح العامّة للدّساتير والنّظم الأساسيّة في دول مجلس التّعاون، مع التّنويه إلى أنه تمّ التّركيز هنا على ما تنصّ عليه الدّساتير، بغض النظر عن مدى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، فلهذا قصّة أخرى.

الكويت

في يوم 11 نوفمبر 2012م، احتفلت دولةُ الكويت بمرور خمسين عاماً على إصدار دستورها، وسط احتجاجاتٍ شعبيّةٍ وأزمة سياسيّة عميقة. وبرغم الأزمة السّياسيّة القائمة؛ فإنّ التّجربة الدّستوريّة في دولة الكويت تُعدّ الأعرق في منطقة الخليج العربي، والأكثر تقدّماً من حيث إتاحة المجال للمشاركة الشّعبيّة في التّشريع والرّقابة مقارنةً بغيرها من دول مجلس التعاون. لقد صدر دستورُ دولة الكويت عام 1962م، وبدأ العمل به رسميّاً عام 1963م، حيث أُسّس لأوّل مجلسٍ نيابيّ منتخب في منطقة دول الخليج العربيّة[13].

> فإنّ التّجربة الدّستوريّة في دولة الكويت تُعدّ الأعرق في منطقة الخليج العربي، والأكثر تقدّماً

وقد أُصدرَ دستور الكويت بأسلوب "العقد"، أي أنه كان نتاج توافقٍ بين إرادة الحاكم، وبين الإرادة الشّعبيّة المتمثّلة في الأعضاء المنتخبين في المجلس التأسّيسي.[14] ففي عام 1961م أصدر أمير الكويت آنذاك الشيخ عبدالله السالم الصباح دستوراً انتقاليّاً تمّ بموجبه انتخاب مجلس تأسيسي مُكوّن من 31 عضواً، منهم عشرون عضواً منتخباً، وأحد عشر وزيراً عيّنهم الأمير. وبدأ المجلس التّأسيسي أعماله في نفس العام، كما تمّ تشكيل لجنة للصّياغة بالاستعانة بعددٍ من أبرز الخبراء الدّستوريين العرب، ورُفعت لجنة الصّياغة مشروع الدّستور للمجلس التّأسيسي، الذي ناقش تفاصيله باستفاضةٍ، ثم أقرّه، وصادقَ عليه الأميرُ بتاريخ 11 نوفمبر 1962م.[15]

13 يُعدّ دستور 1963 رابع دستور في تاريخ الكويت، حيث صدر أوّلُ دستور في تاريخ الكويت عام 1921، تلاه دستور 1938، ثم النّظام الأساسي المؤقّت لعام 1961.

14 راجع: "مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت"، يونيو 2011، الفصل الثاني: "الحكم الدّستوري والمسيرة البرلمانية - دستور دولة الكويت: http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1710

15 راجع: "محاضر المجلس التأسيسي"، موقع مجلس الأمة الكويتي: http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1568

ويُبيّنُ دستورُ الكويت طبيعة نظام الحكم في الكويت، حيث يحاول أن يمزج بين نظام الإمارة الوراثي وبين النّظام الدّيمقراطي الذي تكون فيه السّيادة للشّعب. فهو ينصّ على أن الكويت إمارة وراثيّة، تُحْصرُ فيها الإمارة في ذريّة الشّيخ مبارك الصّباح، وأنّ نظام الحكم في الكويت هو ديمقراطيّ، السّيادة فيه للأمّة "مصدر السّلطات جميعاً"، كما ينصُّ على مبدأ الفصل بين السّلطات الثلاث: التنفيذيّة، والتّشريعيّة والقضائية، مع تعاونها، ووفقاً لأحكام الدّستور.[16]

وبالنظر إلى المواد اللاحقة، نجد أن الدّستور يُعطي الأمير صلاحيّات تنفيذيّة وتشريعيّة ورقابيّة، ويُحصّنه من المساءلة المباشرة، فهو رئيسُ الدّولة، والقائد الأعلى للقوّات المُسلّحة، ويمارس السّلطة التنفيذيّة بواسطة وزرائه، وله وحده سلطة تعيين رئيس الوزراء، وإعفاؤه من منصبه. كذلك، يمتلكُ الأميرُ أعلى سلطة رقابيّة، فرئيس الحكومة وأعضاؤها مساءلون، بالتّضامن، عن سياسة الحكومة أمام الأمير فقط، وكلّ وزير مساءلٌ أمام الأمير عن أعمال وزارته، وتصدرُ الأحكام القضائيّة باسم الأمير. كذلك، للأمير أن يحلّ مجلس الأمّة بمرسوم مسبّب، على أن تجري انتخابات لمجلسٍ جديدٍ خلال شهرين من الحلّ، وإلاّ استردّ المجلس المُنحلّ كامل سلطاته الدّستوريّة. ولا يجوز حلّ المجلس أكثر من مرّة لنفس السّبب[17].

وينصّ الدّستورُ على تولّي الأمير السّلطة التّشريعيّة بالمشاركة مع مجلس الأمة، فلا يصدر أيّ قانون دون موافقة المجلس، ومُصادقة الأمير. وللأمير حقّ اقتراح القوانين، أو الاعتراض عليها، أو المصادقة عليها وإصدارها بعد موافقة المجلس. كما يُعطي الدّستورُ الأميرَ سلطة إصدار مراسيم لها قوّة القانون بين أدوار الانعقاد، أو في فترة الحلّ في حالات الضّرورة، على أن تُعرض هذه المراسيم على مجلس الأمة فور انعقاده، ويتمّ إلغاؤها بأثر رجعي إنْ لم يوافق عليها المجلس. ويمكن القول بأن السلطة التشريعية النهائية هي بيد مجلس الامة، ففي حالة رفض الامير لتشريع ما، فإنه يحق للبرلمان اصدار القانون الذي تم رفضه في حال توافر أغلبية معينة في مجلس الامة. ويضمّ مجلس الأمة خمسين عضواً منتخباً، بالإضافة إلى الوزراء المعينين بحكم مناصبهم. ولكلّ عضو بالمجلس حقّ اقتراح القوانين أو الاعتراض عليها. كما للمجلس حقّ الرّقابة على الموازنة العامة، بما في ذلك الإيرادات العامة، والمصروفات، والالتزامات الماليّة للحكومة بأنواعها، ودون استثناء[18].

ووفقاً للدّستور، فإنّه على الحكومة - بعد تشكيلها - تقديم برنامج عملها لمجلس الأمة من أجل مناقشته، إلا أنّه لا يُشترط أيّ تصويتٍ بالثقة، بل يأخذ الدّستور بنظام الرّقابة اللاحقة، ويحصرُ ذلك على مساءلة الوزراء بصفةٍ منفردةٍ، وكلّ عن أعمال وزارته. وللمجلس صلاحيّة استجواب وطرح الثقة بالوزراء، وفقاً للضّوابط الإجرائيّة المُحدّدة في الدّستور. كما للمجلس أن يُقرّر عدم التّعاون مع رئيس الوزراء، إلا أنّه لا يحقّ له طرح الثقة به أو عزله. وفي حال قرّر المجلسُ بالأغلبيّة عدم إمكان التّعاون مع رئيس الوزراء، رُفعَ الأمرُ لتقدير الأمير، فإمّا أن يُعزل رئيس الوزراء، أو يُحلّ المجلس. وفي حال الحلّ، وانتخاب مجلس جديد يُصوّت بذات الأغلبيّة على عدم التّعاون مع رئيس الوزراء؛ أُعتبر الأخيرُ معتزلاً من منصبه، ويتمّ تشكيل وزارة جديدة[19].

ورغم أنّ الدّستور ينصّ على المساواة بين المواطنين؛ فإنّ حقّ التّصويت والتّرشّح لانتخابات مجلس الأمة كان مقتصراً على الرجال فقط، وبمقتضى قانون الانتخابات، إلى أن تمّ تعديله عام 2005م بمبادرةٍ من الأمير، ليسمح للمرأة بمباشرة حقوقها السّياسيّة[20].

كما ينصّ دستورُ دولة الكويت على استقلال القضاء، ويمنع تدخّل كلّ من السّلطة التّنفيذيّة أو التّشريعيّة في أعماله، ويترك للقوانين مهمّة وضع الضّمانات التي تكفل تحقيق هذه الاستقلاليّة، وبيان أحكام القضاة وأحوال عدم قابليتهم للعزل، وتنظيم المحاكم، وإجراءات سير العدالة. وفي عام 1973م تمّ إصدار مرسوم بتشكيل المحكمة الدّستوريّة التي تختصّ بتفسير النّصوص الدّستوريّة، والفصل في دستوريّة القوانين

16 راجع: "دستور دولة الكويت"، لعام 1962، المواد 4، 6، 50، http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4
17 راجع: المصدر نفسه، المواد 51 - 58، 67، 107 http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4
18 راجع: المصدر نفسه، المواد 65 - 66، 135 - 151، http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4
19 راجع: المصدر نفسه، المادة 102، http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4
20 راجع: "قانون الانتخاب"، (رقم 35 لعام 1962) وتعديلاته، المادة 1، http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=39

والمراسيم بقوانين واللوائح، وبالفصل في الطّعون الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة، أو بصحة عضويته[21].

ومن حيث حماية الحقوق والحريات العامة؛ يؤكّدُ دستورُ الكويت على المساواة بين الجميع أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة، ويحظر التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللّغة أو الدّين، ويكفلُ الحرّية الشّخصيّة. كما يحظر التّعذيب، والمعاملة الحاطة بالكرامة، أو القبض على أيّ شخصٍ أو تفتيشه أو تقييد حرّيته إلا بحكم القانون، ويُحظر توقيع العقوبة إلا بحكم قانون، وبعد محاكمةٍ عادلة. وينصّ الدّستور على حماية حرّية الاعتقاد بشكلٍ مطلق، وعلى حرية ممارسة الشّعائر، مع ضرورة تقيّدها بعادات المجتمع والنظام والآداب العامة. كما ينصّ على ضمان حرّية الرّأي والبحث العلمي والتعبير والصحافة والطباعة والنشر، وسرّية المراسلات، وتشكيل الجمعيّات والنّقابات على أسسٍ وطنيّة وسلميّة، وعلى حرّيّة الاجتماعات العامة والمواكب والتجمّعات. إلا أنّ الدّستور رهن ممارسة هذه الحرّيّات بأحكام وضوابط القانون[22].

ويُشترط لتعديل الدّستور موافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة ومصادقة الأمير، كما يحظر الدّستور تنقيح الأحكام الخاصة بالنّظام الأميري للكويت، وبمبادئ الحرّيّة والمساواة، إلا في حال توفير المزيد من ضمانات الحرّية والمساواة[23].

البحرين

صدر أوّلُ دستور في البحرين عام 1973م بعد نيْلها الاستقلال، حيث أعدّه مجلسٌ تأسيسيّ ضمّ اثنين وأربعين عضواً، من بينهم اثنان وعشرون عضواً منتخباً شكّلوا الأغلبيّة. تمّ إقرار الدّستور والمصادقة عليه من قبل أمير البحرين آنذاك الشّيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. ولكن في عام 1974م قام الأميرُ بحلّ المجلس الوطني بعد أن تفاقمَ الخلافُ حول قانون أمن الدّولة، وتمّ تعطيل أحكام الدّستور المتعلّقة بالسّلطة التّشريعيّة والرّقابة، كما أصدر الأميرُ مرسوماً بتأجيل انتخابات المجلس الوطني، على أن يتولّى الأميرُ ومجلس الوزراء السّلطة التّشريعيّة[24]. وظلّت الحياة النيابيّة مُعطّلة في البحرين حتى عام 2001م مع طرح ميثاق العمل الوطني، وموافقة شعب البحرين عليه بنسبة وصلت 98.4% في استفتاء عام، وفي العام التّالي تمّ إصدار دستور مملكة البحرين المُعدّل. وبخلاف الدّستور العقدي لعام 1973م - والذي شارك مُمثّلون عن الشّعب في إعداده وإصداره بالتّوافق مع الأمير السّابق - فقد أعدّت مشروعَ الدّستور المُعدّل لجنةٌ مُعيّنة، قام الملكُ بتشكيلها عام 2001م بموجب مرسوم ملكي، وأقرّت هذه اللّجنة الدّستور المُعدّل في غياب الآليّات التّوافقيّة، وغياب أيّ تمثيل للمعارضة في هذه العمليّة، ثم صادق عليه الملكُ وأصدره في14 فبراير 2002م[25].

وبموجب المادة الأولى من دستور عام 2002م؛ فإنّ نظام الحكم في البحرين هو ملكي دستوري وراثي، كما تنصّ نفس المادة على كونه نظاماً ديمقراطيّاً السيادة فيه للشّعب مصدر السلطات جميعاً وفقاً لأحكام الدّستور. وأعطت المادة حقّ مباشرة الحقوق السّياسيّة لكافة المواطنين رجالا ونساءً، بعد أن كان حقّ الترشيح والانتخاب يقتصر على المواطنين من الذكور، حيث إنّ دستور 1973م لم ينصّ على حقوق المرأة السّياسيّة، واكتفى في مادّته الأولى إلى حقّ المواطنين في المشاركة في الشّؤون العامة والتّمتع بالحقوق السّياسيّة، بدءاً بحقّ الانتخاب، وفقاً لأحكام الدّستور والقانون، ممّا أتاح للحكومة إصدار قانون الانتخاب لعام 1973م، والذي حصر المشاركة السّياسيّة في المواطنين من الذّكور. وبخلاف دستور

21 راجع: "قانون رقم 14 لسنة 1973بإنشاء المحكمة الدستورية"، http://law.kuniv.edu.kw/mashael/law%20(22).doc

22 راجع: "دستور دولة الكويت"، لعام 1962المواد 27 - 49، http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4

23 راجع: المصدر نفسه، المواد 174 - 176، http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=4

24 راجع: حسن رضي وآخرون، "الرّأي في المسألة الدّستوريّة" - دستور مملكة البحرين (31 أغسطس 2002): https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=765:2012-02-06-15-44-27&catid=147:2011-04-09-07-47-31

25 المصدر نفسه.

1973؛ يأخذ دستور 2002م بنظام المجلسين، فينصُّ على أن المجلس الوطني يتكوّن من مجلسين، أحدهما منتخب (مجلس النواب)، والآخر يُعيّنه الملك بموجب مرسوم (مجلس الشورى)، ويتشاركان في الصّلاحيّة التّشريعيّة.

> "المجلس الوطني يتكوّن من مجلسين، أحدهما منتخب... والآخر يُعيّنه الملك"

وينص دستور2002م على الفصل بين السّلطات التّنفيذية والتّشريعية والقضائية، ولكنه من ناحيةٍ أخرى يُعطي صلاحيات تنفيذيّة وتشريعيّة واسعة للملك، ويُحصّنه من المساءلة. وتنصّ المادة (3) على أن" السّلطة التشريعية يتولاّها الملك والمجلس الوطني وفقا للدّستور، ويتولى الملكُ السّلطة التّنفيذيّة مع مجلس الوزراء والوزراء، وباسمه تصدر الأحكامُ القضائية". وللملك أن يُباشر سلطاته بصورةٍ مباشرة أو عن طريق وزرائه، ويُعيّن الملكُ رئيس مجلس الوزراء ويُعفيه من منصبه بأمرٍ ملكي، كما يُعيّن الوزراء ويُعفيهم من مناصبهم بمرسوم ملكي، ويُعين أعضاء مجلس الشورى ويُعفيهم بأمر ملكي، وله حقّ اقتراح القوانين والاعتراض عليها أو الموافقة عليها وإصدارها بحسب الإجراءات التي ينصّ عليها الدستور.

ويحقّ للملك بموجب المادة (38) أن يُصدر مراسيم بقوانين في فترة عدم انعقاد المجلس الوطني (مراسيم الضّرورة)، إذا حدث ما يُوجب الإسراع في اتخاذ التّدابير لا تحتمل التّاخير، على أن تُعرض هذه القوانين على المجلس بعد انعقاده، للموافقة عليها أو عدمه - دون النّص على صلاحيّة تعديلها - وتعتبر لاغية في حال عدم موافقته عليها. كما يُعطي الدّستورُ الملكَ بموجب المادة (43) صلاحيّة استفتاء الشّعب في القوانين والقضايا الهامة التي تتّصل بمصالح البلاد، ويُعتبر موضوع الاستفتاء موافقاً عليه إذا أقرّته أغلبيّة منْ صوّتوا، وتُعتبر نتائجه مُلزمة، ونافذة من تاريخ إعلانها دون النّص على الرّجوع للمجلس الوطني[26].

يتكوّن المجلس الوطني من كلّ من مجلس النوّاب المنتخب ومجلس الشّورى المُعيّن. ويضمّ كلّ مجلس أربعين عضواً، ويشتركان في صلاحيّة التّشريع، بينما ينفردُ مجلسُ النوّاب بصلاحيّة الرقابة. ولا يصدر قانون إلا إذا أقرّه كلا المجلسين وصادق عليه الملك. ويختصّ المجلسُ الوطني كذلك بإقرار الموازنة العامة، ومراجعة الحساب الختامي، مع استثناء موازنة الدّيوان الملكي التي تصدر بمرسوم ملكيّ خاص.

تعديلات دستوريّة بعد 14 فبراير

بعد الاحتجاجات التي اندلعت في البحرين بدءً من 14 فبراير 2011م، والأزمة السّياسيّة التي تلتها؛ أصدر الملكُ حزمة تعديلات دستوريّة دخلت حيّز التنفيذ في 3 مايو 2012م، بعد أنّ تمّ التوافق عليها من قبل المُشاركين في حوار التوافق الوطني الذي أجري في يوليو 2011م وأقرّها كلٌّ من مجلسي النواب والشورى.

ويُذكر أنّ المعارضة غير مُمثّلة حالياً في المجلس التّشريعي، كما أنّ كبرى الجمعيّات - جمعيّة الوفاق الوطني الإسلاميّة - كانت قد انسحبت من الجولة الثّانية من الحوار، اعتراضاً على آليّات إدارة الحوارة وتمثيل القوى السّياسيّة، كما عبّرت قوى المعارضة السّياسيّة، بشكلٍ عام، عن اعتراضها على غياب أيّة صفة تمثيلية شعبيّة شرعيّة يمكن أن يُؤسّس عليها الحقّ في تقرير طبيعة التّعديلات الدّستوريّة، كما وُصفت هذه التّعديلات بالسّطحيّة و"الشّكلية" في مجملها.[27] وتُعنى هذه التّعديلات بالدّرجة الأولى بالعلاقة بين السّلطتين التّنفيذيّة والتّشريعية، وإجراءات استجواب الوزراء، وإقرار القوانين والآليّات والفترات الزّمنيّة المُتعلّقة بذلك، مع الإبقاء على أسس عمل نظام المجلسين، وعلى صلاحيّات الملك ورئيس مجلس الوزراء[28].

ولعلّ من بين أهمّ التّعديلات؛ إضفاء صفة الغلبة لمجلس النواب في مجال التشريع، حيث تنصّ النّسخة المُعدّلة من المادة (102) على أن يتولّى رئيس مجلس النواب رئاسة اجتماع المجلس الوطني، (وعند غيابه، يتولّى ذلك رئيس مجلس الشورى، ثمّ النّائب الأوّل لرئيس مجلس النوّاب، ثم

26 راجع: "دستور مملكة البحرين"، لعام 2002 وتعديلاته، المواد 35-33، و41

27 راجع: "الوفاق تنسحب نهائيًا من حوار التوافق الوطني"، 19 يوليو 2011، http://alwefaq.net/index.php?show=news&action=article&id=5748

28 راجع: "دستور مملكة البحرين"، لعام 2002 وتعديلاته.

النّائب الأوّل لرئيس مجلس الشورى)، فيما تنصّ النّسخة المُعدّلة من المادة (103) على أنه - في غير الحالات التي يتطلّب فيها الدستور أغلبية خاصة - تصدر قرارات المجلس الوطني بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يُرجّح الجانب الذي منه الرئيس.

بناء على التعديلات المذكورة؛ تمّ تعديل المادة رقم (46) التي تنصّ على وجوب تقديم رئيس مجلس الوزراء برنامج الحكومة لمجلس النواب خلال ثلاثين يوماً من أدائها اليمين الدّستوريّة، حيث أضاف التّعديل صلاحيّة الرّقابة المُسبقة على برنامج الحكومة، فبات يتوجّب إقرار البرنامج الحكومي من قبل المجلس، أو إقراره بعد التعديل إنْ تمّ رفضه بعد تقديمه أوّل مرّة. وفي حال رفض مجلس النوّاب البرنامج الحكومي المُعدّل بأغلبيّة ثلثي أعضائه؛ قبلَ الملكُ استقالة الوزارة. وفي حال لم يقر المجلس برنامج الوزارة الجديدة؛ كان للملك أن يحلّ المجلس أو يقبل استقالة الوزارة ويُعيّن وزارة جديدة[29].

كما أضافت التّعديلات شروطاً لعضويّة مجلسي النواب والشورى، أهمّها أن تكون قد مرّت فترة عشر سنوات على حصول العضو على الجنسيّة البحرينيّة، وألا يحمل جنسيّة أخرى، مع استثناء منْ يحملُ جنسيّة إحدى دول مجلس التّعاون، بشرط أن تكون جنسيّته البحرينيّة بصفةٍ أصليّة. ويحتفظ الملكُ بصلاحيّته في تعيين أعضاء مجلس الشورى بموجب المادة (52)، إلا أنّ النّسخة المُعدّلة تضيفُ أنّ التّعيين يجبُ أن يتمّ وفقاً للإجراءات والضّوابط والطّريقة التي تُحدّد بأمرٍ ملكي[30].

وتحصرُ صلاحيّة مجلس النّواب الرّقابيّة على مساءلة الوزراء بصفةٍ منفردةٍ، كلٌّ عن أعمال وزارته، حيث بإمكان المجلس استجوابهم وطرح الثقة بهم وفقًا للضّوابط الإجرائيّة المُحدّدة في الدّستور. وليس لمجلس النّواب أن يُسائِل أو يطرح الثقة عن رئيس مجلس الوزراء، لكن بإمكانه التّصويت على عدم إمكانيّة التّعاون مع رئيس الوزراء، وبحسب التّعديلات الدّستوريّة لعام 2012م؛ فإنّه لمجلس النّواب وحده اتخاذ قرار عدم التّعاون مع رئيس الوزراء بأغلبيّة الثّلثين، ويرفعُ المجلس قراره للملك ليبتّ فيه؛ فإمّا أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويُعيّن وزارة جديدة أو يحلّ مجلس النّواب. كذلك، فإنّ لمجلس النّواب الحقّ في إبداء رغباتٍ مكتوبةٍ للحكومة في المسائل العامة، وعلى الحكومة بموجب التّعديلات الدّستوريّة أن تردّ كتابيّاً خلال ستة أشهر، وإنْ تعذّر الأخذ بهذه الرّغبات فعليها أن تبيّن أسباب ذلك. كما بات للمجلس طرْح المواضيع العامة للمناقشة واستيضاح سياسة الحكومة في شأنها. كما يحقّ لمجلس النّواب وحده - بموجب التّعديلات الدّستوريّة- توجيه الأسئلة الاستيضاحيّة للوزراء بشأن الأمور الدّاخلة في اختصاصهم[31].

وتمّت إضافة بعض التّعديلات الإجرائيّة للدّستور، فتمّ تعديل المادة (88) لتجيز لرئيس الوزراء إلقاء بيان أمام مجلس النواب أو مجلس الشورى أو إحدى لجانهما عن أيّ موضوع داخل في اختصاصه، أو تفويض أحد الوزراء في ذلك، بحيث يُناقش المجلس أو اللّجنة المعنيّة البيان ويُبدي ملاحظاته بشأنها، لكن دون أن يكون لها صفة إلزاميّة.

وبموجب المادة (36) من الدّستور، يحقّ للملك إعلان الأحكام العرفيّة، أو حالة السّلامة الوطنيّة، لفترةٍ لا تتجاوز الثلاثة أشهر بموجب مرسوم، ولا يشترط موافقة المجلس التشريعي إلا في حال تمديد هذه المدّة. وبحسب التّعديلات الدّستوريّة لعام 2012م؛ فإنّه على الملك أن يتشاور مع رئيسي كلّ من مجلس النّواب والشّورى قبل حلّ المجلس، إلا أنّ التّعديلات لا تُعطي رأيهم صفة الإلزام، كما تنصّ التّعديلات على أن يكون مرسوم الحلّ مسبباً، وأنه لا يجوز حلّ المجلس لذات الأسباب مرّة أخرى. ويسمحُ الدّستورُ بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكريّة في حال إعلان الأحكام العرفيّة[32].

29 المصدر نفسه.
30 المصدر نفسه.
31 المصدر نفسه.
32 المصدر نفسه.

وينصُّ الدّستور على استقلاليّة القضاء، ويمنع التّدخّل في سيْر العدالة، ويترك للقانون مهمة تنظيم السّلطة القضائيّة. كما ينصّ على إنشاء محكمةٍ دستوريّة تختصّ بمراقبة دستوريّة القوانين واللّوائح[33].

ويؤكّد الدّستورُ على مبدأ صيانة الحقوق والحرّيّات العامة، وينصّ على المساواة بين المواطنين أمام القانون، وحظر التّمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللّغة أو الدّين أو العقيدة، وينصّ على حماية الحرّيّة الشّخصيّة، وحقّ الملكيّة، ويضمن حقّ المحاكمة العادلة، ويحظر التّعذيب المادي أو المعنوي، أو الإغراء، أو للمعاملة الحاطّة بالكرامة، ويُبطل الاعترافات الصّادرة تحت التّعذيب. كما ينصّ الدّستور على حرّية الضّمير، وعلى حماية دُور العبادة وممارسة الشّعائر الدّينيّة بما يتوافق مع العادات المرعية في البلد. ويكفل الدّستور حرّية الرّأي والتّعبير والصّحافة والنّشر، وحرّية المراسلات، وحرّية تكوين الجمعيّات والنّقابات على أسسٍ وطنيّة سلميّة ولأهداف مشروعة، وعلى إباحة الاجتماعات والمواكب العامة، ولكنه يُقيّد ممارسة هذه الحقوق بالشّروط والأوضاع التي يُحدّدها القانون، مما أفسح المجال لإصدار قوانين وضعت قيوداً إجرائيّة ورقابيّة على ممارسة هذه الحقوق، بما في ذلك قانون الصّحافة والطّباعة والنّشر، وقانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمّعات، وقانون الجمعيّات السّياسيّة[34].

ويُشترط لتعديل أيّ حكم من أحكام الدّستور أن تتمّ الموافقة على التّعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألّف منهم كلّ من مجلس الشّورى ومجلس النّواب، أو المجلس الوطني بأغلبيّة الثّلثين إذا لم يوافق أيٍّ من المجلسين على مبدأ أو نصّ التّعديل، وأن يُصادِق الملكُ على التّعديل. ويستثني الدّستور من إمكانية التّعديل الأحكام المتعلقة بدين الدّولة ومرجعيّة الشّريعة، والنّظام الملكي، ومبدأ الحكم الوراثي، وكذلك نظام المجلسين ومبادئ الحرّيّة والمساواة المُقرّرة في الدّستور.

قطر

جاء قرارُ إصدار الدّستور القطري الجديد (دستور قطر الدائم لعام 2004) بمبادرةٍ من أمير قطر الشّيخ حمد بن خليفة آل ثاني عام 1999م ليحلّ محلّ النظام الاساسي المعدل المؤقت لعام1972م، وشكّل أمير قطر لجنةً لإعداد الدّستور، وعيّن أعضاءها كافةً، وبعد ثلاث سنوات رفعت اللجنةُ مشروعَ الدّستور إلى الأمير. وفي 28 أبريل2003م طُرح مشروع الدّستور للاستفتاء العام، حيث كان لجميع المواطنين رجالًا ونساءً ممّن بلغوا سنّ الثّامنة عشرة حقّ التّصويت في الاستفتاء بالبطاقة الشخصية. وقد تضمن التصويت اصوات المجنسين الذين حرمهم قانون الجنسية ذو الصفة الدستورية الصادر لاحقا من عام 2005 من حق ممارسة الحقوق السياسية. وبلغت نسبة الموافقين على مشروع الدّستور96.6 بالمائة من مجموع النّاخبين الذين بلغَ عددهم حوالي 71 ألفًا حسب ما أعلنت وزارة الداخلية التي أشرفت على الاستفتاء، وأصدرَ الأميرُ مشروع الدّستور في 8 يونيو 2004م.

> “شكّل أمير قطر لجنةً لإعداد الدّستور، وعيّن أعضاءها كافةً”

ينصّ الدّستور القطري على أن الشّعب مصدر السّلطات، وعلى الفصل بين السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة، مع تعاونها. وفي المقابل، يمنحُ الدّستورُ سلطاتٍ واسعة للأمير، فهو رئيس السّلطة التنفيذية، وقائد القوّات المسلّحة، ويمتلك صلاحيّات رسْم السّياسة العليا للدّولة، والمصادقة على القوانين وإصدارها، وإبرام المعاهدات والاتفاقيّات الخارجيّة، واستفتاء المواطنين دون الرّجوع إلى مجلس الشورى. ويعطي

---

33 المصدر نفسه.

34 المصدر نفسه. راجع أيضاً: "قانون الصحافة والطباعة والنشر"، (رقم 47 لعام 2002)، و"قانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات"، (رقم 18 لعام 1973 وتعديلاته)، و"قانون الجمعيات السياسية"، (رقم 26 لعام 2005) المتوفرة على الصفحة الإلكترونية لهيئة التشريع والإفتاء القانوني البحرينيّة: http://www.legalaffairs.gov.bh

الدستورُ الأميرَ حقّ إيقاف العمل بأيّ قانون يقرّه مجلس الشّورى لمدّةٍ مُحدّدة يُقدّرها الأميرُ عند الضّرورة القصوى وبما يتفق مع المصلحة العليا. إضافة إلى ذلك، يحقّ للأمير أن يتولّى أيّ اختصاصاتٍ أخرى بموجب الدّستور أو القانون، ممّا يفسح المجال لإصدار قوانين تُوسِّع من سلطات الأمير. كذلك يمتلك الأميرُ أعلى سلطة رقابيّة، حيث يمتلك وحده حقّ مساءلة رئيس الوزراء - والوزراء متضامنين - عن السّياسة العامة للدّولة، إضافة إلى محاسبة كلّ وزير عن أعمال وزارته، وله أن يُعلن الأحكام العرفيّة في حدود الضّوابط التي يُحدّدها القانون لفترةٍ "محدودة" لا يجوزُ تمديدها إلا بموافقةِ مجلس الشّورى. ويجوز للأمير حلّ مجلس الشّورى بمرسوم مُسبّب، على أن يتمّ الدّعوة لانتخاباتٍ جديدةٍ خلال ستة أشهر، ولا يجوز حلّ المجلس لذات الأسباب مرّة أخرى[35] .

وينصّ دستورُ قطر على تشكيل مجلس شورى مُكوّن من خمس وأربعين عضواً، منهم ثلاثون منتخبون وخمسة عشر يُعيّنهم الأميرُ، سواء من بين الوزراء أو غيرهم، ليحلّ محلّ المجلس المُعيّن بموجب الدّستور المُؤقت. ويختصّ مجلسُ الشّورى الجديد بمسئوليّة التّشريع، وإقرار الموازنة العامة للدّولة (مع استثناء مُخصّصات الأمير والمساعدات والهبات (المادة 17))، ومراقبة عمل الوزراء ومساءلتهم، كلٌّ عن عمل وزارته. كما للمجلس المُنتخب أن يطرح الثّقة بأيّ وزير بأغلبيّة الثّلثين بعد استجوابه، إلا أنّه لا يملك صلاحيّة الرّقابة على أداء مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء. وبخلاف الكويت والبحرين، لا يعطي الدّستور القطري المجلس أيّ صلاحيّات تمكّنه من اتخاذ قرارٍ بشأن إمكانيّة التّعاون مع رئيس الوزراء من عدمها، وبالتّالي فإنّ سلطة تغيير الحكومة تتركّز بشكلٍ مُطلق في يد الأمير[36].

وينصّ الدّستور على المساواة وحظر التّمييز بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللّغة، أو الدّين. ويكفل الحرّيّة الشّخصيّة وضوابط المحاكمة العادلة ويحظر التّعذيب والمعاملة الحاطّة بالكرامة وإبعاد المواطنين. كما ينصّ على حرّية الرّأي والتّعبير والبحث العلمي والصّحافة والطّباعة والنّشر، وحرّية العبادة، وحرّية التّجمع وتكوين الجمعيّات ومخاطبة السّلطات العامة، وحقّ التّرشيح والانتخاب، إلا أنه أيضاً يجعل ممارسة هذه الحقوق رهْن أحكام القانون وضوابطه[37].

وينصّ الدّستور على استقلال القضاء، ويُشكّل مجلساً أعلى للقضاء، يُشرفُ على حُسن سيْر العمل في المحاكم. والجدير بالذّكر، أنّ قانون المحكمة الدّستوريّة كان قد صدر عام 2008م، وأعطى المحكمة صلاحيّة الفصل في المنازعات الدّستوريّة وتفسير نصوص القوانين[38].

وينفردُ دستورُ قطر بصياغةٍ مادته الأخيرة (150) والتي تنصّ على أنّ "يلغي النّظام الأساسي المُؤقّت المُعدّل المعمول به في الدّولة والصّادر في 19/4/1972م، وتبقى سارية الأحكام الخاصة بمجلس الشّورى الحالي إلى أن يتمّ انتخاب مجلس الشّورى الجديد"[39]. وكان أثر هذه المادة أنها أتاحت إرجاء تفعيل فصل السّلطة التّشريعيّة إلى الوقت الذي تُقرّر فيه السّلطة التّنفيذيّة إجراء انتخاباتٍ لمجلس الشّورى، دون تحديد فترةٍ زمنيّةٍ قصوى يتمّ خلالها إجراء انتخابات، مع ما يترتب عن ذلك من إصدار السّلطة التّنفيذيّة - وبصورةٍ منفردة - أهم القوانين التي تُعنى بتنظيم ممارسة الحقوق والحرّيّات العامة، وتُحدّد قواعد التّقاضي وإجراءات بتنظيم الانتخابات وتوزيع الدّوائر الانتخابيّة، وخاصة أنّ الدّستور لا يُلزم السّلطة التّنفيذيّة بعرْض هذه القوانين على المجلس التّشريعي بعد انتخابه.

ويُذكر أن قطر مدّدت لمجلس الشّورى المُعيّن لثلاث سنوات إضافية بدءًا من عام 2010م، ومن ثم أعلن أمير قطر في نوفمبر2011م؛ أنه سيتمّ إجراء أوّل انتخابات تشريعية بحلول منتصف عام 2013م. مع ذلك، فإنّه لم يصدر حتى الآن قانون الانتخاب للمجلس التشريعي في قطر، رغم أنّ مجلس الشّورى المُعيّن كان قد أقرّ، بالإجماع، قانونًا للانتخابات، يقضي بمنح حقّ الانتخاب والترشيح للمواطنين القطرين "بصفة أصلية"، ممّن يبلغون سنّ الثامنة عشرة فما فوق، مع عدم النّص بشكلٍ صريح على مشاركة المرأة من عدمها.

35 راجع: "دستور دولة قطر"، لعام 2004، المواد 59 - 68 http://www.diwan.gov.qa/arabic/Qatar/constitution.htm
36 المصدر نفسه، المواد 76 - 116
37 المصدر نفسه، المواد 34 - 58
38 المصدر نفسه، المواد 129 - 140
39 المصدر نفسه، المادة 150

ويُشترط لتعديل الدّستور موافقة مجلس الشّورى بأغلبية الثّلثين ومُصادقة الأمير، ولا يمكن طلب تعديل الأحكام الخاصة بحكم الدّولة ووراثته أو الأحكام المتعلقة بالحقوق والحرّيّات، إلا لغرض منح المزيد منها.[40]

الإمارات العربيّة المتّحدة

أصدرَ المجلس الاتحادي لدولة الإمارات العربيّة المتحدة الدّستورَ الاتّحادي المُؤقت عام 1972م، وفي عام 1996م قرّر المجلس الأعلى تحويل الدّستور المُؤقت إلى دستورٍ دائم، فأصدره بإرادةٍ منفردةٍ دون أيّ تغيير جوهري يذكر. وللمجلس الأعلى وحده حقّ تعديل الدّستور بأغلبية أعضائه.

> **"لا يفصل بين السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة، ويكتفي بالنّصّ على استقلال القضاء."**

ويختلف دستورُ دولة الإمارات عن دساتير كلٍّ من الكويت والبحرين وقطر بأنه لا يفصل بين السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة، ويكتفي بالنّصّ على استقلال القضاء. ويُركّز الدّستورُ بشكل أساسٍ على الفصل بين سلطات المستوى الاتّحادي ومستوى الإمارات المُختلفة، فيُبيّن صلاحيّات السّلطة الاتّحاديّة ويترك كلّ ما عداها في يد سلطات كلّ إمارة. ويُؤسّسُ خمس هيئات اتحاديةٍ أساسيّة تتشاركُ في المهام التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة بدرجاتٍ متفاوتة:

- **<u>المجلس الأعلى للاتحاد:</u>** ويضمُّ حكّام الإمارات السّبع، وهو أعلى سلطة في الإمارات ورأس السّلطة التّنفيذيّة الاتحاديّة، ويتولّى رسْم السّياسات العامة الاتّحاديّة. ويمتلكُ المجلسُ صلاحيّة التّشريع فله أن يصدر القوانين بعد استشارة المجلس الوطني، كما له صلاحيّة حلّ المجلس الوطني، وله كافة الصّلاحيّات الرّقابيّة على عمل مجلس الوزراء الاتّحادي.[41]

- **<u>رئيس الاتّحاد ونائبه:</u>** وينتخبهما المجلسُ الأعلى للاتّحاد من بين أعضائه لولايةٍ مدّتها خمس سنوات، ويجوز إعادة انتخابهما. ولرئيس الاتّحاد اختصاصات تنفيذيّة واسعة، فهو يترأّس المجلس الأعلى الاتّحادي ويُعيّن رئيس مجلس الوزراء، ويعفيه بعد موافقة المجلس الأعلى، كما يُعيّن الوزراء ويُعفيهم بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، ويُشرف على تنفيذ القوانين والقرارات الاتّحاديّة، وله سلطة العفو وتخفيف العقوبات، كما له أن يُمارس أيّ صلاحيّاتٍ أخرى يُخوّلها له المجلس الأعلى الاتّحادي، أو تُخوّل له بمقتضى الدّستور أو القوانين الاتّحاديّة[42].

<u>مجلس الوزراء الاتّحادي:</u> ويُمثّل الهيئة التّنفيذيّة للاتحاد، ويعمل تحت إشراف ورقابة رئيس الاتّحاد والمجلس الأعلى، كما له صلاحيّة اقتراح القوانين الاتّحاديّة[43].

<u>المجلس الوطني للاتحاد:</u> ويضمّ أربعين عضواً مُوزّعين على الإمارات المختلفة، وينصّ الدّستور على أن تُحدّد كلّ إمارة طريقة اختيار ممثليها. وقد تمّ انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني لأوّل مرّةٍ في تاريخ الإمارات عام 2006م من قبل هيئات ناخبة تضم عدداً من المواطنين، يُحدّد أعضاءها حكّام الإمارات المختلفة. ويذكر أن عدد أعضاء الهيئات الناخبة قد تمّ مضاعفته عام 2011 حيث يبلغ عدد النّاخبين اليوم 12 ألفًا

40 المصدر نفسه، المواد 144 - 146

41 راجع: "دستور دولة الإمارات العربية المتحدة"، لعام 1996، المواد 46 - 50. http://www.uaecabinet.ae/Arabic/UAEGovernment/Pages/constitution_1_4.aspx

42 المصدر نفسه، المواد 54-51

43 المصدر نفسه، المواد 67-55

موزّعين على النحو التالي: أبوظبي 2400 ناخب، وعدد مقاعدها في المجلس ثمانية، ومثلها دبي، والشارقة 1800 ناخب ولها ستة مقاعد، ومثلها رأس الخيمة. أما عجمان وأم القيوين والفجيرة فلكلّ منها 1200 ناخب، وأربعة أعضاء في المجلس لكلّ إمارة.

ويختصّ المجلسُ الوطني بمناقشة القوانين الاتّحاديّة التي تُعْرض عليه من قبل مجلس الوزراء، بما في ذلك مشاريع القوانين الماليّة، وله أن يُوافق عليها أو يُعدّلها أو يرفضها. إلا أنّ دوره في هذا الشأن هو استشاري فقط، وغير ملزم. وليس للمجلس صلاحيّات رقابيّة[44].

القضاء الاتّحادي: وينصّ الدّستور على استقلاله كما يُشكّل محكّمة اتّحاديّة عُليا، ومحاكم ابتدائيّة، ويفصل بين اختصاصاتها[45].

وينص بابُ الحقوق والحرّيّات العامة على المساواة أمام القانون، وعدم التّمييز بين المواطنين بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدّينيّة أو المركز الاجتماعي، إلا أنه لا يأتي على ذكر التمييز بسبب الجنس. كما يحظر التّعذيب والمعاملة الحاطّة بالكرامة، وينصّ على ضمان حقّ المحاكمة العادلة، وحرّية التّنقل، وحرّية الرّأي والتّعبير والمراسلات والقيام بشعائر الدّين، وحرّية الاجتماع وتكوين الجمعيّات والتّقاضي، إلاّ أنه - مثل بقيّة دساتير الخليج - يجعل ممارسة هذه الحقوق مرهوناً بالضّوابط التي يُحدّدها القانون[46].

عمان

كانت سلطنة عُمان آخر دولةٍ في الخليج تتبنّى نظاماً أساسيّاً، حيث أصدر السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً بالنّظام الأساسي لسلطنة عمان في 6 نوفمبر 1996م وبمبادرةٍ منفردة، ولا يمكن بموجب النّظام الأساسي إجراء أيّ تعديل عليه إلا بمرسومٍ يصدره السّلطان[47].

ولا ينصّ النّظام الأساسي على الفصل بين السّلطات، بل يكتفي بالنصّ على استقلاليّة القضاء. كما ينصّ النّظامُ الأساسي على تشكيل "مجلس عمان" والذي يضمّ مجلس شورى منتخب، ومجلس دوّلة معيّن.[48]

ويُعطي النّظام الأساسي صلاحيّاتٍ شبه مطلقة للسّلطان، فهو رئيس الدّولة وقائد القوّات المسلّحة، وذاته مصونة لا تُمس، وأمره مُطاع، وله صلاحيّة رئاسة مجلس الوزراء، أو تعيين رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه، وتعيين نوّاب رئيس مجلس الوزراء والوزراء وإعفائهم، وإصدار القوانين والتّصديق عليها، وتوقيع المعاهدات والاتفاقيّات الدّوليّة وإصدارها، وتعيين كبار القضاة وإعفائهم، وإصدار العفو أو تخفيف العقوبة[49].

> "ويُعطي النّظام الأساسي صلاحيّاتٍ شبه مطلقة للسّلطان"

وفي 11 أكتوبر2011م؛ أصدرَ السّلطانُ مرسوماً بتعديل بعض أحكام النّظام الأساسي، وإعطاء بعض الصّلاحيّات التّشريعيّة والرّقابة لمجلس عمان، وذلك بعد الاحتجاجات التي شهدتها السّلطنة خلال عام 2011م. وكان أبرز التّعديلات هو تعديل المادة (6) من النّظام الأساسي، والتي تُحدّد طريقة اختيار سلطان جديد بعد شغور المنصب. تنصّ المادة المُعدّلة على أن يقوم مجلس العائلة الحاكمة باختيار سلطان للبلاد خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السّلطان، وإنْ لم يتم ذلك، يقوم مجلس الدّفاع بحضور رئيسي مجلس الدّولة والشّورى، وبحضور رئيس المحكمة العليا وأقْدم اثنين من نوّابه بتثبيت الشّخص الوارد اسمه في وصيّة السّلطان، وكان مجلس الدّفاع وحده في السّابق يختصّ بتثبيت منْ وردَ اسمه في الوصيّة[50].

44 المصدر نفسه، المواد 68-93
45 المصدر نفسه، المواد 94-109
46 المصدر نفسه، المواد 25 - 44
47 راجع: "النّظام الأساسي لسلطنة عمان"، المادة 81، http://mola.gov.om/legals/alnethan_alasasi_leldawlah/leg.pdf
48 المصدر نفسه، المواد 58 - 61
49 المصدر نفسه، المواد 41 - 54
50 راجع: "مرسوم 99/2011 بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي في الدولة"، http://www.mola.gov.om/maraseem/948/99-2011.pdf

كما تُحدّد تعديلات المادة(58) الأحكام المتعلّقة بعضويّة مجلسي الدّولة والشّورى، بما في ذلك إجراءات وضوابط تعيين أعضاء مجلس الدّولة، وترشّح وانتخاب أعضاء مجلس الشورى، وفترات انعقاد المجلسين، وآليات عقد اجتماعاتهما وتصويتهما. ولا يُحدّد النّظامُ التّأسيسي عدد أعضاء المجلسين، إلا أنّ التّعديلات تنصّ على ألا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الدّولة المُعيّن عدد أعضاء مجلس الشّورى المُنتخب. ويضمّ مجلس الشّورى بموجب التّعديلات عضواً واحداً عن كلّ ولايةٍ لا يتجاوز سكّانها الثلاثين ألفاً في تاريخ فتح باب التّرشيح وعضوين متى تجاوز عددُ سكّان الولاية هذا الحدّ في ذات التاريخ[51]. ويُذكر أنّ مجلس الشّورى الحالي يضمّ أربعا وثمانين عضواً، بينما يضمّ مجلس الدّولة ثلاثاً وثمانين عضواً.

شملت تعديلات المادة(58) كذلك إعطاء مجلس عمان بغرفتيه صلاحيّات تشريعيّة، بعد أن كان مؤسّسة استشاريّة لا تُقدّم سوى مرئيّات وتوصيّات غير مُلزمة. فيتعيّن الآن أن تُحال مشاريع القوانين التي تعدّها الحكومة إلى مجلس عمان (الشورى والدّولة) لإقرارها أو تعديلها ثم رفعها مباشرة إلى السّلطان لإصدارها، وفي حال إجراء تعديلات من قبل المجلس على مشروع القانون؛ فللسلطان أن يردّه إلى المجلس لإعادة النّظر في تلك التّعديلات ثم رفعه ثانية إلى السّلطان. ولا يُحدّدُ النّظامُ الأساسي مصير القانون في حال عدم التّوافق بين المجلس والسّلطان على التّعديلات. كما أن صلاحيّة إقرار القوانين تستثني مشاريع الاتفاقيّات الدّوليّة، فيكتفي النّظام الأساسي بالسّماح بإحالة مشاريع الاتفاقيّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة إلى مجلس الشّورى لإبداء مرئيّاته بشأنها وعرضها على مجلس الوزراء. وللسلطان، بموجب التّعديلات، أن يصدر مراسيم سلطانيّة لها قوّة القانون فيما بين أدوار الانعقاد وخلال فترة حلّ مجلس الشورى وتوّقف جلسات مجلس الدّولة، دون أن يُحدّد إلزاميّة إقرارها أو التّصديق عليها من قبل المجلسين بعد انعقادهما[52].

كذلك منحت تعديلات المادة (58) مجلس عمان بغرفتيه حقّ اقتراح مشاريع القوانين، وإحالتها للحكومة لدراستها وإعادتها للمجلس لإقرارها أو تعديلها وإصدارها. كما نصّت على أن تُحال مشروعات خطط التّنمية والميزانيّة السّنويّة للدّولة لمجلس الشّورى ثم مجلس الدّولة لمناقشتها وتقديم التّوصيّات بشأنها. إلاّ أنّ هذه التّوصيّات ليست مُلزمة للحكومة، وتكتفي التّعديلات بإلزام مجلس الوزراء أن يخطر المجلسين بما لم يأخذ به من توصياتهما في هذا الشّأن مع بيان الأسباب.

كما منحت التّعديلات مجلس الشّورى صلاحيّات رقابيّة محدودة، حيث بات بإمكانه الآن أن يستجوب بعض الوزراء (وزراء الخدمات فقط) في الأمور المتعلّقة بتجاوز صلاحيّاتهم بالمخالفة للقانون، ومناقشة ذلك ورفع نتيجة ما يتوصّل إليه في هذا الشّأن إلى السّلطان. كما على وزراء الخدمات تقديم تقارير سنويّة عن مراحل تنفيذ المشاريع الخاصة بوزاراتهم، وللمجلس دعوة أيّ منهم لتقديم بيانٍ عن الأمور الدّاخلة في اختصاصه ومناقشته فيها[53].

ويضمّ النّظام الأساسي موادّ تنصّ على حماية الحقوق والحرّيّات العامة، مثل الحرّيّة الشّخصيّة وحرّيّة الرّأي والتّعبير وحرّية الصّحافة والطّباعة والنّشر والاجتماع، وحرّية تكوين الجمعيّات على أسسٍ وطنيّة وسلميّة، في حدود الضّوابط التي يبيّنها القانون[54].

51 راجع: المصدر السّابق.
52 راجع: المصدر السّابق.
53 راجع: المصدر السّابق.
54 راجع : "النظام الأساسي لسلطنة عمان"، المواد 15 - 40

المملكة العربيّة السّعوديّة

أصدر الملكُ فهد بن عبد العزيز آل سعود النّظام الأساسي للحكم في المملكة العربيّة السّعوديّة عام 1992م. وقد صاغت مسوّدة النّظام الأساسي لجنة تمّ تشكيلها بأمرٍ ملكي، ثم صدرَ النّظام بأمرٍ ملكي. ويتمّ تعديل النّظام الأساسي بأمر ملكي أيضاً. وبالمقارنة مع دساتير باقي دول مجلس التّعاون، فإنّ النّظام الأساسي السّعودي هو الأقل تفصيلاً، حيث يقتصرُ على عددٍ من المبادئ العامة والخطوط العريضة التي تغطي شكّل الدّولة ونظام الحكم فيها وهوّيتها، ومقوّمات المجتمع السّعودي، والحقوق والواجبات العامة، والمبادئ الاقتصاديّة والشّئون الماليّة، وأجهزة الرّقابة ومسئولياتها بشكل عام. ويحملُ النّظام الأساسي للمملكة العربيّة السّعوديّة سمات الدّستور شكليّاً، إلا أنّ مادّته الأولى تنفي عنه صفة الدّستوريّة، حيث تنصّ على أنّ دستور المملكة هو القرآن والسّنة[55].

> **"النّظام الأساسي السّعودي هو الأقل تفصيلاً، حيث يقتصرُ على عددٍ من المبادئ العامة والخطوط العريضة"**

وبحسب النّظام الأساسي، فإنّ المملكة العربيّة السّعوديّة تتخذ من القرآن والسّنة مصدراً للأحكام والتّشريع وتنظيم الدّولة، كما تستمدّ شرعيّتها وسيادتها من مرجعيّة الإسلام، بدلاً من الشّرعيّة الشّعبيّة التي تتجلّى عادة في النّصوص الدّستوريّة التي تجعل من الشّعب مصدراً للسّلطات. ويُحدّد النّظام الأساسي أنواع السّلطات في النّظام السّعودي، وهي السّلطة القضائيّة والسّلطة التنفيذيّة والسّلطة التّنظيميّة. ولا يوجد سلطة تشريعيّة، إذ أنّ النّظام ينصّ على أنّ التّشريع إلهي مصدره الكتاب والسّنة. كما ينصّ على استقلال القضاء عن أيّ سلطةٍ أخرى غير سلطة الشّريعة الإسلاميّة[56].

وبخلاف دساتير باقي دول مجلس التّعاون لم يكتف النّظام الأساسي السّعودي بذكر مرجعيّة الشّريعة الإسلاميّة في سياق التّشريع، بل نصّ في مادّته السّابعة على أن الكتب والسّنة هما الحاكمان على النّظام الأساسي وكافة الأنظمة الأخرى. كذلك تحتوى جميع المواد التي تصفّ هيكليّة مؤسّسات الدّولة ومبادئ الحكم على مصطلحات تُسبغ عليها صفة الشّرعية الإسلاميّة.[57]

وينصّ النّظام الأساسي على أن نظام الحكم في المملكة العربيّة السّعوديّة هو نظام ملكي وراثي، وأن الملك هو رئيس الحكومة، ويبايعه المواطنون على كتاب الله وسنّة رسوله وعلى السّمع والطّاعة، وأنّ الحكم يستمدّ سلّطته من كتاب الله وسنّة رسوله، ويقوم على أساس العدل والشّورى والمساواة وفق الشّريعة الإسلاميّة[58].

وللملك بموجب النّظام الأساسي صلاحيّات مطلقة، فهو رئيس مجلس الوزراء، ويُعيّن ويُعفي الوزراء بأمر ملكي، ويرسم السّياسات العامة، ويضع الأنظمة واللّوائح ويبرم المعاهدات ويصدرها، ويعيّن القضاة ويُعفيهم، وينفّذ أحكام القضاء، وهو قائد القوّات العسكريّة[59].

وينصّ النّظام الأساسي على تشكيل مجلس للشّورى[60]. ويُنظم عمل مجلس الشّورى نظام منفصل(نظام مجلس الشورى) الذي أُصدر عام 1992 ثم تمّ تعديله عام 2003م، وبموجبه يتمّ تشكيل المجلس من 150 عضواً، ويُعيّنون بأمر ملكي. وللمجلس أن يُبدي رأيه في السّياسات العامة

55 راجع: "النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية"، المادة 1، http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/shuraArabic/internet/Laws+and+Regulations/The+Basic+Law+Of+Government/Chapter+One/

56 راجع: المصدر نفسه، المواد 44 - 46

57 راجع: المصدر نفسه: المادة 7

58 راجع: المصدر نفسه، المادة 5-8

59 راجع: المصدر نفسه، المادة 5 و55 - 66

60 راجع: المصدر نفسه، المادة 68

للدّولة، ويناقشُ الخطط العامّة والأنظمة واللّوائح والاتفاقيّات والمعاهدات والتّقارير السّنويّة الحكوميّة، ويُبدي الرّأي بشأنها بصفةٍ استشاريّة. وليس للمجلس صلاحيّات رقابيّة، فالوزراء مساءلون أمام الملك وحده.

وكانت عضوية مجلس الشّورى تقتصرُ على الرّجال حتى عام 2013م، حيث أصدرَ الملكُ أمرين ملكيين في 11 يناير 2013م نصّ أوّلهما على تعديل كلّ من المادة الثّالثة من نظام الشّورى، لتُحدِّد نسبة تمثيل المرأة بما لا يقلّ عن 20% من أعضاء المجلس البالغ عددهم 150 عضواً بخلاف الرئيس، والمادة الثّانية والعشرين لتنصّ على مراعاة مشاركة المرأة في اللّجان، والتأكيد على التزام المرأة العضو بضوابط الشّريعة الإسلاميّة في عضويّتها.

أمّا الأمر الملكي الثّاني فقد نصّ على تعيين أعضاء مجلس الشّورى، وضمّ ثلاثين امرأة لعضويته[61].

ويضمن النّظام الأساسي السّعودي حقّ الأمن، وحرّية التّنقل، وحرمة المسكن، وسرّيّة المراسلات، وحقّ التّعليم والعمل، والملكية. إلا أنه - وبخلاف باقي دساتير دول مجلس التّعاون - لا يحتوي على أيّ ضماناتٍ بشأن حرّية الاعتقاد، أو ممارسة الشّعائر الدّينيّة، أو حرّية التّعبير أو المساواة بين المواطنين. كما لا يذكر حرّية العمل السّياسي أو تشكيل النّقابات أو الجمعيّات السّياسيّة أو التعبير عن الرّأي السّياسي، بأيّ شكل من الأشكال. كما أنه لا يحتوي على أيّ ضماناتٍ بشأن منع التّعذيب أو سوء المعاملة[62].

61 راجع الأمر الملكي رقم رقم أ / 45 بتاريخ 29/2/1434هـ، http://www.mofa.gov.sa/m/ar/info/Pages/viewarticle.aspx?pageurl=/ServicesAndInformation/news/statements/Pages/ArticleID201311118937344.aspx

62 راجع: "النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية"، المواد 23 - 43http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/shuraArabic/internet/Laws+and+Regulations/The+Basic+Law+Of+Government/Chapter+One/

2.3 ملف: دور التّنظيمات النّقابيّة في المجتمع المدني في دول مجلس التعاون

كثُر الحديث عن دور المجتمع المدني في الدّول العربيّة في الوقت الحالي، لا سيما في خضمّ الانتفاضات العربيّة، إلا أن هناك شحّاً في الدراسات المعمّقة التي تبحث في المقصود من المجتمع المدني على مستوى السّياق العربي.

يُعرّف عزمي بشارة المجتمع المدني على أنه "مجتمع يُعيد إنتاج ذاته كمجتمع من الأفراد الأحرار القادرين على التّعاقد خارج إطار الدّولة، والقادر على إعادة إنتاج ذاته خارج الدّولة، وفي علاقة استقلال نسبي معها، ويُموّلها من الضّرائب"[63]. وهنا، لا يعني التّركيز على استقلاليّة المجتمع المدني عن إطار الدولة بأنّه مستقلّ عن نظام الإنتاج السّائد. فالاقتصاد الرّيعي، على سبيل المثال، يلعب دوراً ملموساً في الحؤول دون قيام مجتمع مدني، وفق التّعريف المذكور أعلاه، وذلك من حيث إنّه يُكرّس لاعتماد المواطنين على مكرمات الدّولة ورعايتها، ويُكرّس - بالتّالي - لعدم استقلاليّة المجتمع عن الدّولة. لكن، لا خلاف على أن النّقابات العماليّة تُشكّل جزءاً أساسيّاً من أيّ مجتمعٍ مدني.

في هذا الملف، نحاول تسليط الضّوء على الحرّيّات والتّجمّعات النّقابيّة في دول مجلس التعاون.

الحرّية النقابيّة والدّيمقراطيّة

الحرّيّة النّقابيّة والدّيمقراطيّة مفهومان مترابطان، وكلاهما يُعدّ أساساً أو مؤشّراً على الآخر، وجوداً أو عدماً. فبقدر اتّساع مساحة الحرّيات النّقابيّة؛ تتّسعُ مساحة ممارسة الدّيمقراطيّة في إطارها العام، والعكس صحيح، إذ أن وجود النّظام الدّيمقراطي يُعدّ مسألة أساسيّة في مُمارسة الحقوق النّقابيّة بحرّيّة[64].

> "الحرّيّة النّقابيّة والدّيمقراطيّة مفهومان مترابطان، وكلاهما يُعدّ أساساً أو مؤشّراً على الآخر"

ويُشكّلُ مبدأ الحرّيّة النّقابيّة ركيزة هامة في مجال التّنظيم النّقابي، وهو حجْر الزّاوية في القانون النقابي[65]، ولهذا فقد عُنيت العديدُ من الاتفاقيّات الدّوليّة المعنيّة بحقوق الانسان، وكذلك الاتفاقيّات الصّادرة عن منظمة العمل الدّوليّة؛ بهذا المبدأ عنايةً كبيرة، وذلك إلى حدٍّ اعتبرت المنظّمة احترامَ الحقوق النّقابيّة لا يقلّ أهميّةً عن احترام حقوق الإنسان الأساسيّة[66].

إنّ حقوق العمّال في حرّية التّنظيم، وتشكيل النّقابات والانضمام إليها، والحرّية في التّفاوض الجماعي؛ من الحقوقُ الثّابتة، بموجب القانون الدّولي لحقوق الإنسان. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعترفُ بحقّ كلّ شخص "في تكوين النّقابات والانضمام إليها على قصد تعزيز مصالحه الاقتصاديّة والاجتماعيّة وحمايتها". ويرد هذا الحقّ بتفصيلٍ أكبر في العهد الدّولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة، وفي العهد الدّولي الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، حيث يُشكل هذان العهدان - إلى جانب الإعلان الدّولي - القانون الدّولي لحقوق الإنسان، واللذين يُشكّلان مصدرين مرجعيين ومرشدين، يعكسان الممارسات الدّوليّة السّائدة حالياً[67].

وتناول قضيّة التّنظيم النّقابيّة، والحرّيّات النّقابيّة في دول مجلس التّعاون، لابد وأن تتمّ في سياق مدى توافقها أو تعارضها مع معايير العمل الدّوليّة المعنية بحقّ التّنظيم، وحقّ المُفاوضة الجماعيّة، وحقّ الإضراب. وهذه الحقوق جميعها، تُشكّل أهم اتفاقيّات منظمة العمل الدّولية رقم (87) الخاصة بالحرّيّة النّقابيّة وحماية حقّ التّنظيم النّقابي، والاتفاقيّة رقم (98) المُتعلّقة بحقّ التّنظيم والمفاوضة الجماعيّة، بشكلٍ خاص، والاتفاقيّات

63 عزمي بشارة، "المجتمع المدني: دراسة نقديّة"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، 2007)، ص 73

64 منظمة العمل الدّوليّة، "الحرّيات النّقابيّة"، ص 27.

65 صلاح محمد دياب، "الوسيط في شرح أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية في البحرين"، ص345

66 "تقرير لجنة الحريات النقابية" 279، القضية 1584 الفقرة 462 و"التقرير" 281 القضية 1552 الفقرة 324

67 تقرير "هيومن رايتس ووتش حول مشروع قانون العمل في الامارات"، مارس 2007م، http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/uae0307arweb.pdf

المُشكلة لإعلان المبادئ والحقوق الأساسيّة في العمل بشكل عام، وهو إعلان ملزمٌ للدّول بمجرد انتسابها لمنظمة العمل الدّوليّة[68].

من حيث حرّية التّنظيم؛ يتوجّب أن يكون للعمّال - ودون أيّ تمييز - الحقّ في تكوين منظماتٍ يختارونها، ودون ترخيص سابق. وكذلك الحقّ في الانضمام إلى هذه المنظّمات لتعزيز مصالحهم والدّفاع عنها، بشرط التقيّد بلوائح هذه المنظمات. كما لمنظماتهم حرّية تكوين اتحادات، واتحادات عامة، أو الانضمام إليها، سواء على المستوى المحلّي أو الدّولي[69].

وينصرفُ مصطلح العامل، في هذا الإطار، إلى جميع الموظّفين والعمّال في القطاعين العام والخاص. ويُستثنى من هذا الشّمول، فإنّ القوّات المسلّحة والشّرطة يجب أن تتوافر آلية لتنظيم هذا الحقّ ضمن القوانين المحلّية.

ويدخل في إطار مبدأ حرّية التّنظيم أيضاً أن يكون لمنظّمات العمّال الحقّ في وضْع دساتيرها ونُظمها الدّاخلية التي تحكم عملها، وكذلك آليّات انتخاب ممثّليها وهيئاتها القياديّة، وكيفيّة إدارة نشاطاتها وبرامجها، دون مُعقّب عليها من أيّة سلطةٍ إداريّة.

وفي هذا الشأن، تذهب لجنة الحرّيات النّقابيّة إلى أنّ السّلطات الوطنيّة - وإنْ كان لها أن تُحدّد بعض الإجراءات فيما يتعلّق بما يجب أن يتضمّنه دستور المنظمة النّقابيّة أو نظامها الداخلي - إلاّ أنّ تلك الاشتراطات يجب أن تكون شكليّة الطّابع، وألاّ تخضع تلك الدّساتير والأنظمة إلى شرط الموافقة المُسبقة من قبل السّلطات العامة[70].

أمّا فيما يتعلّق بحقّ التّنظيم والمفاوضة الجماعيّة، والتي تتحدّد معاييرها في اتفاقية منظمة العمل الدّوليّة رقم (98)؛ فيتمّ التأكيد على وجوب تمتّع العمّال بحمايةٍ كافيةٍ من كلّ عمل ينطوي على تمييز في مجال الاستخدام بسبب انتمائهم النقابي، سواء من حيث جعْل استخدام العامل مشروطاً بانضمامه إلى نقابة، أو تخلّيه عن عضويّتها، أو تسريحه بناءاً على ذات السّبب.

النقابات في الخليج

ومن المعلوم أنّ أغلب دول الخليج تفتقرُ إلى تنظيماتٍ نقابيّة فاعلة قادرة على أن تلعبَ دوراً محورياً في الحوار الاجتماعي، وأن تكون عنصراً فاعلاً ومتفاعلاً بين أطراف العمل الأخرى، أو أن تكون قادرة على الموازنة بين رغبة الطّبقة التّجاريّة في زيادة أرباحهم على حساب الحقوق العماليّة والنقابيّة.

> **"أغلب دول الخليج تفتقرُ إلى تنظيماتٍ نقابيّة فاعلة قادرة على أن تلعبَ دوراً محورياً في الحوار الاجتماعي"**

وتعود أسباب الضّعف في الحركة النّقابيّة والعماليّة في المنطقة إلى عدّة عوامل، أهمّها طبيعة النّظم السّياسيّة الحاكمة في المنطقة. والعامل الثاني يتمثّل غلبة العمالة المهاجرة على القوى العاملة، حيث باتت نسبة العمالة المواطنة في بعض الدّول في الخليج - من إجمالي القوة العاملة - لا تتجاوز 20% وأغلبها تتركّز في القطاع العام[71]. أما العامل الثّالث فيعود إلى اقتصار تأسيس النقابات، في العديد من دول الخليج، على القطاع الخاص دون القطاع الحكومي، علماً أنّ القطاع الأخير يمتاز بالكثافة العمّالية الوطنيّة.

وبشكل عام، تُعدّ الحرّيات النّقابيّة في دول الخليج شبه معدومة، رغم تنظيمها قانونياً في بعض الدّول، كما أنّ حقّ تأسيسها محصورٌ في غالب الدّول بالعمالة المواطنة، دون العمالة المهاجرة. أما حقّ الاضراب؛ فهو مُقيّد بالكثير من الاشتراطات والاجراءات التي تُفقِد الاضراب معناه.

---

68 الاتفاقيات التي تُشكّل إعلان المبادئ هي الاتفاقية الخاصة بالحريات النقابية رقم /87/ لعام 1948، الاتفاقية الخاصة بحق التنظيم والمفاوضات الجماعية رقم /98/ لعام 1949، اتفاقية القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو القسري رقم /29/ لعام 1930، اتفاقية إلغاء العمل الجبري رقم /105/ لعام 1957، اتفاقية الحد الأدنى لاستخدام الأطفال رقم /138/ لعام 1973، اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم /182/ لعام 1999، اتفاقية القضاء على التمييز بالاستخدام والمهنة بجميع أشكاله رقم /111/ لعام 1958، اتفاقية المساواة بالأجور رقم /100/ لعام 1951.

69 منظمة العمل الدّوليّة، "دليل معايير العمل الدولية"، ص 17

70 المصدر نفسه، ص 106

71 85 ٪ من القوى العاملة بالدولة في2010 مقيمون- صحيفة "الإمارات اليوم"، الموقع: http://www.emaratalyoum.com/business/local/2011-04-28-1.386224

الإمارات العربيّة المتحدة:

ينصّ دستور دولة الإمارات العربيّة المتحدة، الصّادر في العام 1971م، على صيانة المجتمع لحقوق العمال، وذلك في ضوء التّشريعات العمّاليّة العالمية المتطورة، وحرية تكوين الجمعيات[72]. إلاّ أنّ هذه التوجّهات لا يوجد لها صدى في قانون العمل الصّادر في العام 1980، أو قانون الموارد البشريّة في الحكومة الاتحاديّة الصّادر بموجب المرسوم بقانون رقم 11 لسنة 2008، فكليهما لا يحتويان في أيٍّ من نصوصهما أية مواد تُنظّم العمل النّقابي، أو المفاوضة الجماعيّة.

> **"ليس هناك مجال في قانون العمل لممارسة الأنشطة النقابيّة، فهو لا يسمح بتأسيس النّقابات العماليّة"**

وبنحوٍ إجمالي؛ ليس هناك مجال في قانون العمل لممارسة الأنشطة النقابيّة، فهو لا يسمح بتأسيس النّقابات العماليّة، ولا يُنظّم إجراءات المفاوضة الجماعيّة، كما أنّ الحقّ في الإضراب غير مُعترف به بشكلٍ مُحدّد في القانون، ولوزير العمل القدرة على التدخّل لإنهاء أيّ إضراب، وإجبار العمّال على العودة للعمل. ولا يُسمح للعاملين في القطاع العام وحرّاس الأمن والعمال المهاجرين من ممارسة حقّ الإضراب، ويمكن منع العمال المهاجرين الذين يشاركون في الإضراب من العمل في الإمارات لمدّة عام، كما يمكن أن تتعرّض تصاريح عملهم للإلغاء، ومن ثم تسفيرهم خارج البلاد[73].

ولا يختلف الأمر مع مسودة قانون العمل الجديد التي نشرتها وزارة العمل في 2007، حيث تعرّضت إلى الكثير من الانتقادات، لكونها لا تحتوي على أيّ من الحقوق والحرّيات النّقابيّة. فقد وصفته (هيومن رايتس ووتش) بأنّه "مقصّر كثيراًعن المعايير الدّولية الخاصة بحقوق العمال"، ودعت إلى إعادة النظر في هذا القانون لحماية حقّ العمّال في التّنظيم والتّفاوض الجماعي والإضراب، وكذلك لجعله يشمل المجموعات المستبعدة، مثل العمّال المنزليين[74].

والجدير بالذكر هنا، أنّ قانون العقوبات الإماراتي ينصّ في المادة (231) على أنه "إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين العامين عملهم أو امتنعوا عمداً عن تأدية واجبٍ من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض غير مشروع؛ عوقب كلّ منهم بالحبس مدّة لا تتجاوز سنة. وتكون العقوبة الحبس إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحّتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطراباً أو فتنة بين الناس، أو إذا عُطّل مصلحة عامة أخرى أو كان الجاني محرّضاً".

وبرغم أنّ هذا النصّ يقتصر أمر تطبيقه على الموظفين العامين، إلاّ أنّ صياغته "الفضفاضة" تتركُ مساحةً كبيرة لتأويل النصّ بيد السّلطة التّنفيذيّة، وبالتّالي قد يفتح المجال للتّعسّف في استخدام هذا النصّ.

لا يوجد قانون يُنظّم عمل النّقابات المهنيّة، إلاّ أنّ قانون الجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة ذات النّفع العام يسمحُ بتأسيس جمعيّات ذات طابعٍ مهني، إلا أنها - ووفقاً لاشتراطات القانون - لا تعدوا كونها أندية اجتماعيّة ثقافيّة، لا تمت إلى العمل النقابي بصلة[75].

وقد تعرّضت كلّ من جمعيّة المحامين والمعلمين إلى إجراءاتٍ من السّلطة التنفيذية في العام 2011، حيث تمّ حلّ مجلس إدارة الجمعيّتين بقراراتٍ وزاريّة، وذلك بسبب التّوقيع على بيانٍ يُطالب بتحقيق الدّيمقراطيّة[76].

وفيما يتعلّق بأوضاع العمالة المهاجرة، والتي في غالبها تأتي من شرق وجنوب آسيا، فإنّ الإمارات تُعتبر من الدّول التي تُصنّف بوصفها مجالاً تسود فيه ممارسة العمل الجبري والاتجار بالبشر، وذلك رغم الجهود الحكوميّة "الجادة" في القضاء على هذه الجرائم بحقّ العمالة المهاجرة[77].

---

72 راجع:"دستور دولة الإمارات العربيّة المتّحدة"، المادة (20) و(33)

73 Annual Survey of violations of trade union rights 2012 - ITUC- http://survey.ituc-csi.org/United-Arab-Emirates.html?edition=336#tabs-3

74 هيومن رايتس ووتش، "ملاحظات وتوصيات على مشروع قانون العمل"، http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/uae0307arweb.pdf

75 راجع المادة (2) من القانون http://www.msa.gov.ae/MSA/AR/Documents/Law1.pdf

76 Annual Survey of violations of trade union rights 2012 - ITUC- http://survey.ituc-csi.org/United-Arab-Emirates.html?edition=336#tabs-3

77 للمزيد من التفصيل، راجع: "تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول الاتجار بالبشر" http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/2012/192368.htm

قطر:

لا يشير الدّستور القطري الدّائم إلى حقّ تشكيل النّقابات بشكلٍ صريح، إلا أنّه نصّ على جواز تشكيل الجمعيّات المهنيّة، فيما أحال تنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل إلى القانون[78].

> **"يُعدّ تأسيس نقابة أو لجنة عماليّة... مسألة في غايةِ الصّعوبة بسبب الاشتراطات المُعقّدة"**

هذا التّجاهل في النّصّ عن حقّ تأسيس النّقابات؛ وجدَ صداه بوضوحٍ أكثر في قانون العمل القطري، والذي حصر التّنظيمات العماليّة باللّجان العمّاليّة واللّجان العامة وصولاً إلى الاتحاد العام لعمال قطر، فضلاً عن حصْر العضويّة في تلك المنظمات على المواطنين فقط.

ومن النّاحية العمليّة، يُعدّ تأسيس نقابة أو لجنة عماليّة، كما يُعرّفها القانون، مسألة في غايةِ الصّعوبة بسبب الاشتراطات المُعقّدة التي ينصّ عليها الفصل الثاني عشر من القانون، إذ لا توجد - حتّى اليوم - أيّة لجنة عمّاليّة في قطر. فلا يمكن تأسيس نقابة/ لجنة إلا في المنشآت التي لا يقلّ فيها عدد العمال القطريين عن مائة عامل، علماً بأنّ كلا من الموظّفين والعاملين في الوزارات والأجهزة الحكوميّة الأخرى، والهيئات والمؤسّسات العامة، والشّركات التي تُؤسّسها أو تُشارك في تأسيسها قطر للبترول أو التي تساهم فيها، والعاملين في الشركات القائمة على تنفيذ اتفاقيات الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج واتفاقيات وأقتسام الإنتاج واتفاقيات المشاريع المشتركة في مجال العمليات البترولية والصّناعات البتروكيماوية، وكذلك الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين خاصة، جميعهم غير مشمولين بأحكام القانون.

وبالنّظر إلى محدوديّة مساهمة العامل القطري في القطاع الخاص، والتي تتركز أغلبها في الشّركات البترولية أو المتعاقدة معها؛ فإنه قد يستحيلُ عمليّاً تأسيس نقابة أو لجنة عمّاليّة.

ولا يعترف قانون العمل بالتعدّديّة النّقابيّة، إذ نصّت المادة (116) وبشكلٍ صريح على عدم جواز تكوين أكثر من لجنة واحدة في المنشأة، أو أكثر من اتحاد عمالي، كما تتعارض المادة ذاتها مع مبدأ الحرّيّة في تشكيل النّقابة وحرّية تسييرها، وذلك عبر منح الوزير سلطة وضْع الشّروط والإجراءات الخاصة بتكوين التّنظيمات العمّاليّة والعضويّة فيها ونظام عملها.

ويجيز القانون للوزير حلّ المنظمة النقابيّة إذا ما خالفت المحظورات المنصوص عليها في القانون، والتي صيغت عبر مصطلحات واسعة المعنى، قد تُمكّن السّلطة التّنفيذيّة من تفسيرها كما تراها مناسبة، كما لا يُنظّم القانون إجراءات التّظلّم من حلّ المنظمة النقابية بقرار وزاري.

وحقّ الإضراب في قطر مُقيّد بإجراءاتٍ طويلة ومُعقّدة، إذ يشترط القانون موافقة ثلاثة أرباع اللّجنة العامة لعمال المهنة أو الصّناعة على الاضراب، وليس اللّجنة في المنشأة، إذا ما تعذّر الحلّ الودي، ومن ثم منح صاحب العمل مهلة لا تقلّ عن أسبوعين قبل الشّروع في الإضراب. وفي كلّ الأحوال، يجب أن توافق الوزارة على تنظيم الإضراب بعد التّنسيق مع وزارة الدّاخليّة فيما يتعلّق بزمان ومكان الإضراب.

ويحظر القانونُ الإضراب في المرافق الحيويّة، وهي البترول والغاز والصّناعات المرتبطة بهما، مثل الكهرباء والماء، والموانيء والمطارات والمواصلات، والمستشفيات، ويُعدّ هذا الحظر مُخالفاً لمعايير العمل الدّوليّة التي تفترضُ وجود خطر واضح ومُحدق على حياة جزءٍ من السّكان أو جميعهم أو سلامتهم الشّخصيّة وصحتهم إذا ما نُظّم إضرابٌ في هذا القطاع أو ذاك.

ورغم أنّ القانون يُنظّم المفاوضة الجماعيّة، إلا أنّها في إطار غياب الحرّيّات النّقابيّة لا يمكن أن تُنتج آثاراً ذات فائدة على أوضاع العمال.

وسبق أن صرّح وكيل وزارة العمل بقرب صدور القرارات الوزاريّة المُنظّمة للعمل النّقابي، وعن بدء تأسيس نقابة عماليّة، إلا أنّ هذا التّصريح لم يجد له موقعاً للتّطبيق لغاية الانتهاء من إعداد هذا العمل[79].

لا يوجد في قطر قانونٌ للنّقابات المهنيّة، وثمّة مساعٍ لتأسيس جمعيّة للمعلمين، إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعيّة لم تعط تصريحاً لهذه الجمعية حتى كتابة هذا البحث.

---

78 راجع المادة (30) والمادة (45) من الدستور http://www.gcc-legal.com/mojportalpublic/DisplayLegislations.aspx?LawID=2631&country=3

79 جريدة "العرب" القطرية http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1601&artid=187204

وتتعرّض قطر حالياً إلى حملات ضغط كبيرة من قبل المنظمات العمّاليّة الدّوليّة نتيجة للمشاريع الكبيرة التي تعمل على إنشائها لاستضافة كأس العالم في 2002م. وقد تقدّم مؤخراً كلّ من الاتحاد الدّولي للنّقابات، ومقره بروكسل، والاتحاد الدّولي للبناء والأخشاب، ومقره سويسرا؛ بشكوى ضدّ حكومة قطر لدى منظمة العمل الدّوليّة بتهمة تفشّي ظاهرة العمل الجبري.

السعودية:

يخلو النظام الأساسي في السّعودية، ومن خلفه قانون العمل، عن أية إشارة إلى الحقّ في تأسيس النّقابات العمّاليّة. ويتواصل هذا الوضع في الحقوق العماليّة والنّقابية، حتى بعد صدور قرار من مجلس الوزراء في العام 2002م والذي أقرّ تشكيل لجان عمّاليّة.

ويُعاقب بالفصل أو السّجن كلّ منْ يؤسّس نقابة، وفي حال العمّال المهاجرين يتمّ تسفيرهم[80]، كما أنّ حقّ الإضراب غير مُعترف به.

وبموجب قرار مجلس الوزراء؛ يجوز تشكيل لجان عمّالية في المنشآت التي يبلغ عدد موظفيها 100عامل سعودي أو أكثر، وذلك بعد اعتماد وزير العمل قرار اللجنة وتسمية أعضائها، ولا يجوز تأسيس أكثر من لجنة في المنشأة الواحدة. وتُحصر عضوية اللجنة العمالية في المواطنين السّعوديين فقط.

> يخلو النظام الأساسي في السّعودية، ومن خلفه قانون العمل، عن أية إشارة إلى الحقّ في تأسيس النّقابات العمّاليّة.

ولا تتمتّع هذه النّقابات بصلاحيّات واسعة في المفاوضة الجماعيّة والحوار الاجتماعي، ويقتصر دورها على اقتراح توصيّات بشأن ظروف العمل ومعايير الصّحة والسّلامة والإنتاجيّة.

ويحقّ لوزير العمل وإدارة الشّركة انتداب أشخاص لحضور اجتماعات اللّجنة العمّاليّة، فضلاً عن موافاة الوزارة بنسخ من محاضر اجتماعاتها، كما يُجيز للوزير حلّ اللّجنة العمّاليّة دون تبيان آليّة للتظلّم من قرار الحلّ.

وأصدر وزير العمل في أواخر العام 2010م[81] قراراً ينصّ على تشكيل اللّجنة العامة للّجان العمّاليّة في السّعودية، والتي ستكون بمثابة اتحاد عمالي يجمع في عضويته 17 لجنة عمالية[82]، وهي المكوّنة فقط في المملكة لغاية صدور هذا البحث، كما حدّد القرار أسماء أعضائها ورئيسها.

ولا يوجد قانون للنقابات المهنية، إلا أن جمعيات للمهندسين وللأطباء موجودة، وتمارس أنشطتها بوصفها أندية اجتماعيّة.

الكويت:

تُعدّ الكويت أوّل دولة في الخليج تُشرّع العمل النقابي بموجب قانون العمل الصادر في العام 1964م، والذي استند على المادة (43) من دستورها، والتي نصّت على "حرّية تكوين الجمعيّات والنّقابات على أسس وطنيّة وبوسائل سليمة مكفولة وفقاً للشّروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة".

وقد أصدرت الكويت في العام 2010، قانون جديد للعمل حلّ محلّ القانون القديم. ونظّم هذا القانون في بابه الخامس تأسيس النّقابات العمّاليّة ومنظمات أصحاب الأعمال.

> تُعدّ الكويت أوّل دولة في الخليج تُشرّع العمل النقابي بموجب قانون العمل

وحرية تأسيس النّقابات مكفولة وينظمها القانون. وتجيز المادة 98من قانون العمل للعاملين في القطاعين الحكومي والنفطي من تأسيس نقاباتهم أسوة بنظرائهم في القطاع الخاص في تأسيس نقاباتهم، وهو ما يُعدّ خروجاً على ما هو سائد في دول مجلس التعاون، حيث حصْر حقّ تأسيس النقابات بعمال وموظفي القطاع الخاص.

ولا يُحدّد القانون حدّاً أدنى من العمّال لتأسيس النّقابة، إلا أنه اشترط لاكتساب النّقابة الصّفة القانونيّة موافقة وزير الشؤون الاجتماعيّة،

80 Annual Survey of violations of trade union rights 2012 - ITUC- http://survey.ituc-csi.org/Saudi-Arabia.html?edition=336

81 قرار تشكيل اللجنة الوطنية للجان العمالية http://snwc.org.sa/uploaded/1329304341.pdf

82 موقع اللجنة الوطنية للجان العمالية http://snwc.org.sa/content.php?page_id=57

والعمل بموجب قرار يصدره في هذا الشأن.

والتّعدّديّة النّقابية بموجب القانون مكفولة على مستوى تأسيس النّقابات، إذ لا يوجد نصّ يمنع التّعدّديّة النّقابية في إطار المنشأة أو المهنة الواحدة، إلا أن ذات القانون يمنع في المادة (106) التّعدديّة النّقابية على مستوى الاتحادات العمّالية العامة.

وفي اختلاف عن قانون العمل القديم، لا يشير القانون الجديد إلى أحقية العمّال المهاجرين بالانضمام للنقابات[83]، كما أنه لا يحتوي على حماية قانونيّة للنّقابيين من التمييز أو الفصل بسبب ممارستهم لنشاطهم النقابي.

ويتيح القانون حرّية نسبيّة للمنظمة النّقابيّة من وضع نظامها الأساسي وتسيير أعمالها، لا يجوز حلّ النّقابة أو الاتحاد النّقابي إلا بموجب حكم قضائي بناءً على طلبٍ يُقدّم من الوزارة المختصّة.

وحقُّ ممارسة الإضراب غير مُنظّم في القانون، رغم تعهّد الحكومة الكويتيّة بتنظيمه في قانون العمل الجديد، إلا أن العام 2012 شهد موجة من الإضرابات العمّاليّة دعت لها النّقابات، حيث استندت النّقابات على مصادقة الكويت لاتفاقيّة منظمة العمل الدّوليّة (87) الخاصّة بالحرّيّة النّقابيّة وحماية حقّ التّنظيم، لممارسة حقّ الإضراب.

وللنّقابات العمّالية في الكويت بعض الصلاحيّات في المفاوضة الجماعيّة، إلا أن إجراءاتها طويلة نسبيّاً، كما لها حرّية الانضمام للمنظمات العربيّة والدّوليّة شريطة إخطار الوزارة بذلك. وحقّ التّفرّغ النّقابي منصوص عليه قانوناً، إلا أنه موقوف على موافقة ربّ العمل.

لا يوجد تنظيم قانوني للنقابات المهنيّة، ويُنظم المهنيّون أنفسهم في إطار قانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيّات النفع العام.

البحرين:

تُعدّ البحرين ثاني دولة في الخليج، بعد الكويت، تُشرعن العمل النقابي، برغم سنوات النّضال الطويلة التي خاضتها الحركة النّقابيّة البحرينيّة من أجل تأسيس النّقابات والاتحادات العمّاليّة، وهي أوّل دولة في الخليج تُفرد قانوناً خاص للنّقابات العمّاليّة[84].

وقبل صدور قانون النقابات العمالية في العام 2002؛ كان العمل النقابي مؤطّر في لجان عمّاليّة ضمن منشآت وشركات القطاع الخاص، ولا تتمتع بالحرّية في التّنظيم أو المفاوضة الجماعية، إذ أصدرت الحكومة في العام 1979 مراسيم بتشكيل اللّجان الاستشاريّة، ثم اللّجنة العمالية الدّائمة، واتبعتها بمراسيم عن اللّجان العمّالية المشتركة، ومن ثمّ اللّجنة العامة لعمّال البحرين العام 1983م[85].

> "أوّل دولة في الخليج تُفرد قانوناً خاص للنّقابات العمّاليّة"

إجمالاً، حرّية تأسيس النّقابات العمالية في البحرين مكفولة وفق المرسوم بقانون رقم (33) لسنة 2002 بشأن النقابات العمّاليّة، وتتمتّع المنظمّات النّقابية العمّاليّة بالشّخصيّة الاعتباريّة المستقلة ابتداءاً من تاريخ ايداع أوراق تكوينها لدى الوزارة.

ويُحظر تأسيس اتحادات عمّالية عامة، رغم وجود الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، والاتحاد الحرّ لنقابات عمال البحرين، ويُجيز القانون لكلّ نقابتين أو أكثر من النقابات العمالية المتشابهة أن تنشئ فيما بينها اتحاداً نقابيّاً، ويُقصد بها الاتحادات القطاعيّة، بينما يكفل القانون التعدّديّة النّقابيّة في إطار النّقابات العمّاليّة، حيث يُجيز تأسيس أكثر من نقابة في المنشأة الواحدة.[86]

ولم يميّز المُشرّع البحريني بين المواطن وغير المواطن في حرّية الانضمام وتأسيس المنظمّات العمّاليّة، إلا أن البحرين تحظر تأسيس النقابات

---

83 تنص المادة (72) من قانون العمل الكويتي 1964 على: "لا يجوز للعامل أن ينضم إلى نقابة إلا ا إلا بلغ من العمر ثمانية عشر عاما وكان حسن السيرة والسلوك بشهادة معتمدة من الجهة المختصة. ويجوز للعمال غير الكويتيين إذا توفر فيهم هذان الشرطان بجانب حصولهم على بطاقة عمل أن ينضموا إلى النقابة دون أن يكون لهم الحق في أن ينتخبوا أحدهم لكي يمثلهم ويبدي وجهة نظرهم لدى مجلس إدارة النقابة، ويحظر على العامل غير الكويتي الانتساب إلى النقابة إلا إذا مضى على وجوده بالكويت مدة خمس سنوات متتاليات من تاريخ صدور هذا القانون. ولا يجوز لأي عامل أن ينضم لأكثر من نقابة واحدة".

84 للمزيد من تاريخ الحركة العمالية في البحرين، راجع: عبد االله مطيويع، "صفحات من تاريخ الحركة العمالية البحرينية"، و: عبد المنعم الشيراوي، "أوراق عمالية".

85 جريدة "الوسط" البحرينيّة، "تاريخ الحركة العمالية في البحرين"، الموقع الإلكتروني: http://www.alwasatnews.com/602/news/read/387047/1.html

86 للمزيد: انظر مرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية، وقراءة في المرسوم بقانون بشأن تعديل قانون النقابات العمالية في الموقع التّالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=296197

في القطاع الحكومي بموجب التعميم رقم (1) لسنة 2003 الصّادر عن ديوان الخدمة المدنيّة في 10 فبراير2003 ، رغم تأسيس ستّ نقابات في كلّ من وزارة الصّحة، الكهرباء، الإسكان، والأشغال، وإدارة البريد، ووزارة الدّاخلية، وبشكل سابقٍ على صدور التّعميم.

والمنظمة النّقابيّة حرّة في تشكيل أجهزتها الدّاخليّة ووضع نظامها الأساسي، كما لا يمكن حلّها إلا من خلال جمعيّتها العموميّة أو بناءً على حكم قضائي.

وللنّقابات، بحسب القانون، حقّ المُفاوضة الجماعيّة، إلا أن هذا الحقّ غالباً ما يتمّ تجاهله من قبل المؤسّسات والشّركات الكبرى.

وحقّ الإضراب - وإنْ كان مُنظّما قانونا - إلا أنّه مُقيّد بإجراءاتٍ وشروط كثيرة، تُفرِّغ هذا الحقّ من محتواه، وذلك من قبيل طلب موافقة أغلبيّة أعضاء الجمعيّة العموميّة غير العاديّة للنّقابة، كما منح القانون مجلس الوزراء حقّ تحديد القطاعات التي لا يجوز الإضراب فيها.

وقد أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (62) لسنة 2006، الذي حظر بموجبه الإضراب في 12 قطاعاً، من ضمنها وسائل نقل الأشخاص، والبضائع، والمخابز[87]. وتعرّض هذا الحظر إلى انتقادٍ حادٍ من قبل لجنة الحرّيات النّقابيّة في منظمة العمل الدّوليّة[88].

وذهبت المادة (293) من قانون العقوبات البحريني إلى أبعد من ذلك، حينما عاقبت بالحبس لمدّةٍ لا تتجاوز سنة إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين العموميين عملهم، ولو في صورة استقالة، أو امتنعوا عمدا عن تأدية واجبٍ من واجبات وظيفتهم.

لا يوجد تنظيم قانوني للنّقابات المهنيّة، ويُنظّم المهنيّون أنفسهم في إطار قانون الجمعيّات والأندية الاجتماعيّة والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشّباب والرّياضة والمؤسّسات الخاصة، والصّادرُ في العام 1989م. وقد تعرّضت كلّ من جمعية الأطباء، وجمعية المعلمين إلى حلّ مجلس الإدارة في غضون العامين الماضيين.

وتواجهت الحكومة البحرينيّة في العام 2011 مع الحركة العماليّة والنّقابيّة، وذلك على خلفية الحراك السّياسي الذي انطلق في 14 فبراير2011م.

في إطار تلك المواجهة؛ تعرّض آلاف العمّال، وعشرات النقابيين للفصل، ومازال عدد قليل منهم مفصولاً من عمله لغاية الآن. وقدّر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين اجمالي عدد المفصولين والموقوفين بـ (4000) مفصول.[89]

وقد رفع الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بمعية 12 اتحاداً ومنظمة عمالية؛ شكوى على حكومة البحرين لدى منظمة العمل الدّوليّة لانتهاكها الاتفاقية رقم (111) بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة والتي صادقت عليها البحرين.

عمان:

سلطنة عمان هي ثالث دولة في الخليج، بعد الكويت والبحرين، تتأسّس فيها النّقابات العمّاليّة. ويسمح النظام الأساسي للسّلطنة بتأسيس الجمعيّات، إلا إنه لم يأت على ذكر النّقابات بنصّ صريح.

> **"تشكيل النّقابات العمّاليّة منظمٌ تشريعيّاً في السلطنة، إلا أنه مُقيّد بموافقة وزير القوى العاملة"**

ويُنظّم قانون العمل العماني عمل النقابات العمّاليّة في الباب التّاسع منه، حيث اقتصر الباب على ذكر أربع مواد تنظيميّة عامة، ومعها تكون الحرّية النّقابية في أوسع أبوابها، إلا أنه تمّ تقنين تلك الحرية في القرارات الوزاريّة التي صدرت بناءً على القانون.

وتشكيل النّقابات العمّاليّة منظمٌ تشريعيّاً في السلطنة، إلا أنه مُقيّد بموافقة وزير القوى العاملة على التأسيس، وينصرف الأمر ذاته إلى الاتحادات القطاعية، والاتحاد العام لعمّال عُمان.

87 قرار رقم (62) لسنة 2006 بشأن تحديد المنشآت الحيوية المحظور بها الإضراب http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=RCAB6206

88 (ILO Report No 356, March 2010- Case No 2552 (Bahrain

89 Annual Survey of violations of trade union rights 2012 - ITUC- http://survey.ituc-csi.org/Bahrain.html?edition=336#tabs-5

ومبدأ التّعدّديّة النّقابيّة غير مُطبّق من عدّة أوجه، فلا يجوز تشكيل أكثر من نقابة في المنشأة الواحدة، كما أنّ القرار الوزاري رقم (570/2012) حصرَ الاتحاد العام بالاتحاد العام لعمّال عُمان.

وحرّية تأسيس أو الانضمام للنقابة أو الانسحاب منها؛ مُتاحة لجميع العمّال في القطاع الخاص، مواطنين ومهاجرين، إلا أنه تمّ استثناء المهاجرين من تولّي المناصب في الهيئات القياديّة في المنظمات النّقابيّة، كما يحظر القانون التمييز ضد النّقابيين.

ولا تتمتع المنظمات النقابيّة بالحرّية المطلقة في صياغة نظامها الأساسي وتسيير عملها، ولا تتمكن المنظمة من مباشرة مهامها إلا بعد القيام بإجراءاتٍ لدى الوزارة المعنيّة.

ويُجيز القانون للوزير المعني حلّ المنظمات النّقابيّة بقرارٍ إداري إذا ما اُرتكبت مُخالفاتٌ منصوصٌ عليها في القانون، ويُعتبر قراره باتاً، حيث لا يُنظم القانون إجراءات التّظلّم من قرار الحلّ.

وحقّ المفاوضة الجماعيّة، وإقرار الإضراب، مكفولٌ قانوناً، إلا أنّ الأخير يستلزم اتّباع إجراءاتٍ مُطوّلة في المفاوضة، قبل اتخاذ قرار الإضراب، كما يُحظر الإضراب في بعض القطاعات الموصوفة بالحيويّة.

2.4 التطورات السياسية في دولة الإمارات

الحراك السّياسي في الإمارات في 2011 – 2012

بإمكاننا العودة إلى عام 2006 على الأقل لتتبّع بدايات المطالب الحديثة لبعض الناشطين والحقوقيين بالإصلاحات المدنيّة والسّياسيّة، ويعتبر غالبيتهم من ذوي التوجّه الإسلامي واللّيبرالي. كان من بينهم الناشط حسن الدقي، صاحب مدوّنة حقوق أهل الإمارات، ومُؤسّس منظمة حقوق الشعب الإماراتية، غير المعترف بها رسميّا. وقد سُجن بعد ذلك بتهمة أخلاقيّة في عام 2009[90]،وقد ارتفعت بعض الأصوات تتهم السّلطات بتلفيق التهمة أمنيا ولمآرب سياسيّة. وقد ظهرت في نفس الفترة تحركاتٌ لناشطين حقوقيين ومحامين بارزين، أمثال الدكتور محمد المنصوري، والدكتور محمد الركن. وأكثر ما يُميّز هذا الحراك، هو طابعه المحدود والشّخصي، فلم يكن حراكٌ منظمٌ، كما أنّه لم يُتح له أن يُوّلد تعاطفاً شعبيّاً أفقيّاً. ولكن تبقى تلك طبيعة البدايات.

مع تفجّر الانتفاضات العربيّة في عام 2011، وصلت آثار الاحتجاجات إلى الإمارات، حيث وقّعت مجموعةٌ من النّخب الوطنيّة، ومن مختلف التّيارات الفكريّة، على عريضةٍ مرفوعة إلى رئيس الدّولة، تُطالب بإصلاحاتٍ وتعديلات دستوريّة ذات صلة بالمجلس الوطني الاتحادي"البرلمان"، وبما يكفل له الصّلاحيّات التّشريعية والرّقابيّة الكاملة، وجعله منتخباً من قبل المواطنين كافة، وعن طريق الاقتراع العام. وقد وقّع على العريضة 133 شخصية إماراتيّة بتاريخ 3 مارس 2011[91].

النظام السّياسي

يُذكر أنّ النّظام السّياسي لدولة الإمارات يتألّف من مجموعةٍ من المؤسّسات الاتّحاديّة، يقع في مقدمتها المجلس الأعلى للاتحاد، والذي يُمثّل السّلطة العليا في الدّولة، ويتشكّل من حُكّام الإمارات السّبع, ويتولى المجلس الأعلى للاتحاد رسْم السّياسة العامّة للدّولة، وانتخاب رئيس الاتّحاد ونائبه، والمصادقة على القوانين الاتّحادية، وغيرها من المهام. وينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيسَ الاتحاد ونائبه، وقد تعارف أن يكون رئيس الإتحاد من إمارة أبوظبي، صاحبة النّفوذ الأوسع والأغنى والأكبر مساحة في الاتحاد. ويأتي بعد ذلك، مجلس الوزراء الذي يُعدّ بمثابة السّلطة التّنفيذية في الدّولة، ويختصّ بتصريف جميع الشّؤون التّنفيذيّة الدّاخلية والخارجيّة، ومتابعة تنفيذ السّياسة العامة للدّولة في الدّاخل والخارج, والمتعارف عليه أن يكون الرّئيس حاكم إمارة دبي، أو منْ يكلفه.

ويُمثّل المجلس الوطني الاتّحادي السّلطة الرّابعة حسب الدّستور، فالسّلطات في الإمارات مُقسمة على النحو التالي في المادة 45: 1- المجلس الأعلى للإتحاد، 2- رئيس الاتحاد ونائبه، 3- مجلس وزراء الاتحاد، 4- المجلس الوطني الاتحادي، 5- القضاء الاتحادي. وعلى الرغم من أن المجلس الوطني يفترض أن يلعب دور السّلطة التّشريعيّة، إلا أن صلاحيّاته الدّستوريّة تجعله فعليا هيئة استشارية للسّلطة التنفيذية من دون أي صلاحيّات تشريعيّة أو رقابية حقيقية. ويتشكل المجلس من أربعين عضواً بواقع 8 مقاعد لكلّ من أبوظبي ودبي ، و6 مقاعد لكلّ من الشارقة ورأس الخيمة ، و4 مقاعد لكلّ من عجمان وأم القيوين والفجيرة، وقبل انتخابات عام 2006، كان جميع أعضاء المجلس يتمّ تعيينم بشكلٍ مباشر من قبل حكام الإمارات السبع. ومنذ عام 2006يتمّ انتخاب نصف أعضاء المجلس من قبل هيئات انتخابية يتم ترشح أعضاءها من قبل حكّام الإمارات، بينما يتمّ تعيين النّصف الآخر مباشرة، وقد تمّ اعتماد هذه الآلية وتطبيقها عام 2006، أي منذ بداية تطبيق المرحلة الأولى من برنامج التمكين السّياسي لرئيس الدولة، وتلتها المرحلة الثانية بزيادة الهيئة الانتخابية، لتصل إلى ما يزيد على (129) ألف ناخب مرشحين من حكام الامارات، وفقاً لقرار رئيس الدولة رقم (2) لسنة 2011. ومنذ نشأة الاتحاد كانت انتخابات رئاسة المجلس الوطني تجري في اقتراع سري، ودون تدخّل السّلطة، مما يفتح المجال لانتخاب الأكفأ، لكن في السّنوات الاخيره ظهرت بعض التوقعات بأن نفوذ السّلطة التنفيذية بدأ يؤثر على حرّية تصويت الأعضاء المعينين في انتخاب الرؤساء.

90 http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3518:2009-03-11-08-03-36&catid=122:ak-com-emi&Itemid=35

91 https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=647:2012-01-15-19-14-03&catid=158:2012-01-03-19-52-52&Itemid=266

هذا وقد تمّ إجراء ستة تعديلات شكليّة على الدستور منذ توقيعه، وأحدها يخصّ تغيير مُسمّى الدّستور، من مؤقت إلى دائم عام 1996[92]. ومؤخراً، يرى البعض، وبعد وفاة المُؤسّس الشيخ زايد - الأب الروحي للاتحاد - برزت ظاهرة ترهّل في أدوار الاتحاد، باستثناء الجوانب الأمنية، وذلك مقابل توسّع نفوذ سلطات بعض الحكومات المحلّية، وخاصة في النواحي العمّالية والجمارك والتّعليم والصّحة والخارجيّة والقضاء وغيرها. يشير هذا الرأي إلى بروز دوائر ومجالس محلّيّة موازية للوزارات الاتّحاديّة، وتلغي - إلى حدّ ما - دورها بشكلٍ ملموس في تلك المجالات، حيث تضطلع بالقيام بالدّور المنوط بتلك الوزارات بشكل كلي تقريباً. لقد أوجدت الإمارات الكبرى، مثل أبوظبي ودبي، دوائر تختصّ بالتّعليم والصّحة والاقتصاد، وغيرها من المجالات، مثل مجلس أبوظبي للتعليم، وهيئة المعرفة والتنمية البشريّة في دبي، ودوائر التنمية الاقتصاديّة في كلٍّ من أبوظبي ودبي. كما برزت ظاهرة نظام القضاء المحلي بعد أن قامت أبوظبي بإنشاء دائرة القضاء التابع للإمارة في 2006.[93]

ردة فعل السّلطة على مطالبات الإصلاح السياسي

في خطواتٍ مشابهة لما قامت به باقي الحكومات في دول مجلس التعاون؛ اعتمدت دولة الإمارات على إجراء تغييراتٍ ماديّةٍ، تتلّمس من ورائها اهتمامات عامّة الشعب، من إسكان ورواتب ومكافآت ملموسة وغير ملموسة، وتمّ تنفيذ هذه الإجراءات عبر ضخّ مليارات من الدّراهم في الميزانيّة. حيث قامت الحكومة بزيادة الرّواتب في القطاع الحكومي بنسب تصل الى 100%،[94] وتم تسديد بعض الدّيون في خضم زيارات ميدانيّة من بعض المسئولين لأبناء الشعب، وخاصة في المناطق النائية والقبلية، وفي ظلّ حملة إعلاميّة رسميّة لدعم تلك الخطوات والثناء عليها.

وفي مقابل تلك العطايات والمنح، انتهجت السّلطات أسلوباً مختلفاً مع النّاشطين، وممنْ أصرَّ على مطالبات العريضة التي صدرت في مارس 2011، حيث ظهرت حملاتٍ إعلاميّة رسميّة مُتّهمةً النّاشطين بالخيانة والعمالة، بعدها تمّ اعتقال خمسة مواطنين بدءا من 8 أبريل 2011، بعضهم لم يكن من الموقّعين على العريضة، ومنهم منْ كان له دور فاعل، ومن الموقعين على العريضة، مثل الناشط الحقوقي البارز أحمد منصور، والأكاديمي ناصر بن غيث. واستمر احتجاز هؤلاء الخمسة فترة تقارب الثمانية أشهر، فكانت بذلك البداية الحقيقيّة للحراك الشّبابي، والذي انطلق عبر مواقع التّواصل الاجتماعي، مثل فيس بوك وتويتر، بغرض الدّفاع عن المعتقلين. وانتهت قضيتهم بالإدانة بأحكام تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات في نوفمبر 2011، قبل أن يصدر بحقّهم عفو رئاسي، ويُفرج عنهم في اليوم التّالي للحكم[95].

بالإضافة إلى مجموعةٍ ممنْ يُصنّفون على التيار "اللّيبرالي"؛ كان يقود الحملة ضدّ اعتقال المواطنين الخمسة - وبنحو أساس - التّيار الإسلامي في الإمارات، ممثّلاً في أبناء دعوة الإصلاح الإسلاميّة، والقريبة فكريّاً من جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما كشف حقيقة وجودها على الأرض، وفي مواقع التّواصل الاجتماعي، وقدرتهم على التأثير إلكترونيّاً على جزءٍ من شباب الدّولة، وذلك بالرّغم من تجفيف منابع وجودهم، عبر إلغاء محاضنهم ومؤسّساتهم.

وقد تمّ التّصدي للتّيار الإسلامي عبر سحب جنسية سبعة من قياديه في ديسمبر 2011، ومن ثمّ اعتقالهم دون محاكمة أو إذن نيابة عامة أو تحويل للقضاء. أدّى ذلك إلى مزيدٍ من الحراك الشّبابي على مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف نقل وجهة نظر الحراك، والتوعية فيما يخصّ ظروف اعتقال الناشطين.

وفي سياق متّصل بالاعتقالات، أعلن النّائب العام الإماراتي عن اكتشاف خليّة منظمة سرّيّة تسعى لقلب نظام الحكم مطلع عام 2012[96]، وعلى إثرها تمّ توسيع مساحة الاعتقالات، حيث ارتفع عددُ معتقلي الإمارات حتى نهاية عام 2012 إلى 73 معتقلا مواطناً، جميعهم من دعوة الإصلاح الإسلامية، أو من المؤيّدين لها. ومن أبرز المعتقلين الدكتور سلطان القاسمي، ابن عم حاكم رأس الخيمة، والدكتور محمد الركن أستاذ الحقوق والناشط في مجال حقوق الإنسان. وترى السلطات في الإمارات أن هناك مؤامرة منظمة من قبل جماعات إسلامية قريبة من الإخوان المسلمين لمحاولة قلب نظام الحكم في الدولة، وأنه تم استعمال الاحتجاجات العربية وقوانين حقوق الانسان كذريعة وغطاء لهذه التحركات.

ويزعم النّاشطون في دولة الإمارات بأنّ المرادف لتلك الاعتقالات كان عدداً من الخطوات الحكوميّة لتطويق اية آثار سلبية لتلك الاعتقالات

92 http://www.uaecabinet.ae/Arabic/UAEGovernment/Pages/ConstitutionOfUAE.aspx
93 /http://www.adjd.gov.ae/portal/site/adjd/department.overview
94 http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/30/180042.htm
95 http://www.alsharq.net.sa/2011/11/28/25693
96 http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/26/257202.html

على الشعب،[97] وتُثار في هذا الصّدد، اتهامات بأنه تمّ التعاون مع بعض المشايخ وطلاب العلم الشّرعي للتشهير بالمتهمين والدفاع عن سلوك الدولة. وقد برزت العديد من المواقع التي تقود حملات ضد النشطاء و مطالبي الإصلاح[98]، بحيث تتبنّى الموقف الحكومي الرّسمي، وتساهم في نشر مقالات و تقارير ضدّ النّشطاء الحقوقيين و السّياسيين[99]. وقد أدت بعض تصريحات قائد شرطة دبي المناوئة لحركة الإخوان المسلمين إلى توتر العلاقات بين مصر والإمارات، ممّا أدى إلى استدعاء سفير الإمارات في مصر[100].

وفي نفس السّياق، ظهرت بعضُ المؤسّسات والتجمّعات السّرية التي تدعم الحراك داخل الإمارات، وقد يكون أبرز مثال على ذلك هو حزب الأمة، والذي أصدر بياناً في 1/8/2012 مطالباً بإصلاحات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، ويغلب على البيان المرجعيّة الإسلاميّة[101]. كما ظهرت تحرّكات في الخارج تدعم الحراك في الدّاخل، مثل مركز الإمارات للدّراسات والإعلام، الذي يأخذ العاصمة البريطانية لندن[102] مقرّاً له، بالإضافة إلى مركز الإمارات لحقوق الإنسان المتمركز في لندن أيضا[103]، ولا يُعرف منْ هم مؤسّسو أو مموّلو هذه التحركات حتى كتابة هذا البحث، ولكن يُشاع بأنهم من ذوي التوجّهات اللّيبراليّة والإسلاميّة.

ووصلت التبعات السّياسية إلى مراكز الدّراسات الأجنبية التي لها علاقة بالإمارات، فتمّ الاعلان عن إغلاق فرع مركز الخليج للدراسات GRC في دبي - والمُموّل سعودياً - في يونيو 2011[104]، وإغلاق المعهد الديموقراطي الوطني (NDI)، وكنراد (Konrad-Adenauer-Stiftung (KAS)) و راند كوربويشن (RAND Corporation[105]) . كما تمّ إنهاء عقد وإبعاد مات دافي أستاذ الإعلام في جامعة زايد بدبي في أغسطس 2012م[106].مؤخّراً، في فبراير 2013، تمّ إلغاء مؤتمر لمدرسة الاقتصاد بلندن London School of Economics في الجامعة الأمريكيّة بالشّارقة، بعد إلغاء ورقة تتعلّق عن البحرين، وكان من المزمع تقديمها في المؤتمر، ولكن لم يُسمح لمُقدّم الورقة من دخول الإمارات[107].

والمعروف أنّ دولة الإمارات لا تسمح بإنشاء الأحزاب السّياسيّة، هذا بالرغم من أن الدّستور لم يتطرّق إلى قانون تشكيل الأحزاب السّياسيّة. ولكن من الناحية العرفيّة والفعليّة يُعدّ تشكيل الأحزاب قانوناً غير مرغوب فيه، وتحظر سلطات الإمارات إنشاءها، ولا يوجد قانون يُجيز أو يمنع عمل الأحزاب السّياسيّة، ويسمح فقط بإنشاء جمعيّات النّفع العام غير السّياسيّة.

وقد صدر أوّل قانون اتحادي بشأن جمعيات النفع العام والنقابات عام 1974، والذي تمّ الغاؤه واستبداله بالقانون الاتحادي الجديد رقم 2 لعام 2008. وفي تطبيق أحكام هذا القانون؛ يُقصد بالجمعيّة ذات النّفع العام،[108] "كل جماعة ذات تنظيمٍ تؤلف من أشخاصٍ طبيعيين أو اعتباريين.. بقصد تحقيق نشاط اجتماعي أو ديني أوثقافي أو تربوي أو فني أو تقديم خدمات إنسانية أو تحقيق غرض من أغراض البر أو غير ذلك من الرعاية سواء كان ذلك عـن طريق المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية، وتسعى في جميع أنشطتها إلى المشاركة في تلك الأعمال للصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادي."

ويحظر القانون على الجمعية أن تشترك فـي أيّة مؤتمرات أو اجتماعات، إلاّ بترخيص مُسبق من الوزارة. كما لا يجوز لها أن تنتسب أو تشترك أو تنضمّ إلى أية جمعيّة أو هيئة مقرّها خارج دولة الإمارات، إلا بعد موافقة وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الدّاخلية، كما يحظر عليها التدخّل في السّياسة وأمور أمن الدّولة(المادة 16 من القانون الاتحادي رقم 2 لعام 2008 بشأن الجمعيات ذات النفع العام).

---

97 http://www.al3nabi.com/vb/f2/t139090.html

98 انظر مثلاً: http://www.emarati001.com/

99 انظر مثلاً: http://middle-east-online.com/?id=139469 و http://www.middle-east-online.com/?id=141940 و http://www.middle-east-online.com/?id=141973

100 http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/28/223330.html

101 https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1117:2012-08-03-07-47-41&catid=158:2012-01-03-19-52-52&Itemid=266

102 http://www.emasc-uae.com/details.aspx?id=1

103 http://www.echr.org.uk/

104 http://gulfnews.com/news/gulf/uae/gulf-research-center-moves-out-of-dubai-1.816420

105 http://www.reuters.com/article/2012/12/20/us-emirates-rand-idUSBRE8BJ0K320121220

106 http://mattjduffy.com/2012/08/ive-been-kicked-out-of-the-united-arab-emirates

107 http://uk.reuters.com/article/2013/02/23/uk-uae-university-conference-idUKBRE91M0AI20130223

108 http://www.elaws.gov.ae/ArLegislations.aspx

وقد شهدت ساحة العمل الاجتماعي، بعد صدور القانون، حركة متسارعة باتجاه تأسيس الجمعيّات ضمن فئات متنوعة، مثل الجمعيّات النسائية، الجمعيات الدّينية، جمعيات الفنون الشّعبيّة، جمعيات الجاليات والجمعيات الإنسانية، وجمعيات الخدمات العامة. ففي السّنة الأولى من صدور القانون تأسست 10 جمعيات، منها 4 جمعيات نسائية، و4 جمعيات للجاليات العربية والوافدة، وجمعية دينيّة وأخرى للفنون الشعبية. ويتجاوز عددها عام 2012؛ 106جمعية بعد أن اضيفت إليها جمعيات ثقافيّة وخيريّة ومهنيّة. وتقول السّلطات بأنّ الجماعات الإسلاميّة المناوئة للنّظام "اتخذت هذه الجمعيّات ملاذاً لها" من أجل أن تُحقّق لنفسها الامتداد والنّمو.

ومع بداية العام 1994م، تمّ إغلاق الجمعيّات ذات التّوجه الإسلامي، أو ما يُسمى الإسلام السّياسي، مثل جمعية الإصلاح، والتوجيه الاجتماعي. وبرزت اتهامات تشير إلى أن منظمات المجتمع المدني في الإمارات بدأت تشهد تراجعاً نتيجة حضور السّلطة الأمنيّة، وتدخّلها في عملها، وإصدار قرارات وتعليمات مكتوبة أو شفوية، تُشدّد على أهمية الحصول على الموافقات الأمنيّة المسبقة ذات العلاقة بالتوظيف، وإقامة البرامج والأنشطة والندوات واستضافة المُحاضَرين.

وفي خضم أحداث الانتفاضات العربيّة في عام 2011؛ قامت بعض الجمعيّات المهنيّة بإصدار بيانات مؤيّدة لتوسيع هامش الحرّيات في الدّولة، وكان ردّ الأخيرة حلّ مجالس إدارات هذه الجمعيّات، واستبدالها بأعضاء موالين للسّلطة، مثل جمعية الحقوقيين وجمعية المعلمين في مايو عام2011م[109].

وعلى الرغم من نجاح الإجراءات الأمنية في تقليص انتشار الحراك العلني، إلا أنه - كما هو الحال في دول الخليج الأخرى - برزت ظاهرة "الحراك الكامن"، والذي يُشير إلى تصاعد أعداد الشّباب المتابعين للحراك اليومي في مواقع التواصل الاجتماعي، وتحت أسماء وهمية ومستعارة خشيةً من الملاحقات الأمنية، وهو ما أدّى إلى ارتفاع درجة الغليان الشّبابي نسبيا، وتزايد نبرة الانتقاد للسّلطة، والتي شملت أحياناً بعض الشّيوخ وأولياء العهود البارزين، وهي حدّةٌ لم تكن موجودة قبل الحملة الأمنية على الناشطين.

ردود الفعل الدّولية:

يرى الكثير من الحقوقيين بأنّ الوضع الحقوقي في الإمارات يشهد تراجعاً، وبالرغم من تواجد جمعية حقوقية رسمية مثل جمعية الإمارات لحقوق الانسان؛ فإنها تعرّضت إلى كثير من الانتقاد من جانب الناشطين، وذلك بسبب دورها المؤيّد للسلطة، بحسب زعمهم، وعدم قيامها بدور إيجابي في منع الانتهاكات التي يتعرّض لها الناشطون والمعتقلون. في هذا الصّدد، يشير المنتقدون بأنه لم يصدر بيان واحد من الجمعية يدين اعتقال النشطاء الخمسة عام2011، بالرغم من الانتقادات الدّوليّة الواسعة التي صدرت من المنظمات الدّولية، مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، وكذلك الأمم المتحدة. كما يزعم النقاد بأن هذه الجمعية عملت على الدّفاع عن الموقف الرّسمي الإماراتي في قضية معتقلي جمعية الإصلاح، وذلك عندما أصدرت بياناً تؤكد فيه بأن المتهمين يُعامَلون "حسب الأصول"، وأنه لا توجد شبهة للتعذيب، وأن ذلك غير وارد في الأساس، كما أنه توفر لهم "وجبات من فنادق خمس نجوم[110]" . هذا رغم الاتهامات بحصول تعذيب وسوء المعاملة بحقّ المعتقلين.

هذا وقد أشارت عدّة منظمات حقوقيّة عربيّة وعالميّة إلى الاحتقان الحاصل في الإمارات، الأمر الذي جعل بعض المنظمات الدّوليّة - بما فيها منظمة هيومن رايتيس ووتش - تخاطب رئيس الدولة بشأن قضايا الاعتقالات وانتهاك حقوق الإنسان في الإمارات، وذلك في نوفمبر 2012. [111]وأعقب ذلك إصدار 20 منظمة حقوقيّة عربيّة، عام 2012، بياناً يُدين تلك الاعتقالات، وأصدر البرلمان الأوروبي بياناً قاسياً في حقّ السّلطات الإماراتيّة، وطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين، وتشكيل لجان تحقيق في تلك الانتهاكات، وهو ما شكّل صدمة لسلطة الإمارات[112].

109 http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=30146854
110 http://www.alittihad.ae/details.php?id=102488&y=2012
111 http://www.hrw.org/ar/news/2012/11/07
112 http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P7-TA-2012-0400+0+DOC+XML+V0//EN&language=EN

قضايا الانتهاكات والتعذيب واتفاقية مناهضة التّعذيب الدّوليّة:

أصدر رئيسُ الدّولة المرسوم الاتحادي رقم 73 لسنة 2012 بشأن انضمام الدّولة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المُهينة لعام 1984، حيث وافقت الإمارات على الانضمام إلى المعاهدة، ولكنها أبدت في هذا السّياق الإعلان التالي :"تؤكد دولة الإمارات على أنّ العقوبات القانونيّة المُطبّقة بموجب القانون الوطني أو الألم أو المعاناة الناشئة أو المُلازمة لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضيّة له؛ لا تدخل ضمن مفهوم التّعذيب المُعرَّف في المادة (1) من الاتفاقيّة، أو ضمن المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المُهينة الواردة في الاتفاقية". كما تُبدي دولة الإمارات تحفّظين على الاتفاقيّة، أولاً أن الدّولة، ووفقا للفقرة 1 من المادة 28 من الاتفاقيّة، تُعلن بأنّها لا تعترفُ باختصاص لجنة مناهضة التعذيب المُشار إليها في الاتفاقية الواردة في المادة 20. وثانياً إنّ الدّولة، وبناءاً على الفقرة 2 من المادة 30 من الاتفاقية؛ لا تلتزم بحكم هذه الفقرة ومادتّها والمتعلقة بالتحكيم[113].

على خلاف ذلك، زعم عددٌ من شهود العيان، ومن أهالي المعتقلين، من خلال مواقع التّواصل الاجتماعي؛ عن حالاتٍ من أشكال التّعذيب الجسدي والنّفسي الذي تعرّضَ له معتقلو الإمارات. وأشار بعضُ الشّهود إلى تراجع صحّة بعض المعتقلين، وإبقائهم في زنازن باردة جدّا، وربط أعينهم عند التحقيق، وعدم قدرة بعضهم على المشي نتيجة الظروف المحيطة بهم, والانخفاض الحادّ في أوزان البعض، والإضاءة الشّديدة للكشّافات، وعدم السّماح لأهاليهم بزيارتهم، وعدم السّماح بالتّحدث مع محاميهم[114].

إضافة إلى ذلك، فقد تمّ تسجيل بعض الحالات فيما يتعلّق بالوافدين، ومن ذلك قضية المواطن السّوري عبد الإله الجدعاني، المُفرج عنه مؤخّراً، ومواطنه مصوعب خليل العبد، والمعتقل منذ عام 2011، والمواطن الأميركي ناجي حمدان. حيث ذكر جميعم بأنّهم تعرّضوا إلى أشكال عديدة من التعذيب[115]، وقد أيّدت ذلك تقارير منظمات حقوق الإنسان.

كذلك، فإنّ هناك مزاعم بشأن حالات أخرى، مثل: اختطاف المعتقلين من الأماكن العامة، ومن المطارات، واقتحام منازلهم والاستيلاء على حواسبهم الشّخصيّة وهواتفهم النّقّالة، وتجميد حسابتهم وحسابات أهاليهم. واستخدام بعض الأفراد، وبلباس مدني، في توجيه التّهديد للنّاشطين، والتّهجّم الجسّدي والنّفسي، ومحاولة الخطف تحت تهديد السّلاح للناشطين خارج الدولة، كا حدث مع أحد الناشطين في مصر، وكذلك إصدار قوائم منع السّفر، دون صدور قرار من النّائب العام، وترحيل عددٍ من الناشطين "البدون" من الإمارات[116].

قانون مكافحة جرائم تقنيّة المعلومات:

أصدر رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان في 12 نوفمبر 2012 مرسوما بقانون اتحادي رقم 5 لعام 2012 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية في الإمارات العربيّة المتحدة. وفي حين أنّ القانون تضمّن بعض المواد التي تكفلُ الحرّيّة لبعض المعلومات المتداولة على مواقع الإنترنت، مثل الحسابات المصرفيّة وبطاقات الإئتمان،الا ان المرسوم لقي بعض الانتقادات لكونه "فضفاضا"، وبنحوٍ يمكن أن يُعطي أرضيّة قانونيّة لمحاكمة الأشخاص الذين يستخدمون شبكة الإنترنت بغرض انتقاد كبار المسؤولين، والمطالبة بالإصلاحات السّياسية، أو العمل على تنظيم مظاهراتٍ غير مرخّصة.[117]

وتقرّ المادة 29 بالسجن والغرامة (تصل إلى 1 مليون درهم)، (272.000 دولار أمريكي) لأيّ شخص يستخدم تكنولوجيا المعلومات بقصد السّخرية أو الإضرار بسمعة ومكانة مركز الدولة، أو أيّة مؤسّساتها، بما في ذلك الرئيس أو نائب الرئيس، وحكّام الإمارات، وأولياء العهد أو نوابهم، وعلم الدولة، والسّلامة الوطنية، وشعار الدّولة والنشيد الوطني، أو رموزه.

113 http://www.alkhaleej.ae/portal/1711a278-2e10-443a-8c0b-0add8d2ec543.aspx

114 http://www.hrw.org/ar/news/2012/09/14

115 المصدر السابق و لقاء تلفزيوني مع المعتقل السابق الجدعان :
http://www.youtube.com/watch?v=tZHCk9OSTrs

116 http://www.echr.org.uk/?p=513 و http://www.hrw.org/ar/news/2012/10/03-0 و http://www.washingtontimes.com/news/2012/jul/16/rights-group-uae-deports-online-activist/

117 http://www.anhri.net/?p=63026

أما المادة 30 فتقرّر عقوبةً تصل إلى السجن مدى الحياة لأي شخص يستخدم هذه الوسائل للدّعوة إلى إسقاط أو تغيير، أو الاستيلاء على نظام الحكم في الدولة، أو عرقلة أحكام الدستور أو القانون القائم، أو معارضة المبادئ الأساسية التي يستند إليها نظام الحكم. وتطبق هذه العقوبة ضدّ أي شخص يُحرّض أو يُقدّم التسهيلات لهذه الأفعال. [118]

الفساد والشفافية

لا توجد في الإمارت جهةٌ مستقلة كلّياً يمكن أن تنشرَ مُعدّلات الشّفافيّة والفساد بنزاهة، ولكن خلال السّنوات الأخيرة اهتمّت الدّولة بكشْف عددٍ من المسئولين المُتّهمين بالفساد المالي والإداري، وقيادات أخرى في القطاع شبه الحكومي، وتمّ تقديم عددٍ منهم إلى المحاكمات.

وكما في باقي الدول فإنّ الفساد في الإمارات يُمارَس بطرقٍ مختلفة، منها الفساد المُباشر، من قبيل تلقّي الرّشاوي، وقد تصاعد معدّل هذه الظّاهرة في السّنوات الأخيره، وتمّ رصد عددٍ من موظّفي الدّولة، وخاصة في شئون العمل، والهجرة والجوازات، والأمن، والدّوائر الاقتصاديّة، والبلديات. ومن مظاهر الفساد، استغلال المنصب والنّفوذ عبر العقود الخاصة مع مؤسّساتٍ حكوميّةٍ، وبخاصةٍ في قطاعات الإسكان والشّرطة والقوّات المسلّحة، وعقود المُشتريّات والتوريد وغيرها. وهناك تزاوجٌ غير شرعي بين المال والمنصب الحكومي، وهو ما عطّل كثيراً من القرارات الحكوميّة والقوانين إزاء محاربة الفساد، واحتكار الخدمات. [119]

وبحسب منظمة الشّفافيّة الدّوليّة التي تقيس تصوّرات السّكان حول انتشار الفساد؛ فإنّ أقلّ الدّول العربيّة من ناحية انتشار الفساد، هي كلّ من قطر والإمارات وعمان، إلاّ أنّ تلك الدّول لازالت بعيدةً عن المراكز العشر الأولى عالميّاً. وبالإحالة إلى تقرير المنظمة لعام 2011، فقد احتلّت الإمارات المركز رقم 28 عالميّا، وبتقدير 6.8 درجة من أصل 10 درجات، متفوّقةً في ذلك على جميع الدّول العربيّة، ماعدا دولة قطر. وحسب التقرير الأخير للمنظمة، للعام 2012م، أحرزت الإمارات تقدّماً بدرجة واحدة،[120] الأمر الذي جعلها تتقدّم إلى المرتبة رقم 27 دوليّاً، بالشراكة مع دولة قطر. ويبدو أنّ التحسّن تحقّق على خلفيّة تعزيز استخدام الخدمات الإلكترونيّة في المعاملات الرّسميّة، وهي الظّاهرة التي تساهم في تقليص النّفوذ الشّخصي في الممارسات العامة.

الفساد في الإمارات يتضمّن شقّين: الاتّحادي والمحلّي. وتتضاءل صور الفساد ومعدّلاته في الشّقّ الاتّحادي، وذلك بسبب ارتفاع معدّل آليّات المراقبة والمحاسبة. بينما تزداد حدّته في الحكومات المحلّيّة نظراً لغياب أو ضعف دور المؤسّسات التّشريعيّة والرّقابيّة، وكذلك غياب مشاركة منظّمات المجتمع المدني، وفقدان المؤسّسات المستقلة التي تُعنى بتقارير الشّفافية والفساد. ونتيجة لاكتشاف حالاتٍ عديدةٍ من الفساد مؤخّراً؛ برزت - ولفترةٍ محدودة - ظاهرة كشْف الفساد ضمن خُطط بعض الحكومات المحلّيّة، ولكنها في الحقيقة إجراءات مؤقتة، وتغضّ الطّرف عن عن قضايا فساد كبرى يُتهم بها مسئولون بارزون في الدّولة. وما يتناقله بعض المستثمرين ورجال الأعمال من قضايا فساد؛ تُشير إلى وجود عمليّات فساد واحتيال غير موثقة،وخاصة في قطاعات البنوك والدّوائر العماليّة والاقتصاديّة والأمنيّة، حيث ذكر قائد عام شرطة دبي بداية عام 2010 أن "سلسلة التّحقيقات في قضايا الفساد وصلت إلى الحلقة الأخيرة، وتشمل مسؤولين كباراً في دبي، مطالباً الحكومة بإزالة كلّ ما يعوق مساءلتهم، واستدعاءهم لدى الجهات المختصّة." وقال في مؤتمر صحافي، بأنّ فريق التحقيق وتحصيل الأموال استجوب نحو 63 متهماً في قضايا فساد"[121] ، إلا أنّ الموضوع لم يأخذ طريقه للقضاء، ولم يُقدّم ذلك العدد - الذي صرّح به قائد عام شرطة دبي - إلى المحاكمة.

ويبقى ما يُعرف ب "الفساد الكبير"، وهو المتعلّق بالنّفوذ السّياسي الممزوج بالاقتصادي، وخاصة فيما يخصّ بأموال النفط وصفقات السلاح والأراضي؛ يبقى هذا الفساد ضبابيّاً، ويفتقرُ إلى المعلومات وجهات المحاسبة المُستقلّة، والتي بإمكانها أداء دور الرّقابة الفعليّة، وحال الإمارات في ذلك كحال باقي دول المجلس. [122]

---

118 http://www.hrw.org/ar/news/2012/11/28

119 http://www.albayan.ae/across-the-uae/accidents/2012-04-03-1.1623706 و http://www.alittihad.ae/details. php?id=35174&y=2008 و http://www.alittihad.ae/details.php?id=61596&y=2012 و http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2011-01-20-1.344561

120 http://issuu.com/transparencyinternational/docs/ti_cpi2011_report_print/1

121 http://www.emaratalyoum.com/local-section/2010-01-11-1.47002

122 انظر مثلاً القسم 3.2 المتعلق بالعوائد النفطية في هذا التقرير

2.5 التطورات السياسية في مملكة البحرين

استقبل البحرينيّون العام 2012 بنفس الحال الذي ودّعوا فيه العام الذي سبقه، حيث لا زالت المملكة الصغيرة تعيش مأزق انقسام سياسي حاد. ففي اليوم الأول من السنة سقط مواطن يبلغ من العمر 15 سنة جرّاء اصابة في عنقه بطلقة مسيل الدموع، والذي تستخدمه قوّاتُ الأمن من أجل تفريق المحتجين.[123] وفي ذات اليوم - وعلى صعيد آخر - قدّم رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح خطاب استقالته من رئاسة اللّجنة الوطنيّة المعنيّة بتوصيات اللّجنة البحرينيّة المستقلة لتقصي الحقائق، بعد أن واجهت حملة "تشهير" واتهامات من قبل بعض كتّاب الأعمدة وخطباء المساجد تُشكّك في نزاهته الماليّة[124]، وبعدها بيومين عَدِل الصالح عن استقالته.

هذا، فقد شهدت السّاحةُ البحرينيّة العديد من الأحداث السّياسيّة المرتبطة بحراك الرّابع عشر من فبراير، وما نتج بعده من تداعيّاتٍ سياسية وحقوقية وصدر بشأنها تقرير اللّجنة البحرينيّة المستقلة لتقصّي الحقائق، والمعروف بتقرير "بسيوني"، وتطرقت إليها العديدُ من المنظمات الدّوليّة، والتي أظهرت اهتماماً غير مسبوق بالشأن البحريني.

وعلى الصّعيد التّشريعي، قدّم النّظامُ حزمةً من التغييرات والقوانين استناداً على ما تمّ الاتفاق عليه في "الحوار الوطني"، والذي انسحبت منه جمعيّة الوفاق الوطني الإسلاميّة، كُبرى الجمعيّات المعارضة في البحرين.

ميدانيّاً، تواصلَ سقوط قتلى وجرحى من الشّارع المُعارض على أيدي القوّات الأمنيّة، وواصلت اعتقال بعض المواطنين الذين يُشاركون في التّجمّعات والمسيرات المُعارضة، وخصوصاً تلك التي لا تنظّمها الجمعيّات الخمس المعارضة، وتنطلق من خلال المجموعات "الثّوريّة" المعارضة. في المقابل، لوحظ تصعيدا ملحوظا في الأدوات التي يستعملها "الشارع" المعارض، بما فيها العبوات الحارقة "المولوتوف"، وقطْع الطّرق عبر الإطارات المحترقة. وقد أعلنت الحكومةُ عن مقتل رجلي أمن من غير البحرينيين خلال الاشتباكات مع المتظاهرين في عام 2012 وعن تفجيرات راح ضحيتها مدنيان من الوافدين على الأقل.

الوضع الحقوقي

اعتمدَ مجلس حقوق الإنسان تقرير الحكومة البحرينيّة ضمن جلسته الخاصة بالمراجعة الدّوريّة الشاملة لملف البحرين الحقوقي، والتي عُقدت في جنيف في 19 سبتمبر 2012، حيث أعلنَ الوفدُ الرّسمي - برئاسة وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة - موافقة السّلطات البحرينيّة على تنفيذ 145 توصية، وبشكل كلي، و13 بشكل جزئي، من أصل 176 توصية[125].

وشكّل هذا الحدث معركةً حقوقيّة إعلاميّة مهمّة من جانبي الحكومة والمعارضة، حيث أولى الطّرفان أهمية كبيرة للاجتماع، وهو ما انعكس على مستوى الحشد الإعلامي والشّعبي الذي وجّه للحدث، وجرى في هذا السّياق استخدام توصيف "معركة جنيف".

ورغم وعود الحكومة البحرينيّة بتحسين وضعها الحقوقي، إلا أن الاتهامات بالانتهاكات لم تتّوقف. حيث خلّفت الأحداثُ والمناوشاتُ الأمنيّة التي حصلت في العام 2012م، وحسب إحصائيّات جمعية الوفاق المُعارضة، اعتقال 1866 شخصاً، ومداهمة 1323 منزلاً، واعتقال 379 طفلاً، و700 مفصول، وعشرات القتلى، وحصار المناطق، ومئات المحاكمات السّياسيّة.[126] وتشكك الحكومة في صحة هذه الأرقام بناء على ان المعارضة تسعى الى تهويل الانتهاكات.

أمّا أعداد الجرحى، فمن الصّعب حصْرهم، وأيضاً نوع الإصابات، وذلك لتواصل المزاعم بأنّ الأطباء والمُسعفين اضطروا لعلاج الكثير من حالات الجرحى في البيوت وبشكلٍ خفي، خشيةً من الاعتقالات التي قد تحصل من المستشفيات، حسب نظرهم.

وقد طالت حملة الاعتقالات التي نفّذتها السّلطاتُ البحرينيّة عدداً من النّشطاء الحقوقيين، وكان أبرزها اعتقال نبيل رجب، رئيس مركز البحرين

123 صحيفة "الوسط" البحرينية، الموقع الإلكتروني: http://www.alwasatnews.com/3403/news/read/618945/1.html
124 صحيفة"الأيام" البحرينية، الموقع الإلكتروني: http://www.alayam.com/newsdetails.aspx?id=36801&de=1
125 وكالة أنباء البحرين الرّسميّة http://www.bna.bh/portal/news/525291
126 الأرقام والمعلومات مأخوذة من قبل المركز الإعلامي لجميعة الوفاق المعارضة

لحقوق الإنسان وعضو المجلس الاستشاري لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة هيومن رايتس ووتش، بتهمة التّجمهر والدّعوة للتظاهرات والمشاركة فيها، وإهانة وزارة الدّاخليّة وسبّ أهالي مدينة المحرق، وتمّ الحكم على نبيل رجب بالسجن لمدة 3 سنوات، وخفّضت المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة الحكم إلى سنتين، وتمّت تبرأته من تهمة إهانة وزارة الدّاخلية وسبّ أهالي مدينة المحرق[127].وتقول منظّمات حقوقيّة أن 34 شخصا قد قتلوا في عام 2012 جرّاء الاحتجاجات. ووفقا للأرقام الصّادرة عن مركز البحرين لحقوق الإنسان[128]، فهناك ما لا يقلّ عن 20 حالة وفاة، يقول المركز انه كان سببها استخدام الغازات المسيلة للدموع، والتي تطلقها قوات الأمن في المناطق السّكنية لتفريق الاحتجاجات السّياسي. أما الوفيات الأخرى، فهي ناتجة عن استخدام القوة من قبل قوات الأمن. على سبيل المثال، في 25 يناير 2012، توفي محمد يعقوب 18) عاماً) بعد أن صدمته مركبة تابعة لقوات الأمن[129]، وفي 17 أغسطس قتل حسام الحداد (16 عاما) برصاص الشوزن الذي أطلق عليه من قبل قوات الأمن. وفي 10 نوفمبر 2012 توفي علي رضي (16 عاما) بعد ان صدمته سيارة بعد مطاردة من قبل قوات الأمن على طريق مزدحم. في المقابل، قُتل ما لا يقلّ عن اثنين من رجال الشرطة في إنفجار عبوة ناسفة في آواخر شهر نوفمبر في قرية العكر[130] .

وعلى الرغم من عودة معظم المفصولين والموقوفين من العمل إلى مناصبهم السّابقة؛ الا انه لازالت تكمن بعض الحالات من موظّفي القطاعين الخاص والعام؛ الذين لم يعودوا إلى أعمالهم عند نهاية 2012، بعد أن تمّ فصلهم بسبب الأحداث السّياسيّة التي عمّت البلاد في الرابع عشر من فبراير 2011 .[131]

ويرى مؤيدو الحكومة أن التعامل الأمني الرسمي الحالي؛ مشروع في ظلّ وضع أمني مُضطرب، ومع مزاعم بوجود محاولاتٍ مسلّحة لقلب نظام الحكم. كما وأنّ التعامل الأمني منذ صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق؛ اتّسم باللّيونة حسب رأيهم،[132] لكن المعارضة تلجأ إلى تهويل الانتهاكات للحصول على التغطية الإعلامية.

محاكمة "الأطباء" و "الرموز"

في الرابع من سبتمبر الماضي أيّدت محكمة الاستئناف العليا الأحكام الصّادرة في القضية المعروفة ب"الرموز"[133]، والتي تضم 21 ناشطاً سياسيّاً بارزاً، منهم عبدالهادي الخواجة، إبراهيم شريف، وحسن مشيمع." وقد قام المتّهمون بالطعن في الأحكام أمام محكمة التّمييز، والتي قضت حكما نهائيا بإدانة المتهمين، و تتراوح فترة الحكم ما بين خمس سنوات إلى السّجن المؤبد. [134] أمّا فيما يتعلق بقضية "الكادر الطبي"؛ فقد أصدرت محكمة الاستئناف العليا في يونيو الماضي، حكمها بقضية ال 20 كادراً طبيّاً، حيث قضت ببراءة 9 من الأطباء، وأصدرت أحكام بالسّجن بين شهر وخمس سنوات بحقّ باقي المتّهمين، وذلك بالرغم من إسقاط المحكمة لتهمة احتلال مجمع السلمانية الطبي، وحيازة أسلحة ناريّة[135] . واجمالا، وعلى رغم تضارب المعلومات الواردة، إلا أنه لا زال هناك عشرات السّجناء السّياسيين في البحرين.

وفي أكتوبر الماضي، برّأت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى الشّرطية المُتّهمَة بتعذيب الصّحفية نزيهة سعيد[136]. وفي 30 ديسمبر 2012م أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى حكماً بصفة "مذنب" بحقّ شرطيي جهاز الأمن الوطني المتهمين في قضية تعذيب المواطن عبدالكريم فخراوي حتى الموت وحكمت عليه بالسجن سبع سنوات؛ إلا أنّ المحكمة تعرّضت إلى انتقادات من قبل بعض اطراف المعارضة لكونها اقتصرت على إصدار حكم رآه البعض بأنه لا يتساوى مع مستوى الجريمة[137]. كما لا تزال بعض المحاكم المُتهم فيها رجال أمن؛ لم تصدر أحكامها

127 موقع البي بي سي العربية http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/08/120816_rajab_jailed_bahrain.shtml
128 www.bchr.net
129 http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/11/201211913582010637 2.html
130 http://www.reuters.com/article/2012/10/19/us-bahrain-bombing-idUSBRE89I0M820121019
131 تصريح رئيس ديوان الخدمة المدنية، صحيفة "الوسط"، الموقع الإلكتروني: http://www.alwasatnews.com/3405/news/read/619344/1.html
132 http://www.alayam.com/newsdetails.aspx?id=58164
133 صحيفة "الأيام" البحرينية، الموقع الإلكتروني: http://www.alayam.com/newsdetails.aspx?id=93942&de=1
134 http://news.yahoo.com/bahrains-top-court-upholds-sentences-against-uprising-leaders-065958625.html
135 صحيفة "الأخبار" اللبنانية، الموقع الإلكتروني: http://www.al-akhbar.com/node/95507
136 صحيفة "الوسط" البحرينيّة، الموقع الإلكتروني http://www.alwasatnews.com/3704/news/read/711778/1.html
137 جمعية الوفاق، الموقع الإلكتروني: http://www.alwefaq.org/index.php?show=news&action=article&id=7304

بقضايا التّعذيب والقتل التي تسبّبت بها الأجهزة الأمنية لعدد من المواطنين، وقد ولدت هذه المحاكم اتهامات من قبل المعارضة بعدم جدية النّظام في محاسبة المتورّطين بتعذيب وقتل مواطنين بحرينيين. في المقابل، ترى حكومة البحرين أنّ تواصل هذه المحاكم و إدانة بعض المتورّطين فيها؛ يُبيّن جدّية النّظام القضائي في التّطرق إلى قضية التعذيب.

هذا، ولا تزال بعض التّقارير الحقوقيّة المختلفة تتحدّث عن وجود حالات اعتقال خارج إطار القانون، وتعذيب لمعتقلين ومواطنين، وقد تناولت مواقع التواصل الاجتماعي بعض مقاطع الفيديو المُصوّرة، والتي تبيّن تعدّي رجال أمن على مواطنين عُزّل بالضّرب والبصق والشتم[138].

إسقاط الجنسية

قامت السّلطاتُ البحرينيّة - ممثلةً بوزارة الدّاخلية - بإسقاط الجنسيّة البحرينيّة عن 31 مواطناً بحرينيّاً، بينهم نائبان سابقان، وعدد من رجال الدّين الشّيعة، ومعارضين ونشطاء سياسيين ومحامٍ. وقالت وزارة الداخلية في بيانها الصّادر في تاريخ 7 نوفمبر، بأنه "استنادا إلى نص البند (ج) من المادة رقم (10) من قانون الجنسية والتي تُجيز إسقاط الجنسيّة عمّن يتمتّع بها إذا تسبّب في الإضرار بأمن الدّولة؛ فقد تمّ إسقاط الجنسيّة البحرينية عنهم"، وتتمّ محاكمة الذين أُسقطت عنهم الجنسيّة، أو توجيه أيّ تهم لهم بالإضرار بأمن الدولة[139].

في مارس الماضي، صنّفت منظمة "مراسلون بلا حدود" مملكة البحرين ضمن الدّول المُعادية للإنترنت، وذكر تقريرُ المنظمة الصّادر في هذا الشأن بأنّ البحرين تُقدّم مثالاً على حملة قمع ناجحة.[140]

ولفتت المنظمة في تقريرها، بأنّ أحد المدوّنين الإلكترونيين قد فقد حياته - في إشارة إلى المدوّن زكريا العشيري- وذلك بعد تعرّضه للتعذيب والضرب حتى القتل أثناء احتجازه في فترة السّلامة الوطنية من العام 2011.

وقد حكمت المحكمة الصغرى الجنائية الرّابعة في ديسمبر 2012م؛ بحبس بحريني لمدة 4 أشهر بتهمة إهانة ملك البحرين عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، وهذه هي القضية الخامسة بعد الحكم في وقتٍ سابق في أربع قضايا لمتهمين، وبالتهم نفسها، وقضت المحكمة بحبس اثنين منهم لمدة 4 أشهر، وحبس الثالث شهرا واحدا، والرابع 6 أشهر.[141]

كما قامت السّلطات البحرينيّة بترحيل عددٍ من المراسلين والإعلاميين الأجانب خارج الأراضي البحرينيّة، ومنع عددٍ أخر من الصّحفيين والقنوات التّلفزيونيّة من الدّخول إلى البحرين من أجل تغطية الأحداث. يذكر أن البحرين لاقت ارتفاعا في الاهتمام وعدد الزيارات من قبل المنظمات والجهات الإعلامية الدولية، وسمح لعدد كبير منهم من دخول اراضي البحرين، الا انه تم منع بعضهم من الدخول بين حين وآخر. وزعم بعض المناوئين للمعارضة بأنّ هناك اهتماما وتدخّلا غير مسبوق و"مريب" من المنظمات الدّوليّة في أمور البحرين، وأنّ البحرين أصبحت تُستهدَفُ، بشكل غير اعتيادي، من قبل هذه المنظّمات تحت ذريعة حقوق الإنسان، وذلك كأداةِ ضغطٍ للمطالب السّياسيّة للمعارضة ولبسط النفوذ الغربي على المسار السياسي في الخليج.[142]

المسيرات والتجمعات.. الحظر والحقّ

في 13 أكتوبر 2012، حظرت وزارة الدّاخليّة المسيرات والتجمعات. وقد أشار الشيخ راشد آل خليفة وزير الدّاخلية بأنّ ما وصفه بتكرار الإساءة لمفهوم حرّية الرأي والتعبير؛ كان السّبب وراء هذا الحظر. وفي 13 ديسمبر 2012؛ رفع ملكُ البحرين حمد بن عيسى آل خليفة الحظر، قائلا بأنه يعتبر التّظاهر وحرّية الرّأي والتّعبير حقٌّ دستوري لجميع المواطنين.

138 الفيديو المنشور على موقع اليوتيوب http://www.youtube.com/watch?v=jYVldgv6esM
139 صحيفة "الأيام" البحرينية،الموقع الإلكتروني: http://alayam.com/newsdetails.aspx?id=108855
140 http://www.alwasatnews.com/3475/news/read/642814/1.htm
141 http://www.alwasatnews.com/3749/news/read/722589/1.html
142 http://www.alwatannews.net/ArticleViewer.aspx?ID=uP2KbgUdIXKq8LyWyKBHcg933339933339

كما اتّخذت الحكومة خطواتٍ لإلغاء عدد من القوانين التي كانت تُعتبر مُقيّدة للحرّيات، وخلال المراجعة الدّوريّة الشّاملة للملف البحرين الحقوقي في شهر مايو؛ أعلن وفد البحرين أن الحكومة أجرت عدّة تعديلات على قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية. حيث أصدرت الحكومة مراسيم 50/2012، 51/2012، 52/2012، و53/2012 بتعديل حكم تجريم "نشر الأخبار الكاذبة" الواردة في المادة 168من قانون العقوبات، وجاء التّعديل ليشمل الأخبار التي من الممكن أن تُحدث ضرراً بالأمن الوطني، أو بالنّظام العام، أو بالصّحة العامة. كما تمّ تعديل المادة 169، والتي تُجرّم نشر الوثائق المزوّرة، والتي تمّ تعديلها لتحديد نوع الوثائق المُجرّمة، ونصّ على أن تشمل محرّرات أو أوراقاً أو صوراً مصنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير؛ إذا كان من شأنها اضطراب السّلم العام أو الإضرار بالمصالح العامة أو بالثقة المالية للدّولة. كما تمّت إضافة المادة 69 والتي تؤكد على أنه يجب ألا توضع قيود على ممارسة الحقّ في حرّية التّعبير غير تلك التي تقتضيها الضّرورة في مجتمع ديمقراطي[143].

من جانبٍ آخر، فإنّ أقساماً أخرى من قانون العقوبات والتي تُقيّد حقّ التّظاهر وحرية التعبير؛ لا تزال سارية، وذلك من قبيل المادتين 163 و 164 اللتين تُجرّمان إنشاء منظمات بدون ترخيص، ومن شأنهما السّماح بانتهاك الحقّ في حرّية تكوين التّجمعات. والمادة 165 تجعل أيّ شخص حرّض بإحدى الطرق العلانية على كراهية نظام الحكم أو الازدراء به؛ عُرضة للعقوبة. هذه المادة تُجرّم انتقاد نظام الحكم بأيّ شكل من أشكال التعبير، ويمكن استخدامها لحبس الأشخاص لمجرّد انتقاد الأنظمة الملكية، أو غيرها من الانظمة. كذلك، فإنّ المادة 166 والمادة 167 تُجرّمان كلّ منْ دعى إلى استقالة أمير أو وزير من خلال العنف أو الترهيب، أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة. والإشكالية في هاتين المادتين بأنّها يمكن أن تُستخدما لتجريم ممارساتٍ مشروعة ، مثل المشاركة في تجمّعات سلمية غير مصرّحة تدعو إلى تنازل الملك، واستقالة رئيس مجلس الوزراء، أو وزراء آخرين.

تصعيد في الوضع الأمني

أعلنت وزارة الدّاخليّة عن القبض على عددٍ من الأشخاص المتّهمين بشنّ "أعمال إرهابيّة" في عددٍ من المناطق المختلفة في المملكة، كما كشفت الدّاخليّة، في أكثر من مناسبة، عن مداهمتها لعدة مبانٍ احتوت على مواد متفّجرة وقنابل محلّية الصّنع. كما أعلنت وزارة الداخلية عن مقتل شرطي غير بحريني جرّاء الصّدامات مع المحتجين في أكتوبر 2012 ، بالإضافة إلى شرطي غير بحريني آخر في في 14 فبراير 2013 في الذكرى السنوية الثالثة لإندلاع الاحتجاجات.

وفي هذا النطاق، أعلنت وزارة الداخلية في 16 فبراير 2013 عن الكشف عن مخطط لخلية كانت تهدف إلى تأسيس تنظيم عسكري تحت اسم "جيش الإمام" حسب تصريحات الوزارة، وتم اعتقال 4 أشخاص في سياق القضية. واتهمت وزارة الداخلية إيران بمساندة هذا التنظيم، حيث قالت وزارة الداخلية أن التقنية الفنية المستخدمة في صنع المتفجرات تُبيّن حجم الدّور الإيراني.[144] وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت سابقا - في 5 نوفمبر 2012 - عن تفجيرات استهدفت العاصمة المنامة، ذهب ضحيتها اثنان من الوافدين.[145]

وقد واصل رجال الأمن تصدّيهم للمسيرات والتّجمعات "غير المرخصة" عبر استخدامهم لسلاح الشوزن والغازات المسيلة للدموع. كما تعرضت محلات جواد - رجل أعمال شيعي- المنتشرة في المملكة؛ إلى أكثر من 60 إعتداء من قبل ملثّمين، وقد أظهرت تسجيلات الفيديو التابعة للمحل، مُشاركة رجال أمن بلباسهم العسكري في بعض الاعتداءات[146].

الجمعيّات السّياسيّة: حراك المعارضة

في أكتوبر من العام 2011م؛ أصدرت المعارضة البحرينية، الممثّلة في الجمعيات السّياسية الخمس (الوفاق الوطني الإسلامية، التجمع القومي الدّيمقراطي، العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، التجمع الوطني الديمقراطي، الإخاء الوطني) وثيقة المنامة، والتي جاءت بمثابة رؤية سياسيّة للجمعيات بشأن حلّ الوضع البحريني[147].

143 page 27, http://www.amnesty.org/sites/impact.amnesty.org/files/PUBLIC/AI-Bahrain-report-mde110622012.pdf
144 http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=719033&issueno=12511#.UZDNr6JHLzw
145 http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/121104_bahrain_bombs.shtml
146 http://www.youtube.com/watch?v=97Uxkl4fHoU
147 http://www.alwasatnews.com/3323/news/read/600729/1.html

وطرحت جمعيّات المعارضة الخمس، من خلال هذه الوثيقة، مطالبها السّياسيّة الأساسيّة، ومنها المطالبة بحكومة منتخبة "تمثل الإرادة الشعبية"، ونظام انتخابي عادل يتضمّن دوائر انتخابيّة عادلة تحقّق المساواة بين المواطنين، وسلطة تشريعيّة تتكوّن من غرفة واحدة منتخبة، وتنفرد بكامل الصّلاحيات التّشريعيّة والرّقابيّة والماليّة والسّياسيّة، واستقلال مالي وإداري وفني ومهني للسّلطة القضائيّة، وإشراك كافة مكوّنات المجتمع في تشكيل الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة المختلفة.

وترى هذه الجمعيات، بأنّ إجراء هذه الإصلاحات تقتضي إيجاد صيغةٍ دستوريّة جديدة، يجب أن تحظى بالموافقة من الأغلبيّة الشّعبيّة عبر جمعيّة تأسيسيّة، أو عبر استفتاء شعبي عام. وبالمقابل، لم يبدر من حكومة البحرين أيّة ردة فعل حول الوثيقة.

من جهتها، واصلت الجمعيّات السّياسيّة الخمس حراكها، من خلال تنظيم المسيرات والاعتصامات، وعقد المؤتمرات الصّحفيّة، بالإضافة إلى إرسال وفود خارجيّة تمثّلها لمناقشة وجهة نظر المعارضة في العديد من الدّول العربيّة والأوروبيّة.

وقد ركّزت أغلب المسيرات والاعتصامات الجماهيريّة على مطلب التّغيير السياسي، وتراوحت الهتافات بين المطالبة بإصلاح النظام - المطلب العلني لجمعيات المعارضة المعترف بها رسميّاً - والمطالبة بإسقاط النظام، وهو المطلب السّائد بين أوساط المعارضة غير الرّسميّة. وضمّت بعض تلك المسيرات عشرات الآلاف من المواطنين، وكان أبرزها المسيرة التي أُطلق عليها مسيرة "9 مارس".

في المقابل، تواصل الحراك المعارض غير المُصنّف رسميّاً على الجمعيّات السّياسيّة المُعترف بها، والذي غالبًا ما يأخذ طابع المظاهرات والمواجهات بين الشباب المحتّجين وقوّات الأمن في أوساط القرى، بالإضافة الى وسط مدينة المنامة بعض الأحيان. وغالبا ما يتم تفريق هذه المظاهرات من قبل رجال الأمن.

وعلى الرّغم من أن الحراك المعارض غير المُصنّف على الجمعيات المعترف بها رسميّاً؛ يتسم في كثير من الأحيان بالعمل خارج الأطر المؤسساتية وعلى تكتيكات "الشارع"، إلا أن هناك مجموعات متعاطفة مع هذا الاتجاه قد بلورت رؤيتها، وإن كانت تفتقد إلى الوضوح والتفصيل. فمنها ائتلاف الجمهورية المُكوّن من حركة "حق" وتيار الوفاء الاسلامي وحركة أحرار البحرين الإسلامية، والتي تطالب بقيام جمهورية في البحرين. وظهر خلال الأحداث الأخيرة ائتلاف 14 عشر فبراير الذي يُطالب بإسقاط النظام واستبداله بجمهورية، ولا يُعرف حتى الآن من هم قادة هذا الائتلاف، الا أن ديباجة "وثيقة اللؤلؤة" التي اطلقها الائتلاف توحى بأن من كتبها يميل الى التيارات السياسية الاسلامية.[148]

ومع تزايد "العنف" في الشارع، والدّعوات التي أطلقتها الحكومة ووسائل الإعلام مطالبين فيها جمعيّات المعارضة بإدانة "العنف"؛ أصدرت الجمعيّات السياسية المعارضة في 7 نوفمبر 2012 إعلاناً أعلنت فيه عدم انتهاجها أيّ من أساليب العنف، معبرةً عن إدانتها للعنف، وأطلقت على ذلك الإعلان "وثيقة اللاعنف".[149]

أمّا الرّد الحكومي فكان فاتراً، وعبّر وزير العدل والشؤون الإسلاميّة عن الموقف بأن "وثيقة اللاعنف" غير كافية، وأن الأهم قرنها بنبذ الإرهاب، بحسب كلامه.

تجمّع الوحدة الوطنية والجمعيّات السّياسية المناؤئة للمعارضة

في العام 2012م، واصلت التّيارات المعروفة بمناوأتها لحراك 14 فبراير ؛ بالتثبت على مواقفها من العام الذي سبقه، حيث رفضت أغلب هذه التيارات فكرة الحوار مع قوى المعارضة، ودفعت نحو تشديد الحلّ الأمنيّ، و إنزال العقوبات على رموز ومعتقلي المعارضة. وينظر جانبٌ كبير من هذه التيارات إلى أن المشكلة الأساسيّة في البلاد هي الانفلات الأمني، وتراخي السّلطات في التعامل مع المحتجين والمعارضة، واجتنابها الحزم معهم.[150]

وأطلق تجمع الوحدة الوطنية - الذي وُلد بوصفه حراكاً موازياً في فبراير 2011 وضمّ في صفوفه قيادات التّيارات السّلفية والإخوان

148 http://www.14febrayer.com/?type=c_art&atid=523
149 http://www.alwasatnews.com/3715/news/read/714249/1.html
150 http://www.alayam.com/mobile/newsdetails.aspx?id=9200

المسلمين وبعض من رجال الدّين والشّخصيات التي تُصنّف على أنها سنّيّة أو موالية للحكم - رؤيتة للبحرين، والتي تتلخّص في " إقامة دولة مدنيّة ديمقراطيّة حديثة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، وحكومة تُمثل الإرادة الشعبية، (تكون) مُساءلة ومحدودة المدة، وبرلمان كامل الصلاحيات، وقضاء مستقل يضمن الحقوق ويُحقّق العدل بين المتنازعين".[151] و أطلقت جمعيتا الأصالة والمنبر الاسلاميتين ما سُمّي ب "وثيقة الفاتح"، والتي تُقدّم رؤيتيهما السّياسية للبحرين.[152] وعلى الرغم من تشابه رؤى هذه الجمعيات - نظريّاً - مع الجمعيات الرسمية المعارضة، إلا أنّ فجوة الثقة بين الأطراف منعت أيّ تحركٍ مشترك بينها.

وظهرت عدة تقارير تتحدّث عن بروز بعض الصّراعات الدّاخليّة في تجمع الوحدة الوطنية والتي أدّت إلى انشقاقات بين أعضائه.[153] كما برزت داخل التّجمع فئاتٌ شبابيّة تُطالب بمعالجة قضايا الفساد الحكومي، وسرعان ما ادّعت تلك المجاميع الشبابية بتعرضها لترهيب وتشهير من قبل شخصياتٍ محسوبة على الجانب الأمني للحكومة، وهو ما أدّى إلى ظهور اشاعات بهروب أحد قيادات التجمع الشابة هو وعائلته إلى المملكة المتحدة، وطلب اللّجوء السّياسي فيها، بحسب ما أعلنت بعض المصادر الإعلاميّة.[154]

اللقاء الوطني البحريني

مع بدايات عام 2012م؛ تشكّل ما عُرف ب"اللّقاء الوطني البحريني"، وهو تكتّل يضمّ مجموعة من الشّخصيّات البحرينيّة السّاعية لإخراج البلد من الأزمة السّياسيّة، اعتماداً على دعم اعادة طرح بشكل مستقلالمبادرة التي تقدم بها ولي العهد في أوج الأزمة السياسية في مارس 2011. ويضمّ هذا التكتل بعض الشّخصيّات المعروفة، ومنها الدكتور علي فخرو وزير التربية الأسبق، والنواب السابقين جاسم مراد وعلي ربيعة.

وفي بيانٍ صدر منها في مايو 2012، أكدت لجنة التنسيق والمتابعة في «اللقاء الوطني البحريني»، أنها عقدت فرق العمل واللّجان الفرعية أكثر من 10 اجتماعات، وأنجزت عدداً من اللقاءات والمشاورات مع الجمعيّات السّياسيّة المعنية في البحرين، من أجل دعوتها إلى حوار وطني شامل يخرج الوطن من أزمته الراهنة.

وذكرت اللجنة أنها قامت باستطلاع وجهات نظر الجمعيّات السّياسية، وتناول الاستطلاع أربع مسائل محدّدة، بصيغة التساؤلات التالية: هل تقبلون اللقاء والحوار مع الجمعيّات السّياسيّة الأخرى؟ هل تقرّون جدول أعمال اليوم الأول الذي يتأسّس على مبادئ مبادرة ولي العهد؟ في حال تم الاتفاق على مطالب مشتركة، هل أنتم على استعداد للاتصال بالقيادة السّياسيّة وتقديم هذه المطالب بشكلٍ جماعي؟ هل تقبلون حضور أعضاء من اللقاء الوطني البحريني معكم في الحوار كشريك في اللقاءات القادمة؟

وقد خلصت نتائج اتصالات لجنة التنسيق والمتابعة بعد مداولاتها مع الجمعيات السّياسية المعنية، بما يلي: وافقت بعض الجمعيات السّياسية على مبادرة اللقاء الوطني، وقبلت بالنقاط والمحاور المطروحة، وأبدت مواقفها الإيجابية، وأرسلت موافقتها الخطية بذلك، والجمعيات هي: (الوفاق، وعد، الوحدوي، الإخاء الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي). وقد أبدت جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي موقفاً إيجابياً وقدّمت موافقتها الشّفهية بشكل واضح وشفّاف. أما جمعية العمل الإسلامي (أمل) فقد أعربت عن موافقتها ومباركتها للجهود المبذولة، وتأييدها للحوار من حيث المبدأ، ولكنها اعتذرت عن تقديم ردّ كتابي مُلزم، بسبب وجود قياداتها الرئيسيّة في المعتقل. وكذلك أبدت جمعية الوسط العربي الإسلامي قدراً من التفهم والإيجابية لمبادرة اللقاء الوطني، واتخذت موقفاً مرناً قابل للأخذ والعطاء.

وبحسب اللّجنة، فقد أبدت بعض الجمعيّات السّياسية الأخرى، والتي تمّ التواصل والتباحث معها، مواقفَ رافضة لمبدأ اللقاء والحوار، والجمعيات هي: تجمع الوحدة الوطنية، جمعية المنبر الوطني الإسلامي، جمعية العدالة الوطنية، جمعية الأصالة الاسلامية، وأفادت اللجنة أنه وفي بداية الاتصالات مع تلك الجمعيات الأربع المذكورة اتسمت مواقفها بعدم المرونة، وأشاروا إلى أنهم غير مستعدين للاجتماع مع المعارضة،

151 http://altajam3.org/portal/arabic/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%91%D8%B9

152 https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=640:-qq-&catid=158:2012-01-03-19-52-52&Itemid=266

153 http://www.alwasatnews.com/3848/news/read/754032/1.html

154 http://www.akhbar-alkhaleej.com/12422/article/15287.html

كما طرحوا شروطاً مسبقة قبل المشاركة في أي حوار، وتمثلت هذه الشروط في وقف وإدانة العنف والاحتجاجات في الشارع من قبل قيادات المعارضة، كما اشترطت بعض هذه الجمعيات أن تكون الحكومة طرفاً في أي حوار منذ البداية، في حين اشترطت جمعية العدالة الوطنية - بالإضافة إلى ما سبق - تقديم اعتذار من قبل المعارضة[155].

التحركات الحكومية: دعوات الحوار

في أحدث ظهور له متحدّثا عن الأزمة السّياسيّة في البحرين، دعا ولي عهد البحرين إلى الحوار، وذلك أثناء كلمة ألقاها في افتتاح أعمال منتدى حوار المنامة الثامن والذي أقيم في ديسمبر 2012 .[156]

وسرعان ما رحّبت قوى المعارضة بدعوة ولي العهد للحوار، إلا أن الرّد الحكومي كان سريعاً على لسان السيدة سميرة رجب وزيرة الدولة لشؤون الإعلام، والمتحدّثة باسم الحكومة البحرينية، وذلك في تصريح لها لصحيفة الشرق الأوسط، قالت في بأنّ: " المعارضة أساءت للدّعوة، واستغلتها بشكل مغرض، وسوّقتها إعلاميا بشكل مغلوط، عبر القول إن ولي العهد يرعى حوارا بين المعارضة والحكومة البحرينية وهذا غير صحيح".

وإزاء ذلك، أصدر ديوان ولي العهد بياناً قال فيه بأن "أي حوار مستقبلي سيكون بين ممثلي مكونات المجتمع البحريني كافة"، نافيا عن نفسه القيام بأي دور في إيجاد حوار بين المعارضة والحكومة على أرض الواقع[157].

من جانبه، عقد وزير العدل والشؤون الإسلاميّة في حكومة البحرين عدّة لقاءات جمعته مع قيادات الجمعيّات السّياسيّة المعارضة بهدف -حسب التصريحات الرّسمية- إعداد أرضية مشتركة للحوار، إلا أن قوى المعارضة كانت قد صرحت في أكثر من مناسبة بأن ما حدث لا يعدوا كونه لقاءات عادية لا ترقى لمستوى الحوار.

ولكن، في 10 فبراير 2013 - وتحت إشاعات عن ضغوط دوليّة - بدأ حوارٌ رسميّ شمل بين مُشاركيه الجمعيّات المعارضة المعترف بها رسميّا - وأكبرها "الوفاق" ذات التوجّه الإسلامي الشّيعي، و"وعد" ذات التوجّه اليساري العروبي - والجمعيات المُصنّفة على التّيار السّني والموالي، مثل تجمع الوحدة الوطنيّة، والأصالة، والمنبر. كما يشارك في الحوار وزير العدل الشيخ خالد بن علي الخليفة ممثّلاً عن الحكومة. ومنذ بدايته، تعرّض الحوار إلى تصادمات وعثرات أثارت التساؤلات حول جدواه ومستقبله، بما في ذلك الاصطدام حول عدد وتركيبة المشاركين فيه، وآليات الحوار وأجندته، وعمّا إذا الحكم هو طرف رسمي في الحوار أم لا. ويرى المتشائمون بأن لا جدوى من الحوار، نظراً لعدم اقتناع أغلب المشاركين فيه بجدّيته، ومشاركتهم فيه انطلاقاً من رغبة استرضاء الضّغوط الدّوليّة. بينما يرى المتفائلون بأن الحوارات طالما تبدأ بهذه الشاكلة، وتحت هذه الظروف، ولكنها تتطوّر مع مرور الزمن[158].

155 http://www.alwasatnews.com/3536/news/read/662620/1.html
156 http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=707981&issueno=12430
157 http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708893&issueno=12437#.UULm8hyB_Dk
158 http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=2408&MulhakArticleId=1204335&MulhakId=5494

التعديلات الدستورية

في مايو 2012، أقرّ ملكُ البحرين تعديلاتٍ على دستور 2002م. وهذه التعديلات التي صوّت عليها في وقتٍ سابق مجلسا النواب عبارة عن عشرين تعديلا[159] ، وأبرزها:

- يحقّ لمجلس النواب المنتخب وحده، الآن، التّصويت على عدم إمكان التّعاون مع رئيس الوزراء، ورفع الأمر إلى الملك الذي سيكون الجهة النهائيّة التي تبتّ في إقالة رئيس الوزراء، أو السّماح له بالاحتفاظ بمنصبه. وتقول المادة المعدّلة بهذا الشأن بأنّه إذا أقرّ مجلس النواب، بأغلبية ثلثي أعضائه، عدم إمكان التّعاون مع رئيس مجلس الوزراء، يُرفع الأمر إلى الملك للبتّ فيه بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزارة جديدة، أو بحلّ مجلس النواب.

- يتعّين على الملك الآن التشاور مع رئيس مجلس النواب المنتخب ورئيس مجلس الشورى المعين قبل أن يحلّ البرلمان. والتعديل في هذا الباب بأن للملك أن يحلّ مجلس النواب بمرسوم يتضمّن أسباب الحلّ بعد أخذ رأي رؤساء مجلسي النواب والشورى والمحكمة الدستورية، ولا يجوز حلّ المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وقبل التعديلات الأخيرة، كان حلّ مجلس النواب من صلاحيات الملك بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

- تتيح التعديلات صلاحيات رقابية أوسع لمجلس النواب المنتخب، ومن ذلك أن في وسع خمسة أعضاء التقدم بطلب لعرض موضوع عام على المناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه. كما أن لكلّ عضو من أعضاء مجلس النواب توجيه أسئلة مكتوبة إلى الوزراء لاستيضاح مسائل تدخل ضمن اختصاصهم.

- تزكية عضو مجلس النواب من قبل عددٍ لا يقلّ عن خمسين مواطنا مسجلين في لوائح انتخاب الدائرة التي يرشح نفسه فيها بشرط أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريوس أو الليسانس من إحدى الجامعات المعترف بها أو ما يعادلها.

- في ما يتعلق بالترشح لعضوية مجلسي النواب والشورى، يُشترط مضي خمس سنوات على اكتساب الجنسية البحرينية بالنسبة إلى أي مترشح فضلا عن عدم حمله لجنسية أي دولة أخرى من خارج دول مجلس التعاون .

- يحق لخمسة عشر عضوا من مجلس النواب أو مجلس الشورى التقدم بطلب اقتراح لتعديل الدستور، بينما يحق لأعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين.

- يعين أعضاء مجلس الشورى (أربعون عضوا) بأمر ملكي وفقا لإجراءات وضوابط وطريقة تحدد أيضا بأمر ملكي.

- في حال شغر مقعد أحد النواب قبل نهاية مدته النيابية لأي سبب من الأسباب يقع تعويضه بمن حصل على أكبر عدد من الأصوات بعده، وفي حال لم يتيسر ذلك، ينتخب نائب آخر خلال شهرين.

- يُشترط لتعديل أي حكم من أحكام الدستور(المعدل) أن تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من مجلس الشورى ومجلس النواب. كما يشترط في هذا الباب أن يجيز الملك التعديل.

وقد صرّحت السّلطات البحرينيّة بأنّ هذه التعديلات من شأنها أن تُعزّز صلاحيّات البرلمان، لكن المعارضة التي تطالب بحكومةٍ منتخبة من النواب لا عن طريق التعيين، وبحذف مجلس الشورى؛ اعتبرت تلك التعديلات شكليّة.

159 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=348422&date=03052012

تعويض الضحايا

في يونيو 2012 أعلنت حكومة البحرين بأنها ستدفع تعويضات بقيمة 2.6 مليون دولار لأسر 17 قتيلا سقطوا في الاحتجاجات التي شهدتها البحرين خلال العام الماضي. وحسب البيان الحكومي الصّادر عن مسؤول في وزارة العدل؛ فإنّ دفع التعويضات بدأ تنفيذا لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة للتحقيق، موضّحا أن حجم التعويض بلغ 153 ألف دولار للفرد، غير أنه لم يُقدّم أيّ تفاصيل عمن سيحصل على هذه التعويضات.

الفساد

تواصل بروز قضايا الفساد على السّاحة البحرينية في عام 2012م، كما هو الحال في الأعوام السّابقة، حيث رصد تقرير الرّقابة الماليّة للعامين 2012-2011، والذي يتبع رسميّاً قبّة الدّيوان الملكي؛ العديدَ من المخالفات والتجاوزات الإداريّة والماليّة التي قامت بها الوزارات والجهات الحكوميّة المختلفة. وإلى اليوم، لم يتم محاسبة أي مسؤول حكومي على تلك المخالفات والتجاوزات. بالإضافة الى ذلك، يرى الكثير من المتابعين بأنّ أغلب قضايا الفساد الرّئيسيّة لا يتمّ التطرّق إليها في التّقرير، كون ديوان الرقابة المالية يقع تحت مظلّة الدّيوان الملكي، مما يُفقده الاستقلاليّة. ويشير هؤلاء إلى ما يُعرف "بملف أراضي ومتلكات الدّولة المنهوبة" الذي لم يتم حلّه إلى اليوم، والذي يتضمّن الأراضي المردومة، والمزعم أنه أستولي عليها من قبل كبار المتنفذين في الدّولة. وبخلاف ذلك، فقد أعلنت المُعارضة عن تحويل العديد من العقارات والأملاك العامة إلى ملكيةٍ خاصة، واستمرّ ذلك حتى في عام 2012. وفيما يلي بعض العناوين الخاصة بالتجاوزات وقضايا الفساد التي طُرحت على السّاحة السّياسيّة.

تقرير ديوان الرقابة المالية

أصدر ديوان الرقابة المالية والإدارية في نهاية شهر أكتوبر 2012 تقريره للعامين 2011 - 2012، كما قام الديوان بإصدار تقارير بملاحظاته عن نتائج أعمال الرقابة النظامية على الوزارات والجهات الحكومية متضمّنة متابعة تقارير الرقابة التي صدرت في السنوات الثلاث الماضية من 2008 إلى 2010.[160]

قضية فساد "ألبا" [161]

حكمت محكمة الاستئناف العليا في 14 يناير 2012 بعدم جواز نظر استئناف المُدانين فيما يعرف بقضية فساد "ألبا - ألكوا" وذلك لشمولهم بعفو ملكي. وكانت المحكمة الكبرى الجنائية قد حكمت على المتهمين الثّلاثة بالسّجن مدّة 7 سنوات، وأمرت بتغريم كلّ منهم مبلغ نصف مليون دينار، ومصادرة جميع الأموال والعقارات المُتحفّظ عليها.

وتتحصّل وقائع القضية في انه تمكّن المتهمان الأول والثاني خلال تلك الفترات السابقة على أبريل 2004، من تلقي مبلغاً قدره17.5 مليون دولار من عدد من الشركات الأجنبية، والتي تشتري من شركة «ألبا» منتجاتها من مادة الألنيوم كعمولات على مبيعات منتجات الشركة، وتم تحويلها إلى شركاتهما خارج البلاد في الفترة السابقة على أبريل 2004.

وفي أكتوبر 2012 أعلنت شركة ألكوا الأميركية، عن موافقتها دفع 85 مليون دولار نقداً إلى شركة ألمنيوم البحرين(ألبا) لتسوية قضية الابتزاز والاحتيال التي رفعتها ألبا منذ مطلع العام 2008، ولكن من دون الإقرار باتهامات الفساد المرفوعة في المحكمة. وذلك بعد معركة قضائية استمرت أكثر من أربع سنوات في محكمة مدنيّة في بيتسبرغ بولاية بنسلفانيا الأميركية.

وبحسب اتفاق التّسوية بين الطرفين ضمن شروط صفقةٍ لم تُعلن تفاصيلها، فإنّ الاتفاق يتضمن أيضاً تجديد العلاقة بين الشركتين، وأن تبدأ شركة ألبا باستيراد مادة «الألومينا» من شركة ألكوا، على أن تحصل ألبا على حسومات وامتيازات تصل قيمتها إلى نحو 350 مليون دولار أو أكثر، ما يعني أن الشركتين ستربحان من هذا الاتفاق على المدى البعيد. ويمثل هذا الاتفاق نهاية لكابوس شركة ألكوا بدأ في مطلع العام 2008،

160 http://www.alwasatnews.com/pdf/index.php?issue=3708&cat=rqp

161 الخبر منقول من الصّحف المحلّيّة بتصرّف

وذلك عندما سجلت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) دعوى ضد شركة ألكوا زعمت أن الشركة الأميركية خططت على مدى 15 عاماً وبالتنسيق مع متهمين بالفساد في البحرين لتأمين عقود من خلال دف رشا وتصعيد السعر على شركة ألبا.

وتشيرُ الدّعوى المرفوعة إلى أن المدّعى عليهم قاموا بدفع مبالغ بصفةٍ غير قانونية لمسئولين في البحرين. وبناءً على طلب وزارة العدل الأميركية، تمّ التحفظ على القضية لنحو أربع سنوات لإتاحة الفرصة لمواصلة التحقيقات تحت قانون ممارسات الفساد الأجنبيّة.

من جانبها أعلنت قوى المعارضة على أنها تفكر جديا في رفع دعوى قضائية حول قضية فساد(ألبا - ألكوا)، ودعت المعارضة الجهات النيابة العامة بفتح تحقيق شفاف في القضية، وضرورة تقديم المرتشين في هذه القضية للمحاكمة، حيث قالت المعارضة أن الصفقة التي عقدت بين ألبا وألكوا سرية ويجب على مسئولي ألبا كشف تفاصيلها للرأي العام البحريني، وإلا سيعتبرها المواطنون صفقة مشبوهة.

أرض مساحتها 21 كيلومتراً تتحول إلى أملاك خاصة[162]

في فبراير 2012 كشف القيادي بجمعية الوفاق، عبدالجليل خليل، عن وثائق مُلكية تُثبت تحويل مجموعة من العقارات إلى أملاك خاصة، بعد أن كانت مُلكاً للدولة، من بينها عقار في قرية قلالي تبلغ مساحته 21 كيلو متراً مربعاً، مؤكّداً أن هذا العقار يكفي لبناء نحو 70 ألف وحدة سكنيّة.

وأوضح خليل أن الوثائق تُثبت تحويل عقارات في مناطق(القدم، كرانة، البسيتين إضافة إلى قلالي)، مفيداً أن في القدم تم تحويل 4 عقارات إلى إحدى الشركات العقارية الخاصة، وفي كرانة تم تحويل 3 عقارات مساحتها الإجمالية تقدر بـ 9 كليومترات.

ويُذكر أن قضية الأملاك المنهوبة أخذت حيّزاً واسعا وسط الرأي العام البحريني على مدى السّنوات الماضية، خاصة في خضم تقرير مجلس النواب الذي أوضح أن هناك أراض بحجم 65 كم مربع، وتساوي أكثرمن أربعين مليار دولار أمريكي؛ قد تمّ التّعدّي عليها، وتحويلها من أراض عامة إلى أملاك خاصة.

الانقسام الطائفي: الخطر المحدق

وقد يكون التطور الأكثر مدعاة للقلق، على مدى السنتين الماضيتين، في البحرين هو الإنشطار الذي طرأ على المجتمع، والمبني أساساً على الانتماء الطائفي. ممّا لا شك فيه أنّ هذا الاحتقان الطائفي، وعلاقته بالوضع السياسي؛ تتداخل فيه أسبابٌ متعدّدة ومركّبة، بما فيه تغذية بعض الجهات الرّسمية له، وطبيعة تركيبة المجتمع في البحرين، وتاريخها السياسي المعاصر، والسياسات الاقتصادية، وبروز دور التّيارات الإسلاميّة السّياسيّة، والعوامل الإقليميّة والعالميّة في إذكائه، وغيرها. وفهم هذا الاحتقان الطائفي يحتاج إلى جهد مضني، من أجل دراسته بشكل منهجي وعلمي، وهذا ليس هو هدف هذا العمل.

ولكن أي قراءة حالية للمشهد في البحرين ليس بإمكانها أن تتغاضى عن البعد الطائفي، والذي يتمثل في أن هناك تبايناً في الرّؤى والتّحركات السّياسيّة الشّعبيّة، وبالإمكان قياسها بشكلٍ كبير بناءاً على الانتماء المذهبي. ومن هذا المنطلق، من المُتاح تصنيف أغلب التيار "الشيعي" بأنه من مؤيّدي حراك 14 فبراير المعارض، وأن أغلب التيار "السني" يتخذ موقفاً مناوئاً لهذا الحراك، وأن هناك شرخاً وفجوة ثقة كبيرة بين التيارين. وفي مقابل السّلطة الرّسمية، فإنّ هذا الانقسام في المجتمع بناءاً على الطائفة؛ يجعل إمكانيّة أي حراك سياسي جامع بين الطرفين ذا احتماليّة متدنّية في المستقبل القريب، على عكس ما كان الوضع في الماضي الحديث. وهذا لا يلغي حضور بعض التيارات التي لا تنبني على أساس الطائفة، إلا أن تأثيرها الحالي محدود إجمالاً. بل إن ثمّة سيناريو لا يمكن تغافله كليّاً، وهو أنْ يتصاعد هذا الاحتقان الطائفي، وترتفع حدّة نبرته وتداعياته في المستقبل القريب والمتوسط. وقد يكون هذا الشّبح الطائفي هو التطوّر النّوعي الأكثر مدعاة للخوف في البحرين، والذي قد يكون بمثابة ناقوس خطر لما قد يحصل في باقي دول المنطقة، إن لم تتطرق الحراكات والمطالب السّياسيّة إلى البعد الطائفي والفئوي في المجتمع، وتواجهه بشكل جدّي وفعّال عبر بناء تكتل تاريخي جامع يتمكن من أن يحتضن الأطراف الشعبية المتفرقة تحت رؤية وطنية نهضوية.

162 تصريح لصحيفة الوسط البحرينية بتاريخ 12 فبراير 2012

2.6 التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية

نظرة عامة على هيكلة المؤسسات داخل الدولة، والتطورات فيها

أولا: مجلس الوزراء

مضى على تأسيس المملكة العربية السعودية ما يقرب أكثر من ثمانين عاماً، ويعتبر النّظام السّياسي فيها نظاما ملكيّاً مطلقاً، لم يمر بأيّ تغيرات جوهرية منذ إقرار النظام السياسي للحكم الذي صدر في عام 1992، والذي جاء فيه أن النظام في المملكة العربيّة السّعوديّة نظام ملكي وراثي، كما نصّ على أنّ الملك يعدّ مرجعا لكلّ السّلطات، ورئيسا للوزراء[163].

يعتبر مجلس الوزراء هو أعلى جهاز في المملكة العربية السعودية، إذ تجتمع فيه الصّلاحيّات التّشريعيّة والتّنفيذيّة في الدّولة. كما يعتبر أعلى منصب سياسي يمكن أن يصل إليه أي مواطن في الدّولة من غير العائلة الحاكمة؛ هي مرتبة وزير. أنشئ المجلس في عهد الملك عبدالعزيز في عام 1953م، لكنه لم يترأسه بسبب وفاته[164].

يتولى الملكُ بنفسه رئاسة مجلس الوزراء، وهو الذي يُعيّن الوزراء بأمر ملكي ويتابع أعمالهم ويعزلهم، كما يتولى ولي العهد منصب نائب رئيس الوزراء. واُستحدثت في عهد الملك فيصل وظيفة النائب الثاني لرئيس المجلس، وأصبحت بعد ذلك عرفاً سياسيّاً. يتكوّن الملجس الحالي من 23 حقيبة وزاريّة، إضافة إلى منصب رئيس الوزراء، وسبعة وزراء دولة، كما يُعدّ وزير الإعلام هو المتحدّث الرّسمي باسم المجلس وما يتعلق بأحداثه[165]. وللمجلس عدة شعب، من أهمها شعبة هيئة الخبراء، والتي تقوم ببحث المعاملات التي يُحيلها إليها رئيس مجلس الوزراء، وتحضير مشروعات الأنظمة، وإعداد الدّراسات اللازمة لها، إضافة إلى مراجعة الأنظمة السّارية واقتراح تعديلها، ودراسة الاتفاقيّات والمعاملات، كما يُناط إليها وضع الصيغ المناسبة لبعض الأوامر السّامية والمراسيم الملكيّة، وقرارات مجلس الوزراء.

إن حالة مجلس الوزراء السعودي تنفردُ عن غيرها من مجالس الوزراء في دول مجلس التعاون أو الدول العربية بعدة أمور: فالمجلس بالرغم من صلاحيته في سنّ القوانين والأنظمة؛ إلا أنه لا يستطيع رسم السياسات، وإنما تبقى هذه الصلاحية مرتبطة بالملك نفسه[166]، والوزراء ليسوا معنيين بذلك. كما لا يستطيع المجلسُ تقديم استقاله جماعيّة، وذلك لأنّ منصب رئيس الوزراء مرتبط بالملك، إلا أن الوزير يستطيع أن يقدّم استقالته منفردا.

ويذكر الدكتور محمد صنيتان في دراسته حول النخب السعودية أن النخبة الوزارية تتسم بسماتٍ معيّنة من حيث تعيينهم أو ممارستهم لأعمالهم، إذ يذكر أن القاعدة الأولى في تعيين الوزراء هي الولاء والثقة، وليس للكفاءة، دون إغفال أخذ الاعتبار للتعليم وحسن الأداء، إذ أن الوزراء المعينين من عهد الملك خالد إلى اليوم مؤهلون تأهيلا علميّاً عالياً نسبيّاً. إضافة إلى أن الوزارات لديها "فراغ مؤسساتي" بسبب الضعف في "التقنين الإداري"، إذ دائما ما تعتمد على تعاميم صادرة قديماً، وأحيانا تعتمد على التوجيهات الملكية المباشرة.

163 عبدالمحسن الهلال، "الحاجة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية"، منتدى التمنية - اللقاء السنوي الثالث والثلاثون، الدوحة 2011م
164 محمد بن صنيتان، "النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات"، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت، ط2 - 2005)، ص 59.
165 المصدر نفسه، ص 60
166 المصدر نفسه، ص 175

ومن أهمّ السمات التي يذكرها الدكتور صنيتان هي "السمة العائلية" لأعضاء المجلس، فقد يكون في المجلس الواحد وفي الدورة الواحدة أخوان أو أبناء عمومه[167]. وبالنظر إلى التشكيلات الوزاريّة للمجلس منذ عام 1951م؛ نجد أن عدد الأشخاص الذين تمّ توزيرهم هم قرابة 115 وزيرا، وتشير الدّراسة أيضاً إلى أن 30 ٪ من الوزراء السّعوديين قد استمروا في عضوية المجلس ما بين 10 سنوات إلى 47 سنة.

وفي تقرير صدر عن مؤسسة "بوليتي - 4" الذي يُقيّم أداء حكومات العالم؛ نجد أنه يُصنف السّعودية على أنها من أقلّ الحكومات جودة بدرجة (سالب 10) وهي أقل درجة في ميزان أداء الحكومات بحسب المؤسسة - منذ عام 1946م إلى عام 2010 م[168].

ثانيا: مجلس الشورى

يُعتبر مجلس الشورى المؤسّسة الثّانية التي تُشارك في العمليّة التّشريعيّة في السّعودية، فبحسب المادة السابعة عشر[169] التي تمّ تغييرها بأمر ملكي في عام 2003 م، والتي تنصّ على أن قرارات مجلس الشورى تُرفع إلى الملك، فيُقرر منها ما يُحال إلى مجلس الوزراء، فإذا اتفقت وجهات نظر المجلسين؛ تُرفع إلى الملك للموافقة عليها، أما إذا اختلف مجلس الوزراء حول القرار، فيتم إعادته للمجلس ليبدي ما يراه مناسباً، ومن ثم يرفع للملك لإقراره. أما سابقاً، فكان مجلس الوزراء يُبدي وجهة نظره حول القرار بعد أن يصله من مجلس الشورى دون أن يُعيده إليه، ومع أن هذا التعديل يُعطي شكلا من أشكال مداولة القرار، إلا أنه لا يجعل صلاحية التشريع للمجلس، بل ما زال مستمرا لما كان عليه من دوره الشوري للأنظمة في المملكة، وذلك بسبب أن الملك هو المرجع لكلّ السلطات، وإليه تعود جميع الصلاحيات. أضف إلى ذلك؛ فإنّ المجلس بصفته وصلاحيّته الحاليّة يعمل بشكل مزدوج مع شعبة الخبراء في مجلس الوزراء.

بالرغم من أنّ التّعيينات في مجلس الشورى يراعى فيها تنوّع التّخصصات العلميّة، والتوزيع المناطقي والجغرافي[170]؛ إلا أننا إذا نظرنا إلى أهم المؤشّرات في المجالس النّيابيّة أو المجالس التّشريعية؛ فإننا نجد أن المجلس لا تنطبق عليه الكثير من تلك المؤشرات، فالمجلس أولاً يتم تعيين أعضائه، ولا يُنتخبون من قبل الشعب، وآلية التعيين غالباً لا يتمّ من خلالها عمليّة تداول المناصب، إذ نجد أن بعض أعضاء المجلس متواجدون لعدّة دورات متتالية. بالإضافة الى ذلك؛ فإنّ المجلس خال من وجود الأحزاب السّياسيّة[171] التي توفّر فرصاً للتنافس فيما بينها[172].

أمّا من حيث المساءلة والاستجوابات التي عادة ما تختص بها المجالس، فإنّنا نجد أن مجلس الشورى أعطى بعض تلك الصلاحيات، مثل استجواب الوزراء، وتقديم المقترحات لمجلس الوزراء، إلا أن المجلس لا يستطيع أن يمنح أو يسحب الثقة من أحد الوزراء، لأن ذلك من صلاحيّات الملك.

وإذا نظرنا إلى وظيفة المداولة، أو المناقشة التي تتمّ في المجلس، فإنّ المراقب قد يبدو له من خلال القضايا والقوانين التي نوقشت في المجلس، مثل قضايا المرأة، وإجراء الانتخابات البلديّة، وتكوين هيئة حقوق الإنسان أو مناقشة قوانين للمجتمع المدني؛ بأنّ هذا إشارة لتطوّر سياسي، لكن هناك منْ يعترض أن هذه التغييرات هي أشبه "بالتغييرات الدّيكورية"، إذ أنها مجرّد قضايا قد لا تجد طريقها للإقرار أو الموافقة[173].

وعلى الرغم من أنّ مجلس الشورى قد شهد تغييرات عدّة، بما فيها قرارات تعديل نظامه الأخيرة، وإتاحة الفرصه له بإقتراح تعديلات بعد مناقشة المشروع في مجلس الوزراء، أو إقرار دخول المرأة للبرلمان كما جاء في خطاب الملك عبدالله بن عبدالعزيز في عام 2011، ومناقشة بعض القوانين السابق ذكرها؛ إلا أن مستوى فاعلية وصلاحيات المجلس التّشريعيّة والرّقابية لا زالت أدنى مما يتواجد في الدّول المجاورة، مثل الكويت.

167 المصدر نفسه، ص 62

168 Monty G. Marshall and Keith Jaggers, Polity IV Project Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2010, Societal-Systems Research Inc. and Colorado State University, http://www.systemicpeace.org

169 نظام مجلس الشورى الصادر برقم أ/91 بتاريخ ٢٧/٨/1412 هـ.

170 محمد بن صنيتان، المصدر نفسه، ص 93-90

171 لا يوجد في المملكة العربية السعودية نظام يسمح بوجود الأحزاب السياسية، يسمح لها بالترشح في الانتخابات أو العمل على أرض الواقع ُفي أي نشاط سياسي، وكل من يحاول إنشاء أي حزب سياسي فإنه يعرض نفسه للاعتقال والتحقيق والمحاكمة.

172 يوسف خليفة اليوسف، "مجلس التعاون في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية"، مركز دراسات الوحدة العربيّة (ط 1 2011م)، ص 88-87

173 المصدر نفسه، ص 95

ثالثا: مؤسسات المجتمع المدني:

تمّ إنشاء وزارة العمل والشّؤون الاجتماعيّة في عام 1960، وهي الوزارة المعنيّة بالعمل المدني والتّطوعي والخيري في السّعوديّة، ومنذ أن أُنشئت الوزارة عملت على إصدار نظامٍ سُمّي بنظام الجمعيّات والمؤسّسات الاجتماعيّة في عام 1964م، والذي هدف إلى تنظيم الجهود التّطوعيّة وأعمال البرّ والخير، ومن ثمّ صدرت عدّة تنظيماتٍ ولوائح خاصة بتأسيس الجمعيّات الخيريّة والأهليّة.

ومنذ بداية العمل الأهلي في السّعودية كانت المرأة تُشكّل عنصراً مهمّاً فيه، إذ كانت أوّل أربع جمعيّات أُنشئت هي جمعيّات نسائيّة، واستمرّ العمل على هذا النظام حتى صدرت لائحة الجمعيّات والمؤسّسات الخيريّة في عام 1990م، وهو النّظام الذي ما زال معمولاً به حتّى اليوم.

كيف تنشأ الجمعيّات؟

كانت جميع الأنظمة واللّوائح التي صدرت منذ تأسيس وزارة العمل والشؤون الجتماعية (والتي تغيّر اسمها فيما بعد إلى وزراة الشؤون الاجتماعيّة)، تدور حول تأسيس الجمعيّات الخيريّة، والعمل التّطوعي الخيري، وعلى الرّغم من أهمية هذا النّوع من الجمعيّات في المنظمات المدنيّة والأهليّة في الدّولة؛ إلاّ أن الأنواع الأخرى من المجتمع المدني - مثل الجمعيّات المهنيّة، والنّقابات العمّاليّة، والاتحادات الطلابيّة، والجمعيّات المستقلة التي تعنى بشأن حفظ الحرّيات وحقوق الإنسان - لا يوجد لها تواجد مدني فاعل، ولا يوجد نظام يُنظّم عمليّة تأسيسها وعملها.

المنظمات الموجودة حالياً نشأت بإحدى طريقتين:

- الطريقة الأولى: منظمّات وجمعيّات نشأت بموجب أنظمة خاصة بها. على سبيل المثال، تمّ تأسيس هيئة الصّحفيين السّعوديين بموجب نظام المؤسّسات الصّحفية، والهيئة السّعودية للمحاسبين القانونيين نشأت بموجب نظام المحاسبين القانونيين[174]، وغير ذلك من الجمعيّات العلميّة التي أنشئت داخل المؤسّسات التّعلمية، مثل الجامعات، بناءً على نظام مجلس التعليم العالي والجامعات.

- الطريقة الثانية: هي المنظمات التي نشأت بموجب الموافقة السّامية أو الأوامر الملكيّة. إذ يأمر أو يوافق الملك على إنشاء جميعة تُعطى لها صفة الاستقلالية، مثل الجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان، التي وافق على إنشائها والبدء بأعمالها الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ 9 مارس 2004م، وهي تُعنى بالدّفاع عن حقوق الإنسان، مواطناً كان أم مقيماً. ولقد أصدرت الجمعيّة، بحسب ما ورد في موقعها، ثمانية تقارير تتحدّث حول وضع الإنسان في السّعوديّة، والتزام المملكة بالاتفاقيّات ووثائق حقوق الإنسان التي وقّعتها إقليميّاً وعالميّاً، إضافة إلى أن الجمعية عملت على مشروع لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان السّعودي، من خلال سلسلة إصدارات عنونتها بـ "اعرف حقوقك". أما من حيث الرّقابة على حقوق الإنسان؛ فالجمعية تعملُ على زيارة المؤسّسات الحكوميّة، ومناقشتها في القضايا الحقوقيّة التي ترد إليها، كما زارت الجمعيّة السّجون السّعوديّة، ومنها سجون المباحث السّعودية[175]. وبحسب تقرير الجمعية الصادر عام 2012 فإن عدد القضايا التي وردت إلى الجمعية منذ إنشائها 30367 قضية، تتنوّع من قضايا إداريّة وسجناء، وعمّاليّة، وعنف أسري، وأحوال شخصيّة، وعنف ضدّ الأطفال، وقضائية. منها 4783 قضية كانت في عام 2010م، و 4692 قضية في عام 2011م.

كما أنشأت الدّولة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، بموجب أمر ملكي بتاريخ 23 يوليو 2003م، والذي يهدف إلى توفير البيئة الملائمة الدّاعمة لتعزيز مفهوم الحوار، وتحقيق المصالحة الوطنيّة وإقامة العلاقات الجيدة بين فئات المجتمع بمختلف توجهاتهم. وأقام المركز منذ إنشائه تسعة لقاءات وطنيّة، ناقشت عدداً من الموضوعات فيما يتعلق بالوحدة الوطنيّة، والمرأة، وقضايا الشّباب، والتّعليم، ونحن والآخر، ومجالات العمل والتوظيف. وكان آخر هذه الحوارات في مدينة حائل شمال المملكة في 22 فبراير 2012 حول (الإعلام: الواقع وسبل التطوير). إضافة إلى ذلك،

174 محمد عبدالله السهلي، "التنظيم القانوني المرتقب للجمعيات والهيئات المهنية: مطالب بسرعة إقرار مشروع نظام "الجميعات والمؤسسات الأهلية" لتحديد الإطار القانوني للجمعيات المهنية"، جريدة الرياض عدد: 15٧٨9، بتاريخ 16 سبتمبر 2011م

175 موقع الجميعة الوطنية لحقوق الإنسان، النظام الأساسي للجمعية: http://nshr.org.sa

فإنّ المركز يُصدرُ منشوراتٍ حول ثقافة الحوار وما يتعلق بموضوعاته[176]. وبالرغم من أهمية القضايا التي يطحها المركز، وكثرة الجدل حولها؛ إلاّ أن هناك منْ يرى بأنّه اعتاد في ختام كلّ لقاء على رفع الشكر والعرفان إلى الملك، ومن ثمّ يتمّ أرشفة ما تمّ النقاش حوله، دون أن يكون هناك أثر واضح على أرض الواقع لمجريات الحوار وتوصياته. أمّا ماذا حقّق الحوار، فيُعلّق أحد المراقبين، بأنّ ما يجري بعيد "كلّ البُعد عن مقتضيات المرحلة في المنطقة، لبُعدها عن المشروع الإصلاحي، والاتفاق على المشتركات الوطنيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والتّنمويّة". [177]

قانون جديد لم يُقرّ

في ظلّ هذا الوضع القائم للمجتمع المدني؛ وافق مجلس الشّورى عام 2008م على نظام الجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة في السعودية، بعد مناقشاتٍ استمرّت مدة عام ونصف[178]، إلا أن مجلس الوزراء لم يُبدِ أيّة وجهة نظر حتى الآن حول الموافقة على القرار من عدمها. ومع أنّ صدور النّظام قد تأخر قرابة الخمس سنوات؛ إلا أن عضو مجلس الشورى، الدكتور عبدالرحمن العناد، ذكر في تصريح لصحيفة الشّرق السّعوديّة؛ بأن مشروع النظام سيُقرّ قريباً، مبرّراً ذلك بأنّ وزارة الشّؤون الاجتماعيّة لم تصدر تراخيص جديدة لمنظمات أهليّة، وذلك لقرب صدور النّظام الذي يُعطي صلاحيّة إصدار التراخيص إلى الهيئة الوطنيّة للجمعيّات والمؤسّسات الأهلية التي ستنشأ بموجب النظام نفسه[179].

ومنذ إعلان مجلس الشورى موافقته على المشروع، بدأ الكثير من المحلّلين السّياسيين وكتّاب الصّحف تحليل النظام، فمنهم من كان مستبشّراً بمستقبل العمل المدني دون استثناء أيّ مجال من مجالات الأنشطة، ومنهم منْ رأى أنّ النّظام لم يُضف جديداً على الوضع الحالي، بسبب أنّ النظام لم يُعط منظمات المجتمع المدني استقلالية كبيرة، بل أنه ربط جميع المؤسّسات بهيئة تُسمّى الهيئة الوطنية للجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة، يرأسها أحد الوزراء، يُسمّيه الملك بأمر ملكي، وتهدف الهيئة إلى تنظيم العمل الأهلي، لكنها تتمتّع بالكثير من الصّلاحيّات الرّقابيّة والإشرافيّة، من حيث إن على كلّ جمعيّة أن تزوّدها بأيّ محضر اجتماع للجمعيّة، كما أنه من حقها الاعتراض على قرارات مجالس إدارة الجمعيّات، إضافة إلى حقّ إلغاء نتائج انتخابات مجالس الإدارة، وقبل ذلك كلّه؛ لا يمكن لأيّ جمعية أن تنشأ دون موافقة الهيئة، ولم يُحدّد النظام مدة زمنيّة تلتزم فيها الهيئة للموافقة[180].

لقد تمّت الموافقة على هذا النّظام في مجلس الشورى، ولم يصدر إلى اليوم أيّ تصريح رسمي من مجلس الوزراء للإشارة إلى الموافقة من عدمها عليه، إلا أن هذا الأمر يتطلّب - بحسب رأي أستاذ العلوم السياسية الأستاذ الدكتور متروك الفالح - "أن تصدر الدولة دستوراً يُقنّن العلاقة بين السّلطة والمجتمع، ويعنى بفصل السلطات، وإخضاع الحكومة وسياساتها للرّقابة والمحاسبة من خلال مجلس منتخب، إضافة إلى إصدار مدوّنة للحقوق والحرّيات الأساسيّة والعامة، وفي ظلّ أنه لا يوجد دستور حقيقي؛ فإنه يبقى التّشديد على أنه لا يجوز أن يرد في النظام ما يتعارض مع الحقوق والحرّيات التي التزمت فيها الحكومة السّعوديّة وصادقت عليها". [181]

وبالرغم من أن إنشاء الجمعيّات المدنيّة أو الأهليّة في السّعودية، ومنذ قيام الدّولة، لا يزال مرتبطاً بالمؤسّسات الرّسميّة للدّولة، أو بموافقة الملك على إنشائها؛ نجدُ أنّ هناك عدداً من المنظمات، خصوصاً التي ترتبط بحقل الحقوق السّياسيّة والمدنيّة، تعمل على أرض الواقع دون صفةٍ رسميّة، وقد بدأت عملها بناءً على إخطار الدّولة ببداية نشاطها.

176 موقع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الموافقة السامية: http://www.kacnd.org

177 محمد بن صنيتان، "انعكاس التحركات من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي"، ورقة مقدمة لمنتدى التنمية: معالم النظام الديمقراطي المنشود في دول مجلس التعاون، دبي، بتاريخ 9 يونيو 2011م

178 نجيب الخنيزي، "قراءة في مشروع نظام الجمعيات الأهلية في السعودية"، صيحفة الوقت (المتوقّفة عن الصّدور) عدد: 703، بتاريخ 24 يناير 2008م

179 زكي أبو مسعود، "نظام الجمعيات الأهلية والحريات المدنية"، صحيفة الشرق، بتاريخ 30 أغسطس 2012م

180 صالح الخثلان، "قراءة أولية لمشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية"، صحيفة الجزيرة العدد 12273، بتاريخ 4 مايو 2006م.

181 المصدر نفسه.

ومن أمثلة هذه الجمعيات:

1. جمعية الحقوق المدنيّة والسّياسية في السّعودية، التي أنشئت عام 2009 بسبب - حسب بيان تأسيسها - زيادة شكاوى وانتهاكات حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة في السعودية، من اعتقالاتٍ وتعذيب داخل السجون وغيرها، كما أنّ الجمعية ترى أنّ جميع المنظمات التي تهتمّ بموضوع حقوق الإنسان؛ تركّز على قضايا الاعتقال والمراقبة القضائيّة والتعذيب، وتغفل الحقوق السّياسيّة والمدنيّة العامة، مثل وجود البرلمان، وفصل السّلطات، واستقلال القضاء، إضافة إلى وجود جمعيّات أهليّة وأحزاب سياسيّة في الدّولة[182].

2. مركز العدالة وحقوق الإنسان، والذي أنشئ في عام 2011م بغرض "العمل على تحقيق احترام حقوق الإنسان وتعزيز قيم العدالة والحرّية والمساواة من خلال برامج التّوعية العامة، والدّفاع عن ضحايا الإنتهاكات". وفي حين أن المركز كان قد رُفض تسجيله، وإصدار ترخيص له للعمل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية؛ إلا أنه بدأ نشاطه وأعماله فعليّاً، وأصدر عدداً من التقارير حول قضايا حقوق الإنسان في السّعودية، وذلك بعد أن تقدّم بدعوى قضائيّة ضد الوزارة في المحكمة الإداريّة، ولازالت المحاكمة مستمرة، ولم يصدر حكم قضائي حول قرار الإلغاء الذي أصدرته الوزارة[183].

وخلاصة القول، إن المجتمع المدني في السعودية ما زال مجتمعاً ذا فاعلية متدنيّة، إذا ما قورن بباقي دول مجلس التعاون، ومن الملاحَظ أن الكثير من النّشطاء لا زال يعمل بشكل فردي، وليس جماعيّاً، وذلك يعود لعدم وجود ما يضمن حقّ التّعبير، وحق التجمّع[184]. ولكن شوهد مؤخرا وجودٌ متنام لمبادرات شبابيّة بدأت تظهر على مواقع التواصل الاجتماعي، وبالطبع لا يمكن نكران أثر الانتفاضات العربيّة على هذه المبادرات.

الاحتجاجات والعرائض والتطورات منذ 2011

منذ بداية نشأة الدّولة السّعودية؛ ومطالب الإصلاح والمطالب الشّعبية كانت حاضرة في الخطاب الشعبي، وبكلّ تيّاراته وأطيافه. إذ كان الخطاب الإصلاحي في السعودية متنوعَ الأيدولوجيات، ومتأثرا بالتغيّرات الإقليميّة والدّوليّة، ومنذ إنشاء الدّولة وتوسيعها، إلى مرحلة اكتشاف النفط، ومن ثم قرارات الاستعانة بالقوّات الأجنبيّة في تحرير الكويت، وإلى أن تطوّر الخطاب المطالب بالإصلاح، ليبدأ المطالبة بملكيّة دستوريّة، ونظام مدني حديث، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واستمر هذا الخطاب إلى يومنا هذا، حيث نشهد تغيّرا إقليميّاً واسعاً مع ما يُسمّى بالرّبيع العربي، أو الثورات العربيّة.

ويرى ناقدون بأنّ الحكومة السّعودية لم تكن مبادرة دوماً للإصلاح السّياسي، وأن هذا القضية عادةً ما كانت تُستخدَم ورقةً سياسيّة لكسْب الشّعب، أو محاولة تهدئته. ومن الأمثلة التاريخيّة على ذلك، أنّ الملك سعود استخدم هذه الورقة لأجل كسب تعاطف الشّعب في إطار نزاعه مع الملك فيصل[185]. في المقابل، يرى المتابعون بأن ردْع المطالبين بالإصلاح، ووضعهم في السجون ومحاكمتهم، مثالٌ للرّدع وصرْف النّاس عن تجديد تلك المطالب[186]، كما حصل أيضاً في خلاف " الملك فيصل مع المنادين بالإصلاح "[187].

182 البيان التأسيسي لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، موقع الجمعية: http://www.acpra-rights.org
183 موقع مركز العدالة وحقوق الإنسان: http://www.adalacenter.net
184 رهف السنوسي، "المجتمع المدني: غياب النظام وضياع المثقفين"، مدونة جواز دبلوماسي: http://jawazdiblomasy.wordpress.com
185 عبدالمحسن الهلال، "الحاجة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية"، منتدى التمنية - اللقاء السنوي الثالث والثلاثون، الدوحة 2011م
186 المصدر نفسه.
187 المصدر نفسه.

المطالب والمنطلقات

لقد تنوّعت أيديولوجيا ومنطلقات الاحتجاجات والمطالب الإصلاحيّة في السّعودية، إذ كانت بعض المطالب تنطلق من دافع ديني محافظ، ومن ذلك اعتراض "الإخوان" - التّيار الدّيني المحافظ بزعامة فيصل الدويش، وسلطان بن بجاد - حين أرادوا التوسّع في ضمّ أراض جديدة مع الملك عبدالعزيز، الأمر الذي يتعارض مع اتفاقيات الملك الدّوليّة، فكان اعتمادهم على الفتاوى التي صدرت أثناء تأسيس الدّولة السّعوديّة الثانية "حول التعامل مع المشركين والسفر إليهم"، ممّا أدّى إلى بروز صراع بين الجانبين، حاول الملك عبدالعزيز إنهاءه عن طريق الحوار معهم، إلا أنّ الأمر لم ينتهِ إلاّ عبر خيار "الحرب"، والتي كان من أشهرها معركة السبلة[188].

وهناك من الاحتجاجات ما ظهر بطابعٍ يساري عمّالي، بسبب إنشاء الشّركة السّعودية الأمريكية آنذاك (أرامكو)، إذ كان الأمريكيّون يتعاملون مع العمّال السّعوديين بشكلٍ عنصري، ودون احترام حقوقهم، الأمر الذي أدّى إلى ظهور نقاباتٍ عمّالية وإضرابات عن العمل، تهدف إلى مناهضة الهيمنة الغربيّة على المنطقة العربيّة. ولا شك أنّ ذلك كان منسجماً مع حركات التّحرّر في العالم العربي، وظهور نجم جمال عبدالناصر في مصر، ومساهمته في حركة عدم الانحياز، ومن ثمّ انضمامه إلى المعسكر السّوفييتي[189].

أما على صعيد المطالب المنادية بالتّحوّل إلى دولة مؤسّسات حديثة، وتنمية سياسيّة تُتيح المشاركة الشّعبية؛ فقد بدأت منذ قرار الاستعانة بالقوّات الأجنبيّة، حين تمّ غزو الكويت من قبل النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، إذ كانت أول عريضة مدنيّة تمّ تقديمها هي ما سُمّيت بالعريضة المدنيّة، والتي قُدّمت عام 1990م حين اجتمع وزير الدّاخلية بمجموعةٍ من الشّخصيات العامة لشرح قرار الاستعانة بالقوّات الأجنبيّة. وتمّت المطالبة بتنظيم الفتوى والقضاء، وإعادة العمل بالمجالس البلديّة، وضمان الحرّيّة الإعلاميّة، كما طالبوا بإنشاء نظام أساسي للحكم، ومجلس للشورى، ونظام للمقاطعات[190]. وفي عام 1991م ظهر بيانٌ آخر استنكر وجود القوّات الأجنبيّة، واتسم هذا البيان بتوجّهاته الدّينيّة، وسُمّي "بمذكرة النّصيحة"، ووقّع عليه نحو 400 شخص، طالبوا باستقلال العلماء، وبمجلس للشورى، "وقطع العلاقات الدّبلوماسيّة مع الدول التي تحارب الدّعاة إلى االله"، إضافة إلى مراجعة الأنظمة التي تخالف الشّرع، ومن أهمها أنظمة البنوك[191].

بعد ذلك، انتقلت المطالب الإصلاحيّة إلى مستوى غير مسبوق. بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ارتفع سقف الحرّيّة في المملكة، ونظرا لكونها أصبحت محطّ أنظار العالم، وفي ظلّ استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات؛ فقد بدأت المطالب تنادي بانتخاب أعضاء مجلس الشورى والمناطق، وبدولة المؤسّسات الدّستوريّة، واستقلال القضاء، والعدالة في الخطط الاقتصاديّة، وانصاف المرأة. في هذا الإطار، صدر بيان "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" في يناير 2003م، وكان من أبرز الموقّعين عليه الأستاذ الدكتور عبدالله الحامد، والأستاذ الدكتور متروك الفالح، والكاتب والشاعر علي الدميني. وفي ديسمبر 2003م ظهر بيان الملكيّة الدّستوريّة الذي أعدّه الدكتور عبدالله الحامد، وأثار هذا البيان القيادة السّعوديّة، فحاولت منع صدوره، وذلك بسبب لغته الدّينية، واستخدامه مفرداتٍ كانت الدّولة تستخدمها، وتُفسّرها من خلال علمائها الرّسميين. ونتيجة ذلك، تمّ اعتقال موقعي البيان، ومن ثمّ منعهم من السّفر، كما تمّ حظر أيّة إصدارات مستقبليّة. إلا أن هذا القرار لم ينجح في إخضاع النّاشطين، فظهر بيان "معاً على طريق الإصلاح" في فبراير 2004م، وبيان نداء لإطلاق الدكتور متروك الفالح في يونيو 2008م.[192] لقد اُعتبرت هذه البيانات تتويجاً لمرحلة انفتاح وارتفاع سقف المطالب الإصلاحيّة، مما أتاح للكثيرين التّعبير عن مطالبهم الإصلاحيّة بكافة توجّهاتهم، كما انعكس ذلك بدرجة متفاوتة على حرية الصّحافة في السّعودية، فأصبحت الصّحف الرّسميّة تناقش موضوعات معينة، من قبيل المجتمع المدني، وانتخابات مجلس الشورى، وتحليلات نقدية لبعض الأنظمة القائمة حالياً.

188 سلطان العامر، "هل كانت حادثة جهيمان لحظة مفصلية في تاريخ المملكة"، مدونة مفازة: http://www.sultan-alamer.com ، بتاريخ 19 مايو 2012م
189 المصدر نفسه.
190 عبد المحسن الهلال، مصدر سابق.
191 المصدر نفسه.
192 المصدر نفسه.

الاحتجاجات في السّعوديّة

في ديسمبر 2010 انطلقت شرارة الانتفاضات العربية في تونس، وتلتها مصر واليمن وليبيا وسوريا، ولم تكن موجة الاحتجاجات لتمر دون أن يكون لها أثر على دول المنطقة في الخليج العربي، وبالأخص المملكة العربية السعودية، إذ شهدت المملكة تحرّكاً سياسيّا، وبأشكال متعددة خلال العام 2011 و 2012. حيث صدرت ما يقرب سبعة بيانات تطالب بالإصلاح، واندلعت احتجاجات في عدة مناطق في السعودية (المنطقة الشرقية، والرياض، ومنطقة القصيم، وفي جامعة الملك خالد في أبها)، إضافة إلى مجموعةٍ من الإضرابات عن العمل في عددٍ من الشركات الكبرى في السعودية ردّاً على سياسات مجحفة أصدرتها تلك الشّركات.

وفيما يلي تتبّع لأثر الانتفاضات العربيّة في المملكة السّعوديّة.

أولا: البيانات التي صدرت خلال العامين 2011 و 2012:

1. صدور بيان "نحو دولة الحقوق والمؤسسات"، وكان أوّل بيان سعودي يصل تعداد الموقّعين عليه إلى أكثر من 10 آلاف مؤيّد، ويُعلّل ذلك بمشاركة شخصيات دينيّة بارزة، مثل الدكتور سلمان العودة. لقد اتفق البيان مع كثيرٍ من المطالب السّياسيّة التي سبقته، فالبيانُ طالب بأن يكون مجلس الشورى منتخباً بكامل أعضائه، وأن تكون له الصّلاحيّة الكاملة في سنّ القوانين والرّقابة على الجهات التّنفيذيّة، بما في ذلك الرّقابة على الميزانيّة والموافقة عليها، إضافة إلى فصل رئاسة الوزراء عن الملك، وفي هذا اتفاق مع مطلب الملكيّة الدّستورية، كما طالب البيان بإصلاح القضاء واستقلاله، ومحاربة الفساد المالي، وحلّ مشكلات البطالة، وشجّع البيان على إنشاء مؤسّساتٍ للمجتمع المدني والنّقابات، إضافة إلى إطلاق الحرّيات، وفتح باب المشاركة العامة، وإبداء الرّأي، بما في ذلك تعديل الأنظمة التي تحدّ من ذلك[193]. وعلى الرّغم من أنّ البيان جاء بمطالب يمكن وصفها بأنها مطالب ليبراليّة سياسيّة؛ إلا أن الدكتور توفيق السيف يرى أن البيان يُعبّر عن تيار ديني محلّي، وذلك لتأييد شريحةٍ دينيّة كبيرة، وعلى رأسهم سلمان العودة. لذلك يعتبر السيف البيان بداية لمرحلةٍ جديدة، واصفاً الأمر بأنه انفكاك عن تراث السّلفية التقليديّة ومسارها التّاريخي، وخطابها السّياسي والاجتماعي[194].

2. طالب 123 مثقفاً وناشطاً بالتحوّل إلى مملكةٍ دستوريّة سعوديّة، في ظلّ الظروف التي تمرّ بالمنطقة، واعتبروا أن البيان هو امتداد لبيان "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله"، حيث طالبوا بتطوير النّظام السّياسي من خلال أمر ملكي يُلزم الدّولة بالتحوّل إلى ملكيّة دستوريّة، إضافة إلى إقرار مبدأ اللامركزيّة الإداريّة، وتخويل إدارات المناطق الصّلاحيّات الكاملة لإقامة حكم محلي فعّال ومتفاعلٍ مع المواطنين في مناطقهم، إضافة إلى إصدار قانون يُحرّم التمييز بين المواطنين، وحلّ مشكلة الفقر والفساد، والإفراج عن السّجناء السّياسيين، وتقديم مَنْ ثبت ارتكابهم لجرائم جنائيّةٍ إلى المحاكمات، مع تأمين الضّمانات القضائيّة الضّروريّة لكلّ مُتهم. وذكر أستاذ الاجتماع السياسي الدكتور خالد الدخيل - وهو أحد الموقّعين على البيان - "أن هذه المطالب ليست موجّهة ضدّ الحكم، بل هي من أجل أن نتضامن مع أولئك في داخل الحكم - وعلى رأسهم الملك- من الذين يدعون إلى الإصلاح".[195]

3. بعدها، صدرت أحكامٌ قضائيّة بحقّ معتقلين سياسيين، اُصطلح على تسميتهم ب"إصلاحيي جدة" وصل مجموع الأحكام بحقهم إلى 228 سنة سجن، إضافة إلى منعهم من السفر لمدةٍ تماثلت مع أحكام سجنهم، وتحميل بعضهم غرامات ماليّة ضخمة. وبعد ذلك بأيام، اتّخذت وزراة الدّاخلية تدابيرا امنية في منطقة القطيف، ذهب ضحيّته أربعة من أبناء المنطقة، وعدد من الجرحى، حيث دخلت المنطقة في سلسلةٍ من التّظاهرات والاحتجاجات المُطالبة بحلّ موضوع سجناء الرأي. ونتيجة لذلك، أصدرَ 64 ناشطاً سياسيّاً بياناً إعتبروا فيه

193 بيان "نحو دولة الحقوق المؤسسات"، موقع البيان على الفيس بوك: http://www.facebook.com/dawlaty

194 توفيق السيف، "عام على بيان "نحو دولة الحقوق المؤسسات"، موقع "المقال" الإلكتروني: http://www.almqaal.com

195 الجزيرة نت، "مطالب بملكية دستورية بالسعودية"، بتاريخ 2٧ فبراير 2011، http://www.aljazeera.net/news/pages/5e546727-87c6-441c-b177-7d442d4294e8

أن المحاكمة التي تعرّض لها الإصلاحيّون؛ تفتقرُ إلى معايير العدالة، وطالب بإطلاق سراحهم، كما أدان البيان استخدام السّلاح بكلّ أشكاله، ومن أيّ طرف كان، وإيجاد لجنةٍ عدليّة لتقصّي الحقائق، وتحديد الأشخاص والجهات المتورّطة في عمليّات القتل، إضافة إلى حلّ أزمة التمييز الطائفي والمناطقي والقبلي في المنطقة، وضمان حقّ التّعبير والتظاهر، وحق الاجتماع للتّشاور في قضايا الشّأن العام[196].

ولهذا البيان أهميّة بالغة، فهو من أوّل البيانات التي تدلُّ على تضامنٍ شعبي ووطني، الأمرُ الذي دفعَ بكثيرٍ من الكتّاب الصّحفيين في الصّحف الرّسميّة إلى مواجهة البيان، ووصل عددُ المقالات التي كُتبت ضدّه قرابة 40 مقالاً، أُتهم الموقّعون بالكذب، والخروج على وليّ الأمر، وزعزعة الأمن والاستقرار، والتّشكيك في الرّبط بين قضيتين، معتبرين عدم وجود رابط بينهم. ومن الجدير بالذكر، أن الموقّعين كانوا يتميّزون بالتنوّع الأيديولوجي والفكري والمذهبي، وقد تمّ اتهامهم بتشكيل تحالفٍ سياسي[197]. إلا أن محمد سعيد طيب، وهو أحد الموقعين، والذي مُنع من السّفر بعد إصدار البيان، تساءل: "هل المطالبة بتطبيق نظام الإجراءات الجزائيّة ونظام المرافعات أو إصدار عفو عن معتقلي قضيّة جدّة هو اعتراض على أحكام القضاء وانقلاب؟ لقد طالب البيان بخصوص أحداث القطيف بلجنة عدلية لتقصي الحقائق تشكّلها الحكومةُ بحكم ولايتها، هل هذه مطالبة بتدخّل دولي؟" وقوبل هذا التساؤل أيضا بالتهجّم والاتهام[198].

4. إضافة إلى هذه البيانات؛ فقد صدرت بياناتٌ أخرى لم تخرج في مطالبها عمّا قدّمته المطالب المذكورة، فقد صدر بيانٌ سُمّي بـ "رسالة شباب 23 فبراير إلى الملك"، وكانت مطالبه متواضعة، وركّز في معظم بنوده على الحوار وتطبيق نتائج الحوار الوطني. وهناك بيان آخر كان مماثلا لبيان دولة الحقوق والمؤسسات وسُمّي بـ "إعلان وطني للإصلاح". وبيانٌ أُرسل إلى نائب أمير المنطقة الشرقية عُنون ب "خطاب وفد شباب القطيف"؛ ركّز في معظم بنوده على الحرّيّة الدّينيّة واعتماد المذهب الشيعي، والسّماح ببناء المساجد والحسينيّات في أماكن تواجد الشيعة. وجميع بنود البيان كانت متعلّقة بالمذهب الشّيعي[199].

ثانيا: الاضرابات والمظاهرات في السعودية خلال عامي 2011 و 2012م، وردة فعل الحكومة:

تتعدّد موضوعات ومنطلقات الاحتجاج والتظاهر في المملكة العربيّة السّعوديّة، فالاعتقالُ لأسبابٍ أمنيّة وسياسيّة، والبطالة، وحرّية التعبير، والفساد. جميعها كانت مواضيع لاحتجاجاتٍ شهدها السّعوديّة في الآونة الأخيرة، وفي مناطق مختلفة في المنطقة الشّرقيّة، ومنطقة الرياض، والقصيم، إضافة إلى منطقة عسير. هذا التعدّد في التظاهرات، خلال العامين الماضيين، لا يمكن أن يُقارَب بمعزل عن الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربيّة، لاسيما في ظلّ تكهّنات بوجود أكثر من 30 ألف معتقل، ومعظمهم أُعتقل بسبب أحداث العنف التي مرّت بها السعودية خلال العشرين سنة الماضية، إضافة إلى سجناء رأي سياسيين.

قد يكون أهم حدث في تاريخ الاحتجاجات، خلال العامين المنصرمين، هو يوم الحادي عشر من شهر مارس 2011م، إذ بدأت مع صفحة على موقع فيس بوك - مجهولة المصدر، ولم يُعرف حتّى اليوم مؤسّس الصفحة. ومن المعروف أن الاحتجاجات في الشارع السعودي لم تكن مظهراً متعارفاً عليه في معظم مناطق المملكة، حيث لم يسبق للشّعب - على الأقل في العشرين سنة الماضية - أن تظاهر بمطالب سياسية مباشرة. وردّاً على هذه المطالبة، وبالرغم من عدم نزول جماعات إلى الشارع - ما عدا الشاب خالد الجهني الذي ظهر في تقرير خاص بقناة البي بي

196 "بيان حول محاكمة الإصلاحيين بجدة، وأحداث القطيف المؤسفة"، موقع "منبر الحوار والإبداع"، بتاريخ 5 ديسمبر 2012م: http://menber-alionline.info/news.php?action=view&id=9681

197 مرتضى العطية، "تقرير حول "بيان إصلاحيي جدة وأحداث القطيف" وهجوم كتّاب الصحف، موقع المقال: http://www.almqaal.com

198 المصدر نفسه.

199 مدونة محمد النمر: http://malnemer.blogspot.com

سي - [200]تمّ استثمار هذا اليوم بنزول قوّة وزارة الداخلية في ذلك اليوم، وتمّ حصار الكثير من الأماكن والشوارع، وشُدّدت الرّقابة في كثير من المناطق[201].

وشهدت المنطقة الشّرقيّة عدداً من الاحتجاجات منذ شهر فبراير 2011م، واستمرّت حتى نهاية 2012م للمطالبة بإطلاق معتقلين قامت السّلطاتُ الأمنيّة السّعوديّة باعتقالهم نتيجة لـ "عقدهم صلوات جماعيّة واحتفالهم بمناسبات دينيّة خاصة بالطائفة الشّيعيّة، وحديثهم عن القيود المفروضة على بناء مساجد الشّيعة ومدارسهم الدّينيّة"[202]، كما طالبت المظاهرات بخروج سجناء الرأي، والمعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا نتيجة لمشاركتهم في المظاهرات والاحتجاجات. لكن كثيراً ممنْ أُعتقل لهذا السبب؛ تم إطلاق سراحهم، إلا أنه لا يزل البعض منهم رهن الاعتقال.

وقتل 12 من المتظاهرين في عام 2012 على أيدي قوّات الأمن في المنطقة الشرقية، ولم ترصد أيّة حالة وفاة في أجزاء أخرى من البلاد. تضمّنت الوفيات "خالد اللبد"، الذي يبلغ من العمر 26 سنة، والذي قُتل على أيدي قوّات الأمن، بالإضافة إلى اثنين من أبناء عمومته اللذان يبلغان من العمر ستة عشر عاماً، وقُتل خارج منزله في العوامية. كان خالد ضمن قائمة من ثلاثة وعشرين مطلوباً من قبل وزارة الداخلية، بتهمة تورّطهم في "أعمال شغب" في المنطقة الشرقية[203].

كما شهدت منطقة الرّياض، والقصيم، مظاهرات واعتصامات قام بها ذوو المعتقلين السّياسيين(الذين تم القبض عليهم بسبب اتهامهم بجرائم عنف)، وكان أهمّها التظاهرة التي انطلقت من أمام وزارة الدّاخليّة يوم 20 مارس 2011، حيث خرج أهالي المعتقلين منادين بإطلاق سراح ذويهم من المعتقلين في السجون السعودية، وعلى إثر تلك التظاهرة أُعتقل مجموعة من أهالي المعتقلين مدة 24 ساعة، إضافة لاعتقال الناشط الحقوقي الدكتور مبارك آل زعير، وأفرج عنه بعد قرابة 9 أشهر من اعتقاله. كما أُعتقل في اليوم التّالي الناشط الحقوقي محمد البجادي. وفي شهر أبريل 2012 صدر بحّقه حكم بالسجن مدة أربع سنوات، وذلك بعد إدانته بالتواصل مع جهاتٍ أجنبيّة، إلا أن جميعة الحقوق المدنيّة والسّياسيّة في السعودية[204] - وهو أحد مؤسسي الجمعية - ومنظمة العفو الدولية أصدرتا بياناً توضّح فيه أن البجادي يُعتبر من سجناء الرّأي، وأنّ سجنه يُعدّ استهدافا له بسبب نشاطه في حقوق الإنسان، مطالبين بإطلاق سراحه فوراً[205].

لم تكن الاحتجاجات والتظاهرات هي أبرز "حراك" شهدته السعودية فقط، إذ شهد الحراك المدني تطوّراً جديداً نسبيّاً، وذلك من خلال عمليّات الإضراب عن العمل في بعض كبرى الشّركات والمؤسّسات الحكوميّة، الأمر الذي أعاد إلى الأذهان حادثة إضراب موظفي شركة أرامكو، والتي بسببها صدرَ مرسومٌ ملكي عام 1956م يُحظر بموجبه على الموظفين أن يتركوا العمل أو يتوقفوا عنه إذا كان ذلك بين ثلاثة أشخاص أو أكثر، ويُعاقب بالسجن مدّة لا تقلّ عن سنة منْ يُقدم على ذلك. ففي يوم 12 مارس 2011م بدأ موظفوا مركز الاتصالات في شركة الاتصالات السعودية إضرابا لمدّة يومين عن العمل، بسبب حرمان ثلاثة أرباع موظفي الشركة من المكافأة السّنويّة، وخرج موظفو الشركة رافضين مواصلة العمل، واعتصموا أمام المركز. ونظراً لاستثمار المضربين عن العمل مواقع التواصل الاجتماعي؛ فقد امتدّ الاعتصام ليُقام في مدينة الرياض، وجدة، والدمام، والقصيم، وأبها[206]. كما نُظّم اعتصامٌ آخر قام به بعض الممارسين الصّحيين في مستشفى التخصصي، بعد صدور قرار بتجميد أجورهم عند مستواها الحالي، إلا أنّ الاعتصام انتهى بعد ساعتين نتيجة الاتفاق على تقديم عريضة شكوى إلى ولي العهد، وهي الطريقة التّقليديّة

200 ظهر خالد في تقرير بُثّ على قناة البي بي سي: http://www.youtube.com/watch?v=MDiKYmeoTOc

201 المصدر نفسه.

202 منظمة العفو الدولية، "تظاهرة سعودية تسلط الضوء على سنة من انعدام التحقيق بشأن قتلى الاحتجاجات"، موقع المنظمة، بتاريخ 9 نوفمبر 2012م : http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-demonstration-highlights-year-failure-investigate-protest-deaths-2012-11-08

203 http://gulfnews.com/1.1124839

204 بيان منظمة حسم، "جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) تحمّل السلطات السعودية المسئولية كاملة عن تردي الحالة الصحية للناشط الحقوقي محمد بن صالح البجادي"، موقع الجمعية: http://www.acprahr.net/news.php?action=view&id=165&spell=0&highlight=%C7%E1%C8%CC%C7%CF%ED

205 منظمة العفو الدولية، على المملكة أن توقف محاولات وأد الاحتجاجات السلمية، موقع المنظمة: http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-arabia-must-halt-attempts-stifle-peaceful-protest-2012-10-16

206 إيمان القويفلي، "أهم حراك سعودي في 2011م: الإضراب"، موقع المقال: http://www.almqaal.com

التي عادةً ما تتمّ للاعتراض علي أي سياسيّة معيّنة.[207] إنّ أهمّ ما يُميّز الإضرابات العمّالية هو أنّها تنطلقُ من مطالب ليست سياسيّة مباشرة، وإنما ترتبط بمصلحة المواطنين، سواء كانت اقتصاديّة أم اجتماعيّة.

الوعي السياسي في السعودية، والإعلام الجديد

لم ينتج الحراك السابق منفصلاً عن الأسباب الموضوعيّة التي كان لها دور في زيادة فاعليّة الاحتجاج والاعتراض. ومن ذلك دخول الإنترنت في المكلة العربيّة السّعوديّة، والذي شكّل عاملاً أساسيّاً في نقل المعلومات والتّعبير عنها، كما كان عاملاً مؤثّراً في تشكيل الوعي السّياسي لدى شريحة واسعة من الشّعب السّعودي، والشّباب منهم على وجهٍ خاص.

لقد شهدت المنتديات وشبكات المحادثة الإلكترونية أولى المحادثات الفكريّة والسّياسيّة في السّعودية، ووجدت فيها كافة تيارات المجتمع الفكريّة والسّياسيّة منبرا حرّاً لها، خصوصاً مع افتقار الوسط الإعلامي الرّسمي في السعودية لحرّية التّعبير وبأشكالها كافة، ولكنها لم تكن تخلو بطبيعة الحال من رقابة المؤسّسات الحكوميّة. استمرّت هذه الفترة حتى بداية مرحلة المدوّنات، والتي برزَ فيها كثيرٌ من الشّباب السّعوديين، وبتعدّد اهتماماتهم من حيث حقوق الإنسان، ورصد الأخبار، إضافة إلى بعض المدوّنات التي كان لها طابع الصّفحات الشّخصية واهتمّت بتدوين الأفكار وانتقاد السّياسات. إلا أن هذه التجربة لم تدم طويلا، حيث ظهرت شبكات التواصل الاجتماعي، أو ما يُعرف بالإعلام الجديد، مثل فيس بوك، وتويتر، ويوتيوب.

ما يُميّز دخول مواقع الإعلام الجديد هو أنها كانت ساحة مفتوحة لشريحةٍ أكبر من الشّباب السّعودي، وذلك لأسباب لها علاقة ببساطة الأسلوب المستخدم في التعبير داخلها، بخلاف المنتديات والمدوّنات التي تفرض، أحياناً كثير، على المدوّن اتخاذ شكل معيّن في الصّياغة وترتيب الأفكار، وبمنطقٍ معين، لكي تجد استجابة ملموسة لدى القارئ والمتابع. هذه البساطة أدّت بالتالي إلى زيادةٍ في التفاعل، والتجاوب السّريع في نقل الأخبار وإبداء الآراء، وبألوان مختلفة من الأساليب، فبعضها كان يأخذ شكلاً جادّاً ومنطقيّاً، وبعضها كان يستثمر الأسلوب السّاخر والمضحك، مع توظيف لافت للوسوم أو ما يعرف بالهاشتاق. وكانت مواضيع الفساد والإصلاح السّياسي، وحقوق الإنسان، والتطوّع.. هي من أكثر الموضوعات التي لقيت حراكاً واسعاً على تلك المواقع، إضافة إلى أنها خلقت شبكة تواصل اجتماعيّة حقيقيّة بين الفاعلين والناشطين في السّاحة السّعودية، ما أدّى إلى تشكيل حملات إلكترونيّة تخصّ قضايا تمسّ مصلحة المواطن وعلاقته بالنظام السّياسي[208]، مثل حملة التضامن مع سجين الرأي محمد البجادي، والمطالبة بالإفراج عنه، وأيضا حملة تضامنيّة مع السّجين الشيخ يوسف الأحمد الذي سُجن بسبب نقده، على فيديو محمول في موقوع اليوتيوب، لسياسة الاعتقال في السعودية، وانتقاده لوزارة الدّاخليّة.

ولا يمكن دراسة الوعي السّياسي في السعودية من حيث تطوّر التكنولوجيا ونقل المعلومات؛ دون أخذ الاعتبار الظّروف المحيطة التي مرّت بها المنطقة، إذ أحدثت الانتفاضات العربيّة وعياً سياسيّاً في عقل الشاب السعودي، فأظهرت إبداعات شبابية "كامنة" فيه، تدلّ على امتلاكه إبداعاً في التّنظير السّياسي، على الرغم من النظرة السائدة بأنّ الجمهور السعودي يتخذ موقف منْ يُراقب، أو "من يبدأ ليكون هو العاشر، وليس الأول". وبرغم ذلك، هناك كتلة شبابية بدأت تظهر بشكل بارز في مواقع التواصل الاجتماعي، تشعر بأهميّة وجودهم بوصفهم محرّكين للعمليّة السّياسيّة. بل إن هذه الكتلة كانت محفّزاً أساسيّاً لدخول رموز الإصلاح السياسي، بمختلف تياراته، إلى عالم الإعلام الجديد، والعمل على كسب شرائح كبيرة من المتابعين لهذا الوسط، من أجل تبنّي أفكارهم ومحاولة ممارسة الضغط على الحكومة من خلالها.

ردّ فعل الحكومة

207 المصدر نفسه.

208 وليد الخضيري، "تويتر والإصلاح في السعودية"، موقع المقال: http://www.almqaal.com

لم تكن ردود فعل الحكومة على تلك الاحتجاجات والعرائض ذات طابع واحد، بل تعدّدت ردود الأفعال من خلال أشكالها وطبيعتها وقوّتها[209].

لقد اتجهت الحكومة لاتخاذ إجراءاتٍ أمنيّة في مواجهة عمليّات التظاهر أو الاحتجاج. لقد اعتقلت خالد الجهني الذي تظاهر في يوم 11 مارس أمام أعين الصحافة، كما نظمت حملات اعتقال على إثر المظاهرات التي انطلقت في المنطقة الشّرقيّة، واعتقلت منذ بداية الاحتجاجات في شهر فبراير 2011م؛ 800 شخص، تمّ الإفراج عن معظمهم، وما زال 155 معتقلا حتّى الآن، وبينهم 22 طفلا رهن الاعتقال، كما اُتخذت تدابير أمنيّة أكثر ضدّ الاحتجاجات التي خرجت للمطالبة بحلّ قضية المعتقلين السّياسيين، فكانت تُطوّق المُظاهرات، ويُعتقل أكثر منْ شارك فيها من رجال ونساء وأطفال، ومن ثم تقوم السّلطات بمحاكمتهم، وتُجبرهم على الاعتذار وكتابة التعهّدات. وعادة ما تتم هذه المحاكمات للرجال دون النساء، إذ كانت الحكومة سابقا تكتفي بإحضار ولي أمر المرأة لإخراجها، ولكن في يوم 8 من يناير 2013 سُجّلت أول محاكمة للنساء، وتمّ الحكم عليهن بالسجن لمدة خمس أيام، وطلب منهم القاضي الاعتذار عن تظاهرهن، فرفضوا تقديم الاعتذار.

أمّا عن ردّ فعل الحكومة الذي ترافقت مع بدايات الانتفاضات العربيّة؛ فكانت في معظمها إجراءات وتدابير اقتصاديّة، أو ما يمكن تسميتها بالمكرمات الملكيّة، إذ أعلن الملك عبدالله عن مجموعة أوامر ماليّة، وصلت في مجموعها إلى 37 مليار دولار، اشتملت على زيادة 15٪ في رواتب موظّفي الدّولة، ومساعدة الضمان الاجتماعي، وتمويل التّعليم، وخلق فرص عمل. كما خرج الملك عبدالله بن عبدالعزيز بعد أيام من يوم 11 مارس 2011 ليشكر الشعب الذي أظهر الوحدة الوطنيّة، والولاء في مواجهة "دعاة الفتنة"، ومن ثم أعلن عن صرف مبالغ ماليّة كمنح جديدة للشعب، وتم كذلك إطلاق برنامج حافز لإعانة العاطلين عن العمل، وتحسين الرّعاية الصّحيّة، وزيادة القرض الإسكاني من 300 ألف ريال إلى 500 ألف ريال، كما أصدر أوامر بإعفاءات المواطنين عن قروض صُرفت لهم من قبل الدّولة. إضافة إلى ذلك، اُستحدثت 60 ألف وظيفة أمنيّة في القطاع الأمني للباحثين عن عمل، وشدّدَ على مكانة القرارات الصّادرة عن هيئة كبار العلماء، وفرض حظر على إهانة المفتي العام للمملكة، وهي إشارة رآها البعض لتوظيف العامل الدّيني لمنع الاحتجاجات والمظاهرات. وخُصّصت أيضاً مبالغ ضخمة، وصلت قرابة 319 مليون دولار، لصرفها على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وترميم المساجد، والرئاسة العامة للأبحاث الدّينيّة والإفتاء، ودعم جمعيات تحفيظ القرآن، ومكتب الدعوة والإرشاد في وزارة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى إنشاء مجمّع للفقه.

ومنذ شهر يونيو 2012م؛ تقدّمت هيئة التّحقيق والإدّعاء العام برفع دعوى ضدّ بعض نشطاء حقوق الإنسان، وهم الدكتور عبدالله الحامد والدكتور محمد القحطاني، وهما أحد المؤسّسين لجمعية الحقوق المدنيّة والسّياسيّة (حسم)، تتهّمهم فيها بإنشاء جمعيّةٍ غير مُرخّص لها، والتّحريض على الإخلال بالنّظام العام. واستمرّت المحاكمة ليصل مجموع جلساتها 10 جلسات، وبعد ذلك حُدّد تاريخ 16 من يناير 2013 موعداً للنّطق بالحكم. ومن اللافت أن هذه المحاكمة اختلفت عن غيرها من المحاكمات، إذ سُمِحَ بحضور الإعلام والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان، ولكن مُنع الحضورُ من استخدام هواتفهم النقّالة داخل المحاكمة، كما أوقف صحفيّان أثناء سيْر المحاكمة، لكن لم يتم احتجازهم طويلا.

209 علي الظفيري، السعودية وربيع العرب، موقع المقال: http://www.almqaal.com

تطوّرات في الملف السّياسي الحقوقي

من ضمن أبرز المعتقلين يمكن الإشارة إلى سليمان الرشودي، وهو ناشط آخر في جمعية الحقوق المدنيّة والسّياسيّة في السعودية، وتمّت اعادة اعتقاله لمدة 15 سنة قضاها في السجن لتهمٍ من بينها التّعاون مع منظّمات خارجيّة، والعمل على إسقاط النظام. وفاضل المناسف، أحد الأعضاء المُؤسّسين لمركز العدالة لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، وهو يُحاكم أمام محكمة جنائيّة متخصّصة بتهمة "سحب الولاء للحاكم" و"الإخلال بالنظام العام عن طريق المشاركة في المسيرات". وكان رهن الاحتجاز منذ 2 أكتوبر 2011، واعتقلته قوات الأمن بعد أن حاول التفاوض مع شرطة المنطقة الشرقية (القطيف) بشأن اعتقال اثنين من كبار السّن يُلحق أبناءهم أمنيّاً بتهمة مشاركتهم في المظاهرات. وهناك حمزة كاشغاري، والكاتب المعروف تركي الحمد، وهما مسجونان بسبب انتقادات تمّ توجيهها لجماعاتٍ دينيّة وبتهمة الخروج على الرّأي الدّيني السّائد.

وعلى الرّغم من عدم توفر معلوماتٍ دقيقة, إلا ان هناك آلاف السّجناء السّياسيين في المملكة العربيّة السّعودية. وتدّعي جمعية الحقوق المدنيّة والسّياسيّة "حسم" في السعودية؛ بأنّ عدد الأشخاص الذين يخضعون قيد الاحتجاز التعسفي بلغ عددهم 30000[210]. وقد أعلنت وزارة الدّاخليّة في أكتوبر 2012 بأنه ليس هناك أيّ سجين سياسي في المملكة، وأنّ جميع المحتجزين مشتبه بهم في جرائم متصلة بالإرهاب[211].

ليس لدى المملكة العربيّة السّعوديّة قانون جنائي مُدوّن للعقوبات، مما يؤدّي إلى خضوع الجنايات إلى تأويل القاضي وفهمه لنصوص الشّريعة الإسلامية.و المملكة العربية السعودية هي واحدة من ثلاثة بلدان في جميع أنحاء العالم ممن لا تزال تستخدم عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها الأطفال. وقد قامت وزارة الداخلية بحظرالمظاهرات منذ عام 2011. ولاتزال المملكة العربية السعودية تُحاكم المتظاهرين والمعارضين في محاكم جنائية استثنائية، والتي أنشئت في 2008 لمحاكمة الإرهابيين المشتبه فيهم، وقد تصاعد اللّجوء إليها لمحاكمة المعارضين بتهم سياسيّة[212].

إنّ المستقبل السّياسي والحقوقي في السّعودية؛ لا يبدو واضحاً، لكن عجلة التّغيير في المنطقة ما زالت تسيرُ، دون توقّف، ويبدو أنّ الحكومة السّعودية - مثلها مثل باقي حكومات الخليج - تواجه خيارين. فإمّا أن تختار التّعجيل بالإصلاح، وإقرار حكم دستوري، وتعزيز استقلال القضاء، وضمان حقوق المواطنة، من حقّ حرّية التعبير وحقّ التّجمّع وإنشاء المنظمات والجمعيّات المدنيّة والأهليّة. وإمّا أن تتجه نحو الخيار الأمني في تعاطيها مع المطالب. وإذا كان الماضي القريب نبراساً للمستقبل، فإنه لا يُستبعد أن يكون هناك مزيجا من استخدام هاتين الإستراتيجيتين.

210 https://www.youtube.com/watch?v=urlLE3ttfYs
211 http://www.reuters.com/article/2011/08/25/us-saudi-detainees-idUSTRE77O34O20110825
212 http://www.hrw.org/world-report/2013/country-chapters/saudi-arabia

2.7 التطورات السياسية في سلطنة عُمان

مقدمة: مظاهر الخلل السياسي

يرى البعض بأن سلطنة عمان من أوائل دول المنطقة التي عاشت تجربةً ديمقراطيّة "إسلاميّة"، من خلال إقامة دولةٍ تقوم على أساس الانتخاب، والتي على أساسها يقوم المذهبُ الإباضي، وهو المذهب الذي استطاع أن يقيم دولة في عمان. و"يمكننا القول بأن الأباضية أوّل حزب جمهوري في الإسلام، حيث لم يقرّوا بمبدأ الحكم الذي يكون محصوراً في آل البيت، أو حكرا على قريش، بل كانوا يرون أن قرار اختيار الحاكم يعود إلى اختيار الشّعب من حيث الافضلية"[213].

ورغم هذا الإرث الحضاري، والتّجربة التي تحاول أن تُقارِب الدّيمقراطيّات الحديثة؛ إلاّ أنّ هناك خللا سياسيّا واضحاً في عُمان/ الدّولة قبل سنة 197م، والتي تُعتبر بداية قيام دولة عُمان الحديثة الموحّدة، بعد ما شهدته عمان تفكّك سياسي، وقيام دول داخل الدّولة، مثل دولة الإمامة، مضافاً لها التمرّدات الثوريّة والقبليّة، والتي أضعفت الدّولة، وبالتالي أوجدت ضعفاً في السّلطة السّياسيّة، والقرار السّياسي للدّولة المركزيّة القائمة في مسقط، والمتمثّلة في السّلطان. وصل هذا الضعف إلى درجةٍ كانت فيها الدّولة تفتقد المؤسّسات، وبلا جيش تقريبا. وفي سنة 1970م، كانت بداية تكوّن دولة عمان الحديثة، أو ما يُطلق عليه رسميّاً: بداية النّهضة.

ويرى البعض بأنّ "التّطوّرات الإداريّة في حكومة السّلطنة قد حدثت بعد الحركة الانقلابيّة التي قادها (...) قابوس ضدّ والده السلطان سعيد بن تيمور.. والسلطان قابوس لم يدخر وسعاً في الإسراع في إنجاز مختلف المشاريع العمرانيّة والاقتصاديّة في البلاد. وبالرغم من أنّ السلطان لم يتخلّص بعد كليّاً من المركزية في الجهاز الإداري، إلا أنه حقّق إنجازات لا تُنكر في حقل التّشريع"[214].

ويمكننا أن نقول بأنّ مظاهر الخلل السّياسي في سلطنة عُمان حاليّا يكمن في ظاهرتين:

- ضعف المجتمع المدني.
- ضعف المؤسّسات الرّسميّة الشّريكة للدّولة في صناعة القرار (مجلس الشورى المنتخب، ومجلس الدّولة المُعين).

ضعف المجتمع المدني في عمان:

إنّ مفهوم المجتمع المدني هو، في الأساس، نتاجٌ للمشاريع الدّيمقراطيّة، أي هو ناتج عن الأنظمة الدّيمقراطية، وليس النّظام الديمقراطي هو نتيجة للمجتمع المدني. ولذلك، لا يمكن أن نقول أنّ هناك مجتمعاً مدنيّاً فعّالا، إلا في ظلّ و جود نظامٍ ديمقراطي يُؤمنُ بالمشاركة الشّعبيّة، وبحقّ الشّعب في صناعة القرار، على أن يُترجم ذلك إلى نصوص قانونيّة ودستور ضامن. ولكن، حتّى في ظلّ ما يكفله النّظام الأساسي للدّولة - وهو شبيه بما يُعرف بالدستور - نجد أنّ المجتمع العماني لا يترجم تلك النّصوص، ليُحولها إلى واقع ملموس.

على سبيل المثال، فإنّ المادة (32) من النّظام الأساسي للدولة تنصّ على "حرّية تكوين الجمعيّات على أسسٍ وطنيّة، ولأهداف مشروعة بوسائل سلميّة، و بما لا يتعارض مع النّظام الأساسي للدّولة، وفقا للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون"، ومع ذلك، ففي سلطنة عُمان لا توجد أيّة جمعيّة فكريّة أو جمعيّة ذات اتجاهات سياسيّة، وكل الجمعيّات فيها هي مهنيّة وخيريّة، و تكاد تكون محصورة في العاصمة مسقط. ويعزي الكثير من المثقفين العمانيون[215] ذلك إلى العراقيل القانونيّة تقف عائقا أمام تفعيل الحقّ الدّستوري، حيث لم تكفل النّصوص الحقّ تماماً، وبشكل صريح، وإنما أرجعته إلى القانون الذي - حسب رأي الكثيرين - يتمّ تطويعه ليتم الالتفاف من خلاله على الحقّ الدستوري. فقد "حدّد قانون الجمعيّات الأهلية مجموعة من الأنشطة المحظورة على الجمعيات في المادة (5)، حيث حظرت تلك المادة الاشتغال بالسّياسة، أو تكوين الأحزاب

213 منى سالم سعيد جعبوب، " قيادة المجتمع نحو التغيير: التجربة التربوية لثورة ظفار - 1969-1992م"، (بيروت، مركز داسات الوحدة العربية، 2010م)، ص 105

214 حسين محمد البحارنة، " دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها". (بيروت: شركة التنمية والتطوير، بروديكو، كتلة مؤسسات الحياة، 1973)، ص 145-144.

215 استطلاع الباحثة لرأي عدد من المثقفين العمانيين المشاركين في الحراك السياسي و الثقافي في عمان.

أو التدخّل في الأمور الدّينيّة أو القبلية، مع تأكيدها بعدم جواز ممارسة أي نشاط خارج ما حدّده نظامها الداخلي، وكذلك حظر عليها الاشتراك والانضمام إلى جمعيّات أو هيئات أو نادٍ مقرّه خارج البلاد، إلا بموافقة الوزير. ومن المحظورات أيضاً إقامة أي مهرجان أو محاضرات عامة، إلا بترخيص من الوزارة، وينسحب هذا الحظر فيما يتعلق باستقبال وفود أو إرسال وفود. والواقع العملي يؤكّدُ أنّ الموافقات يتمّ تداولها في اجتماعات مجلس الوزراء"[216].

ولكن البعض يرى في هذا الرّأي هروباً من الإقرار بحقيقة ضعف روح المجتمع المدني لدى الشّريحة العظمى من الشّعب العماني، فقبل الاحتجاجات الشّبابيّة لم يتقدّم المثقفون والمهتمون بالشّأن السّياسي من المواطنين العمانيين؛ بطلبٍ لتشكيل جمعيّة ذات اتجاهات سياسيّة، ولم يسجّلوا مطالباتٍ حقيقيّة لانتزاع حقّ تشكيل جمعياتٍ ذات اتجاهاتٍ سياسيّة. وحتى بعد الاحتجاجات، لم يُسجّل سوى طلب يتيم للجمعيّة الوطنيّة من أجل الإصلاح والتغيير، والتي دعا إلى تشكيلها المثقفون المعتصمون أمام مجلس الشورى في مسقط إبّان الاحتجاجات في عام 2011م، ويتزعمهم في ذلك الناشط السياسي سعيد بن سلطان الهاشمي. وفي حين لم تُمنح الموافقة على إشهارها من جانب السّلطات الرّسميّة؛ فإنّ اللافت أنّه لم يُرصد توجّه الشّباب والناشطين المطالبين بها؛ إلى مزيدٍ من الضّغط، ولم يتفاعل معهم المجتمع بمؤسساته وأفراده، وذلك على النّحو الذي يُفترض أن يكون عليه أيّ مجتمع مدني يطمحُ للخروج من الصّورة العشوائيّة في المطالبة وتنظيم الاحتجاجات، إلى وقعٍ أكثر تحضّراً من خلال المؤسّسات.

وفي تحليل هذه السّلبيّة، يرى البعض أنّ السّبب يكمن في الموروث الذي تمّ التّخطيط له عقب انتهاء الهيمنة البريطانيّة على عمان، والذي انتهى إلى إضّعاف المجتمع من خلال تكوين دولةٍ تقومُ على أساس شبكةٍ من المصالح المتداخلة لنسيج الأفراد المؤثّرين في المجتمع العُماني، فارتبط رجالُ المال بالسّياسة وشيوخ القبائل بالوجاهة والعطايا، وأصبح المجتمع بشكلٍ عام متمحوراً حول شخص السّلطان. ومن هنا ضعُف المجتمع العماني، وضعُفت فعّاليته و لعقودٍ من الزّمن، لاسيما في ظلّ الوفرة الماليّة التي تسبّبت، وبنحوٍ سلبيّ، في غياب مفهوم "المواطن" داخل المجتمع.

المجتمع العُماني والتركيبة السّكانيّة:

بسبب التّاريخ البحري لعُمان، فقد انفتحت على شعوب القارة الهنديّة والإفريقيّة، في الوقت الذي انعزلت فيه عن محيطها العربي بفعل المذهب الأباضي، والذي كان مُحارَباً من قِبل المذاهب الأخرى.

وفي عجالةٍ سريعة، فإنّ المجتمع العُماني لا يُعاني من مشكلة التّجنيس في تاريخه الحديث، إلاّ أنّ تركيبته التّاريخيّة جعلته ينقسم إلى دوائر متداخلة، وغير مندمجة. فمن حيث الأصول، فإنّه ينقسم إلى: مواطنين عرب، مواطنين من أصلٍ هندي، ومواطنين من أصلٍ إفريقي. أمّا من حيثُ المذهب، فينقسمون إلى: أباضيّة، سُنة، وأقلية شيعيّة مؤثرة. ومن حيث التّركيبة القبليّة، فإنّ التقسيم السائد يقسم الأشخاص إلى ذوي أصول قبائليّة، وبياسرة، ضعف، و ممن ينظر اليهم انهم منحدرين من خلفية الرق والخدمة المنزلية. مناطقيّاً، ينقسم المجتمع العُماني إلى: داخل، ساحل، شمال، وجنوب.

هذه الإثنيّات جميعاً، وإنْ كانت مُتصالحة في الوقت الحالي، إلاّ أنّ تمايز المجتمع، وفي ظلّ غياب المجتمع المدني - أي غياب المؤسّسات التي يمكن أن يذوب وينتظم من خلالها الجميع - تُنبئ بأنّ المجتمع العُماني قد يكون مهيّئاً للفتن والصّراعات الدّاخليّة. ومن هنا ينشأ الخوفُ، لدى كثيرٍ من أفراد المجتمع، من الإقدام على مُجابهة الدّولة، ومنه أيضاً تزدادُ سلطة الحكومة، وتضعف قوّة المجتمع.

ومن نتائج ذلك، نشأ في المجتمع العُماني ما يُشبه اللّوبي المُعقّد من أصحاب النّفوذ داخل هذه الإثنيات المختلفة، فأصيبت مؤسّسات الدّولة بداء الفساد المالي والإداري. ومنذ الثّمانينات بدأت الهوّة تزداد شيئا فشيئاً بين الأغنياء والفقراء في المجتمع العُماني، وبدأت تتكوّن بوادر للسّخط الشّعبي على أصحاب النّفوذ، وعلى الدّولة.

وفي عام 2005م، أصبح هناك حديث يروج على العلن في أوساط المثقفين والعامة، بشأن القضايا التي ترتبط بالمجتمع المدني وإشكالاته، فقد أدرك المثقفون خطر غياب مؤسّسات المجتمع المدني، وضعف النّصوص الضامنة للحرّيّات في النّظام الأساسي للدّولة. كما أصبحت البطالة والمشكلات الاجتماعيّة، والغلاء، وعدم توفّر فرص التّعليم الجامعي من الأزمات التي تؤرّق النّاس، وخاصة فئة الشّباب.

216 عمار المعمري، "الإطار الدستوري والتشريعي لعمل مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عُمان"، الجزء الثاني). تاريخ الاسترداد 6 مارس(2013، http:// omanammar.blogspot.com/2012/03/blog-post_04.html

حراك المثقفين في 2011م

كان من أبرز الحراك بين المثقفين؛ فكرة الدّستور التّعاقدي التي تقدّم بها محمد اليحيائي[217] للأوساط الثقافيّة، والتي نالت مساحة واسعة من النّقاشات، وتبلورت بناءً عليها أفكارٌ مختلفة، انطلقت منها صياغة الرّسالة التي تمّ رفعها إلى السّلطان في 3يوليو 2010م، و ممّا جاء فيها:

"جلالة السلطان، لا يخفى على جلالتكم أنَّ الدستور التعاقدي هو أحد أهم مُقوّمات الدَّولة الحديثة، وهو ضامن مهم لأمنها واستقرارها وازدهارها. ومن هذا المُنطلق ندعو جلالتكم، بشفافيَّةِ المَحكُومِ أَمامَ الحاكِم، إلى اتخاذ هذه الخطوة الهامة والحاسمة في تاريخ ومسيرة بلادنا؛ وذلك بتأسيس مجلسٍ وطني مهمّته صياغة دستور للبلاد (...)، قوامُهُ الشراكة والتعاقد بين الشعب وبين السلطان وعلى مبدأ المصلحة المشتركة، وثوابت تتمثل في أن الحاكم يمثل القوّة الرَّمزية والرُّوحيَّة للبلاد، تماماً كما يُمثلُ الشعب مصدر السُّلطات، وأنَّ المشاركة في إدارة شؤون البلاد مكفولة عبر مُؤسَّسَاتٍ تشريعية ونِيابيَّة وبواسطة انتخابات حُرَّة ونزيهة، وأنَّ مفاهيم المُواطنة والعدالة والمُساواة، والفصل بين السُّلطات، واستقلال القضاء التام، وضمان الحُريَّات الخاصَّة والعامة، وحُريَّات التعبير بمختلف أشكالها، وحُريَّة الصحافة، وحُريَّة التنظيم والتجمُّع السِّلمي؛ هي القِيَم والحُقوق الإنسانية التي يكفلها الدستور التعاقدي الكافل لشرعية الحاكم، تماماً كما يكفلُ -بالتوازي- حقوق المواطنين وواجباتهم تجاه بعضهم البعض".

كما تقّدم المثقفون بمقترح لتشكيل مجلس وطني لصياغة الدستور.

وثمّة خطوة رائدة أخرى في هذا المجال، حيث اجتمع عدد من المثقفين العمانيين في 2011م، ومع عدد من الشّباب، في المسيرة الخضراء الثانية، والتي جابت حيّ الوزارة بمسقط، واستقطبت مجموعة من الشّباب العُماني. وقد حملوا معهم عريضة استلمها منهم وزير ديوان البلاط السّلطاني، تحملُ حزمة من المطالب الإصلاحيّة. و اللافت أنّها اُستهلّت بالمطالب السّياسيّة. وجاء فيها:

أولا: مطالب في الحقوق المدنيّة والسّياسيّة:

- تعديل صلاحيّات مجلس الشّورى؛ ليُساهم في صنع القرارات، وتفعيل الأنظمة الرّقابية وضبط الجودة.

- تعديل قوانين الترشّح لمجلس الشورى، بما يُساعد على ضمان انتخاب أعضاء مؤهّلين علميّاً وعمليّا؛ يُمثّلون المجتمع، ويُعبّرون عن تطلّعاته.

- تعيين جلالتكم رئيسا لمجلس الوزراء، ؛ تقومون جلالتكم بتعيينه لفترةٍ مُحدّدة كلّ خمس سنوات؛ مهمّته تنفيذ خطة خمسيّة محدّدة، ويُحاسب من قبل مجلس الشّورى في نهاية فترته، حيث تُحدّدون جلالتكم مدى نجاح رئيس المجلس المعيَّن كلَّ خمس سنوات وفق ما ترونَه جلالتكم.

- حماية المال العام من خلال تفعيل دور جهاز الرّقابة الماليّة للدّولة، في مراقبة المصروفات ومحاسبة الأطراف المُسيئة للأمانة، ومحاسبة المفسدين مهما كانت مناصبهم. ووضع توجيه جلالتكم السّامي موضع الدّفع والتّنفيذ والتأكيد والتذكير عليه من قبل وسائل الإعلام العُمانية. القضاء على المحسوبيّة والوساطات في التّعيينات الوظيفيّة، ومعاقبة كلّ مسؤول يسيء لوظيفته في تعطيل وكبت الكفاءات، ووضع آليات رادعة لمكافحة المحسوبيّة والوساطة، وكلُّ ما من شأنه أن يخلّ بمقياس العدالة الذي وضعتموه جلالتكم منذ بداية نهضتكم المُباركة.

- تعزيز استقلاليّة القضاء؛ بإنشاء محكمة دستوريّة مستقلة، وأن يقوم مجلس القضاء الأعلى بتعيين القضاة، بدلاً من أن يكون قرارا وزارياً يتخذه الوزير.

217 مقدّم برامج في قناة "الحرّة" الفضائيّة.

- فصل الإدّعاء العام عن السّلطة التّنفيذيّة ومنحه الاستقلاليّة الكاملة في القيام بمهام عمله.

- تعديل قانون المطبوعات والنشر في أقرب فرصة؛ بما يضمن حقّ حرّية التّعبير؛ وألا تكون لوزارة الإعلام أية ولاية على الفكر والتّعبير عن الرأي، وأن يُناط للقضاء الفصل في هذه القضايا، عند حدوث خلافٍ بين الوزارة وبين المستفيدين من خدماتِها أو طالبي تصريحات المطبوعات أو وسائل الإعلام.

- التأكيد على الحقّ في إنشاء نقابات وجمعيّات مهنيّة، وتسهيل إجراءات إشهارها."

هذا بالإضافة إلى بعض المطالب الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، مثل مساعدة الباحثين عن العمل، وفتح البنوك الإسلاميّة.

وتمّ في وسائل الإعلام الحكوميّة الإعلان بأنّ السّلطان قد تسلّم عريضة المسيرة الخضراء الثانية. ولكن، وعلى المستوى الشّعبي، ظلّ حراك المثقفين محدودَ التّأثير، وشبه مجهول بالنسبة للغالبية العظمى من العمانيين، إلى أن انطلق الحراكُ الشّعبي بالتزامن مع ما عُرف بالرّبيع العربي.

الاحتجاجات الشّبابية في 2011م:

عندما أعلن عمر سليمان عن تنحّي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، وتولّي المجلس العسكري زمام الأمور في مصر لتسيير أمور البلاد؛ خرج عددٌ من الشباب العُمانيين - على أقل تقدير في محافظة ظفار- إلى الشوارع في مشهد احتفالي عارم، يُشبه المشاهد التي ينطلق بها الشّباب عقب كلّ مباراة لكرة القدم. الأمر الذي كان يعني إعجاب الشّباب بانتصار الثّورة المصريّة، وانبهارهم بالنتائج التي وصلت إليها في حينه. كان من المؤكّد أنّ هذا الإعجاب له دلالات وتبعات ستشهدها السّاحة العُمانية لاحقاً.

ففي 25 من فبراير؛ شهدت محافظة ظفار أوّل اعتصام شبابي يُنادي بعددٍ من التغييرات. وليس مستبعداً أن التاريخ المذكور أُستُلهم تيمّناً بـ25/يناير المصري. ولكن قبل ذلك، كانت هناك المسيرة الخضراء الأولى في 17 يناير 2011م، والمسيرة الخضراء الثانية في 18 فبراير2011م. إلاّ أنّ الحدث الأبرز في هذا الإطار هو الاحتجاجات الشّبابية في منطقة صحار، والتي أعطت زخماً لكلّ التحرّكات الشّبابيّة في مختلف مناطق السلطنة.

بعد "نحو أسبوعين من الاحتجاجات التي أطاحت الرئيس المصري حسني مبارك في فبراير شباط2011، اندلعت احتجاجات في بلدة صحار الصناعية بشمال عُمان. في 27 فبراير، 2011، تجمّع عدّة مئات من المتظاهرين للمطالبة بتحسين الأجور، و توفير المزيد من فرص العمل، وقد قُتل أحد المتظاهرين في 27/فبراير عندما أطلقت قوّات الأمن الرّصاص المطاطي على المتظاهرين. ومن ثم، توسّع نطاق الاحتجاجات في صحار خلال الأيام التّالية، بما في ذلك حرق بعض السّيارات والمحلات التّجاريّة، وانتشرت الاحتجاجات وصولاً إلى العاصمة مسقط. ورغم أن معظم المتظاهرين أعلنوا أن دوافع المظاهرات تعود إلى عوامل اقتصادية، وخاصة عدم وجود وظائف لائقة، أعلن البعض بأنّهم يريدون صلاحيّات أوسع لمجلس الشورى، وإعطاءه صفة الهيئة التّشريعيّة على غرار المجتمعات الغربيّة. ومع ذلك، فإنّ عدداً قليلا - حتى بعد وفاة أحد المتظاهرين - كانت تطالب بتنحّي السّلطان قابوس. لكن هذا المشهد كان محدوداً، حيث كانت ملصقات المطالب وعرائض المتظاهرين تُرفعُ بصحبة صور السّلطان قابوس. استمرّت الاحتجاجات في صحار ومسقط وفي معظم أنحاء السّلطنة خلال مارس 2011، بما في ذلك إنشاء مخيّم في ساحة صحار الرئيس - دوار الكرة الأرضيّة - وبحلول نهاية مارس 2011، يبدو أنّ السلطان قابوس تولّى تهدئة الكثير من الاضطرابات من خلال سلسلةٍ من التدابير. ففي 29 مارس 2011 بعث قوّات الأمن لمسح المحتجين من على جميع الأماكن في صحار".. [218]

وفي الأوّل من أبريل، أكّد الكثير من الناشطين وقوع قتيل آخر في صحار على يد قوّات الأمن، ولم يتم تأكيد ذلك رسميّاً، حيث إن القتيل

218 Kenneth Katzman. (August 30, 2012). **Oman: Reform, Security, and U.S. Policy**. New York: Congressional Research Service.

الأوّل تمّ الاعلان عنه في وسائل الإعلام الحكوميّة، أما القتيل الثاني فلم تعترفُ به السّلطات العُمانيّة، كما لم يصدر أيّ بيان ينفي صحة ما يُشاع حول مقتل أحد المحتجّين. وفي تقرير لمنظمة هيومن رايتس وتش جاء: "بدءاً من فبراير/شباط خرج آلاف العُمانيين إلى الشوارع في مختلف المدن للمطالبة بالوظائف، وللمطالبة بإنهاء الفساد وفصل مسؤولين كبار من المُتصوّر أنّهم فاسدين. ورغم أنّ الشرطة وقوّات الأمن سمحت في البداية بالتّظاهرات السّلميّة بشكل عام، فقد لجأت في 27 فبراير/شباط إلى استخدام الغاز المسيل للدموع والرّصاص المطاطي والذخيرة الحية ضد آلاف المتظاهرين الذين هاجموا مركزاً للشرطة وأحرقوه، في بلدة صحار الساحلية. وأدت المصادمات إلى سقوط عشرات المصابين، وقتلت الشرطة بالرصاص المتظاهر عبد الله الغملاسي. وفي 1 أبريل/نيسان أطلقت قوات من الشرطة والجيش الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي على متظاهرين ألقوا الحجارة. و قُتل خليفة العلوي، 22 عاماً، برصاصة مطاطية أصابته في وجهه[219]"..

وفي 1 أبريل أيضاً، أرسل السلطان قابوس مبعوثه الخاص، وهو وزير العدل، إلى معتصمي صلالة لينقل مطالبهم إلى السلطان، ويُبلغهم ثناء جلالته على اعتصامهم السّلمي، ملمّحاً برغبة السلطان في إنهاء الاعتصام، مستخدما عبارة: "جلالته لا يحبذ الاعتصامات"، ولكن المعتصمين أصرّوا على البقاء في الاعتصام.

انطلقت الدّعوات لقيام مظاهرات حاشدة في صحار في 8 أبريل، ولكن بسبب القبضة الأمنيّة الناعمة، ولكن المُحْكَمة، لم تتحرّك تلك المظاهرة. وفي نفس اليوم، تمّ اختطاف الناشطين سعيد الهاشمي وباسمة الرّاجحي من قبل ملثّمين، وضربهما ورميهما في الصحراء. وقد أكد سعيد الهاشمي في شهادته في ساحة الشّعب - كما يُسمّيها المعتصمون - أمام مجلس الشورى؛ بأنّ منْ اختطفوه كانوا يرتدون أحذية عسكريّة، ويتلقّون أوامر من قيادتهم عبر الهاتف، ووجّه الاتهام إلى الجهات الأمنيّة في الدّولة. ولم يُسفر التّحقيق الذي قامت به الشّرطة عن معرفة الفاعل. وقد أصيب الناشطان بإصاباتٍ بليغة.

فرض الأمنُ سيطرته على مواقع الاعتصامات في صحار ومسقط وبقية صور وظفار، وكانت الأعداد في عاصمة محافظة ظفار تزدادُ من حيث الانضمام للمعتصمين، وانتقل عددٌ من المحتجّين من مناطق السّلطنة الأخرى - التي أُنهيت الاعتصامات فيها بالقوة - إلى مدينة صلالة بمحافظة ظفار، وأصبحت صلالة حاضنة للاحتجاجات والاعتصامات في عُمان. استمرّ ذلك إلى أن قرّرت الحكومة في 12 مايو فضّ الاعتصامات، ونزول الجيش إلى شوارع محافظة ظفار، والتوجّه نحو مقر الاعتصامات أمام مكتب وزير الدّولة ومحافظ ظفار. وقد استفاد الجيش من تجربته في صحار، فنزل المجنّدون إلى الشّوارع دون سلاح، ولم يكن يحملون معهم سوى العصي، وذلك فيما يبدو خوفاً من "تهوّر" أحد الجنود وإطلاق الرّصاص، مما قد يُسفر عن قتلى، وقد تمّ اعتقال عددٍ من المعتصمين، ونقلهم إلى مسقط عبر مطار سلاح الجو، وكان ممّن نُقل إلى مسقط ومن ثم إلى سجن سمائل: "أبو عبدالحكيم عامر حاردان ، وناصر سكرون و أحمد بخيت تبوك وعلي المهري وسعيد المهري وبخيت المهري وعامر العامري وفهيم المعشني وسالم المعشني".

وفي نفس اليوم احتشد آلاف المواطنين حول الجيش في مقرّ الاعتصام، وأصرّ عددٌ من الشّباب على إعادة الاعتصام، فتمّ اعتقال مئات الشّباب، وإيداعهم في سجن آرزات بصلالة. وقُدّر العدد في البداية بما يُقارب الألف، ثم أطلق سراح كلّ منْ وقّع تعهّداً بعدم المشاركة في التجمّعات والاعتصامات، فيما رفض عددٌ يُقدّر بحوالي 350 التوقيع على أيّ تعهّد. وقد شهد سجن آرزات اضطرابات واحتجاجات من قبل السجناء، وكادت أن تتحوّل المنطقة المحيطة بالسجن إلى ساحة اعتصام جديدة من قبل المواطنين. وخلال تلك الفترة، تعرّض الجيش إلى رشْقٍ بالحجارة من قبل المراهقين و الأطفال ليلا، وسُجّلت عددٌ من الإصابات في صفوف أفراد الجيش والشّباب الصّغار.

وظلّ الجيشُ معكسرا في ساحة الاعتصام 17 يوما. وفي 20 مايو قطع الجيش الطريق المؤدي إلى سجن أرزات بعد عِلم الجهات الأمنيّة بأن آلافاً من الشّباب قرّروا اقتحام سجن أرزات، وفكّ أسر 350 سجينا ممن رفضوا توقيع التعهّدات، رغم الوساطات التي تمّت بين الجهات الأمنيّة والشّباب، والتي تولّتها قوّاتُ الفرق الوطنيّة، حيث إنّ الأخيرة محطّ ثقة من الطرفين - الحكومة والشباب- والتي أعلن فيها أنه سيتمّ الإفراج عن كافة المعتقلين في سجن أرزات. وفي 22 مايو كان جميع معتقلي سجن أرزات قد أطلق سراحهم دون توجيه أيّة تهم لهم. وفي 5/يونيو تمّ إطلاق

219 HUMAN RIGHTS WATCH.، **معاقبة "إعابة الذات السلطانية" جزء من حملة قمع أوسع**، 2012. بيروت: HUMAN RIGHTS WATCH.

سراح فهيم المعشني بسبب ظروفه الصّحيّة، وفي 4/يوليو تمّ الإفراج عن بقية المعتقلين من اعتصام صلالة. وهدأت الاعتصامات، رغم أنّ روح الاحتجاجات كانت لا تزال مشتعلة في نفوس الشباب، وذلك يعود إلى عددٍ من التّدابير التي قام بها السلطان قابوس لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ومحاربة الفساد المالي والإداري، وكذلك القيام بالإصلاحات الدّستوريّة.

تدابير وإصلاحات بتوجيهات من السلطان قابوس

وجّه السلطان قابوس أوامره وتوجيهاته للحكومة بنقل جميع رسائل الشّباب - كما هي - له شخصيّاً، وعندما حدثت أحداث صحار، وسقط قتيل فيها، أمرَ وزير ديوانه بالتوجّه فوراً حيث يجتمعُ الشّباب، ونقل مطالبهم بشفافيّة للسلطان. وقد نقل الوزير السابق تلك المطالب، وتسرّبت ورقة غير مؤكدة رسميّاً؛ كُتبت بخط اليد، وعليها توقيع وزير الديوان السابق السيد/علي بن حمود حملت 40 مطلباً من الشّباب إلى السلطان قابوس، واجتمع الأخيرُ بأعضاء مجلس الشورى المنتخب، واستمع منهم إلى شرحٍ وافٍ عمّا يحدث، ووعدهم بأنه سيُنصف الشّعب، وسيقف إلى صفّ الشّباب، ولن يتراجع أبداً عن ذلك. ثم توالت القرارات:

- أعيد تشكيل مجلس الوزراء، وأعفي الوزراء الذين طالب الشباب بإقالتهم من مهامهم، ومن بينهم أهم وزيرين في الحكومة، وزير ديوان البلاط السلطاني، ورئيس مجلس الخدمة المدنيّة، وكذلك معالي الفريق أول رئيس المكتب السلطاني.

- وجّه السّلطان الأوامر بأن تُشكّل الحكومة من وزراء مختارين من قبل الشّعب، أي من أعضاء مجلس الشورى.

- أقيل المفتش العام للشرطة والجمارك، وحصل الإدّعاء العام على استقلاليته التامة.

- تمّ العفو الشّامل عن جميع المعتقلين من الشباب على إثر الأحداث الاحتجاجيّة الأخيرة.

- أمر السلطان بتعديل النّظام الأساسي للدولة - الدّستور- بحيث يُعطى مجلس عُمان سلطات تشريعيّة ورقابيّة.

- أمر السّلطان باستقلاليّة هيئة الرّقابة الماليّة والإداريّة، ومنها سلطات تساعدها على تنفيذ مهامها الرّقابيّة.

- طالب الشّباب ب27 ألف وظيفة، فوجّه السلطان الأوامر لتشغيل 50 ألف مواطن ومواطنة، ومن ثمّ وصل العدد في القطاعين العام (المدني والعسكري) والخاص إلى سبعين ألف، بل أصدر توجيهاته بأن تتوجّه حافلات الجيش إلى أماكن الاعتصام، وتقوم بنقل كلّ منْ يرغب في الانتساب للقوّات المُسلّحة، ويتمّ تدريبهم، وضمّهم للجيش، وبذلك استوعبت الأجهزة الأمنيّة ما يقارب من 30 ألف شاب.

- أمر السّلطان بزيادة الاستيعاب، بل ومضاعفته، في مؤسّسات التّعليم العالي، ووجّه لدراسة إنشاء جامعة حكوميّة جديدة.

- أمر السّلطان بعلاوة غلاء معيشة لكلّ موظّفي الدّولة، ورفع الحدّ الأدنى للأجور في القطاعين العام و الخاص.

- أمر السّلطان بمضاعفة رواتب أسر الضّمان الاجتماعي بنسبة 100% وكذلك زيادة رواتب التقاعد بنسب تبدأ من 50%.

- أصدر أوامره بدعم أسر الضمان الاجتماعي بمنحٍ إسكانيّة لا تسترد، وقروض مُيسّرة لذوي الدّخل المحدود.

- إقامة استثمارات حكوميّة في مجال الثروة السّمكيّة بمائة مليون ريال عماني.

- أكد السّلطان في خطابه أمام مجلس عمان على التزامه والحكومة بعدم مُصادرة حرّية الفكر.

- أكد السّلطان أيضاً على ضرورة مراجعة العمليّة التّعليميّة بالسّلطنة، وإقامة الإصلاحات اللازمة.
- أصدر أوامره وتوجيهاته بإعادة تقسيم مناطق السّلطنة إلى محافظات، والعمل على وضع القوانين التي تحدّ من الإدارة المركزيّة.
- أصدر أوامره و توجيهاته بإنشاء المجالس البلديّة.
- أصدر أومره و توجيهاته بإنشاء لجنة شبابيّة عليا تنقلُ مقترحاتها مباشرةً إليه، وتتبع إداريّاً مجلس الدّولة، و ألا يزيد عمر منتسبي اللّجنة عن 40 عاما.

وبفعل هذه الحزمة الإصلاحات سيطر الهدوء على النّاس، وزدادت شعبيّة السّلطان. ومن أبرز ما حملته تلك الإصلاحات هو منح مجلس عُمان الحقّ الرّقابي والتّشريعي، كما أنّ باب الترشّح لمجلس الشورى أُعيد فتحه، فحملت الانتخابات إلى المجلس ثلاثة من أبرز المعتصمين، وهم "د/ طالب المعمري، وسالم المعشني، وسالم العوفي".

أبرز أحداث 2012م

شهدت بداية عام 2012 هدوءاً نسبيّاً في سلطنة عمان، وكان الكثيرون يعتقدون بأنّ أحداث 2011 ولّت بلا رجعة، وأن السّلطنة عادت إلى العام 1970م، حيث امتازت بالسّكينة والهدوء. ولكن ما لبث أن اندلعت عدد من الإضرابات العمّاليّة، وكان أكثرها تأثيراً احتجاجات عمّال حقل فهود النفطي، وما صحبه من تداعيات. ورغم التّكتّم الإعلامي والأمني على الإضراب المفتوح، فقد تمّ في 31/5/2012م اعتقال حبيبة الهنائي ويعقوب الخروصي وإسماعيل المقبالي على إثر محاولتهم تغطية ما يحدث في حقل فهود. وقد أدّى هذا الاعتقال إلى توليد حراكٍ في الأوساط الثّقافيّة، والمطالبة بالإفراج عنهم. وتمّ الإفراج عن الهنائي والخروصي في 4/6/2012م بضمان محلّ اقاماتهم، فيما مُدد حبس المقبالي. وأعقب ذلك سلسلة من الاعتقالات بتهم الكتابات التّحريضيّة، وفي هذا السّياق اعتقل إسماعيل الأغيري في 4/ 6/2011 م، وخلفان البدراوي في 6/6/2011م.

المجتمع العماني و"قضية الاعابة"

طوال فترة الاحتجاجات التي شهدتها سلطنة عمان، كانت شخصية السّلطان محطّ اهتمام واحترام جُلّ العُمانيين، ولم يكن يجرؤ أحدٌ على القدح في ذات السّلطان، إلى أن ظهرت قضية "الإعابة"، حيث وُجّهت إلى مجموعةٍ من الشّباب تهمة "إهانة الذّات السّلطانيّة"، وتمّ نشر خبر المحاكمات، وانتشرت الشّائعات حول القضية، وبدأت تسري الأحاديث والأقوال التي تقدح في شخص السّلطان، وبحدّةٍ تفوقُ ما كتبه الشّباب المعتقلون أنفسهم. وقد نقلت الخبرَ جريدةُ " العمانية" على هذا النّحو: "أصدرت محكمة مسقط الابتدائيّة أمس أحكامها في قضايا الكتابات المُسيئة والتحريضيّة بحقّ ستة متّهمين أدينوا بجرائم الإعابة ومخالفة قانون تقنيّة المعلومات".

"وقد قضت المحكمة بالسّجن لمدّة سنة، مع دفع غرامة مالية قدرها ألف ريال عماني، بحقّ كلّ من المتّهمين: محمد بن خاطر بن راشد البادي من مواليد ولاية صحار عام 1991م، طالب بكلّية الحقوق في جامعة السلطان قابوس، ومحمد بن زايد بن مرهون الحبسي من مواليد مسقط عام 1986 م، ويعمل في جامعة السلطان قابوس، وعبدالله بن سالم بن حمد السيابي من مواليد ولاية بهلا لعام 1988م، ويعمل في وزارة القوى العاملة، وطالب بن علي بن هلال العبري من مواليد ولاية الحمراء عام 1985م، ويعمل بجامعة السلطان قابوس، وعبدالله بن محمد بن ناصر العريمي من مواليد ولاية صور عام 1980م، ومنى بنت سهيل بن سعيد حاردان من مواليد ولاية ضلكوت عام 1988م، طالبة بكلية الهندسة بجامعة ظفار[220]".

220 وكالة الانباء العمانية، السجن لـ 12 متهما بأحداث شغب وتعطيل المرور وجرائم الإعابة، جريدة "عمان"، 2012م.

قضية التجمهر:

تلت "قضية الإعابة" قضيّة التّجمهر، ففي 11 يونيو 2012، خرج مجموعة من المتضامنين مع معتقلي الإعابة في ذات السلطان، للمطالبة بالإفراج عنهم، أو السّماح لهم بالتواصل مع أهاليهم، ومقابلة المحامين، ومعرفة مكان اعتقالهم. قامت السّلطات الأمنيّة باعتقال 26 فردا، وتمّ اطلاق سراح 15 فردا، والابقاء على 11 منهم. ولاحقاً، صدر بحق الـ(11) حُكما من المحكمة الابتدائيّة، أصدره القاضي يوسف الفليتي، الذي تولّى الحكم على المتهمين بعد أن تنحّى القاضي الأول، وتنحية القاضي الثاني، وذلك دون إطلاع القاضي يوسف الفليتي على كافة إجراءات المحاكمات التي حدثت قبل تولّيه، كما اتضح لاحقاً من خلال محكمة الاسئناف، ودون حتى الاستماع لشهادات الشهود، واكتفى بما قدّمه الإدّعاء العام من بيانات. وحكم يوم 8/8/2012 بالحبس لمدة سنة بتهمة التجمهر بغرض الإخلال بنظام الأمن العام، والشغب وعرقلة حركة السير، قبل أن يُخفّف لـ6 أشهر عبر الاستئناف، بعد أن تمّ إلغاء تهمة عرقلة السير.

في آخر جلسة استئناف يوم 21/11/2012م، وقبل جلسة النّطق بالحكم، سُئل الإدّعاء العام: لماذا عرضت التّعهّد على ال15 معتقلا، وأفرجت عنهم، ولم تعرضه على الـ11 الآخرين؟ فأجاب:" لأنّنا كنّا نعرف أنّنا حتى لو عرضنا عليهم لن يوقّعوا"[221].

وقد نُشرت أسماؤهم في الصّحف ووسائل الإعلام، وصورهم مع بعض المعلومات الشّخصيّة عنهم، وجاء نصّ الخبر في جريدة "عمان" نقلاً عن وكالة الأنباء العمانيّة على النّحو التّالي: "أصدرت محكمة مسقط الابتدائيّة في 8/ أغسطس 2012م أحكامها في قضيّة التّجمهر بحقّ (11) أحد عشر متّهماً أُدينوا بجرائم التّجمّهر بقصد إحداث شغب وتعطيل حركة المرور... تالياً تفاصيل الأحكام... كما أصدرت محكة مسقط الابتدائية بتاريخ 8 اغسطس لعام 2012 حكمها في قضية الكتابات المسيئة والتحريضية بحق المتهم اسامة بن حمد بن خلفان آل تويه ، الذي ادين بجرائم الاعابة ومخالفة قانون تقنية المعلومات .. تاليا تفاصيل الحكم.

الاسم : أسامة بن حمد بن خلفان آل تويه، من مواليد ولاية مطرح لعام1992 طالب بالكلية التقنية العليا بالخوير، وحُكم عليه بالسجن لمدّة سنة، مع دفع غرامة ماليّة قدرها ألف ريال عماني، بتهمتي الإعابة ومخالفة قانون تقنية المعلومات" (.[222]

تداعيات قضية التجمهر والإعابة:

كان من أولى تداعيات قضية الإعابة هو البيان الذي أصدرته جمعيّة الكتّاب والأدباء العمانيين والذي جاء فيه: "تلقت الجمعيّة ببالغ الأسف نبأ الحكم القضائي بإدانة عددٍ من أعضائها بتهمتي التجمهر بقصد إحداث شغب وتعطيل حركة المرور، وهم: الكاتب والباحث سعيد بن سلطان الهاشمي الحائز على جائزة الإنجاز الثّقافي البارز في عُمان عام 2009، والكاتب والنّاقد ناصر صالح، الفائز بجائزة سعاد الصباح العربيّة في النقد، والكاتبة والمحامية بسمة مبارك سعيد، والكاتبة والإعلامية باسمة الراجحي وغيرهم.. وإذا كانت الجمعيّة لا تودّ التّعليق على أحكام القضاء ما دامت درجات التّقاضي مازالت قائمة، إلاّ أنه لا يسعها أن تقف موقف الصامت من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها وترتكبها الجهات الضبطيّة العُمانيّة بحقّ كتّاب يمثّلون طليعة شباب عُمان ونخبتها الواعية، وعدّة مستقبلها الزاهر (..) هذه الانتهاكات التي تتعارض بشكلٍ صارخ مع القوانين العُمانيّة المعمول بها في الدّولة، وفي مقدّمتها النّظام الأساسي للدّولة، الذي يُعدّ بمثابة دستور للبلاد، ناهيك عن تعارضها مع القوانين الدّوليّة التي وقّعت عليها السّلطنة بموجب اتفاقيات ومعاهدات دوليّة."

ثم سرد البيان هذه الانتهاكات، بما فيه تغيير القضاة بشكل مستمر، والاحتجاز التعسفي لأشهر من دون معرفة التهمة.

وقد لاقت قضية التجمهر تعاطفاً شعبيّاً في الأوساط العُمانيّة، في حين انقسم المجتمعُ حول قضية الإعابة بين منْ يعتقد أن الأحكام كانت قاسية، و بين منْ يذهب إلى أنّهم "يستحقّون ذلك"، بل ذهب البعضُ إلى المطالبة بأحكام أشدّ قساوة.

---

221 المرصد العماني لحقوق الانسان، . http://www.facebook.com/MHROMN?ref=stream. تاريخ الاسترداد 7 مارس, 2013

222 وكالة الأنباء العُمانيّة، مصدر سابق.

- توالت الكتاباتُ المُندّدة بالحكم عبر الشّبكة الإلكترونيّة، بخصوص قضيّة التجمهر، كما قامت عددٌ من جمعيّات حقوق الإنسان بإدانة تعامل حكومة سلطنة عُمان مع حرّية التّعبير. ومثال ذلك، التّصريح الذي صدّرته هيومن هيومن رايتس ووتش ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وجاء فيه: "إنّ الحكومة العُمانيّة عليها إسقاط القضايا المرفوعة ضدّ تسعة من نشطاء الإنترنت، ومتظاهر واحد، أدينوا جنائياً، لا لشيء إلا لممارسة حقّهم في حرّية التّعبير، والقضايا منظورة الآن أمام محكمة الاستئناف العُمانيّة.

قال نديم حوري، نائب مدير قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "

"قبل أكثر من عام أعلن السلطان عن سلسلة من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع الديمقراطية وإنهاء الفساد في السلطنة. وها هي حكومته الآن تعاقب الناس على مطالبته بالوفاء بالوعود"[223].

- ومن تداعيات هذه القضية أيضا دخول المُدانيين فيها الإضراب المفتوح احتجاجاً على تأخّر نظر المحكمة العليا، وقد أصدر المركز الدّولي لدعم الحقوق والحرّيات بياناً جاء فيه: "يُعرب المركز الدّولي لدعم الحقوق والحريات عن استيائه البالغ وعن قلقة بسبب ارتفاع عدد النّشطاء المُضربين عن الطعام داخل سجن سمائل بسلطنة عمان إللى 23، ودخول النشطاء سعيد الهاشمي وعبدالله العريمي وبدر الجابري مرحلة حرجة، فيما تتدهور الحالة الصّحيّة لباقي النشطاء العمانيين تباعا".

وقد "قامت المحكمة العليا اليوم 4 مارس/آذار 2013 بالنقض والإحالة في بعض الطعون المُقدّمة لها من معتقلي قضية الرّأي "التجمهر"، حيث قضت بإلغاء أحكام التجمهر التي تدين المتهمين وتأمر بإعادة القضية لمحكمة الاستئناف مُجدّدا للنّظر في القضية، مع تغيير للجنة الاستئناف عن اللّجنة السّابقة التي كان يرأسها محمد الأخزمي وبعضوية كلٍّ من: المختار الحارثي وبدر الراشدي.

ويترتّب على هذا النقض الإفراج عن المعتقلين الذين تمّت الموافقة على الطعون المُقدّمة منهم. وقد قبلت المحكمة طعون كل من: باسمة الراجحي، بدر الجابري، وبسمة الكيومي، سعيد الهاشمي، عبدالله الغيلاني، محمود الجامودي، مختار الهنائي ناصر الغيلاني. ورفضت طعون كلّ من: خالد النوفلي، محمد الفزاري، محمود الرواحي (الغير ذي صفة). وعليه فقد باشر كلّا من المحامين خليفة الهنائي وقيس القاسمي مباشرة إجراءات الاستئناف اللازمة لهذا الأمر، وإخراج موكّليهم الذين تمت الموافقة على طلباتهم".[224]

- ومن تداعيات هذه القضية، رفْضُ أهالي المتهمة في قضية الإعابة، منى سهيل حاردان، تنفيذ الحكم القضائي، ورفضت قبيلتها تسليمها لرجال الأمن الذي حاولوا تنفيذ الحكم القضائي في يوم الأربعاء 6/3/2013م، وحتّى تاريخ كتابة هذه السطور(11/3/2013) لم يتم تسليمها، كما لم تقم قوات الأمن بمداهمة المنزل خوفاً من حدوث مواجهات بين رجال الامن و قبيلة حاردان.

وفي آخر التطوّرات في القضية، أعلن السّلطان قابوس في 22 مارس العفو والإفراج عن كلّ المتهمين في قضية الإعابة، وتمّ تحليل هذا الموقف من قبل بعض المراقبين على أنه مبادرة لتهدئة الأوضاع، في ظلّ سخونة الأجواء السّياسيّة العامة. وعلى الرّغم من التغطية الإعلامية المتدنية نسبيّاً لاحداث عمان، في حال مقارنتها بجيرانها في البحرين والكويت والإمارات؛ إلاّ أنّ عام 2013 ينبيء بتواصل الاحتقان السّياسي وتطوّراته في عمان، كما هو الحال في جاراتها من دول مجلس التعاون.

223 هيومن رايتس ووتش، "مقاقبة إعابة الذات السطانية جزء من حملة قمع أوسع"، يوليو 2012.
224 المرصد العماني لحقوق الإنسان، http://www.facebook.com/MHROMN?ref=stream. تاريخ الاسترداد 7 مارس 2013

2.8 التطوّرات السّياسيّة في دولة قطر

تُعتبر قطر اليوم لاعباً مؤثّراً برز بريقه مؤخّراً على السّاحة الإقليميّة والدّوليّة، وخاصة في أحداث الانتفاضات العربيّة، والتي تُعدّ الدّوحة طرفاً جدّيّاً فيها. إلا أن هذا الجزء من البحث سيُركّز على التطوّرات السّياسيّة المحلّيّة في قطر، والتي خرج منها بعضُ الأصوات المُطالبة بإصلاحات سياسيّة، تجعل المواطن القطري مُشاركاً وصانعاً للقرار في بلده.

يرى البعض بأن الرّفاهية التي يعيشها المواطن القطري، في ظلّ نظام الحكم الحالي، عائقاً يحول دون تشكيل حراكٍ شعبي على مختلف المجالات، وقد كانت الزّيادة التي شملت رواتب المواطنين في سبتمبر 2011 تُعزز هذه الرّفاهيّة، حيث إن رواتب الموظّفين المدنيين العاملين في القطاع العام تمّت زيادتها بنسبة 60% والعسكريين بنسبة 120%.[225]

ولكن ما جاء بعد قرار رفع معاشات المواطنين قد يعتبر أكبر تطوّر سياسي رسمي على المستوى المحلي[226]، وهو إعلان أمير قطر في نوفمبر 2011 - أثناء افتتاح الدّورة الأربعين المنعقدة لمجلس الشورى المعيّن - إجراء انتخابات لمجلس الشورى في النصف الثاني من عام 2013. إلا أنه حتى كتابة هذا البحث، لم تبدأ الدّولة في القيام بأيّ إجراء "علني" يدعم ذلك الوعد[227]. وذلك بالرغم من أن الصّحافة القطريّة غطّت، ولأيام متواصلة، خبرَ موافقة مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بتحديد الدّوائر الانتخابيّة لمجلس الشورى في منتصف 2012، ولكن حتى الآن لم يطّلع أي شخص على القانون المذكور، وتكثر التّكهّنات حول ماهية هذه الانتخابات، وما إذا كانت ستُفتح للاقتراع العام، أم أنها ستقتصر فقط على جزءٍ مُعيّن من المواطنين، على غرار الحال في الإمارات. ولم يتم رصد أية ردود فعل محلّيّة قوية تُذكر حول هذا الإعلان، والذي يبدو أنه أحدث ضجّة خارج قطر أكثر من داخلها. هذا ويُذكر أن قطر قد نظّمت اربعة انتخابات للمجلس البلدي منذ عام 1999، وآخرها كان عام 2011.

بوادر المجتمع المدني

تواجه محاولات انشاء مجتمع مدني فاعل في قطر صعوبات بالغة، في ظلّ قانون الجمعيّات الحالي، والذي يُعيق محاولات إنشاء جمعيّات سياسيّة ومهنيّة ونقابية.

وبالامكان الإشارة في هذا الصدد الى محاولة عدد من المعلّمين تأسيس "جمعية المعلّمين القطريّة"، وجاءهم الرّدّ بالرفض من قبل إدارة الشئون الاجتماعيّة، لأن "مهنة التّعليم غير منظمة بقانون"[228]، ويُعتبر الرّدّ، بحدّ ذاته، تطوّراً، لأن العديد من المُتقدّمين لتأسيس مثل هذه الجمعات؛ لا يأتيهم أيّ رد، ووفقا للقانون، فالإدارة ليست مُلزمة بالرّد.

وان كانت تلك المعوّقات الماديّة والإدارية والقانونيّة التي يواجهها منْ يحاول تأسيس أيّ نوع من الجمعيّات؛ قد حالت دون تأسيس مؤسسات مجتمع مدني، الا انها لم تتمكن من تغييب الوعي السياسي في المجتمع. وقد يجد منْ يبحث عن هذا الوعي في التّجمّعات الأهليّة ومواقع التّواصل الاجتماعي؛ مؤشراتٍ لهذا الحراك غير المُنظّم.

على شبكة الانترنت

أسفرت مواقع التواصل الاجتماعي عن "حملات" عّدة، وُضعت فيها مؤسساتٌ حكوميّة وغير حكوميّة تحت الضغط[229]، وهذا ما حدث مع حملة مقاطعة شركة الاتصالات "كيوتل"، والتي انتهت باجتماع مع ممثلين من الشّباب المُنظّمين للحملة والأخذ بآرائهم. وحملة مقاطعة مطاعم في مشروع اللؤلؤة، حتّى توقّفت تلك عن بيع الخمور ولحم الخنزير في مطاعمها[230]. وتستمرّ حملة مقاطعة الخطوط الجويّة القطريّة بقيادة الكاتبة

225 http://www.qnaol.net/qnaar/local_news/politics1/pages/hhtamimdec183106092011.aspx
226 http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111101_qatar_elections_.shtml
227 http://www.mohamoon-qa.com/Default.aspx?action=DisplayNews&ID=9242
228 http://p.twimg.com/AsdfXKPCQAESnDn.jpg:large
229 http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1289&artid=139483 و http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1620&artid=190057
230 http://www.burnews.com/news-action-show-id-32521.htm

مريم آل سعد، والتي تُطالب "بتغيير إستراتيجية «القطرية» ورفع الخمور منها وإعادتها لحظيرتها الإسلاميّة."[231]

وكان أحد أبرز "نجاحات" هذا الحراك المحافظ منع الكاتبة السّعودية بدرية البشر من إلقاء محاضرة كانت متوقّعة لها في مايو 2012 في جامعة قطر بدعوةٍ من كلية الآداب والعلوم، قسم اللّغة الإنجليزية. حيث علت الأصوات من داخل الجامعة وخارجها، للمطالبة بإلغاء المحاضرة بسبب ما جاء في أحد نصوص الكاتبة - تبعاً لما جاء على لسان أحد الشخصيات - والذي اعتبره البعض تطاولاً على " الذّات الإلهيّة"[232].

كما ظهرت بعض الأنشطة الشّبابيّة في قطر ذات الاهتمام بالشّؤون السّياسيّة، على الرغم من عدم تطرّقه الكثير منها بشكلٍ مباشر إلى الوضع السّياسي المحلّي، حيث كانت تتحدّث، في الأغلب، بشكل هامشي على الدّاخل. ومن أمثلة ذلك هذه التحرّكات، مجموعة "شباب قطر ضدّ التطبيع"، والتي تحاول أن تُوقف عملية التّطبيع المتزايد في قطر مع العدو الصهيوني، والضّغط على المؤسّسات الحكوميّة لمُقاطعته وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على العدو[233]. ونظّمت هذه المجموعة - ولسنتين على التوالي - وبالتعاون من الأندية الطّلابيّة "اسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي" في العاصمة القطرية الدوحة في مارس 2012 و2013، وهي فعّالية تُعقد بالتّزامن في عدد من المدن حول العالم[234]. ومن الجدير بالذّكر، بأنّ هذه المجموعة اُستلهمت من تجربةٍ سابقة لمثقفين قطريين حاولوا إنشاء "الجمعية القطرية لمساندة الحقوق الفلسطينية" ولكنها[235]، وكبقية الجمعيّات، ووجهت بالرّفض من قبل إدارة الشئون الاجتماعية بوزارة شئون الخدمة والإسكان.

وفي ظلّ هذا النّشاط القائم على مواقع التواصل الاجتماعي، لم يكن مستغرباً لدى الكثير استمرار الدّولة في حجب عددٍ من المواقع الإلكترونيّة، والمطالبة بتوفيرٍ معلومات عن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الحكومة القطريّة، كما فعلوا مع موقع تويتر.

على أرض الواقع

ينصّ الدّستور القطري على حقّ التّجمع، إلا أنّ القانون رقم (18) الصادر سنة 2004 يتطلبُ من منْ يرغب في تنظيم مسيرة أو اجتماعٍ "يُشارك أو يُتوقّع أن يُشارك فيه أكثر من عشرين شخصاً لمناقشة موضوع عام، ويعقد في مكان خاص أو عام"؛ أن يحصل على ترخيصٍ من مدير عام الأمن بوزارة الدّاخلية"، وأن يكون الطّلب مُقدّم قبل الموعد المُحدّد، واذا لم يُستلم ردّ قبل الموعد بثلاثة أيام، يُعتبر ذلك بمثابة رفض[236].

ولكن، وبرغم هذه القيود، تُقام تجمّعات أهلية تهتم بالشّؤون السّياسيّة. ففي أبريل 2012، أصدرَ مجموعة من المواطنين المهتمين بالشأن العام كتاب "الشعب يريد الإصلاح في قطر.. أيضا"، الذي يُوثّق في فصوله الأحد عشر أوراقاً ومواضيع طُرحت وتمّ مناقشتها في مجلس الدكتور علي خليفة الكواري - منسق ومُحرّر الكتاب- على مدى عام، من 14 مارس 2011 إلى 6 فبراير 2012، فيما يُعرف بـ"لقاء الإثنين". وعرّف الدكتور الكواري في مقدمة الكتاب القائمين على هذا الكتاب بأنه يمكن تسميتهم بـ"قطريون من أجل الإصلاح". وهناك مجالس أخرى تُنظّم في الدوحة، مثل مجلس آل إبراهيم، ومقعد الدرويش (نسائي)، ومجلس شبابي آخر على شكل مؤتمر للتّعرف على المبادرات الشّبابيّة سنوياً[237].

أمّا بخصوص التّجمّع الذي يأتي على شكل المسيرات، والوقفات المهتمة بالشؤون الدّاخليّة؛ فهي قليلة. وآخرها صدرت من قبل أهل الأسير القطري المعتقل في السجون الأمريكية، علي صالح كحلة المري. وكان من المُتوقّع أن تكون الوقفة المُرخّصة أمام السّفارة الأمريكيّة في شهر مارس 2013 تضامناً مع الأسير، والذي يعيش وضعاً غير إنساني في معتقله في الولايات المتحدة الأمريكيّة؛ إلا أنه - وقبل الموعد بأسبوع - تفاجأ كلّ منْ كان ينوي المشاركة في الوقفة الاحتجاجيّة، بظهور أهل المعتقل في مؤتمر صحفي مطالبين المُتعاطفين مع القضية بعدم التّوجه إلى السّفارة، وأُعتبر الإلغاء قد تمّ بناءً على طلبٍ من المعتقل نفسه. وكان المُبرّر وراء ذلك، هو تحسّن ظروف معاملته في الفترة الأخيرة، وتمّ السّماح له بالحصول على العلاج الطبي الذي يحتاجه[238].

231 http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1920&artid=167158
232 http://www.almohtasb.com/main/articles.aspx?article_no=9890
233 http://qayon.blogspot.com/p/about-us.html
234 /http://doha.apartheidweek.org
235 http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/wthyq_tsys_ljmyhq-societyforp-legalrights.pdf
236 حسن السيد، "وقفات دستورية: محاولة لنشر الثقافة الدستورية في المجتمع القطري"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: الأردن، 2008م.
237 روضة الدوسري، "ثقافة المشاركة المدنية عند الشباب القطري: المجلس نموذجاً"، (رسالة ماجستير، 2011م)
238 http://www.raya.com/news/pages/ffa1a310-808c-4390-909c-a91b27944460

حرّية التّعبير

واذا كانت حرّية التّجمع والعمل الجماعي يعتبران مقومين مهمين لإنجاح التّجربة الانتخابيّة التي تنوي أن تخوضها دولة قطر في النصف الثاني من 2013م، فإنّ حرّية التّعبير وحرّية الصّحافة والنشر لا يقلاّن أهمية عن تلك الحقوق. لذلك، نستعرض في القسم التالي التّطوّر الحاصل في قطر في مجال حرّية التعبير وحرية الصّحافة، هذا البلد الذي يملك قناة "منبر منْ لا منبر له".

في نوفمبر 2012 حكمت محكمة أمن الدولة القطرية على الشاعر القطري محمد بن راشد العجمي المعروف بـ"ابن الذيب" بالسّجن المؤبد[239]، بعد أن تمّ اعتقاله في العام 2011 بتهمة "التطاول على رموز الدّولة والتحريض على الإطاحة بنظام الحكم". ومثل هذه الاتهامات والاعتقالات ليست الأولى من نوعها، ففي 2010 تمّ اعتقال الحقوقي سلطان الخليفي، وسالم الكواري، وعبدالله الخوار، والذين تمّ الإفراج عنهم لاحقاً، دون محاكمة[240]. ومازال يقبع في السجن فواز العطية، المتحدّث السّابق باسم وزارة الخارجيّة القطرية، والذي لا توجد أيّة معلومات عن حبسه[241].

كما ظهرت إشاعة، وبخاصةٍ في أوساط وسائل الإعلام الغربية، بأن سبب سجن "ابن الذيب" هو نشره لقصيدة الياسمين، والتي وجّه فيها انتقادات شديدة للحكومات في مختلف أنحاء الخليج، قائلاً: "كلنا تونس بوجه النخبة القمعيّة". كما تضمّنت القصيدة إشادة بالثّورة التّونسيّة، وانتفاضات الشعوب في كثير من الدّول، فيما بات يُعرف بـ"الربيع العربي". إلاّ أن الكثير من المراقبين المحلّيين يعتبرون أنّ السّبب الحقيقي وراء السجن، هو الهجاء والإساءة الشّخصيّة إلى أمير البلاد في قصائده، وليس تلميحاته إلى الانتفاضات العربيّة.

وقال محامي "ابن الذيب"، وزير العدل السابق السيد نجيب النعيمي في تصريح له بعد الحكم: "المؤبد لابن الذيب إخفاق للعدالة، وسنطعن في الحكم"[242].

هذا وقد انتقدت العديد من المنظّمات الحقوقيّة الحكم الصّادر على "ابن الذيب"، وكانت منظمة هيومن رايتس وواتش قد أثارت قضية "ابن الذيب" في أكثر من مناسبة، وذلك عبر رسالة رسميّة بعثت بها إلى المدّعي العام القطري، طالبته فيها بـ"احترام حرّية التّعبير وعدم ملاحقة الناس بسبب آرائهم"، غير أنّ المنظمة لم تتلق رداً رسمياً على رسالتها، ما دفعها إلى إصدار بيان رسمي حول القضية. ومؤخراً تم الاستئناف في ضية "ابن الذيب"، وتمّ تقليل الحكم من المؤبّد إلى 15 سنة[243].

أمّا من ناحية حرّية النّشر، فإنّ كتاباً مثل "الشعب يريد الاصلاح في قطر... أيضاً"؛ مُنع من التّداول، بالرّغم من تنوّع المواضيع التي تطرّق إليها الكتاب، وأهمّيتها الملموسة، وارتباطها بحياة كلّ مواطن قطري، وهو ما أثار ضجّة على مواقع التواصل الاجتماعي. وبسبب عدم وجود صحافة أو وسائل إعلام محلّية مستقلة وحرّة؛ فإنّه لم يتمّ التطرّق إلى الكتاب المذكور، وبأيّ شكلٍ من الأشكال. وبرغم هذه الظّروف الخانقة، فإنّ الكتاب نفذت طبعته الأولى، وهو الآن في طور صدور نسخته الثّانية.

والحقيقة أنّ منع الكتب في قطر ليس الأوّل من نوعه، فكتاب الكاتبة القطرية نورة آل سعد "العريضة"، والذي يحتوي على سردٍ روائي يُوثّق أحداثاً تاريخيّة في قطر، مثل أحداث أبريل 1963، وعريضة 1991؛ يُمنع سنويّاً في معرض الكتاب. ولا تُمنع الكُتب في قطر فقط، بل أيضاً يواجه كتّاب الأعمدة دائماً قرار منع مقالاتهم، ممّا يضطّرهم لنشر كتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، أو في صحف الدّول المُجاورة.

وبناءً على ما سبق، فإننا نستطيع أن نستنتج بأنّ الدخل الاقتصادي العالي نسبيا ليس العامل الوحيد الذي يسدّ الحراك السّياسي الشّعبي، فكما هو الحال في أغلب بقية دول المجلس؛ فإنّ حرّية التّعبير في قطر تواجه قيودا كثير، بالإضافة إلى انعدام توفّر مؤسسات المجتمع المدني، وعدم توفر جمعيّات ونقابات سياسيّة ومهنيّة. وكلّ ذلك يُعيق نشوء أيّ تطوّرٍ سياسي، والوصول إلى الدّيمقراطيّة المنشودة.

لكن بودار التحرّكات في قطر، على الرّغم من ندرتها وتفاوتها، توميء بأنّ الثّابت من "سلطة أكثر من مطلقة، ومجتمع أقلّ من عاجز"؛ قد يشهد تحوّلات غير متوقّعة، حتّى في المجتمع القطري.

239 http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/29/zeib.qatar/index.html
240 http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4075:n-&catid=128:ak-com-qat&Itemid=115
241 http://www.anhri.net/?p=5970
242 http://www.alwasatnews.com/3737/news/read/719593/1.html
243 http://dohanews.co/post/43968834980/qatari-poet-ibn-al-dheebs-life-sentence-reduced-to-15

2.9 التطوّرات السّياسيّة في دولة الكويت

طفت على السّاحة السّياسيّة الكويتيّة سنة 2011 و2012م عدّة قضايا شائكة، أثّرت سلباً على العلاقة بين السّلطتين التنفيذيّة والتّشريعيّة. وقد لا يمثل هذا تطوّراً فريداً في الساحة الكويتية، التي اعتادت على التجاذب الرّسمي السّياسي الساخن، إلا أنه مما لا شك أن تحوّلا نوعيّاً شكّله نزول "المعارضة" إلى الشّارع، وخاصة الشباب، بطرق وإعداد غير مسبوقة على مدى العقود الأخيرة. ومن المتوقع أن يستمر الاحتقان والتصعيد السياسي على مدى 2013م.

في شهر أغسطس عام 2011م، نشرت صحيفة القبس تقريراً مثيراً حوى على ادّاعاءت بشأن تضخّم حسابات بعض النّواب بشكلٍ مُريب وغير طبيعي، فيما عُرف لاحقاً بفضيحة الإيداعات المليونيّة. الصحيفة بيّنت أن نائباً قد حصل على 17 مليون دينار كويتي، وآخر على 8 ملايين[244].

وعلى غرار فضيحة الإيداعات، هدّد النائبُ السّابق مسلم البراك بالكشف عن مستنداتٍ تتعلّقُ بتحويلاتٍ ماليّة تمّت خارج الأطر القانونيّة عن طريق وزارة الخارجيّة، مما حدا بالوزير الشيخ محمد صباح السالم إلى تقديم استقالته. صحيفة "الراي" الكويتيّة قدمت بدورها أربعة روايات حول استقالة الوزير، إحداها تشير إلى عدم رضاه على التّعاطي الحكومي مع هذا الملف[245].

الأزمات لم تقف عند هذا الحدّ، فقد واجهت الحكومة سيلاً من الاستجوابات المُقدّمة إلى رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد، وقد قضت المحكمة الدّستوريّة حينها بإسقاطها جميعاً، لما فيها من "عظيم الخطر" حسب ما جاء في منطوق الحكم[246] . نوّاب كتلة المقاطعة قرّروا الانسحاب من الجلسة المُخصّصة لمناقشة الاستجواب المُقدّم من النائبين أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري لرئيس الوزراء، وبذلك أسقطوا اقتراح كتلة العمل الوطني بندب نائبين إلى البنك المركزي لمتابعة سير التحقيق في قضية الإيداعات المليونيّة[247] .

اقتحام مجلس الأمة

مجريات الأمور أخذت منحى آخر عندما تمّ اقتحام مبنى مجلس الأمة في تاريخ 16 نوفمبر. إلى جانب المتظاهرين؛ فقد شارك نوّابٌ أيضاً في عملية اقتحام قاعة عبدالله السالم الصباح[248] . الأمير الشيخ صباح الأحمد أعرب، في اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء، عن استيائه ممّا حصل، وقد أصدر أوامره لوزارة الدّاخليّة والحرس الوطني باتخاذ التّدابير اللازمة التي "تحفظ الامن"[249] .

استقالة الحكومة

واصل النوّاب هجومهم على الحكومة، حيث أعلن الدكتور حسن جوهر عن نيّته تقديم استجوابين لوزير الدّاخلية ووزير النّفط. وتحت وطأة هذه الضغوط، قدّمت الحكومة استقالتها إلى الامير في أواخر شهر نوفمبر. الحكومة أشارت في كتاب الاستقالة إلى تفرّغ النواب للمساجلات والمشاحنات، وتسجيل المواقف السّياسيّة[250] . في أقلّ من أسبوع، أصدر الأمير أمراً أميريّاً بتعيين الشيخ جابر المبارك الحمد رئيساً لمجلس الوزراء. والجدير بالذكر، أن الشيخ جابر لا ينتمي إلى أي من فرعي الجابر والسالم اللذين تناوبا على الحكم.

244 http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=728983%20&date=20082011
245 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=304584&date=18102011
246 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=305183&date=21102011
247 http://watanpdf.alwatan.com.kw/alwatanpdf/2011-11-16/1.pdf
248 http://watanpdf.alwatan.com.kw/alwatanpdf/2011-11-17/1.pdf
249 http://www.alraimedia.com/Resources/PdfPages/AlRAI/11827/P01.pdf
250 http://watanpdf.alwatan.com.kw/alwatanpdf/2011-11-29/1.pdf

حلّ مجلس الأمة

وأخيراً، انتهيت حياة مجلس أمّة 2009، عندما أصدر الأمير مرسوماً بحلّ المجلس. المرسوم أثار ضجّة في الأوساط القانونيّة، فقد أشار الخبير الدّستوري الدكتور محمد المقاطع إلى أن مرسوم الحلّ غير دستوري، لكون الحكومة هي التي اتّخذت قرار الحلّ. المقاطع رأى أنه من الأنسب أن تؤدّي الحكومة اليمين الدّستوريّة أمام الأمير، ومن ثم ترفع كتاب الاستقالة مرة أخرى. الخبير الدّستوري الدكتور محمد الفيلي نوّه إلى أن المحاكم الإدارية و الدّستوريّة لا تستطيع النّظر في مرسوم الحلّ، لأنه يُعتبر من القرارات الفرديّة التي لم يُنظر لها المُشرّع . إلى جانب الفقهاء الدستوريين، فإنّ نوّاباً، مثل الدكتورة أسيل العوضي والدكتور جمعان الحربش؛ نوّهوا إلى أهمية سدّ الثّغرات الموجودة في المرسوم الحالي .

الحكومة على الجانب الآخر؛ قرّرت المُضي قدماً في العمليّة الانتخابيّة، وأصدرت مرسوماً بدعوات النّاخبين إلى صناديق الاقتراع في تاريخ 2 فبراير. العيوبُ التي شابت المرسوم سوف تطلّ برأسها مرّة أخرى في المجلس القادم، لتؤدّي إلى إبطاله أيضاً، في سابقةٍ في التّاريخ السّياسي الكويتي.

انتخابات 2012م

استهلّ الكويتيون عام 2012 بالتّحضير لانتخابات مجلس الأمة الجديد، والتي لم تخلُ من المظاهر "المثيرة للجدل"، والتي أصبحت سمةً من سمات الانتخابات البرلمانيّة الكويتيّة. فعلى الرّغم من تجريمها قانونيّاً، إلا أن السّلطات الحكوميّة رصدت حالاتٍ لقيام البعض بتنظيم انتخاباتٍ فرعيّة. ففي شهر يناير، تمّت إحالة فرعيّة قبيلة الرشايدة إلى النّيابة العامة، وقد فاز فيها النوّاب السّابقون محمد الهطلاني وسعد الخنفور وأسامة المناور، بالإضافة إلى محمد المسيليم. إلى جانب ذلك، شهدت تلك الانتخابات بعض الأحداث، مثل حرق مقرّ النّائب السّابق محمد الجويهل، بعد أن قام بالتلفظ بألفاظ كانت مهينة تجاه قبيلة مطير. المشهد نفسه تكرّر قبل موعد الاقتراع بيوم كامل، حينما تمّ الاعتداء على مبنى قناة "الوطن" في منطقة العارضية، على خلفيّة مقابلة تلفزيونية جمعت بين النائبين السّابقين فيصل المسلم ونبيل الفضل .

نسبة المشاركة في الانتخابات كانت عالية، حسب بعض الإحصاءات التي قدّرتها ب ٪61، والتي تُعتبر أعلى مقارنةً بانتخاباتٍ سابقة، مثل مجلس 2009، والتي حظيت بنسبة مشاركة تُقدّر ٪58 مثلاً. صحيفة "القبس" [251] في تحليلها أشارت إلى أن ناخبي الدّوائر الرّابعة والخامسة، واللّتان تمثّلان الثّقل القبلي؛ أوصلوا نواباً رفضوا المشاركة في الانتخابات الفرعيّة المُجرّمة قانونيّاً، وهؤلاء هم: مسلم البراك ومحمد هايف المطيري وعبيد الوسمي ومبارك الوعلان وعلي الدقباسي وشعيب المويزري، والدائرة الخامسة: فلاح الصواغ وخالد الطاحوس.

خاسرون وفائزون

من الممكن أن يُقال عن المجلس بأنه ذو صبغةٍ إسلاميّة، نظراً لكون ممثلي الكتل الدّينيّة المختلفة هم الأغلبيّة، مقارنة بالتّيارات الأخرى. أمّا أبرز الخاسرين، فهم نوّاب التّيار الوطني، حيث غاب عن هذا المجلس النائبان صالح الملا وأسيل العوضي. المرأة أيضاً غابت عن هذا المجلس، حيث حلّت الدكتورة معصومة المبارك في المركز ال 11 في الدائرة الأولى، بفارق لا يتعدّى الخمسين صوتاً عن النائب عبدالله الطريجي. إلى جانب المرأة، لم يحالف الحظ بعض النوّاب الذين لديهم باع طويل في العمل السّياسي في الوصول إلى قاعة عبدالله السالم، مثل الدكتور حسن جوهر، والذي حلّ في المركز ال 16 في الدّائرة الأولى، والنّائب السابق عبدالله الرومي، الذي حصل على المركز ال 14 في نفس الدائرة.

مجلس فبراير شهد، ولأول مرّة منذ عام 1981م؛ خروج النّائب السّابق خلف دميثير العنزي من السباق النّيابي. النائب دميثير استطاع، لمدّة ثلاثين عاماً، وحتى في انتخابات المجلس الوطني الذي شكّل قبيل الغزو؛ أن يحافظ على مقعده التّشريعي. إلى جانبه، فقد خسر النائب السّابق أحمد نصار الشريعان الانتخابات في الدّائرة الرّابعة. الشريعان كان عضواً في مجلسي 1992 و 1999، وكان من الذين شهدت ديوانياتهم أحداث ما يُعرف ب "دواوين الاثنين".

251 http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=768115%20&date=01022012

شهد هذا المجلس دخول العديد من النوّاب الجُدد، في الدّائرة الأولى بلغت نسبة التغيير ال 30% بدخول النوّاب أسامة الشاهين، وعادل الدمخي وعبدالله الطريجي إلى المجلس. أمّا في الدّائرة الثّانية، فكانت النسبة أقل بواقع ال 20% بدخول كلّ من النائبين رياض العدساني وحمد المطر. أمّا في الدائرة الثالثة فالتغيير طال 60% من الممثلين بفوز كلّ من: فيصل اليحيى، ومحمد الدّلال، ونبيل الفضل، ومحمد الجويهل وشايع الشايع وعمار العجمي. في الدّائرة الرّابعة، كانت نسبة التغيير 20% وقد دخل النّائبان عبيد الوسمي وأسامة المناور لأول مرة قبّة البرلمان. وأخيراً، في الدّائرة الخامسة، التّغيير طالَ أربعة نوّاب بفوز كلٍّ من الدّكتور خالد شخير، ونايف المرداس، وبدر الداهوم، وأحمد بن مطيع العازمي.

من الملاحظ أنّ بعض النوّاب الجُدد يُمثّلون فئة الشّباب الذين ينتمون، أو كانت لديهم علاقات قويّة ببعض التّيارات الدّينيّة، مثل فيصل اليحيى ومحمد الدلال وأسامة المناور وأسامة الشاهين، والأخير ينتمي إلى عائلة سياسيّة، فعمّه سليمان ماجد الشاهين كان وزيراً للدّولة للشّؤون الخارجيّة، وعمّه أيضا إبراهيم الشّاهين كان وزيراً للدّولة لشؤون البلديّة في الحكومة التي تمّ تشكيلها إبّان التحّرير من الغزو العراقي[252].

البرلمان والمشهد السّياسي

ما إنْ وضعت المعركة الانتخابيّة أوزارها؛ حتّى بدت تتوضّح معالم المشهد السّياسي. شهد مجلس فبراير 2012 عودة النائب أحمد السعدون إلى كرسي رئاسة المجلس، بعد غيابٍ دام لأكثر من 12 سنة، وقد تمّ أيضاً انتخاب خالد السّلطان نائبا لرئيس مجلس الأمة. وقد شارك في التّصويت على انتخابات الرّئاسة 65 عضواً، بينهم الوزراء، وقد فضّل رئيس الوزراء عدم التصويت، بينما قام بعضُ أعضاء الحكومة بإعطاء أصواتهم للرّئيس السعدون، بينهم وزير الإسكان شعيب المويزري. التّيار الوطني كان له أيضاً - على الرغم من ضآلة تمثيله في المجلس ـ نصيب من التّمثيل في رئاسة اللّجان، فتمّ انتخاب مرزوق الغانم رئيساً للجنة الشّؤون الماليّة والاقتصاديّة، وتمّت تزكية النائب محمد الصقر لرئاسة لجنة الشّؤون الخارجيّة .

عدّة مؤشرات كانت تدلُّ على أنّ المجلس المُقبل سوف يتصادم مبكّراً مع الحكومة. فما أن صدر الأمر الأميري بتعيين الشيخ جابر المبارك رئيسا للوزراء؛ حتى أعلنت الكتل الأربع المُعارضة عن شروطها لدخول الوزارة، ومنها حصولها على 9 مقاعد وزاريّة، من أصل 15، بينما كان عرض الرّئيس 4 مناصب وزاريّة فقط. صحيفة "القبس" أشارت في تقريرها بأنّه من المحتمل أن يقوم الرئيس بتشكيل حكومة تكنوقراط. التّشكيل الوزاري الجديد ضمّ ثمانية وزراء جُدد وهم: أحمد الرجيب، ونايف الحجرف، وعلي العبيدي، والشيخ محمد العبدالله المبارك، وهاني حسين، وأنس الصالح، وعبدالعزيز الإبراهيم، وشعيب المويزري كان الوزير المحلل.

بعض النوّاب، مثل وليد الطبطبائي، أبدوا اعتراضهم على التّشكيل الجديد، وأشار إلى أنّ بعض الوزراء كانوا سبباً من أسباب التأزيم في المرحلة السّابقة. أمّا النائب مبارك الوعلان؛ فصرّح بأنّ بعض الوزراء يحملون "نفسا عنصريّا بغيضا" على حدّ وصفه.

.

التّشريعات والقوانين

على الرّغم من وجود بعض مؤشرات التّوتر في بداية الفصل التّشريعي، إلاّ أنّ المجلس خلال حياته القصيرة؛ استطاع أن يقوم ببعض الإنجازات القانونيّة. فقد أقرّت اللّجنة التّشريعيّة إلغاء المادة 15 من قانون الجزاء التي تختصّ بأمن الدّولة، حيث نصّت على إنزال عقوبة الحبس لمدة 3 سنوات لمنْ يُذيع أخباراً بالخارج أو إشاعات كاذبة حول الأوضاع الدّاخليّة[253]. المجلس أيضاً أقرّ بموافقة 41 عضواً، بينهم وزراء، تقليص مدّة الحبس الاحتياطي إلى 48 ساعة في المخافر، وعشرة أيّام في النّيابة العامة.

252 http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=768609%20&date=03022012

253 /http://www.aljarida.com/news/index/2012442334

وقد تميّز هذا الفصل التّشريعي القصير بكثرة التّعديلات الدّستوريّة المُقدّمة من قبل النوّاب، ومن أبرزها تعديل المواد التي تُعنى بدور الدّين في التشريع. النائب بدر الداهوم أعلن عن نيّة كتلته تقديم طلب لتعديل المادة الثّانية من الدّستور. أمّا النائب محمد هايف، فقد أثار موضوع أسلمة القوانين عن طريق المادة 79 من الدّستور، بحيث يتمّ إصدار القوانين بعد إقرارها من مجلس الأمة، ومصادقة الأمير عليها، وعلى أن تكون متوافقة مع أحكام الشّريعة الإسلاميّة. وقد رفض الأمير تعديل هذه المادة[254]. فيصل اليحيى تقدّم أيضاً بتعديلاتٍ دستوريّة، منها إلغاء عضويّة الوزراء المعينين، وزيادة أعضاء مجلس الأمة إلى 75 عضوا. كما نصّت تعديلاته على وجوب حصول الوزراء على ثقة المجلس، وإلغاء القيود على عدد الوزراء .

من التّشريعات التي أقرّها النّوّاب في هذا الفصل التّشريعي القصير؛ هو إضافة مواد إلى قانون الجزاء تتعلّق بالمسيئين إلى الذّات الإلهيّة، والطّعن في الرّسول وزوجاته. وقضت التّعديلات على إنزال عقوباتٍ بحقّ المُتّهم تصل إلى الإعدام. وقد قام الأمير أيضاً بردّ قانون الإعدام للمسيئ إلى الذات الإلهيّة[255].

النّائب محمد الصقر تقدّم أيضاً بحزمة تعديلاتٍ تمسّ قوانين مهمّة في الدّولة، منها قانون محاكمة الوزراء. الصقر اقترح إعطاء النّاخبين الحقّ في الطّعن في قرارات حفظ القضايا[256]. النّائب الصّقر أعاد مرّة أخرى إحياء فكرة جعل الكويت دائرة انتخابيّة واحدة حيث من المُؤمّل أن تزول مع هذا النّظام بعض الآفات التي تُعاني منها السّاحة السّياسيّة، مثل تفشّي الواسطة والمحسوبيّة.

على نقيض المطالبات الدّستوريّة التي تمّ تقديمها إلى المجلس، لم يقم بتقديم أي مشروعات تنمويّة أو اقتصاديّة مهمّة. على العكس، فلم يشذ المجلس عن المجالس السّابقة في المطالبة بالمزيد من المزايا والحقوق الماليّة للمواطنين، ليُكرّس بذلك مبدأ الاعتماد الكامل على الدّولة. ففي بداية دور الانعقاد، رفض المجلس خطة التّنمية السّنويّة المُقدّمة من قبل الحكومة، حيث وُصفت بأنّها "قص ولصق"، ومليئة بالعبارات الإنشائيّة الفضفاضة. المحلّل الاقتصادي محمد البغلي، أشار إلى بعض الأمور الطريفة في الميزانيّة، مثل مبلغ ال 27 مليون دينار لدعم الأعلاف، مقابل عشرة ملايين دينار فقط ميزانية لابتعاث موظفي الدّولة . في الجانب الآخر، تقدّم النّوّاب: مسلم البراك ومحمد الخليفة وخالد الطاحوس وعلي الدقباسي؛ باقتراح بقانون بإسقاط فوائد القروض، وصرف ألف دينار لكلّ كويتي مُسجّل في الهيئة العامة للمعلومات المدنيّة. مقترح النواب نصّ على أن يتمّ السّحب من الاحتياطي العام للدّولة لتمويل كلفة هذا الاقتراح .

المحلل البغلي أشار في تقريره إلى أن مفهوم التنمية في الكويت أصبح محصوراً فقط في بناء المدن الجديدة والمشاريع العملاقة، مقارنة بالتعليم. المفارقة، أنّ مُعدّل الصّرف على القطاع التعليمي في الكويت وصل إلى 8٪ من الموازنة العامة، وهو أعلى مقارنة بما هو وجود في بعض الدّول المتقدمة[257]، ولكن على الجانب الآخر؛ فإنّ مخرجات التّعليم لازالت لا تواكب احتياجات سوق العمل.

واجه المجلسُ انتقاداتٍ أيضاً بأنه لم يُسهم في تقديم حلول جذرية للأزمة التّعليميّة في الكويت، ولم يأت بجديد. المجلس تقدّم بمشروع جامعة جابر الذي رفضه الأمير، حيث إنّ القانون كان محلّ رفض من قبل الهيئة الأكاديميّة في جامعة الكويت والهيئة العامة للتّعليم التّطبيقي والتّدريب. من أحد أسباب عدم قبول القانون هو عدم توافر أية حلول لمشكلة قبول الطلبة في الجامعات .

أمّا أكبر تغيّر في هذا المجلس، وفي المجال الاقتصادي، فهو تعديل قانون المناقصات، ليتضمّن السّماح للشّركات العالميّة بالدّخول المباشر في المناقصات، ودون الحاجة إلى وجود شريكٍ محلّي. التعديلات أيضاً نصّت على إنشاء جهاز للمناقصات ليحلّ مكان لجنة المناقصات. وقد أقرّت الحكومة القانون في المداولة الأولى، على أن تُقدّم تعديلاتها في المداولة الثّانية[258] .

254 http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=776968%20&date=09032012
255 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=343204&date=13042012
256 /http://www.aljarida.com/news/index/2012496920
257 http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=773080&date=22022012
258 /http://www.aljarida.com/news/index/2012496920

أداء النواب

لقد شهد هذا الفصل التّشريعي بروز اختلافاتٍ واضحة بين نوّاب الأغلبيّة والأقلية. ففي قضية بلاغ اقتحام مبنى مجلس الأمة؛ قرّر مكتب المجلس في شهر مارس أن يُعدّل البلاغ المُقدّم، بحيث تمّ تغيير الواقعة من حدثٍ جنائي إلى سياسي، في محاولةٍ لإبعاد تهمة تعطيل مرفق عام عن الذين شاركوا في الاقتحام. الرّئيس السعدون أعطى موافقته على التّعديل، بالإضافة إلى النّواب عبدالله البرغش وفيصل اليحيى، فيما رفض النائب مرزوق الغانم. أمّا النائب وليد الطبطائي فإنّه لم يشارك في النقاش، كونه أحد المتهمين . التغيير في تكييف القضية أثار بعض ردود الفعل السّلبيّة لدى بعض النواب، حيث قرّر النائب علي الراشد التقدُّم ببلاغ إلى النّائب ضدّ الرّئيس السعدون[259].

المنبر الدّيموقراطي الكويتي أصدر بياناً رفض فيه تعديل البلاغ، وقد أشار البيان إلى أنّ هذا التطوّر يهدف إلى "شرعنة" الاقتحام، وكسر القانون.

إلى جانب تعديل البلاغ، رأت الأقلية نفسها في مواجهةٍ مع كتلة الأغلبية في قضايا مثل قرار وزير الإسكان شعيب المويزري بفصل مدير بنك التسليف والإدّخار صلاح المضف. النّائب محمد الصّقر أشار إلى أنّ هذا يُعتبر بمثابة تصفية سياسيّة، أمّا النّائب أحمد لاري فاعتبر القرار فيه تجاوز للقانون. الأقلية في خلافاتها مع الأكثرية كسبت في بعض المواقف مساندة نواب الحركة الدّستوريّة الإسلاميّة (حدس). ففي قرار فصل المضف ارتأى النائب محمد الدلال أن يقوم الوزير المويزري برفع كتابٍ إلى مجلس الوزراء يطلب فيه إقالة المضف، كون أنّ مرسوم تعيينه لازال سارياً .

كذلك كان الحال في بعض الاستجوابات المُقدّمة للوزراء, حيث لوحظ وجود اختلافات في وجهات النظر، ليس بين المجموعتين فقط (الأغلبية والأقلية) وإنّما بين أعضاء كتلة الأغلبية، وسيتم التّطرق إلى ذلك الموضوع في القسم التّالي المُخصص للاستجوابات[260].

شهد هذا المجلس انحدارا في لغة الخطاب، وذلك عندما اتّهم النّائب السّابق محمد الجويهل بالبصق في وجه النائب السّابق حمد المطر، وتمّ طرده من المجلس

الاستجوابات وأداء الوزراء

بعد أقل من أسبوع من افتتاح دور الانعقاد، أعلن النائب الدكتور عبيد الوسمي عن نيته لاستجواب رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك. أبرز المحاور كانت الانتقائيّة في تطبيق القانون، ومخالفة القوانين الدّوليّة المُنظّمة لحقوق عديمي الجنسيّة، او كما هم معروفون في الكويت بالبدون. النواب أعلنوا عن تحفّظهم على سرعة تقديم الاستجواب، ونجحوا في إقناع الوسمي بالتريّث، وإعطاء الحكومة مُهلة للعمل على محاور الاستجواب. على عكس استجواب الوسمي، فقد تمّت مناقشة الاستجواب المُقدّم ضدّ الرئيس من النائب صالح عاشور. الشيخ جابر المبارك، وفي سابقةٍ، قرّر صعود المنصّة، وتفنيد محاور الاستجواب في جلسةٍ علنيّة، مما تمّ قراءته بوصفه حدثاً أدّى إلى تقوية موقف الحكومة مؤقتا[261].

في أقل من شهر, وخلال شهر أبريل، بدت بوادر أزمة حكوميّة نيابيّة تلوح في الأفق، وذلك بعد أن اتفقت الأغلبية البرلمانيّة على رحيل نائب رئيس الوزراء ووزير المالية من الحكومة. فتمّ تقديم استجوابين، الأوّل من النواب مسلم البراك وعبدالرحمن العنجري وخالد الطاحوس، والآخر من الدكتور عبيد الوسمي. الأغلبية أصرّت على ضمّ الاستجوابين، والحكومة اعتبرت تلك الخطوة غير دستوريّة[262] . الوزير الشمالي قدّم استقالته في نهاية المطاف، بعد أن نوقش الاستجواب في أواخر شهر مايو. تصرّفات كتلة الأغلبية أدّت إلى امتعاض بعض النواب، مثل محمد الصقر، الذي أشار إلى أن "المجلس مختطف من بعض النواب الذين لا يملكون الحصافة السّياسيّة". والنائب صالح الملا نوّه إلى أنّ ممارسات بعض النوّاب في استجواب الشمالي كادت أن تتسبّب في ضياع البلد.

259 http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=777595%20&date=12032012
260 http://www.aljarida.com/news/index/2012489831
261 http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=781763%20&date=29032012
262 http://www.aljarida.com/news/index/2012492317

وزير الشؤون الاجتماعيّة والعمل، أحمد الرجيب، لم يسلم هو الآخر من سهام انتقادات النّوّاب. النّائب مبارك الصيفي قدّم استجواباً للوزير، تضمّن 3 محاور، من بينها عدم صلاحيّة الوزير بسبب حكم على الشّرائح الاجتماعيّة المُمثلة في البرلمان، وسوء الإدارة في الوزارة، ومشاكل أخرى تتعلّق بقطاع العمل التعاوني. كما هو الحال في استجواب الشمالي الذي لاقى تحفّظات من قبل بعض الكتل السّياسيّة، مثل الحركة الدّستوريّة والسّلف[263]. الوزير الرجيب وستة وزراء بينهم الشيخ محمد العبدالله وجمال الشهاب وسالم الاذينة وأنس الصالح وعبدالعزيز الإبراهيم وهاني حسين ونايف الحجرف؛ قدّموا استقالاتهم إلى رئيس الوزراء في شهر يونيو. كتلة الأغلبيّة تمسّكت بمطالبها بالحصول على ست إلى تسع مقاعد وزاريّة في حال تمّ قبول استقالة الحكومة.

اتهامات ضدّ الحكومة

وُجّهت بعض الاتهامات مفادها بأنّ أداء بعض الوزراء لم يكن مرضيّاً في هذا الفصل التّشريعي القصير، فاتّهموا بأنّهم قد ساهموا في تعزيز بعض المفاهيم الخاطئة التي تسعى الحكومة في بياناتها إلى القضاء عليها مثل الواسطة والمحسوبيّة. جريدة "الجريدة" نشرت في شهر يوليو، بعد فترة قصيرة من إبطال هذا المجلس، تقريراً عن التّجاوزات في لجنة العلاج في الخارج. فحسب التقرير، فإنّ حالات العلاج شهدت ارتفاعاً مهولاً من ثمانين حالة إلى الف ومئتين في الشّهر. "الجريدة" ادّعت أن الوزير تدخّل بشكلٍ شخصي في عمل تلك اللّجنة، ممّا دفع بعض الأطباء إلى تقديم استقالاتهم احتجاجاً على تلك التدخّلات. تكلفة إرسال المرضى قد وصلت إلى ثلاثين مليون دينار، في وقتٍ تمّ رفض إرسال بعض المرضى ذوي الحالات إلى العلاج في الخارج بحجّة وجود العلاج في المستشفيّات الحكوميّة. الوزير ردّ على ادّعاءات "الجريدة" قائلاً بأنّه تمّ إرسال 895 حالة فقط، بينما "الجريدة" تمسّكت بأقوالها، مبيّنة بأنّه تمّت الموافقة على إرسال أكثر خمسة آلاف حالة، تمّ رصد المبالغ اللازمة لها.

في سابقةٍ جديدة تُضاف إلى السّوابق التي شهدها المجلس؛ أصدر الأمير الشيخ صباح الأحمد في 18/6 مرسوماً أميريّاً حمل رقم 149 بتأجيل جلسات مجلس الأمة لمدّة شهر كامل. المرسوم حسب بيان مجلس الوزراء أتى ليُهدّئ النّفوس، وليُشيع جوّاً من التّعاون بين السّلطتين. في تعليقه على المرسوم، أشار الخبير الدّستوري الدّكتور محمّد الفيلي إلى أنّ القانون أجاز للأمير استعمال هذا الحقّ مرّة واحدة في كلّ دور انعقاد. وبعد بضعة أيّام، حكمت المحكمة الدّستوريّة ببطلان هذا المجلس، وبعدم صحّة عضويّة جميع أعضائه، نظراً للعيوب التي وُجدت في مرسوم حلّ المجلس السّابق[264].

مرحلة ما بعد إبطال المجلس وتحصين قانون الانتخابات

ما إنْ صدرَ حكمُ المحكمة الدّستوريّة؛ حتى توالت ردودُ الأفعال بين مؤيّد ومُعارض ومُطالب لإسقاط مجلس 2009. كتلة العمل الوطني أعلنت عن احترامها الكامل لحكم الدّستوريّة. أمّا النائب جمعان الحربش فأعلن عن عدم تشرّفه في البقاء في مجلس 2009. وزير الإعلام، الشيخ محمد العبدالله، صرّح بأنّ أسباب حلّ المجلس السّابق لازالت قائمة، وهو ما يعني أنّ مسألة حلّ المجلس هي مسألة وقت، ريثما تنتهي وزارة العدل وإدارة الفتوى والتشريع من إعداد تصوّراتها للخروج من هذه الأزمة الدّستوريّة. في تلك الأثناء، كان هاجس بعض السّاسة هو صدور قرار حكومي متفرّد بتعديل الدّوائر، دون الرّجوع إلى مجلس الأمة.

في أوائل شهر يوليو، صدرَ أمر أميري بقبول استقالة الحكومة، وتكليفها بتصريف العاجل من الأمور. وقد حمّل الرّئيسُ السّعدون رئيسَ مجلس الوزراء مسؤوليّة أيّ تغيير مُنفرد في نظام الدّوائر الانتخابيّة. السّعدون رأى أنّ موقف الحكومة من الدّوائر الانتخابيّة كان سلبيّاً، وأنه ليس من المستغرب إطلاق التّصريحات التي تُلمّح إلى تعديلٍ مُرتقب في نظام الدّوائر الانتخابيّة. شهدت السّاحة السّياسيّة المزيد من الخلافات بعد أن اقترح الرّئيس جاسم الخرافي إحالة موضوع تعديل الدّوائر الانتخابيّة إلى المحكمة الدّستوريّة. الخرافي شدّدَ على أن مراسيم الضّرورة هي من اختصاص الأمير، فمجلس 81 مثلاً أُنتخبَ بمرسوم ضرورة، وبعض النّواب الذين يُعارضون الآن تعديل القانون بهذه الطريقة؛ قد شاركوا في ذلك المجلس[265]. بعض القوى السّياسيّة، مثل كتلة العمل الشّعبي والحركة الدّستوريّة الإسلاميّة، أعلنت في أواخر شهر يوليو مقاطعتها لأيّة انتخابات في حال تمّ تعديل الدّوائر الانتخابيّة بشكلٍ مُنفرد.

263 http://www.aljarida.com/news/index/2012496445
264 http://www.aljarida.com/news/index/2012506081
265 http://www.aljarida.com/news/index/2012524932

الحكومة قرّرت إحالة قانون الانتخابات إلى المحكمة الدّستوريّة، ممّا أثار ردود فعلٍ سلبيّة من قبل بعض النّوّاب. فقد أعلن النّائب حمد المطر بأنّ الحركة الدّستوريّة الإسلامية لازالت ملتزمة بموقفها من عدم الموافقة على تعديل النّظام الانتخابي. أمّا النّائب مسلم البرّاك[266] فتوقّع أن المحكمة سوف تحكم ببطلان القانون الحالي، ممّا سيُعطي الفرصة - على حدّ قوله - للحكومة لتعديل القانون، بما يتناسب مع هواها. النائب مرزوق الغانم، أثار مسألة مهمّة، وهي شموليّة الطّعن، حيث حذّر الحكومة من تقديم طعن جزئي على القانون. ولقد أيّده في ذلك خالد الخالد، الأمين العام للتّحالف الوطني، الذي رأى أنّ الطّعن الجزئي سوف يُعيد الأمور إلى المربّع الأول . الحكومة حسمت الجدل، وقدّمت طعناً شاملاً أمام المحكمة الدّستوريّة. الحكومة ذكرت في صحيفة الطعن بأنّ هناك تفاوتاً في توزيع الأصوات بين الدّوائر الانتخابيّة. وأبرزت الحكومة في الطعن بعضَ ما رأته من سلبيّاتٍ في القانون الحالي، حسب وجهة نظرها، مثل تفشّي الطّرح الطائفي والقبلي، وحرمان بعض الشّرائح من التمثيل . وفي تلك الفترة، فشل مجلس الأمة في الانعقاد. نوّابُ كتلة الأغلبية كانوا منقسمين حول أسلوب التّعاطي مع المجلس السّابق، ففريقٌ منهم - والمتمثل في نوّاب كتلة العمل الشعبي - أيّدوا عدم الاستقالة، خوفاً من إطالة حياة المجلس بسبب مناقشة الاستقالات. أمّا نوّاب كتلة التّنمية، ففضّلوا الاستقالة من باب تسجيل موقفٍ تاريخي .

الشّارع العام

التّوتر السّياسي لم يكن محصوراً فقط داخل أروقة البرلمان، فقد انتقل أيضاً إلى الشّارع العام عن طريق عقد النّدوات والتّجمّعات. منذ بداية شهر أغسطس، أعلنت الأغلبيّة عن نيّتها العودة إلى سياسة النّدوات الجماهيريّة قريباً.[267] حركة "نهج" أعلنت عن إقامة أوّل ندوة جماهيريّة بتاريخ 27/ 8 . وقد حضرَ هذا التّجمع عدد من النّواب، وتمّ رفع خمس مطالب، وهي: 1/ رفض استمرار المجلس الحالي 2/ رفض تفرّد الحكومة في تعديل النّظام الانتخابي 3/ نظام برلماني متكامل يشمل وجود حكومة منتخبة 4/ إصلاح سياسي شامل 5/ دائرة انتخابيّة واحدة بنظام التّمثيل النّسبي . في شهر سبتمبر، تمّ الإعلان عن تشكيل جبهةٍ لحماية الدّستور، والتي تبنّت عدّة أهداف، منها رفض اقحام القضاء في الخلافات السّياسيّة، ومواجهة الفساد تشريعيّاً وقانونيّا . "المنبر" و"التّحالف" أعلنا عدم انضمامهما إلى الجبهة، وأكّدوا في بيانٍ مشترك؛ أنّ هناك بعض القضايا التي قد تمّ تبنّيها من قبل تجمّع "نهج"، وهناك قضايا أخرى ليست دستوريّة، ولا ترقى إلى أن تُشكّلَ من أجلها جبهة ما، مثل المطالبة بحلّ المجلس الحالي . في ذلك الشهر أيضاً، تمّت إقامة فعّالية "حوارات التغيير"، حيث أجمع الحاضرون على أهمّية حلّ المجلس الحالي، وإقامة انتخابات حسب أحكام المرسوم الحالي، ومن دون تعديله. من المطالب المستقبليّة التي اتفق عليها الحاضرين؛ هي السّماح للأفراد بالطّعن أمام المحكمة الدّستوريّة.

في 24/9، أسدلت المحكمة الدّستوريّة السّتارَ على الطّعن الحكومي، وذلك حين اتخذت قرارً برفضه، وحينها أعلن وزير الإعلام، الشيخ محمد العبدالله، عن قيام الحكومة باتّخاذ الخطوات اللاّزمة لتنفيذ الحكم[268] . وكان من المحتمل أن يتمّ إصدار مرسوم حلّ مجلس الأمة قبل أو بعد عيد الأضحى المبارك. في أوائل شهر أكتوبر، رفع مجلس الوزراء إلى الأمير مرسوم حلّ مجلس الأمة . على الرّغم من هذه التطوّرات، إلاّ أن مخاوف التّعديل المُنفرد لنظام الانتخابات؛ لا زالت عالقة في السّاحة السّياسيّة. الغالبيّة أعلنت عن رفضها لأيّة محاولة حكوميّة لتعديل نظام التّصويت, فقد وقّعوا على "وثيقة الأمة"، والتي رفضت تعديل النّظام الانتخابي عن طريق مرسوم الضّرورة. في تلك الأثناء، التقى عددٌ من نواب مجلس 1999 مع الأمير، وهم عبدالله النيباري ومشاري العنجري ومحمد الصقر وعبدالله الرومي ومشاري العصيمي وعبدالوهاب الهارون. وقد شدّد النيباري على أنّ أيّ تعديل لقانون الانتخابات يجب أن يتمّ تحت قبّة البرلمان[269] . دعواتٌ مماثلة للإبقاء على نظام الانتخابات الحالي أطلقها حمود الرومي، رئيس جمعيّة الإصلاح الاجتماعي، مُناشداً الأمير الإبقاء على النّظام الحالي، مُجنّباً البلاد المزيد من المشاكل، على حسب تعبيره.

شهر أكتوبر شهد العديد من النّدوات السّياسيّة، ومنها التي عُقدت في ديوان النّائبين السّابقين محمد الخليفة وسالم النملان. تميّزت هذه

266 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=371451&date=11082012
267 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=369959&date=03082012
268 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=380865&date=25092012
269 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=384544&date=10102012

النّدوات بالطّرح الحاد، والذي أدّى إلى إحالة بعض المشاركين فيها إلى النّيابة العامة بتهمٍ تتعلّق بأمن الدّولة والمساس بذات الأمير، ومحاولة الانقضاض على صلاحيّات الأمير، والتّحريض والعصيان، وعلى مواجهة رجال الأمن. حدّة الطّرح خرجت عن المألوف في النّدوة الشّهيرة: "كفى عبثا"، والتي عُقدت في 16 أكتوبر، حيث ألقى النّائب مسلم البراك كلمته الشّهيرة التي خاطب فيها الأميرَ مباشرة. في تلك النّدوة أيضاً، ادّعى النّائب البرّاك أنّ الرّئيس جاسم الخرافي والنّائب السّابق محمّد الصّقر سعوا لإقناع القيادات العليا بتغيير النّظام الانتخابي عن طريق تقليص الأصوات. النّائب الصّقر ردّ على البرّاك مُفنّداً ادّعاءاته، ومُذكّراً إيّاه بمواقفه السّابقة تجاه قضية تعديل النّظام الانتخابي .

مرسوم ضرورة

أعلن الأمير في خطابه بتاريخ 19 أكتوبر عن إصدار مرسوم ضرورة بتعديل النّظام الانتخابي. التّعديلات قضت على تقليص الأصوات من 4 إلى صوتٍ واحد فقط. الأمير في خطابه أشار إلى انحدار مشين في أخلاقيّات العمل، وفجور في الخصومة. الكويت، كما جاء في خطاب الأمير، تُمسي و تُصبح على أزماتٍ جديدة. الشّيخ صباح ذكر في خطابه بأنّه، ومن بعد 3 تجارب مع نظام الانتخاب، أصبح من الضّروري تعديل القانون، بسبب تفشّي العصبيّات والاصطفاف القبلي والطّائفي. الدّكتور محمد الفيلي أوضح أنّ المرسوم صدرَ حسب أحكام 71 من الدّستور الكويتي، والتي أجازت للأمير إصدار مراسيم ضرورة في فترة غياب مجلس الأمة. الفيلي استطرد بالقول أنّ المحكمة الدّستوريّة تستطيع أن تنظر في هذا المرسوم في حال لو تقدّم أحد بطعن سلامة تقييد النّاخبين أو نتائج الانتخابات, ويُعتبر هذا المرسوم لاغياً إذا صدر حكمٌ من المحكمة الدّستوريّة أو صدر مرسومٌ مُضاد له .

شهدت الكويت بعد صدور المرسوم ارتفاعاً في وتيرة النّشاط والحراك السّياسي، فقد توالت ردود الأفعال ما بين مُؤيّد ومُعارض للتّعديلات الأخيرة. ففي مجلس الوزراء، قدّم وزير التّجارة والصّناعة أنس الصالح استقالته من منصبه احتجاجاً على المرسوم، ولكن الأمير رفض قبولها في شهر نوفمبر. الأجواء في الكويت كانت شبيهة، من جهةٍ ما، بالأجواء التي كانت سائدة في فترة ما عُرف ب "دواوين الإثنين"، والتي شاعت قُبيل الغزو العراقي. فبعد أن صدرَ المرسوم، تمّ عقد العديد من النّدوات بغرض إقناع الرّأي العام بموقف مقاطعة الانتخابات. تمّ خلال هذه الفعّاليات طرح عدّة وجهات نظر لمساندة قرار المقاطعة، وقد تنوّعت ما بين شرح التّبعات السّياسيّة لمرسوم الضّرورة، واستعراض وجهات النظر القانونيّة والدّستوريّة حول هذه المرسوم. النائب صالح الملا كان من بين النّواب السّابقين الذين سوّقوا للمقاطعة من منطلق قانوني ودستوري. النائب الملا أشار في ندوة "المدلج" التي انعقدت في أواخر الشّهر بأنه، وبعد استشارة الفقهاء الدستوريين أمثال الدكتور الفيلي والدكتور المقاطع والدكتور خليفة الحميده، تمّ الإجماع على أنّه لا توجد أية ضرورة لإصدار مرسوم ضرورة لتعديل قانون الانتخابات، وذلك بعد أن تمّ تحصينه من قبل المحكمة الدّستوريّة. النائب الملا في تلك الندوة أشار إلى حُكم صدر من المحكمة الدّستوريّة في سنة 1982 بشأن المراسيم التي صدرت في فترة غياب الحياة البرلمانية. المحكمة رأت أنّ تلك المراسيم لا تنطبق عليها صفة الضّرورة، وعليه فإنّه من غير المقبول - حسب وصف الملا - أن يُقال بأنّ الرّموز السّياسيّة قبلت في ذلك الوقت المشاركة في مجلسٍ تمّ انتخابه بمرسوم ضرورة. النائب الملا كان من بين النّواب السّابقين الذين تقدّموا بطعن أمام المحكمة الدّستوريّة في مرسوم الضرورة.

الأمير أعلن في أواخر شهر نوفمبر، وفي لقاءٍ جمعه مع مجموعة من الأكاديميين، بأنّه سوف يقبل بحكم المحكمة الدّستوريّة اذا طعنت بدستوريّة مرسوم الضرورة.

شبكات التواصل الاجتماعي

لقد كان لوسائل التواصل الاجتماعي دورٌ مهم في إحياء النّقاش، وتشكيل الرّأي العام في تلك الفترة. فمن خلال حساب في شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر"، تمّ تنظيم سلسلة من المسيرات الشّهيرة التي عُرفت "بكرامة وطن"، وليست هذه المرّة الأولى التي لعبت فيها هذه الوسائل دوراً مهمّاً. ففي عام 2005 قام عددٌ من الشّباب الكويتي، وعن طريق مدوّنتهم، بتنظيم حملة للمطالبة بتعديل نظام الدّوائر الانتخابيّة، عرفت ب "نبيها 5". و توالت بعدها المبادرات الشّبابيّة، مثل "ارحل ... نستحقّ الأفضل"، والتي طالبت بإقالة رئيس الوزراء السّابق.

في تلك الفترة أيضاً، بدأت الكتلُ السّياسيّة بصياغة مواقفها تجاه المشاركة في الانتخابات المُقبلة. المنبر الدّيموقراطي أعلن مقاطته للانتخابات، ولكن سرعان ما طفت الخلافات بين أعضائه، حيث أبدى البعضُ تحفّظاته على البيان السّابق الذي وُصفَ بالمُتسرِّع. في أواخر شهر أكتوبر، أعلن اثنان من أعضاء المنبر ترشّحهم للانتخابات، وهم أحمد العبيد وأحمد المنيس الذي أعلن في الوقت ذاته انشقاقه عن المنبر[270]. التّحالف الوطني الدّيموقراطي كان أيضاً من بين التّيارات السّياسيّة التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات المُقبلة.

ميدانيّاً، قامت النّيابة العامة بإصدار قرار بحجز النواب السّابقين الداهوم والصواغ والطاحوس بتهمة الإساءة إلى الأمير، ولكنهم بدورهم أنكروا هذه التّهمة. وقد تمّ نقلهم لاحقاً إلى السّجن المركزي وإخلاء سبيلهم فيما بعد. إلى جانب النّدوات السّياسيّة، تم تنظيم المسيرات التي شهدت مُصادمات بين رجال الأمن والمشاركين، مثلما حدث في مسيرة "كرامة وطن 1"، التي تمّ تنظيمها بتاريخ 21 أكتوبر. في تلك المسيرة، تمّ اعتقال بعض الشّخصيّات الشّبابيّة، مثل أنور الفكر وعبدالله الرسام وأحمد رشيد البدر والأخوين خالد وراشد الفضالة وفهد القبندي وعباس الشعبي. في أوائل شهر نوفمبر، وبالتّحديد في 4/11، تمّ تنظيم مسيرة "كرامة وطن 2"، وشهدت أيضاً مصادمات بين قوّات الأمن والمشاركين في المسيرة. في أواخر شهر نوفمبر أعطت الحكومة ترخيصاً لتنظيم "مسيرة كرامة وطن 3".

على صعيد آخر، بدأ فريقُ المشاركين التّجهيز للمشاركة في الانتخابات المُقبلة، فأعلنت الدّكتورة معصومة المبارك والنائب السّابق فيصل الدويسان مشاركتهم في الانتخابات المُقبلة. في تطوّرٍ لافت، أصدرت لجنة الانتخابات قراراً بشطب 37 مرشّحاً سابقاً، بينهم عدد من النواب السّابقين، مثل خالد العدوة ومحمد الجويهل وعصام الدبوس ونبيل الفضل وصالح عاشور وعسكر العنزي ومبارك الخرينج وسعدون حماد ويوسف الزلزلة وعبدالحميد دشتي وخلف دميثير وخالد الشّليمي. النائب صالح عاشور صرّح بأنّ شطبه أتى على خلفيّة قضايا جُنح صحافة محفوظة. نوّاب الأغلبية كان لديهم رأي في الشّطب، حيث صرّح النّائب السّابق بدر الدّاهوم بأن هناك انتقاماً حكوميّاً. أمّا النّائب السّابق حمد المطر، فقد طالب بوضع معايير واضحة في تنظيم عمليّة شطب المُرشّحين . في أواخر شهر نوفمبر، وقبيل إجراء الانتخابات، قضت محكمة أول درجة؛ بإعادة عشرين ناخباً إلى كشوف الانتخابات، من بينهم بعض النّوّاب السّابقين، مثل خلف دميثير وعصام الدبوس وصالح عاشور ونبيل الفضل وسعدون حماد وعبدالحميد دشتي ومحمد الجويهل

الانتخابات البرلمانيّة

الانتخابات البرلمانيّة جرت في 2/ 12 . وقد أعلنت الحكومة عن نسبة مشاركة وصلت إلى 39٪ وهي تُعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالانتخابات السّابقة. صدر أمرٌ أميري بتعيين الشّيخ جابر المبارك رئيساً لمجلس الوزراء. التّشكيل الحكومي الجديد تضمّن عدّة وجوه جديدة، مثل الدكتور محمد الهيفي وزيراً للصحة، أمّا وزارة الشؤون الاجتماعية فقد أُسندت إلى ذكرى الرّشيدي الوزير المُحلّل. ولقد تمّ استحداث وزارة جديدة، وهي وزارة الدّولة لشؤون الشّباب، والتي تولاّها الشيخ سلمان الحمود، بالإضافة إلى منصبه وزيراً للإعلام[271] . النائب صالح اعتبر إنشاء وزارة متخصّصة للشّباب "مهزلة تشريعيّة "، على حدّ وصفه، كون أنّ القانون وضع الملف الرّياضي تحت إشراف وزارة الشّؤون الاجتماعيّة والعمل . انتخب أعضاء مجلس الأمة علي الراشد رئيساً لهم، أمّا نيابة الرّئاسة؛ فقد فاز فيها النائب السّابق مبارك الخرينج. المجلس الجديد لم يشذ عن المجالس السّابقة، حيث استهلّ أعماله بمناقشة بعض القضايا الشّعبيّة، مثل إسقاط القروض، وزيادة المُخصّصات الماليّة الممنوحة للمواطنين، مثل علاوة الأبناء.

270 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=389147&date=31102012
271 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=399574&date=12122012

مغرّدون في السّجون

خلال العامين 2011و2012، تمّ توجيه 25 تهمة في قضايا تتعلّق بتغريدات عبر شبكة التواصل الاجتماعي تويتر[272]، والغالب فيها تهمٌ متعلقة بالمساس بالذات الأميريّة، وهي تهمٌ تستند على المادة 25 من قانون أمن الدّولة الداخلي من قانون الجزاء الكويتي. هذا بالإضافة إلى تهم أمن دولة أخرى، منها إذاعة أخبار كاذبة، والتحريض على قلب نظام الحكم، وتهم أخرى لها صلة بالإساءة إلى الأديان. وقد برّأ القضاء الكويتي مغردين متهمين في قضية معروفة باسم "هاشتا غ بطارية"[273]، وهم خمسة متهمون بالإساءة للذات الأميرية، بينما صدرت أحكام ضدّ مغرّدين آخرين بالسجن سنتين على خلفية نفس التهم، وهما "عياد الحربي وراشد العنزي"[274]. كما حُكم على المغرد حمد النقي بالسجن 10سنوات على خلفية تغريدات اُتّهم فيها بإشاعة أخبار كاذبة، والإضرار بالمصالح القوميّة للبلاد، والدّعوة لهدم النّظم الأساسيّة في البلاد[275]. هذا ويُذكر أن هناك اتهامات بأنّ النقي قد تعرّض لمحاولة قتل أثناء احتجازه في عنبر أمن الدولة في السجن المركزي، وذلك فور أن نقل إليه من السجن العمومي اثناء فترة التحقيق. كما وحكم على اورنس الرشيدي بالحبس 10 سنوات على خلفية فيديوات نشرت له في اليوتيوب، اُتّهم على أساسها بالتّحريض على قلب نظام الحكم، ونشر إشاعات كاذبة والتطاول على مسند الإمارة[276]. وحكم على ناصر الأنصاري بالسجن 5 سنوات بتهم الإساءة للذات الأميريّة عبر تويتر. كما وحكم على عدد من المغردين والمدونين بتهم الإساءة للأديان.

فضّ التظاهرات

ميدانيّاً، تمّ تنظيم مسيرات متفرّقة في عدّة مناطق في الكويتعلى مدى العامين الماضيين، تخلّلتها اصطدامات مع قوى الأمن، وتمّ استخدام المولوتوف من قبل البعض، كما حدث في مسيرة الصّباحية في تاريخ 7 ديسمبر 2012[277] .

كما خرجت عدّة تظاهرات تتمحور حول قضية(البدون) غير محدّدي الجنسية ومطالباتهم بحقّهم في الجنسية، وكذلك قضايا المعارضة السّياسية التي بدأت بقضية الإيداعات، والتي حلّ مجلس الأمة على إثرها، وتلتها تظاهرات ضدّ مرسوم الصّوت الواحد. وبينما كان التعامل الحكومي مع تظاهرات البدون، في أغلب الاحيان، مغلّفاً بالبُعد الأمني واتّسم باستعمال القوة في فضّ تظاهراتهم؛ إلا ان التعامل مع تظاهرات قضية الإيداعات، في الغالب، كان هادئاً وبنحوٍ نسبي، حيث سُمح للمتظاهرين بالتظاهر بشكل سلمي في ساحة الإرادة، فيما عدا استعمال القوة في التظاهرة التي أُقيمت في ساحة الإرادة والتي تلاها اقتحام مجلس الأمة. ومع تحوّل الاحتجاجات إلى شكل المسيرات؛ تغيّر التعّامل الحكومي وتمّ استعمال القوة، كما برز في مسيرتي كرامة 1و2.وعدد من التجمعات في المناطق السّكنية، والتي اشتملت على استعمال القنابل الصّوتية والدخانية ومسيل الدموع. وقد سُجّلت عدد من الحالات التي أصيب فيها أشخاص نتيجة استعمال القوة في فضّ التظاهرات[278]..

وجدير بالذّكر أنه قد حُكم بالبراءة لصالح أفراد من القوّات الخاصة والذين تقدّم الدكتور عبيد الوسمي بالشّكوى ضدّهم، بتهمة تعرّضه للضرب المبرح في أحداث ديوان "الحربش".

ويتجاوز عدد القضايا المتعلّقة بحقّ التجمّع السّلمي - والتي تحوي تهماً مثل المشاركة في تجمّع غير مرخّص، والتحريض على التظاهر - تتجاوز 200 قضية، وتتوزّع بشكلٍ عام إلى تظاهرات المعارضة السّياسيّة، وتظاهرات غير محدّدي الجنسية. ويُذكر بأن قانون التجمّعات الكويتي يمنع غير الكويتيين من حقّهم في التّظاهر وتنظيم التّجمعات السّلميّة. وقد تمّت تبرئة غير مُحدّدي الجنسيّة من جميع التّهم المُسندة إليهم في أحد القضايا، بينما تتنظر بقية القضايا حكم المحكمة الدّستوريّة في مدى دستوريّة قانون التجمّعات. أمّا بالنّسبة لقضايا التّجمّعات المُتعّلقة بالمعارضة الكويتيّة؛ فهي لا تزال قيد القضاء. ومن الجدير بالإشارة هنا، أن عدداً من هذه القضايا تمّ تكييف تهمها على أنها "تجمع بقصد ارتكاب جريمة"، وهي تهمة مرتبطة بقانون الجزاء، وليست متصلة بقانون التجمّعات.

272 http://www.hrw.org/news/2013/02/12/kuwait-rights-setbacks-amid-political-crisis
273 http://www.hrw.org/news/2013/02/14/kuwait-court-acquits-activists-offending-emir-0
274 http://www.hrw.org/news/2013/02/07/kuwait-quash-convictions-offending-emir
275 http://www.amnesty.org/en/news/kuwait-faces-prison-sentence-over-blasphemous-tweet-2012-06-06
276 http://www.hrw.org/news/2011/07/13/kuwait-release-jailed-internet-scribes
277 http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=399574&date=12122012
278 http://www.hrw.org/news/2012/12/27/kuwait-security-forces-attack-protesters

وقد حُكم على الناشط البدون عبدالحكيم الفضلي بالسّجن سنتين على خلفية تهم مُتعلّقة بالمشاركة في تظاهرة، والاعتداء على رجل أمن، وهي تهمٌ وُجّهت له ولشقيقه عبدالناصر، حيث حُكم عليهما غيابياً بالسجن سنتين، ولكن تمّت تبرئة عبدالناصر من التهم في جلسة معارضة الحكم. وقد أعلن عبدالحكيم إضرابه عن الطعام منذ صدور الحكم، إلاّ أنه اضطرّ لإيقافة الإضراب لفترةٍ من الزّمن، ثم عاد وأضرب مجدّداً عن الطعام. وقد حُددت له جلسة الاستئناف في مارس 2013 وأفرج عنه لاحقاً[279].

وقد تمّ توجيه عددٍ من تهم الإساءة للذات الأميرية لجملةٍ من السّياسيين، ومنهم: مسلم البراك، بعد "خطاب لن نسمح لك". وخالد الطاحوس، وبدر الداهوم، وفلاح الصواغ"(قضية ديوان النملان)، والذي حُكم عليهم فيها بالسجن 3سنوات. وبرّأت المحكمة أسامة المناور من تهمة الإساءة للذات الأميرية في يناير 2013. ولا تزال قضية عبيد الوسمي والمساس بالذات الأميرية "قضية ديوان الحربش" منظورة في القضاء. كما وتمّ توجيه عددٍ من تهم المشاركة في تظاهرات غير مرخصة، والتّحريض على التّظاهر لعددٍ من السياسيين. وفي صيف 2012 صدر مرسوم أميري بتجريم خطاب الكراهية، إلا أن مجلس الامة الحالي لم ينظر في المرسوم بعد، كما لم تصدر أية تفاصيل عن مواده.

وفي السياق الأمني، اعتمد المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون (GCC) في اجتماعه الثالث والثلاثين على نسخة مُعدّلة من اتفاق الأمن الجماعي الذي أعلن عنه في 1994 . تم تجميد الاتفاقية الأمنيّة لسنوات عديدة بسبب تحفّظات الكويت حول ما تعتبره انتهاكات للدّستور والسّيادة الإقليمية والحرّيات الأساسية. بعد إقرارالاتفاقية من قبل الكويت، وفي ظلّ تعليق مجلس الامة لها، غرّد رئيس البرلمان أحمد السعدون عبر موقع Twitter بأنّ المعاهدة كانت مرفوضة لأن بعض بنوده تتعارض مع الدستور الكويتي، والمبادئ الأساسيّة لحرّية التّعبير، وحقوق الإنسان، وكرامة الانسان[280] . على الرّغم من أن الاتفاقية لم تُنشر، إلا أن بعض المواقع سرّبت بعض محتوياته، بما في ذلك المادة الثانية، والتي ذُكر فيها السّماح لدول مجلس التعاون باتخاذ إجراءات "لوقف مواطنيها أو المقيمين عن التدخّل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة". إلا أن ذلك أثار المخاوف في استخدام المعاهدة من قبل السّلطات لقمع المعارضة. وخلال مؤتمر صحفي، أجاب وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة على الأسئلة التي أثيرت حول طبيعة الاتفاقية؛ بالقول إن القادة كانوا في انتظار التصديق على الوثيقة قبل الإعلان عنها[281].

2013: انفراج الأزمة ام تصاعدها؟

وتشير التوقّعات إلى أن عام 2013 سوف يكون عاماً آخر ساخناً في السّاحة السّياسيّة الكويتيّة. فالأجندة حافلة بأحداث عديدة، أهمّها إصدار أحكام بحقّ المتّهمين في قضايا تخصّ أمن الدّولة، وأيضاً إصدار بخصوص الطعون المُقدّمة ضدّ مرسوم الصّوت الواحد.

وتعاني المعارضة من بوادر انقسام بين بعض اطرافها بناء على آليات الحراك المتبعة وحاكمية القانون، فهناك قسم من المعارضة يرى عدم الطعن في شرعية ونزاهة القضاء حتى وان لم تتفق المعارضة مع احكامه، خصوصا في الاحكام المتعلقة بمراسيم الضرورة و الاساءة للذات الأميرية، بينما يرى قسم آخر ضرورة التصدي لأي استغلال غير شرعي للمؤسسات القضائية من وجهة نظرهم.[282] كما يعقد المشهد السياسي المعارض ظهور بوادر بعض التوترات بناء على اعتبارات الطائفة.[283]

والسّؤال الرّئيسي هل بإمكان الكويت الخروج من دوّامة الأحداث السّياسيّة المتشعّبة والمتكرّرة، بدون وجود وجهة واضحة المعالم، والتي يُشبّهها البعض ب"المسلسلات المكسيكيّة" ذات القصص اللّولبيّة المستمرّة، بدون معرفة نهايتها أو الغرض الرّئيس منها، ووضع برنامج بناء دولة ديمقراطي، تنموي، واضح، يجتثّها من حالة الاحتقان السّياسي المُتكرّرة، ويُعيدها إلى موقعها التّاريخي كقدوة سياسيّة وتنمويّة لباقي دول المنطقة.

يتفاءل البعض بإمكانيّة حصول تغيير جوهري، ويشير إلى الحراك في الشارع كدافع رئيسي لذلك، بينما يتشاءم البعضُ من تكرار الحلقة المفرغة سياسيّاً، وبروز شبح الانقسام القبلي-الحضري والطائفي بشكلٍ أكثر تأثيرا . وكما هو الحال في باقي دول المجلس، تبقى ردّة فعل السلطة في خضم هذه المتغيرات غير المسبوقة، والتي لم تعتد التّعامل معها؛ محط أنظار الجميع.

279 http://www.anhri.net/?p=68435

280 http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=politics&id=628082&lim=&lang=en&tblpost=2012_12

281 انظر ايضا http://mideast-times.com/news.php?edition=178&section=1&newsid=677&offset=0

282 http://www.alminbarkw.org/index.php?option=com_content&view=article&id=55:-lr-&catid=1:latest-news&Itemid=34

283 https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1202:2012-11-13-06-37-13&catid=51:2011-04-09-07-47-31&Itemid=364

3. الخلل الاقتصادي

3.1 مقدمة: الانتاج النفطي ما بين الاسواق العالمية والانفاق المحلي

تعتبر دول مجلس التّعاون، إجمالاً، من الدّول ذات الدّخل العالي نسبيّاً، حيث تقع كلّ دول الخليج ضمن الدّول الأربعين الأكثر دخلاً في العالم:

القوة الشرائية للفرد في دول مجلس التعاون تعتبر من الأعلى في دول العالم

رسم بياني 3.1: القوة الشرائية للفرد
بالدولار الامريكي، 2012

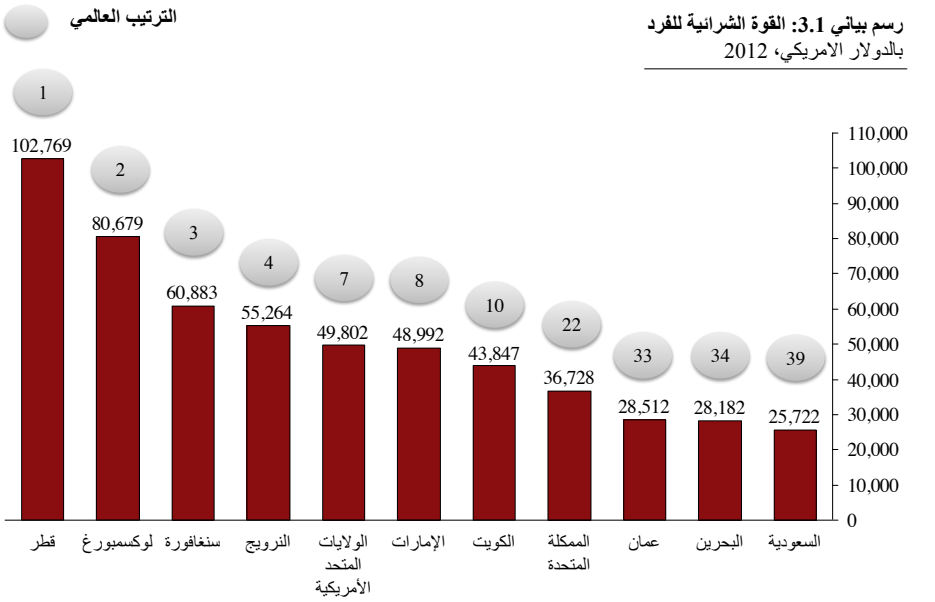

المصدر: صندوق النقد الدولي IMF

لكن هذا لا يعني عدم وجود تفاوتٍ في مستوى الدّخل بين أعضاء المجلس، حيث يصلُ الدّخل في بعض هذه الدّول إلى أربعة أضعاف الدّول الأخرى:

الناتج المحلي الفردي بالأسعار الجارية في بعض دول المجلس يوازي اربع اضعاف بعض الدول الأخرى

رسم بياني 3.2: الناتج المحلي الفردي بالأسعار الجارية
بالدولار الامريكي، 2011

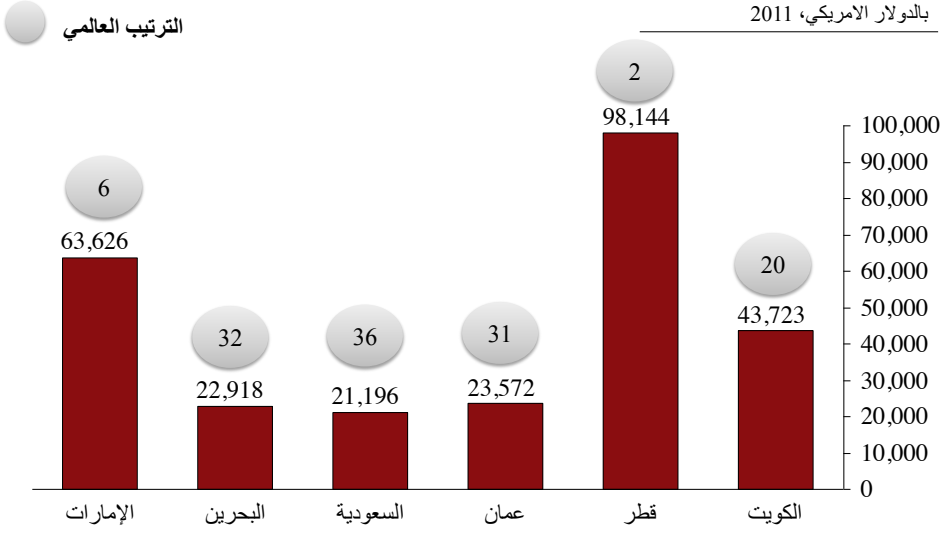

المصدر: صندوق النقد الدولي IMF

ليس بخافٍ على أحد أنّ هذا التّفاوت في الدّخل يعتمد أساساً على إنتاج النّفط نسبةً إلى عدد السّكان، في كلّ دولة من الدّول، إذ مازال النّفط يُشكّل الرّكن الأساسي لكلّ دول المجلس، وبلا استثناء. وتحتلُّ المملكة العربيّة السّعوديّة أكبر اقتصاد في المجلس، وبلا منازع، وذلك بالنّظر إلى كمّية النّفط التي تُصدِّره، وبسبب ثقلها السّكاني، ثم تتبعها الإمارات العربيّة المتّحدة، ولنفس الأسباب:

تعتبر السعودية اكبر اقتصاد في دول مجلس التعاون بلا منازع

رسم بياني 3.3: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
مليار دولار امريكي، 2010

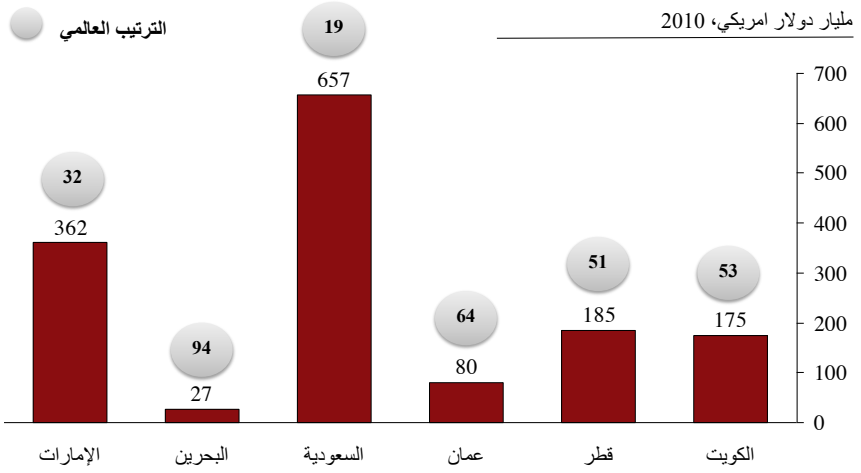

المصدر: صندوق النقد الدولي IMF

وبما أنّ النّفط ثروة ناضبة، ولا يُشكّل زاوية اقتصاد إنتاجي مُستدام على المدى البعيد؛ فقد ركّز الخطابُ الرّسمي في دول الخليج العربيّة على أهمية "تنويع مصادر الدّخل"، بعيداً عن النّفط، ولأكثر من أربعةِ عقود. ولكن، ومع دخول عام 2013م؛ لا زال النّفط يُشكّل العمود الفقري لكلّ اقتصاديّات دول مجلس التّعاون. لذلك، فإنّ مقاربة الخلل الاقتصادي لابدّ وأن تكون مبنيّة على تحليل أوجه التعاطي مع إنتاج النّفط وتصديره، وأساليب التّعامل مع ريعه وعائداته، وهذا هو محور الحديث في الملف الرّئيس في هذا القسم من البحث.

> "لا زال النّفط يُشكّل العمود الفقري لكلّ اقتصاديّات دول مجلس التّعاون."

طغيان الخلل الانتاجي

الثّابتُ هو طغيان سمات الاقتصاد النفطي على كلّ دول المجلس، حيث لا زالت ميزانيّات الدّول تعتمدُ، بشكل شبه كلّي، على تقلّبات أسعار النّفط في الأسواق العالميّة، في مقابل تحكّم الدّولة في موارد النفط وانفاقها محلّياً، بالإضافة إلى سيطرة طبقة نخبويّة من المستثمرين على الفرص الاقتصاديّة الرّئيسيّة، والمنبثقة من تدوير ريع النفط في القطاع الخاص. وقد يكون الرّقم الأشدّ جذباً للأنظار في هذا القسم؛ هو أنّ الفارق بين العوائد النفطيّة العامة المُعلنة، في مقابل تقديرات صادرات النّفط والغاز الفعليّة؛ تتعدّى 772 مليار دولار على مرّ العقد الأخير، وهذا التّضارب الكبير في الأرقام المُعلنة، والضّبابيّة التي تكتنف الإيرادات الفعليّة؛ يبعثُ للتّساؤل حول سبب هذه الفوارق "الفلكيّة" في إيرادات المورد الرّئيس و"القلب النّابض" لاقتصاد دول مجلس التّعاون.

أمّا إذا أخذنا رؤية مُعمّقة على كلّ دولةٍ، وعلى انفراد؛ فيتبيّن لنا إجمالاً، وعلى رغم تواجد بعض الفروقات في التفاصيل؛ أنّ التّضارب في الرّؤى المرسومة - في مقابل تطوّرات الأحداث فعليّاً - تتشابه في كلّ دول المجلس، وبدرجةٍ عالية. وبالإمكان تلخيص كلّ رؤى المنطقة الاقتصاديّة

المرسومة في هدفٍ عام، وهو أن يُصرف الدّخل من النّفط في تنميّة قطاعات اقتصاديّة أخرى، أملاً بأن تؤدّي إلى تنويع مصادر الدّخل والانتقال تدريجيّاً إلى اقتصادٍ لا يعتمد على الثّروة النّفطيّة. ولكن، لا يوجد حاليّاً ما يُبشّر بأنّ هذا سيحدث على المستوى القريب أو المتوسط، بل يبدو أنّ العكس هو الصحيح. حيث زادت الاعتماديّة على النّفط، وارتفع سعر البرميل المطلوب لمعادلة الميزانيّة في كلّ دول المجلس.

إنفاق إيرادت النّفط

وكما تبيّن تجارب أغلب الدّول النفطيّة وتاريخها الاقتصادي؛ فإنه من النّادر - إنْ لم يكن من المستحيل - تقليل الاعتماديّة على النّفط عن طريق زيادة النّفقات المترتّبة من إيرادات النّفط. بل إنّ الدّولة النّفطيّة الوحيدة التي استطاعت، فعليّاً، تقليل الاعتماد على النّفط، وهي النّرويج؛ نجحت في ذلك عن طريق إستراتيجيّة معاكسة تماماً، حيث اعتمدت فصْل القطاع النّفطي عن باقي الاقتصاد، ومنع إنفاق إيرادات النّفط على المصروفات الجارية، بل وصبّتها أساساً في استثمارات سياديّة، وبعيدة المدى، وضمن صناديق أجيال قادمة، وهو النقيض كلّيّاً مع الإستراتيجيّات المتّبعة في كلّ دول المجلس، والتي تعتمدُ بشكلٍ شبه مُطلق على إنفاق إيرادات النّفط لتحريك اقتصاداتها.

> "إنّ نسب الدّيْن والإنفاق بدأت تصلُ إلى نسبٍ عالية حتّى في الإمارات وقطر"

والتّبعات المتراكمة على مدى العقود الماضية جرّاء الاعتماديّة على عوائد النفط؛ قد تُشكّل ما هو "المتحوّل" على مستوى المجلس. فالنفط ثروة ناضبة، ويخضعُ أساساً لمتطلّبات وتقلبات الطّلب في السّوق العالميّة، وليس بالإمكان الاعتماد عليه بوصفه مورداً رئيسيّاً للمنطقة، وإلى أبد الآبدين. ولقد بدأت تظهر بوادر هذه الأزمة في بعض الدّول الصّغيرة، خاصة في البحرين، حيث بدأت مصروفات الدّولة تتعدّى دخلها، وبدأ الدّيْن العام يتصاعدُ بوتيرةٍ تُعتبر مُخيفة في دولةٍ نفطيّة من المفترض أن تكون مُصدِّرة لرأس المال. ولا يوجد في الأفق ما يُبشّر بتغيير في هذه المعادلة. ولا تنحصر هذه الظاهرة على البحرين فقط، على الرّغم من حدّتها في هذه الجزيرة الصّغيرة، بل إنّ نسب الدّيْن والإنفاق بدأت تصلُ إلى نسبٍ عالية حتّى في الإمارات وقطر، واللّتان تعتبران على قدرٍ أعلى من الثّراء النّسبي. وهذه التّطورات الاقتصاديّة المُتسارعة تدعو إلى توجيه النّظر إلى ماهيّة التّفاعل بين الوضع الاقتصادي مع الوضع السّياسي، والذي سيُحدّد التّطورات في كلّ دول المنطقة، وليس البحرين فقط، على مدى السّنوات القادمة.

الديون الخارجية لدى بعض دول الخليج عالية نسبيا

رسم بياني 3.4: اجمالي الديون في دول مجلس التعاون

مليار دولار امريكي، 2010

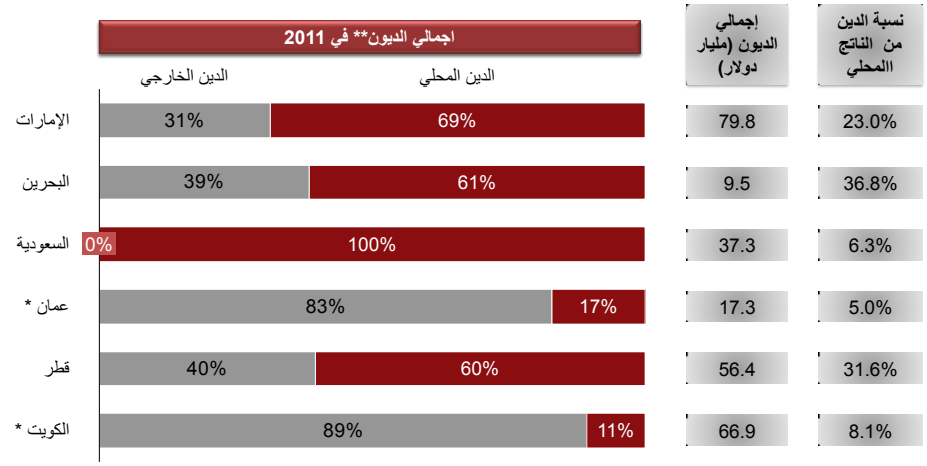

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون
*بحسب مؤشرات 2010م
**الدين الخارجي يشمل الدين العام و الخاص

3.2 ملف: عوائد النّفط وإنفاقها

لا زالت منطقة الخليج تُشكّل القلب النّابض للعالم على مستوى إنتاج النّفط ومخزونه، والتّقديراتُ تشيرُ إلى أنّ العُمر الافتراضي للنّفط في الخليج يكفي لعدّة عقود إضافيّة من الزّمن. ليس هذا فقط، بل إنّ تكلفة استخراج النّفط في الخليج لا زالت هي الأقلّ في العالم، وبلا مُنازع، ممّا يعد بتواصل الخليج في لعب دور محوري في الأسواق النّفطيّة على المستوى القريب، والمتوسط:

لازالت دول الخليج تتربع على صدارة أكبر منتجي النفط في العالم

رسم بياني 3.5: الإنتاج السنوي للنفط
ألف برميل يومياً، 2011

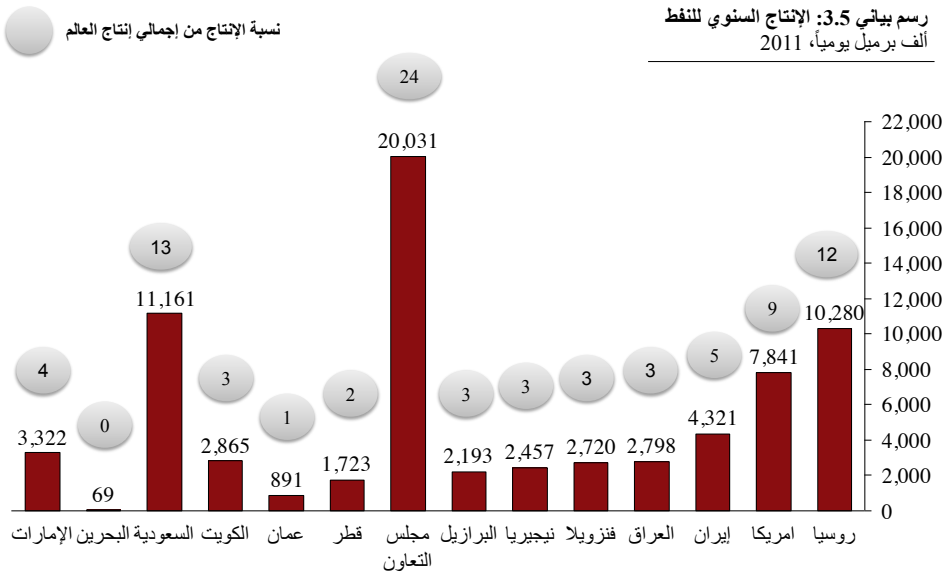

المصدر: شركة النفط البريطانية

تتميز دول الخليج بأكبر مخزون للنفط في العالم

رسم بياني 3.6: المخزون النفطي
مليار برميل، 2011

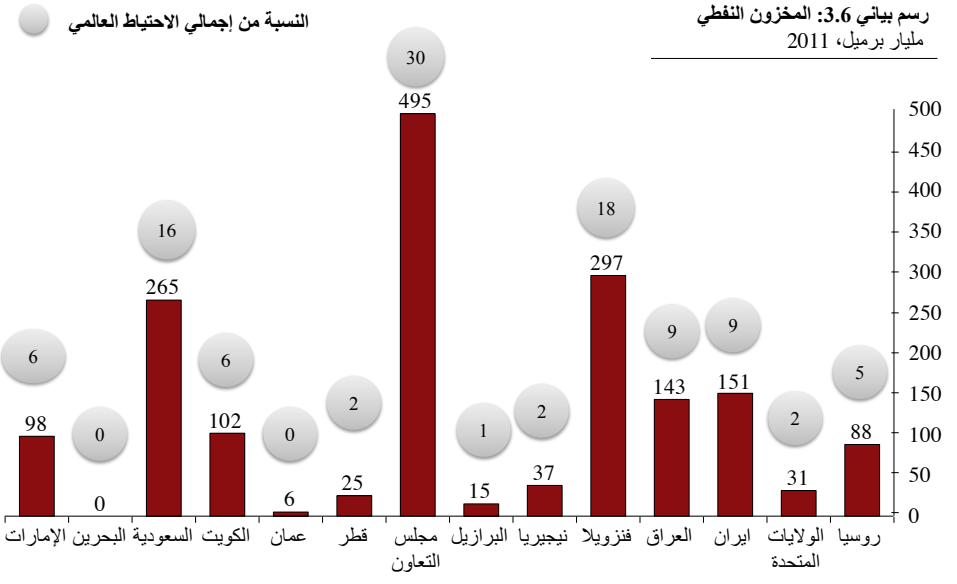

المصدر: شركة النفط البريطانية

تكاليف إنتاج النفط في دول الخليج هي الأقل عالميا

رسم بياني 3.7: التكلفة لإنتاج برميل نفط
دولار امريكي، 2009

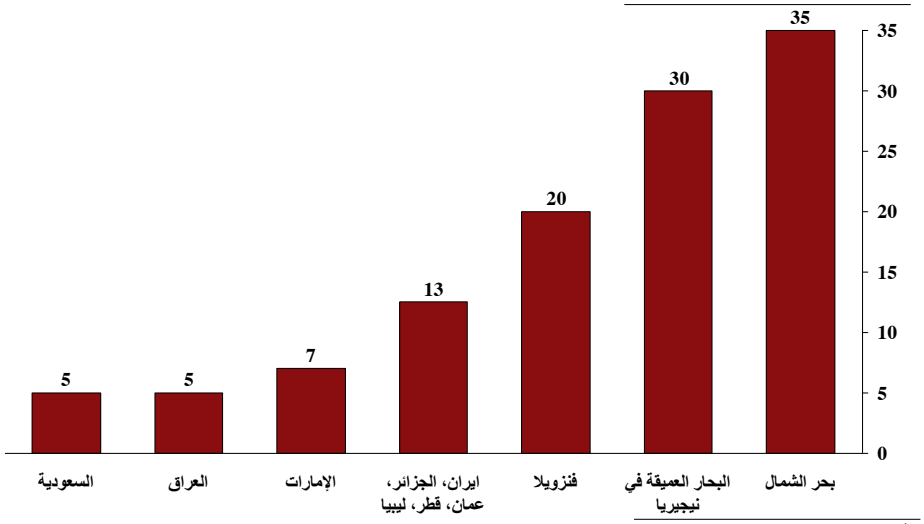

المصدر: رويترز
http://www.reuters.com/article/2009/07/28/oil-cost-factbox-idUSLS12407420090728

لا زال العمر الافتراضي للنفط في أغلب دول المجلس يمتد لعقود من الزمن

رسم بياني 3.8: العمر الافتراضي للنفط
بالسنوات، 2012

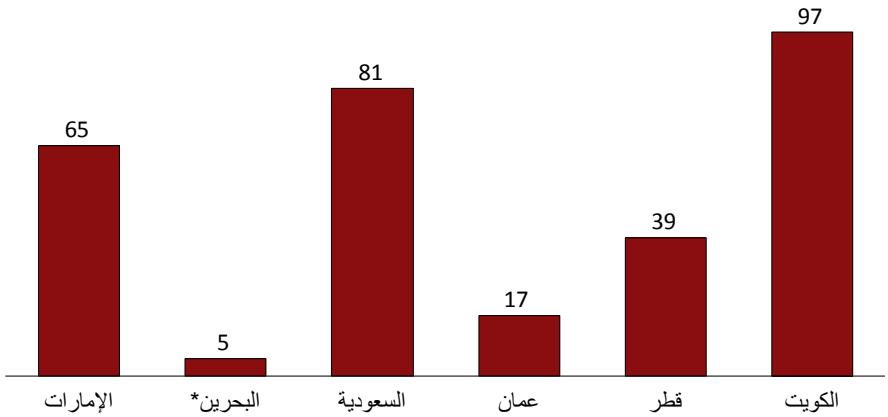

المصدر: شركة النفط البريطانية
*لا يشمل حقل أبوسعفة

هذا ما قد يقود البعض إلى اعتبار دول الخليج لا تزال بعيدةً عن مخاطر وتبعات نضوب النّفط، لكن هذا المنطق في التفكير يسوده قدرٌ من التهوّر والعبث بمستقبل المنطقة. فعلى الرّغم من أنّ احتياطات النّفط ماتزال هي الأعلى عالمياً، إلا أنّ الضّغوطات الاقتصاديّة قد تظهر في دول الخليج قبل نضوب النفط بعقود، وبعضها قد بانت ملامحه فعلاً حتّى في عصرنا الحالي.

يُمكننا وصف النّظام الاقتصادي السّائد في المنطقة على أنه نظام "مبنيّ على محوريّة النفط وعوائده في الاقتصاد العالمي على المستوى الخارجي، بينما على المستوى الداخلي؛ فيتمركز الاقتصاد حول مبدأ الدّولة الرّيعيّة، حيث تتحكم الدّولة في موارد النفط وإنفاقها، بينما تسيطرُ طبقة نخبويّة من المستثمرين على الفرص الاقتصاديّة الرئيسية المنبثقة من النفط" [284]. هذا مع التنويه إلى أنّه ما من عائق، مبدئيّاً، يحول دون اندماج "الطّبقة النّخبويّة من المستثمرين" مع "الطبقة الحاكمة"؛ بل إنّ هذا هو السّائد في دول المنطقة.

284 الشّهابي، مصدر سابق، ص 5

الجذر الموضوعي للخلل الاقتصادي

يرتبط إنتاج النّفط في المقام الأول بالاعتبارات الخارجيّة (السّوق العالميّة)، وهذا هو بمثابة الجذر الموضوعي للخلل الاقتصادي، حيث يقتصر التّعاطي الدّاخلي مع الإنتاج والتّوزيع، إمّا في عمليات تصريف للوفرة(في أزمنة الطفرة) أو عمليات ترقيع للعجز(في أزمنة التراجع)، وهذا في الواقع ليس سوى ردود أفعال لآثار التقلّبات الخارجيّة.

سجلت دول الخليج معدلات نمو متقلبة على مدى الطفرة النفطية الثالثة والأزمة المالية

رسم بياني 3.9: معدل النمو السنوي في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي
%

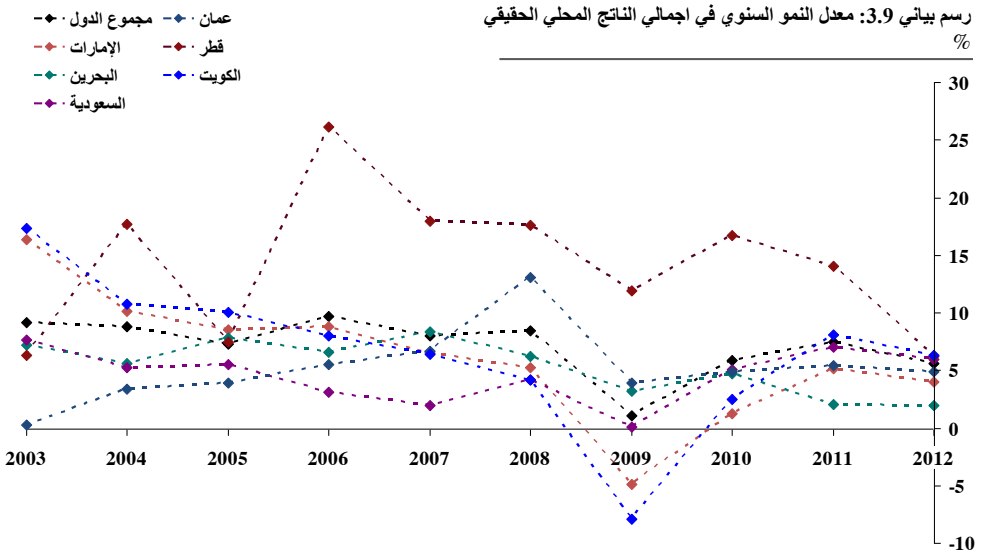

المصدر: صندوق النقد الدولي

تتجه اغلب صادرات النفط والغاز من دول الخليج الى اليابان والصين والهند

رسم بياني 3.10: وجهة صادرات النفط والغاز من دول المجلس
%، 2011

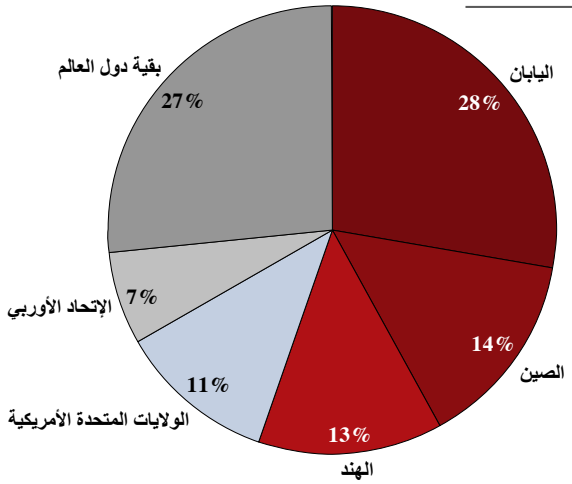

المصدر: International Trade Centre (ITC)

العوائد العامة تتغير بشكل مطلق مع تقلبات سعر النفط

رسم بياني 3.11: التغير في سعر برميل النفط واجمالي الايرادات العامة
دولار امريكي

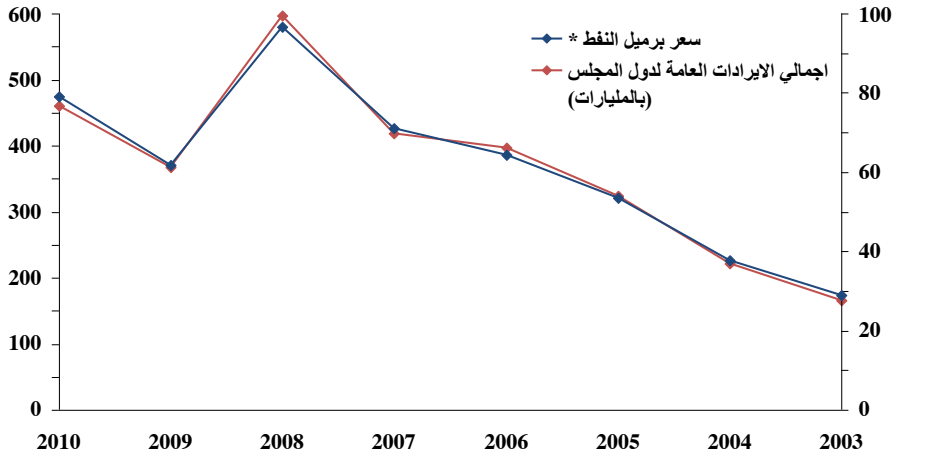

المصدر: صندوق النقد الدولي، www.statista.com
Crude Oil, simple average of three spot prices; Dated Brent, West Texas Intermediate, and the Dubai Fateh.*

ما يتبيّن لنا ليس فقط أنّ العوائد العامة لدول الخليج تعتمدُ بشكلٍ مطلق على التغيّرات في أسعار النّفط العالميّة، بل أيضا بأن هناك تغيراتٍ من ناحية الطّلب العالمي للنّفط، قد تكون حرجة في تبعاتها. ففي الماضي غير البعيد، كانت الولايات المتّحدة وأوروبا هي المشتري الرّئيس لنفط المنطقة، أمّا الآن فقد أصبحت دول آسيا هي المستهلك الرّئيس لنفط المنطقة. ولكن هذه التطوّرات لا تغيّر من حقيقة أنّ نفط المنطقة، ونظرا لرخص إنتاجه، لا زال هو المصدر الرئيس في الطاقة في العالم. ولهذه الأمور تبعاتٌ أمنيّة، وعلى العلاقات الدّولية، وسوف تتمّ مناقشتها في القسم الأمني من هذا العمل.

الجذر الذّاتي للخلل الاقتصادي

غير أنّ هذا لا يعني التقليل من دور الجذر الذّاتي للخلل، أي بنية الأنظمة الدّاخلية نفسها، والتي تسمح بالتزام هذه السّياسات التّبعيّة منهجاً في تحديد أنماط الإنتاج والتوزيع للثروة النفطيّة. فعلى المستوى الدّاخلي؛ تذهبُ إيرادات النّفط إلى خزينة الدّولة، حيث تتحكّم النّخبُ الحاكمة في طريقة توزيعها. وتعتمد ميزانيّة الدّولة بشكل رئيسي على عوائد النّفط. وهذا عكس ما هو سائد في الدّول الصّناعيّة، والتي عادةً ما تعتمد على الضّرائب المُحصّلة من دخل الشّركات الخاصة، ودخل الأفراد، مورداً رئيساً لميزانياتها العامة.

دول الخليج تعتمد بشكل متزايد وشبه مطلق على عوائد النفط في ميزانياتها

رسم بياني 3.12: الايرادات العامة
2011

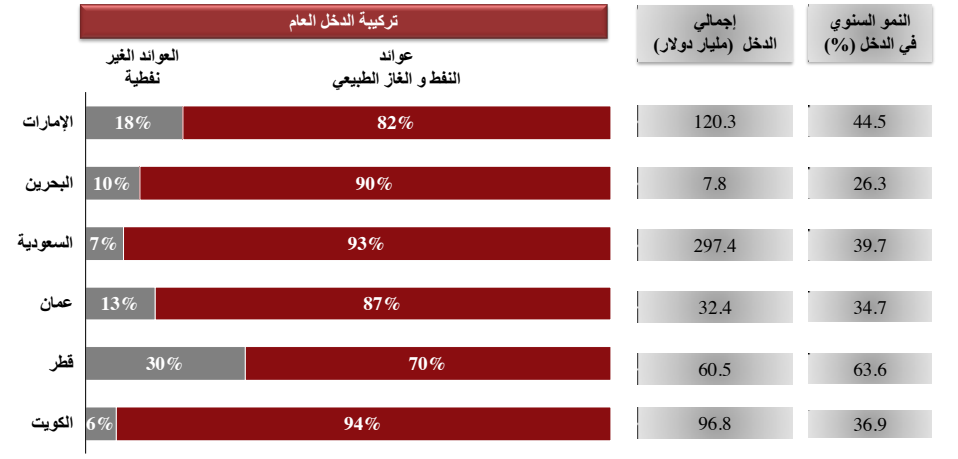

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون

لا زال الناتج المحلي بالأسعار الثابتة يعتمد بشكل أساسي على النفط

رسم بياني 3.13: الناتج المحلي بالأسعار الثابتة
2011

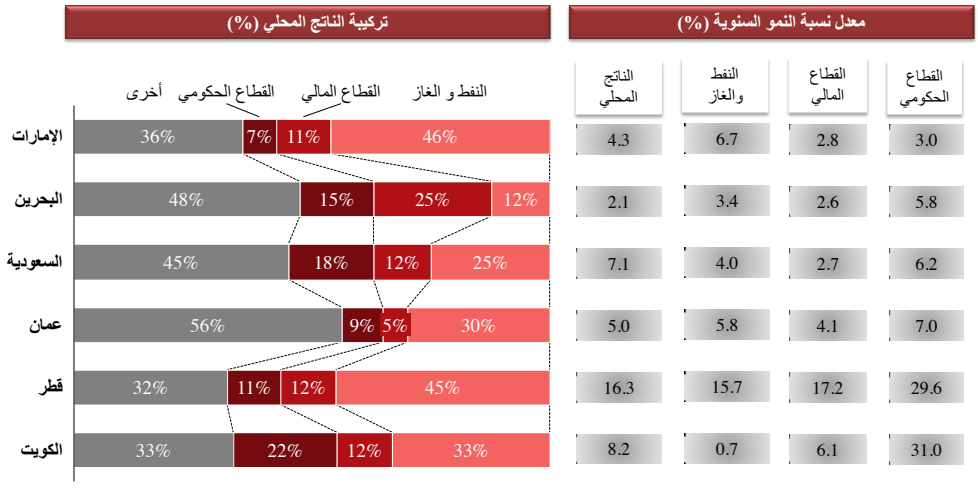

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون

لا زال الناتج المحلي بالأسعار الجارية يعتمد بشكل أساسي على النفط

رسم بياني 3.14: الناتج المحلي بالأسعار الجارية
2011

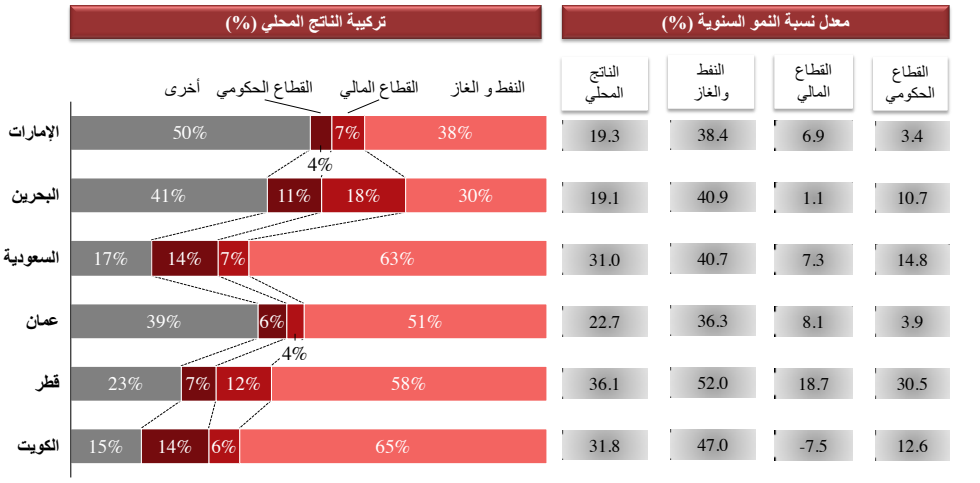

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون

وكما أنّ هناك خللاً في تركيبة العائدات العامة، فإنّ الخلل أيضاً يتجذّر في تركيبة إنفاق هذه العائدات العامة. حيث إنّ جزء كبير من الإنفاق النّفطي يتوجّه إلى الانفاقات الجارية والعسكريّة. وهذا عكس ما هو مُطبّق في النرويج، الدّولة الأكثر تقدّماً من حيث التّعامل مع إيرادات النّفط، حيث تذهب أغلب عوائد النّفط بشكل أساسي إلى الإنفاق الرّأسمالي والصناديق السّياديّة.

إنفاق الدولة يتجه بشكل كبير نحو التسليح و النفقات الجارية

رسم بياني 3.15: الانفاق العام
2011

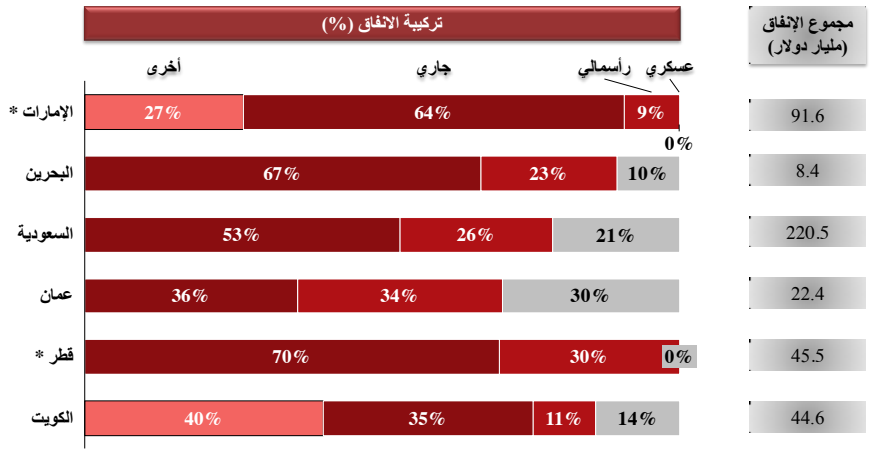

المصدر: البنك الدولي، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون
* لا توجد تفاصيل عن الإنفاق العسكري

نسبة النمو في الإنفاق الجاري هي الاعلى في بعض دول مجلس التعاون

رسم بياني 3.16: النمو السنوي في الانفاق العام
% ،2011-2010

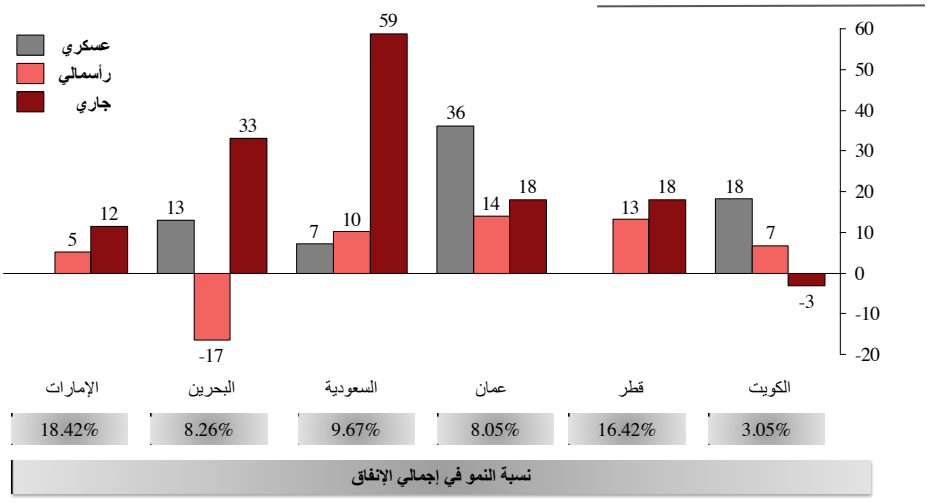

المصدر: البنك الدولي، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون

هذا الانفاق المتزايد بدأ يشكل عبئا ميزانيات دول الخليج، حيث ان سعر برميل النفط المطلوب لمعادلة الميزانية بدأ يصل الى نسب عالية جدا، حيث تخطى حاجز المئة دولار امريكي في بعض هذه الدول، خصوصا في البحرين.

سعر البرميل المطلوب لمعادلة الميزانية تخطى 100 دولار في بعض دول المجلس

رسم بياني 3.17: سعر برميل النفط المطلوب لمعادلة الميزانية
دولار امريكي، 2013

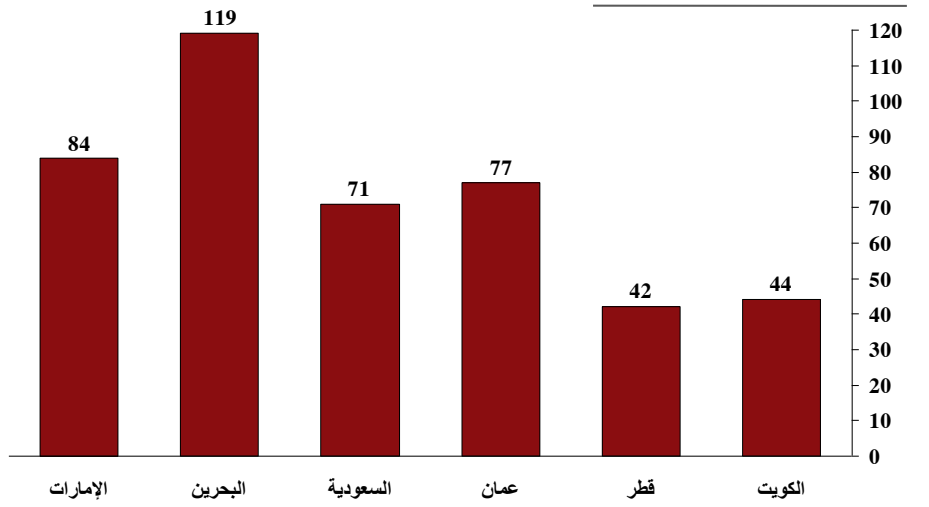

المصدر: IMF

مشكلة أخرى بدأت تتربّص بدول الخليج، وهو استهلاكها جزءاً كبيراً من نفطها محليّاً، بدلاً من تصديره، وتتعدّى هذه النسبة 25% من الإنتاج في بعض دول المجلس.

ارتفع الاستهلاك المحلي للنفط في دول مجلس التعاون بشكل ملحوظ خلل السنوات العشر الأخيرة

رسم بياني 3.18: الإستهلاك اليومي للنفط
الف برميل

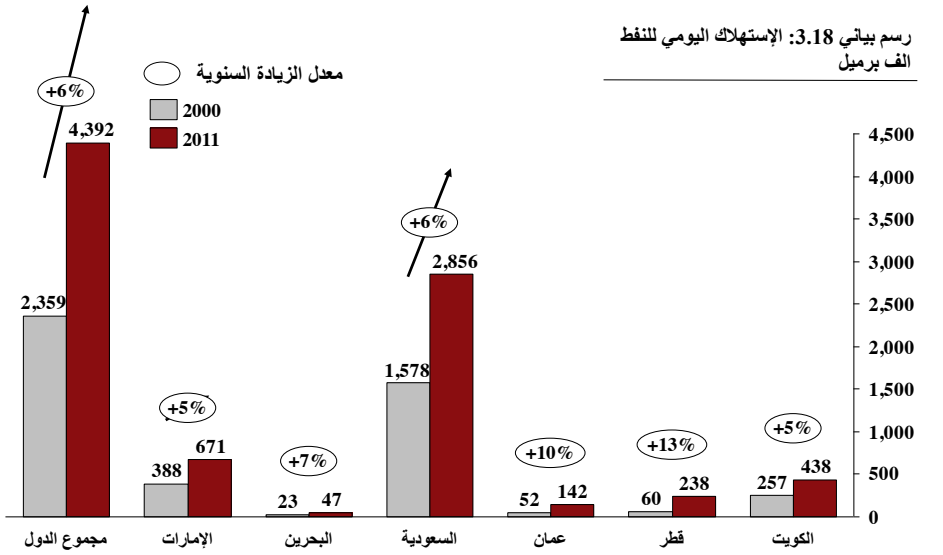

المصدر: شركة النفط البريطانية، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون

يستحوذ الاستهلاك المحلي على نسبة كبيرة من انتاج النفط

رسم بياني 3.19: الاستهلاك المحلي من النفط
الف برميل، 2011

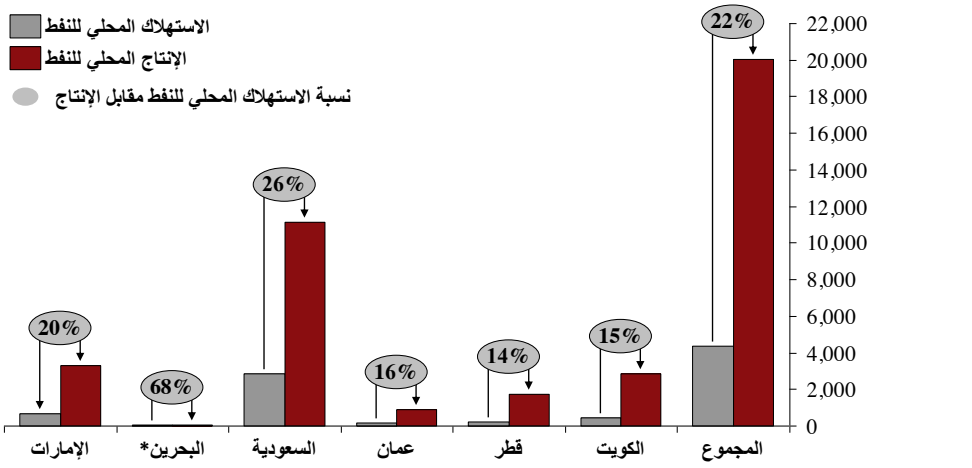

*لا يشمل انتاج حقل أبو سعفة
المصدر: شركة النفط البريطانية، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون

ولا يخفى أنّ أسعار المحروقات في الخليج هي من الأقل عالميّاً، وهذا الدعم subsidies يُكلّف خزائن الدّولة مبالغ طائلة، تصلُ إلى حوالي 10% من إجمالي النّاتج المحلّي.

اسعار المحروقات متدنية جدا في دول المجلس نسبة الى الدول الصناعية

رسم بياني 3.20: سعر البنزين
بالدولار أمريكي/لتر، 2010

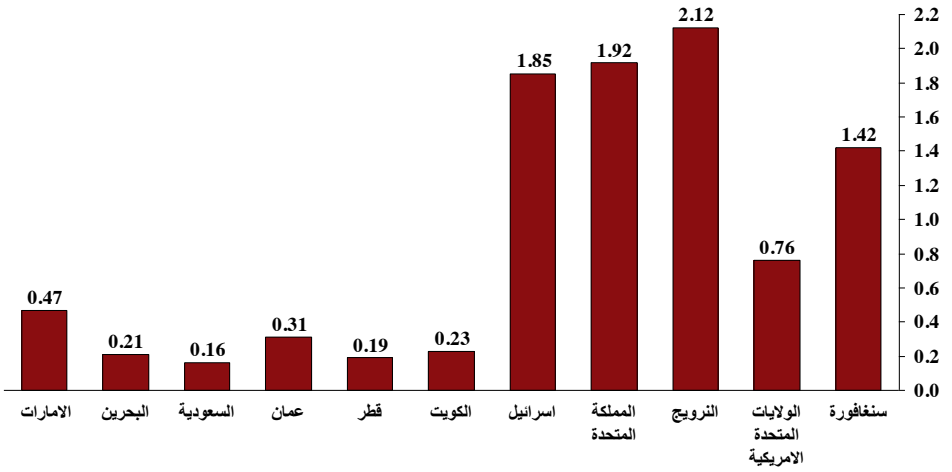

المصدر: البنك الدولي

دول الخليج هي الأعلى عالميا من ناحية نسبة استهلاك المحروقات

رسم بياني 3.21: نصيب الفرد من استهلاك البنزين
ميجا طن (مليون طن مكافئ للنفط)، 2010

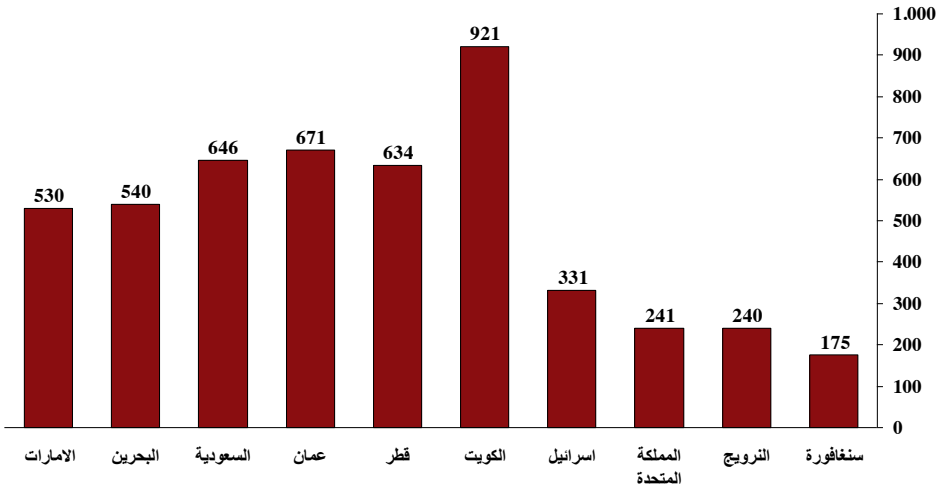

المصدر: البنك الدولي

تعتبر دول المجلس من اعلى المستهلكين للنفط في العالم

رسم بياني 3.22: معدل استهلاك الفرد للنفط
لتر، 2011

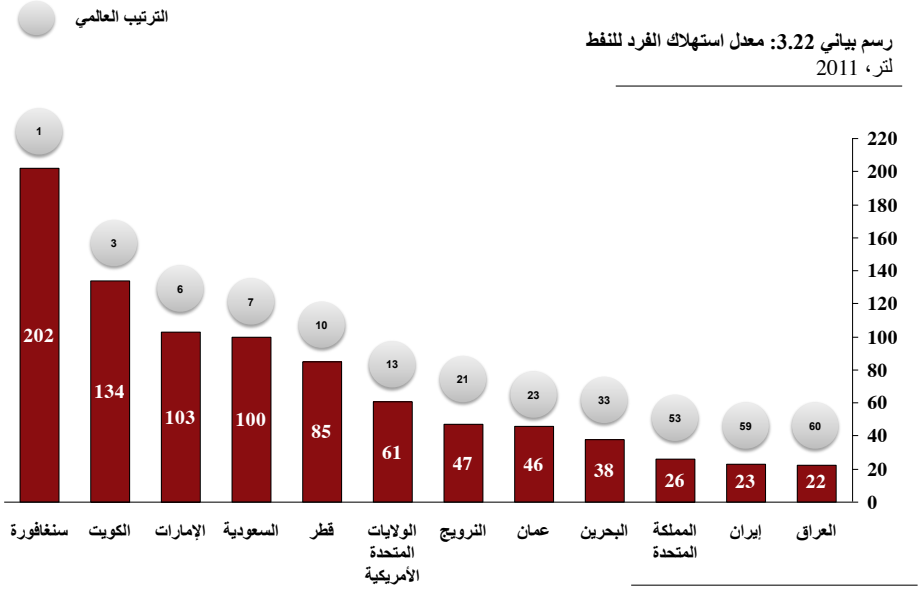

المصدر: شركة النفط البريطانية، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون

دول الخليج تنفق نسبة كبيرة من الناتج المحلي على دعم المحروقات و المشتقات النفطية في عام 2011

رسم بياني 3.23: نسبة الدعم من اجمالي الناتج المحلي %، 2011

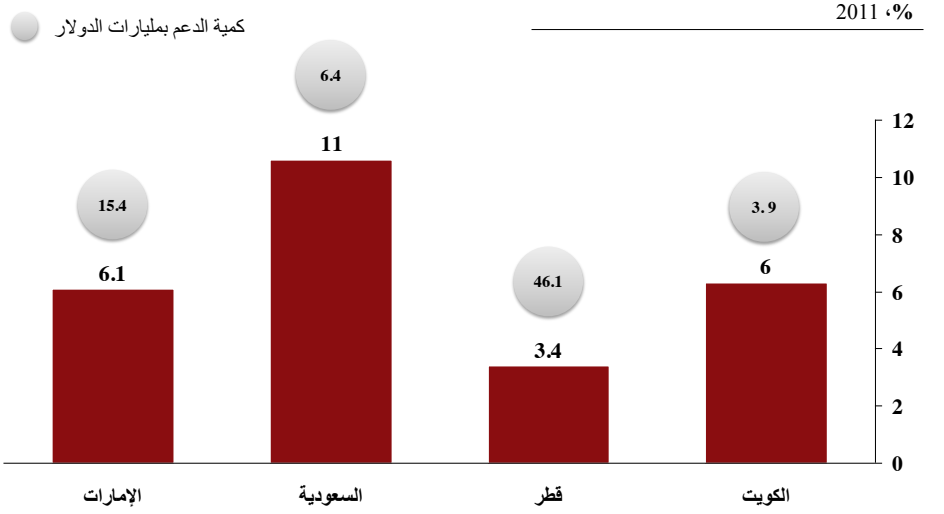

المصدر: International Energy Agency

تشكّل الغطاء المالي النّفطي وغياب الرّقابة والشّفافيّة

تُوفّر العائدات النّفطيّة الهائلة، والفجائية في كثير من الأحيان - بسبب الارتهان إلى مزاج السّوق العالميّة لا إلى التّخطيط الوطني الواعي - غطاءً مالياً يُتيح للحكومات أن تُوظّف العائدات في مصلحة سياساتٍ استهلاكيّة أو آنيّة بحتة، تضرب صفحاً باستخدام تلك العائدات لمصلحة سياسات تنموية تسعف المنطقة، وتُحقّق لها الاستقرار وإمكانيّات العيش الكريم عندما يقع المحتوم وتضطر الاقتصادات إلى الاعتماد على مصادر دخل قومي غير النفط. أضِف إلى ذلك، ازدياد النّفقات السّريّة والجارية في الميزانيّات العامة على حساب النّفقات العلنيّة والاستثماريّة (بسبب الاضطرار إلى "ترقيع" العجوزات أو "تصريف" الفوائض الفجائية حسب التقلبات العشوائيّة لسوق النّفط). هذه النفقات، بدورها، تمثل شرطاً مادياً، بالمعنى الحَرفي، لاستشراء الفساد والمحسوبيّة في الأجهزة الحكوميّة والعديد من قطاعات الدّولة، في ظلّ غياب الرّقابة الفاعلة على المال العام، وفي ظلّ - وهذا هو الأسوأ - الحاجة لهذه النفقات السائبة للتّعاطي مع تقلّبات السّوق، حسب السّياسات الاقتصادية الرّاهنة، فـ"المال السايب يعلم السرقة"، كما درج المثل.

مشكلة "الغطاء المالي" معقّدة في طبيعتها، ومتشعّبة في آثارها. فالتّبعات المترتّبة على توفّر هذا النّوع من الغطاء المالي النفطي؛ لا يمكن النّظر إليها دون الأخذ في الاعتبار الفساد الموجود أصلاً في العديد من مفاصل الدّولة في الخليج، في حين أن هذا الفساد نفسه يتغذّى على فيض الغطاء المالي، ويترعرع في كنفه. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّ محاولة مقاربة الخلل المتمثّل في كيفيّة توفّر الغطاء المالي وأساليب استعماله؛ تصطدمُ بعوائق معرفيّة، هي نفسها وليدة الممارسات الخاطئة الناجمة عن السّياسات التي تسمح بتضخّم الغطاء المالي النفطي بهذا الشكل، وهي ممارساتٌ غايتها التّعتيم على مسألة الغطاء المالي والمستفيدين منه، بغرض استمرار الحال على ما هو عليه، واستمرار المستفيدين بالاستفادة منه. هذا ناهيك عن كوْن الغطاء المالي نفسه هو نتيجة للسّياسات المؤدّية إلى غياب السّيطرة الوطنيّة على القطاع النّفطي، وغياب قاعدة اقتصاديّة بديلة.

التباين في قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي في مقابل ما يدخل العائدات العامة

"ليست عائدت الدّولة من النّفط في بعض بلدان المنطقة هي نفسها عائدات الميزانيّات العامة من النفط. ففي بعض هذه البلدان، يختلط المال العام بالمال الخاص، ممّا يعني أنّ هذه الميزانيّات لا تتلقى كلّ ما يجب أن يدخلها من إيرادات النّفط."[285]

> "ليست عائدت الدّولة من النّفط في بعض بلدان المنطقة هي نفسها عائدات الميزانيّات العامة من النفط"

بهذه الجملة؛ استهلّ علي خليفة الكواري تحليله للفوارق الكبيرة بين الأرقام المُعلنة للعوائد العامة من النفط والغاز، في مقابل قيمة صادرات هذه الدّول من النّفط والغاز في غضون الطفرة النّفطيّة الثالثة. وكما يعقب د. الكواري في نفس الدراسة المُشار إليها: "من المؤسف أن الدّارس عندما يريد أن يتحقّق من ذلك؛ يدخل غابة تتدنى فيها الرؤية وتنعدم فيها الشّفافية؛ هذا قبل أن يدخل إلى صلب الميزانيّات العامة نفسها، ويحاول أن يتحقّق من مصادر إيراداتها من النفط والغاز المسال بشكل خاص، وأوجه تخصيص النفقات العامة؛ حيث يجد هنا أيضاً صعوبة في الوصول إلى الحسابات الختامية للميزانيّات العامة، أو إلى تقارير دواوين المحاسبة، فذلك في بعض بلدان المنطقة؛ سرّ من أسرار الدّولة، لا يحقّ للمواطنين الإطلاع عليه".

وإذا استثنينا الكويت، حيث تنشرُ الحكومة الحسابات الختاميّة للميزانيّة العامة، ويقوم ديوان المحاسبة المستقل عن السّلطة التّنفيذيّة والتابع لمجلس الأمة بتدقيقها؛ فإنّنا لا نجد دواوين المحاسبة العامة - حيث وجدت في بلدان المنطقة - مستقلة عن السّلطة التّنفيذيّة. كما إننا نجد أغلب بلدان المنطقة، فيما عدا البحرين وعُمان مؤخرا، وربما فقط الميزانية الإتحادية في الإمارات؛ لا تُتيح الإطّلاع على الحسابات الختاميّة للميزانيّات العامة. بل إنّنا نجد أنّ بعض هذه البلدان لا يُعلن تفاصيل الميزانيّة العامة التّقديريّة، ولا يسمح، حتى لمجالس الشّورى فيها، أن تطّلع على الميزانيّات التّقديرية بكاملها. ودعْ عنك الإطلاع على الحسابات الختاميّة للميزانيات العامة، أو تقرير ديوان المحاسبة، حيث وُجد.

ونقوم في هذا القسم باستعمال نفس المنهجيّة التي اتّبعها الدكتور علي الكواري لنوضّح الفروقات في قيمة صادرات النفط، في مقابل ما يدخل العائدات العامة في ميزانيات الدول حتى عام 2011. فيبين الجدول التالي قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال في دول مجلس التعاون بين الأعوام 2002-2011 حسب تقديرات IIF (Institute of International Finance)، وسبب عودتنا الى تقديرات IIF هو الغموض وصعوبة معرفة حجم الصّادرات العامة الحقيقية من الزيت والغاز الطبيعي المنتج سنوياً، ممّا جعلنا نعتمد على إحصاءات المعهد الدولي للماليّة العامة .

وتُبيّن هذه الأرقام أن تقديرات قيمة الصّادرات في عام 2011 وصلت إلى ما يزيد على 709 مليار دولار لكلّ دول المجلس، وهو رقم قياسي تاريخيّاً، ويُتوقع لها أن تستمر في الارتفاع في عام 2012م، لتصل إلى حوالي 762 مليار دولار.

285 علي الكواري، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية: حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 80.

جدول 3.1: تقدير صادرات الغاز والنفط في عام 2012 (بليون دولار امريكي)

الدولة	الصادرات في 2012
الإمارات	140.3
البحرين	15.9
المملكة العربية السعودية	351.4
عمان	37.2
قطر	113.2
الكويت	104.1
المجموع	762.2

المصدر: International Institute of Finance Country Reports 2012

جدول 3.2: تقدير صادرات الغاز والنفط 2002-2011 (بليون دولار امريكي)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الإمارات	23.2	29.6	38.4	55.1	70.1	84.4	102.9	68.2	85.8	130.7	688.4
البحرين	3.9	4.7	5.6	7.8	9.0	10.8	13.8	8.9	11.5	16.3	92.3
المملكة العربية السعودية	63.7	82.1	110.9	161.8	188.5	206.4	281.0	163.3	215.2	324.5	1797.4
عمان	8.6	9.3	10.8	15.7	17.5	18.7	28.7	18.1	25.2	34.6	187.2
قطر	9.9	12.1	16.3	22.9	31.2	40.7	63.3	43.8	65.9	108.3	414.4
الكويت	14.1	19.6	27.8	44.1	53.2	59.0	82.6	48.9	61.8	94.9	506.0
المجموع	123.4	157.4	209.8	307.4	369.5	420.0	572.3	351.2	465.4	709.3	3685.7

المصدر: International Institute of Finance Country Reports 2012

في المقابل، يُبيّن الجدول التالي المبالغ التي تمّ توريدها فعليّاً إلى الميزانيّات العامة من إيرادات بلدان المنطقة من النفط، والتي تمّ أخذها مباشرة من الأرقام الرّسمية المُعلنة من البنوك المركزيّة لكلّ دولة (أو وزارة الماليّة في حالة الكويت)، وفي حال تعذّر وجود هذه الأرقام الرّسمية، نأخذ بتقديرات IIF وصندوق النقد الدولي للميزانيّات الرّسميّة.

جدول 3.3: عائدات الغاز والنفط المعلنة رسميا 2002-2011 (بليون دولار امريكي)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الإمارات	15.0	20.5	27.0	41.9	59.0	63.2	98.2	47.4	63.8	98.8	**534.7**
البحرين	1.8	2.2	2.5	3.3	3.7	4.3	6.0	3.7	4.9	6.5	**39.0**
المملكة العربية السعودية	44.3	61.6	88.0	134.5	161.2	149.9	262.2	115.8	178.7	275.8	**1472.2**
عمان	6.0	6.3	8.3	9.4	10.1	11.8	15.8	13.7	16.8	28.5	**126.8**
قطر	5.0	5.4	10.0	12.7	15.2	19.4	22.0	22.7	26.6	42.1	**181.2**
الكويت	19.0	21.0	28.2	44.7	50.0	61.1	68.0	57.2	68.8	95.2	**513.1**
المجموع	**91.1**	**117.0**	**163.9**	**246.5**	**299.3**	**309.8**	**472.2**	**260.7**	**359.6**	**546.9**	**2867.0**

المصدر: البنوك المركزية ووزارات المالية في دول مجلس التعاون. IIF Country Reports 2012.

نظرياً، إذا ما أردنا مقارنة دقيقة بين إجمالي العائدات العامة من النّفط والغاز في كلّ بلدٍ، في مقابل كمّية الصّادرات من النّفط والغاز؛ علينا أولاً إضافة عائدات الميزانيّات العامة من النّفط والغاز الطّبيعي المُستهلك محلّياً إلى رقم الصّادرات. وثانياً، علينا الخصم من رقم الصّادرات تكاليف إنتاج النفط والغاز ونصيب شركات النّفط الأجنبيّة، حيث وُجدت، من أرباح النفط والغاز. وبعد هذه التّعديلات نكون قد وصلنا إلى تقدير حجم العائدات العامة من النّفط من أرقام الصّادرات.

أسوةً بالكواري؛ لن نغامر في القيام بهذه التّعديلات في هذا القسم، وسنكتفي فقط بحساب الفرق بين عائدات صادرات النفط والغاز في الجدول الثاني، والعائدات المُعلنة رسمياً في الميزانيّات العامة في الجدول الثالث. واذا وضعنا في عين الاعتبار أن استهلاك بلدان المنطقة محلياً من الغاز والنفط كبيرٌ (يصل إلى 20% في السعودية و 14% في الإمارات عام 2007)؛ فإنّه من المتوقّع أن تقلّ قيمة الصّادرات عن قيمة العائدات العامة من النفط والغاز في كلّ بلد. لكن ما نلاحظه هو العكس، حيث تفوق قيمة الصّادرات ما يتمّ الإعلان عنه في الميزانيّات العامة في كلّ دول المجلس، فيما عدى الكويت، ويتّضح لنا أنّ هناك فروقاتٍ كبيرة بين الاثنين، والتي يجب التحقّق من أسبابها.

جدول 3.4: الفرق بين الصادرات وعائدات الغاز والنفط المعلنة رسميا 2002-2011 (بليون دولار امريكي)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الإمارات	35%	31%	30%	24%	16%	25%	5%	30%	26%	24%	**22%**
المملكة العربية السعودية	30%	25%	21%	17%	14%	27%	7%	29%	17%	15%	**18%**
عمان	30%	32%	23%	40%	42%	37%	45%	24%	33%	17%	**32%**
قطر	50%	55%	39%	44%	51%	52%	65%	48%	60%	61%	**56%**
الكويت	-35%	-7%	-1%	-1%	6%	-4%	18%	-17%	-11%	0%	**-1%**
المجموع (فيما عدا الكويت والبحرين)	**33%**	**30%**	**24%**	**22%**	**20%**	**30%**	**16%**	**32%**	**27%**	**26%**	**26%**

جدول 3.5: الفرق بين الصادرات وعائدات الغاز والنفط المعلنة رسميا 2002-2011 (النسبة المئوية)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الإمارات	8.2	9.1	11.4	13.2	11.1	21.2	4.7	20.8	22.0	31.9	**153.7**
المملكة العربية السعودية	19.4	20.5	22.9	27.3	27.3	56.5	18.8	47.5	36.5	48.7	**325.2**
عمان	2.6	3.0	2.5	6.3	7.4	6.9	12.9	4.3	8.4	6.0	**60.4**
قطر	4.9	6.7	6.3	10.2	16.0	21.3	41.3	21.1	39.3	66.2	**233.2**
الكويت	-4.9	-1.4	-0.4	-0.6	3.2	-2.1	14.6	-8.3	-7.0	-0.3	**-7.1**
المجموع (فيما عدا الكويت والبحرين)	**35.1**	**39.3**	**43.2**	**57.0**	**61.8**	**105.8**	**77.7**	**93.6**	**106.2**	**152.8**	**772.5**

ويمكننا أن نلاحظ من حالة الكويت، التي تتوفّر فيها حسابات ختامية للميزانيّة العامة، ويدققها ديوان المحاسبة التابع لمجلس الإمة؛ أن ما يتمّ توريده إلى الميزانية العامة يفوقُ قيمة الصّادرات، ويعود هذا الفرق منطقيّاً إلى إضافة نصيب الميزانيّة العامة من قيمة الاستهلاك المحلي من النفط والغاز إلى نصيب الميزانيّة العامة من الصّادرات.

> **"هناك مبالغ كبيرة من عائدات النفط والغاز لم تدخل الميزانيّات العامة، بل لا يتم حسابها، لسببٍ او لآخر"**

وعلى عكس الكويت، بدلاً من أن تكون عائدات الميزانيّات العامة من النفط أكبر من قيمة الصّادرات؛ نجد في كلّ البلدان الأخرى أنّ قيمة الصّادرات هي الأكبر، وبنسبٍ عالية. وهذا الفرقُ يُشير إلى أنّ هناك مبالغ كبيرة من عائدات النفط والغاز لم تدخل الميزانيّات العامة، بل لا يتم حسابها، لسببٍ او لآخر.

غموض أبو سعفة

يشوب الغموض حالة البحرين بسبب تواجد حقل أبو سعفة المشترك مع السّعودية، ولا يُعلم نوعيّة الاتفاقيّة الرّسميّة المُبرمة بين الدّولتين حول هذا الحقل الذي يُشكّل الأغلبية السّاحقة من إيرادات البحرين النّفطيّة، وعمّا إذا ما كانت إجمالي عائدات أبوسعفة - التي تذهب إلى أياد بحرينيّة - مُدرجة في الميزانيّة الختاميّة للدّولة أم أن جزءاً منها يذهبُ إلى أطراف خاصة. بالإضافة إلى ذلك؛ فان أرقام صادرات البحرين تشمل المُنتجات النّفطيّة من النّفط المستورد (خاصة ما يتمّ تكريره من نفط السّعودية في المصفاة الرئيسيّة)، ممّا يُعقّد عمليّة المقارنة بين الصّادرات وإيرادات الدّولة.

> **"تفوق تقديرات صادرات هذه الدول من النفط والغاز ما تمّ إدراجه رسميّاً في إيراداتها الحكوميّة الرّسمية، وبما يزيد على 772 مليار دولار بين عامي 2002 و 2011"**

وإذا ما استثنينا أرقام البحرين للأسباب التي تمّ ذكرها سابقاً، بالإضافة إلى حسابات الكويت، بما أن الأرقام المُعلنة للإيرادات أعلى من قيمة الصّادرات إجمالا؛ فسوف يتبيّن أنّه فيما بين الدّول المُتبقّية الأخرى تفوق تقديرات صادرات هذه الدول من النفط والغاز ما تمّ إدراجه رسميّاً في إيراداتها الحكوميّة الرّسمية، وبما يزيد على 772 مليار دولار بين عامي 2002 و 2011، أي ما يُوازي أكثر من ربع دخل صادرات النّفط والغاز في هذه الدّول. وفي عام 2011م فقط تعدّى الفارق بين الرّقمين أكثر من 152 مليار دولار. وهذه المبالغ الفلكيّة تبعث على التساؤل عن سبب هذه الفوارق في الأرقام المُدرجة.

لذلك، لابدّ من إعادة تقدير عائدات النّفط من خلال تقدير قيمة إنتاج النّفط والغاز، وتقدير ما يجب أن يدخل سنويّاً منها إلى الميزانيّات العامة في كلّ بلد، وفي كلّ عام، وذلك لكي يتمّ التّحقّق من وجود تسرّبٍ للمال العام من عدمه، ومن ثمّ الوصول إلى نصيب الميزانيّات من عائدات النّفط، وحجم التّسرّب إنْ وُجد. وعلى الباحثين الجادّين واجب إظهار حقيقة العائدات العامة من النفط والغاز المسال، وأوجه تخصيصها، كما هي الحال بالنسبة للكويت، وذلك من أجل أن يكون للشّفافية المعنى المقصود منها، وهذا هو هدفنا من خلال هذا الاصدار الدوري، وما يتبعه، حيث نطمح إلى مواصلة رصْد التطوّرات في كلّ دولة من ناحية إيرادات وصادرات النفط والغاز، المُعلنة والفعليّة. ويقع المسؤوليّة الرئيسيّة لتبيان هذه الفوارق، وما يُفسّر هذا التّضارب في أرقام المورد الرئيس للمنطقة؛ على حكومات دولها وأجهزتها الرّسميّة.

3.3 التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات

شهدتْ دولة الإمارات خلال الفترة من 2005 وحتى 2008م نمّواً اقتصاديّاً استثنائيا، أدّى إلى إقبال رجال الأعمال على الاستثمار في المنتجات العقاريّة التي يُعاد بيعها. وتفنّنت الإمارات، وخاصة إمارة دبي، في فنّ البناء من حيث التصميم والهندسة والفخامة، وأصبحت النّموذج المالي الأول للمنطقة، واستقطبت مستثمري العالم، الذي خوّلها أن تُصبح مركزاً حيويّاً للمؤتمرات والمهرجانات والفعّاليات العالميّة.

وقد كان يحلو للبعض القول بأنّ الإمارات تحوّلت إلى شركة ضخمة تُسخّر جميع القوانين لدعم النّمو العقاري والتّجاري، فارتفعت معدّلات الاستثمار إلى مستوياتٍ فاقت التوقّعات، وأفسحت المجال لبعض الحكومات المحلّيّة لسنّ قوانين تجيز للمستثمر الأجنبي التملّك الحرّ في قطاع العقارات، وحرّية الاستثمار في المشاريع الكبيرة، وتولّدت علاقةٌ مثاليّة بين المستثمر والحكومة بشكل عام، كما شجّع ذلك بعض الحكومات المحلّية - عبر شركاتها الخاصة - إلى مزاحمة القطاع الخاص في جني أرباح قطاعي العقار والخدمات.

وإزاء هذا النّمو والازدهار العاصف والسّريع وغير الحذر أحياناً؛ وما تمخّض عنه من أزمةٍ ماليّة عالميّة بدأت في عام 2008؛ تقلّص هذا المدّ بشكل كبير نتيجة ارتباط سوق الإمارات، وإمارة دبي خاصة، بالسّوق العالمي عامةً، والسّوق العقاري على وجه الخصوص. والذي أدّى إلى تعرّض عددٍ من الشّركات الخاصة والحكوميّة إلى شبح الإفلاس نتيجة القروض المُترتّبة على الاستثمارات المفرطة في القطاع العقاري. ولولا عوائد النّفط المرتفعة؛ لكان الوضع أسوأ ممّا يُتصوَّر. وفي بعض التّقديرات لم تقل ديون الأزمة في الإمارات عن 130 مليار دولار[286]. ولقد شغلتْ هذه الأزمةُ هاجِس الكثير من المستثمرين، وزادت مخاوفهم، وطبقا ل "وول ستريت جورنال" الأمريكية: "فإن الأزمة المفاجئة لديون حكومة دبي أثارتْ مخاوف المستثمرين، وأضفت أجواء من القلق على الأسواق المالية لعالمية؛ حيث أصبحت مثقلة بديون تُقدّر بعشرات المليارات من الدّولارات، أنفقتها الشركات في بناء المشاريع العقارية الضخمة".[287] وإذا ما افترضنا 175 ألف مواطن في دبي[288]، فهذا يعني أن 130 مليار دولار من الدّيون تعني معدل دين خارجي يزيد على742 الف دولار أمريكي لكلّ مواطن، وهو رقم مخيفٌ جدا.

> "تعني معدل دين خارجي يزيد على742 الف دولار أمريكي لكلّ مواطن"

وفي هذا الصّدد، رأى بعض الخبراء الاقتصاديين أنّ الإمارات، وخاصة دبي، أسرفت في مشاريع عقاريّة كبرى، واقترضت بعض شركاتها الحكوميّة قروضاً أكبر من طاقتها؛ على أمل أن تقوم هذه الشّركات ببيع الممتلكات والمنتجات العقاريّة لتسديد الدّيون، ولا سيما في ظلّ الإقبال الشّديد على العقارات وتوقّعاتهم بتواصل ارتفاع أسعارها.

وخروجاً من هذه الأزمة؛ قامت الحكومة الاتّحادية، وحكومة أبوظبي المحلّية، بتحمّل عبئ تلك الدّيون عبر تقديم حزم من الإنعاش المالي، تُقدّر بأكثر من 10 مليار دولار أمريكي[289] لتدارك الوضع المالي للمصارف والمؤسّسات الحكوميّة، وحمايتها من الإفلاس نتيجة القروض الضّخمة. كما تمّ الإعلان عن إعادة جدولة ديون بعض الشّركات والمصارف الحكومية وإعادة هيكلتها.

وبالرّغم من ذلك، وفي ظلّ ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الأعوام 2010 - 2012؛ يُواصل النّاتج المحلي - ظاهريّاً على الأقل - تعافيه من حالة الرّكود الاقتصادي العالمي، حيث من المتوقّع أن يشهد نمّواً حقيقيّاً بنسبة 4 % لعام 2012م، وذلك وفقاً لصندوق النّقد الدولي[290]. واحتلّت الإمارات المركز الثّاني بعد السّعودية من حيث استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، وسجّلت التّجارة الأجنبيّة غير النّفطيّة في دبي وحدها رقما قياسياً بلغ 605 مليار درهم إماراتي خلال النّصف الأوّل من عام 2012م، بزيادة 12% عن الفترة نفسها من السّنة الماضية[291].

---

286 http://articles.economictimes.indiatimes.com/2010-01-20/news/27584777_1_dubai-world-dubai-government-freeze-on-debt-repayments

287 http://online.wsj.com/article/SB125936720204567249.html

288 تشير الاحصائيات الرسمية من المركز الوطني للاحصاء الى ان عدد مواطني دبي بلغ 168 الف مواطن في منتصف عام 2010:
http://www.uaestatistics.gov.ae/ReportPDF/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%202006%20-%202010.pdf

289 www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aVpp9XKBOWV0

290 International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2012

291 http://www.alwasatnews.com/3716/news/read/714499/1.html

وما انفكت دولة الإمارات تواصل تسلّقها بناءاً على المؤشّرات المعتمدة في التّصنيفات العالميّة، فوفقاً لتقرير التنافسية العالميّة الصّادر مؤخراً عن منتدى الاقتصادي العالمي 2012، احتلت الإمارات المرتبة 24 من أصل 144 دولة حول العالم، متقدّمة ثلاثة درجات عن السّنة الماضية. وصنّف تقريرالتنمية البشرية 2011 الصّادر عن الأمم المتحدة؛ الإمارات في فئة الدّول ذات التنمية البشريّة المرتفعة جداً، وجاءت في المرتبة 30 لمؤشر التنمية البشرية العالمي. ولتحافظ على الرّقم الأول عربياً للسّنة الثّانية على التوالي. وبلغ معدل الرفاه أو الرضا العام عن الحياة وفق التقرير في الإمارات 7.1 درجات، ويعدّ من أعلى المعدّلات العالميّة.

ولكن هذه المؤشرات لا تتطرق إلى العوامل الهيكليّة في البنيّة الاقتصاديّة في دولة الامارات، والتي بالإضافة إلى الديون المرتفعة وأزمة العقار التي لا تزال تعاني منها دبي؛ تواصل كغيرها من دول الخليج في الاعتماديّة المفرطة على ثروة النفط الناضبة، والاقتصاد الاستهلاكي الطفيلي الذي نمى حوله. وفيما يلي نقدّم أهم ملامح اقتصاد الإمارات، على أمل الوصول إلى فهم أفضل لأهمّ العوامل والتطوّرات فيه على مدى السّنوات القليلة الماضية.

تركيبة الاقتصاد والناتج المحلي في الإمارات

وفق أرقام المركز الوطني للإحصاء، شكّل النّفط الخام والغاز الطبيعي 30% من إجمالي النّاتج المحلّي في الإمارات، وتبعها قطاع قطاعات الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح (13%) والتشييد والبناء (11%) والعقارات وخدمات الأعمال (10%).

يعتمد الناتج المحلي في الامارات على النفط الخام و الغاز الطبيعي

رسم بياني 3.24: توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الاماراتي ،% 2011

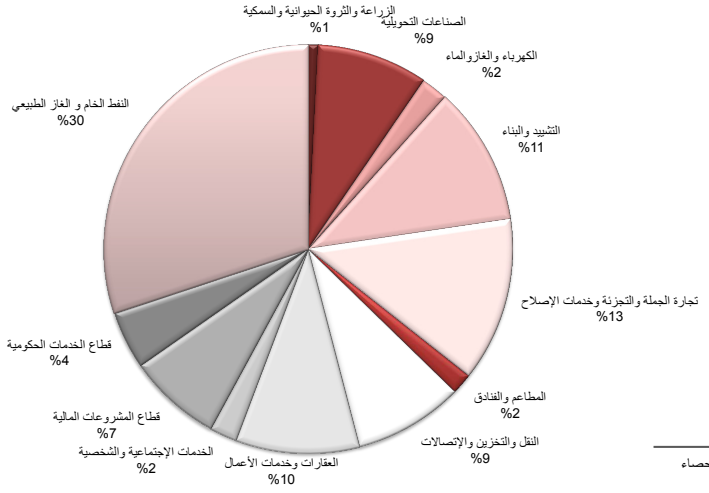

المصدر: المركز الوطني للاحصاء

وبذلك بلغت مساهمة القطاعات غير النّفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقيّة؛ ما نسبته 70% في عام 2011م، بينما لا زال الباقي (30%) يأتي من القطاع النفطي، وهي نسبة مرتفعة جدا. وتبقى المنتجات النفطية هي أهم الصادرات الإماراتية (40%) ومن بعدها السّلع المُعاد تصديرها (38%).

يعتبر النفط من اهم الصادرات الاماراتية

رسم بياني 3.25: تركيبة الصادرات الإماراتية
2011 ,%

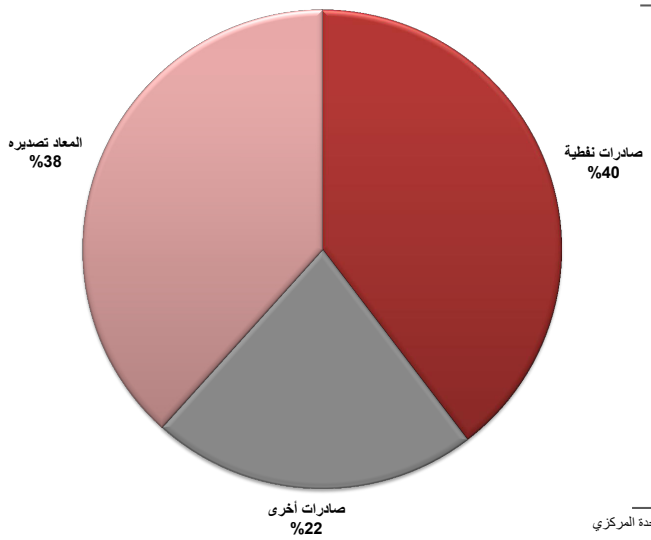

المصدر: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي

ونظرا للتساؤلات المطروحة حول البيانات الحكوميّة، وتباين إحصاءات المراكز الاحصائيّة في الإمارات ما بين المحلّية والاتّحادية؛ تبقى بيانات منظمتي صندوق النّقد الدولي والبنك الدّولي؛ أقرب إلى الدّقة، وعليه فقد توقّع صندوق النّقد الدّولي في أحدث تقرير له بعنوان "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"؛ أن يرتفع إجمالي النّاتج المحلّي الإجمالي للإمارات إلى 386.4 مليار دولار في عام 2012م، مقابل 360.1 مليار دولار في عام 2011م، وتوقّع أن يصل إلى 394.5 مليار دولار في عام 2013م[292].

كما توقّع الصّندوق أن يُحقّق إجمالي النّاتج المحلي غير النفطي نمواً بواقع 3.8% في عام 2013. من 3.5% في 2012، بعد أن كان 2.7% في 2011، و2.1% في 2010. وتوقّع التقرير أن يُحقّق إجمالي النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات نمواً سنوياً بواقع 2.3% في 2012، ليُعاود ارتفاعه إلى 3.8% في 2013.

وحول نمو إجمالي النّاتج المحلي النّفطي توقّع التّقرير أن يبلغ 1.0% في 2013، دون إشارة إلى العام 2012. وقال الصّندوق إنّ رصيد الحساب الجاري بلغ 9.2% من إجمالي الناتج المحلي في 2011، بمبلغ 33.3 مليار دولار، ويُتوقع ارتفاعه إلى 10.3% في 2012، بمبلغ 40.0 مليار دولار، و10.4% في 2013، إلى 40.9 مليار دولار.

292 صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، نوفمبر 2012.

القطاع النفطي

إنّ أيّة مقاربة للاقتصاد الإماراتي لابدّ وأن تبدأ من القلب النابض للاقتصاد، أي النّفط. شهدت الصّناعة النّفطيّة عام 2012 في الإمارات الانتهاء من تنفيذ عددٍ من المشاريع الهامة، وبدء تنفيذ مشاريع جديدة أو استكمال عدد كبير من المشاريع التي ترفع من القدرة الإنتاجيّة للدّولة، وإنجاز أوّل مشروع بالمنطقة يخوّل الإمارات تصدير 1.5 مليون برميل نفط يوميّاً، عبر بحر العرب، دون المرور بمضيق هرمز[293].

> **"الطّاقة الإنتاجيّة للإمارات من النفط تُقدّر في عام 2012م بنحو 2.6 مليون برميل يوميّاً"**

وتشير التّقارير أن الطّاقة الإنتاجيّة للإمارات من النفط تُقدّر في عام 2012م بنحو 2.6 مليون برميل يوميّاً، متوقّعاً ارتفاعها إلى 2.8 مليون برميل، وهناك توجّه بأنّ يقفز إنتاج النّفط إلى 3 ملايين برميل يوميّاً، وفق بيانات وزارة الطاقة[294].

وسجّلت صناعة النّفط الإماراتيّة، في يوليو الماضي، أحد أهم وأكبر إنجازاتها والتي تمثلت بتصدير أوّل شحنة نفط من الحقول البريّة لإمارة أبوظبي من ميناء الفجيرة بعد الانتهاء من تنفيذ أنبوب النفط الممتد بين حبشان في المنطقة الغربية بإمارة أبوظبي والفجيرة بطول 370 كيلومترا، وبذلك يتم تجاوز مضيق هرمز.

كما شملت المشاريع البدء في توسيع الطّاقة التّكريريّة، وإنجاز الكثير من المشاريع الهامة المرتبطة بتنفيذ مشروع الغاز المتكامل، والذي يُعزّز من قدرة الإمارات على توفير كمّيّات ضخمة من الغاز لتلبية الطّلب المُتنامي على الطاقة النّظيفة في السّوق المحلّي، واستخدامها بمحطّات توليد الطّاقة الكهربائيّة ومحطّات التّحلية، إضافة إلى استخدامات توليد الطّاقة للصّناعات الوطنيّة المُتنامية.

وذكرت التّقارير أنّ أسعار النّفط التي سُجّلت في الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2012م؛ بلغت 114 دولارا للبرميل، ممّا يعد برفع الإيرادات النّفطيّة. هذا، وقُدّرت عائدات النّفط في الإمارات سنة 2011م نحو 31 بالمئة من النّاتج المحلّي الإجمالي. وكغيرها من دول الخليج، تبقى عائدات الإمارات العامة رهينة التّقلّبات في أسعار الأسواق العالميّة للنفط، والتي لا تلعب المنظّمات المحلّية، بما فيها "أوبك"، دوراً مؤثراً فيه .

وأكّدت التّقارير بأنه إلى جانب إنشاء خط الأنابيب حبشان/ الفجيرة لتصدير النّفط الخام من أبوظبي إلى العالم الخارجي دون المرور بمضيق هرمز؛ سيتمّ في الفجيرة، الواقعة على بحر العرب، إنشاء محطّة للتزوّد بالغاز الطّبيعي المسال من السّوق العالميّة، وذلك لتوفير احتياجات الإمارات المتنامية من الغاز، والتي تُقدّر بنحو 15 % سنويا[295] .

وقالت مصادر صناعة الغاز في الإمارت بأنّ أبوظبي تُطوّر حالياً مشاريع غاز ضخمة، من أبرزها الحصن غاز بالتعاون بين أدنوك وشركة "أوكسيدنتال" الأميركية لإنتاج الغاز الطبيعي من حقل شاه بمعدل 500 مليون قدم مكعبة يوميّاً، إضافة إلى كمّيّات من سوائل الغاز[296] .

كما تمّ وضع خُطط للتّوسّع في استخدام الطّاقة النّظيفة، تشمل خططاً لشركة "مصدر" لإنتاج 7 % من احتياجات البلاد من الطاقة من خلال تنفيذ مشاريع عملاقة للطاقة الشّمسيّة، إضافة إلى بناء محطّات لإنتاج الطّاقة النووية .

وتولّت شركة الاستثمارات البترولية الدّوليّة "ايبيك"، المملوكة لحكومة أبوظبي، تنفيذ مشروع خط الأنابيب باستثمارات بلغت حوالي ثلاثة مليارات دولار، وتقوم بتشغيله شركة بترول أبوظبي للعمليّات البترولية البرية "أدكو"، والتابعة لأدنوك .

وأشارت التّقارير إلى أنّ شركة الاستثمارات البترولية الدولية"ايبيك" المملوكة لحكومة أبوظبي، تعتزم بناء مصفاة بتكلفة ثلاثة مليارات دولار في الفجيرة بطاقة 200 ألف برميل يوميّاً، ومن المقرّر الانتهاء منها منتصف 2016.[297]

وتعكف شركة "أدنوك" حاليّاً على تطوير حقولها النّفطيّة لرفع طاقتها الإنتاجيّة بشكلٍ مُستدام من 2.8 مليون برميل إلى 3.5 ملايين برميل

293 http://www.skynewsarabia.com/web/article/29078/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2

294 http://arabic.arabia.msn.com/news/business/business-money/4265892/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-

295 article/businessNews/idARACAE9B2M4R20130224

296 economy/first/2011-04-01-1.1412653

297 http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/30/217435.html

يوميّا بحلول 2017، باستثمارات تتجاوز 260 مليار درهم. ويشمل التّطوير تحديث المنشآت النّفطيّة بحقولها البريّة والبحريّة، متمثلة في شركات "أدكو" و"أدما" و"زادكو" المسؤولة عن أكثر من 90 % من إنتاج النفط والغاز.

أمّا مشروع ضغط الغاز في حبشان فتعتبره ذا أهمية إستراتيجيّة، حيث إنه سيضمن استمراريّة تدفّق إمدادات الغاز إلى قطاع الطاقة، وتشمل المرحلة الأولى منه إنشاء ثلاث محطّات متشابهة لضغط الغاز، وتحويله إلى "جاسكو" للمعالجة النهائيّة. ووصلت المرحلة الأولى إلى أعمال التّدشين، ومن المقرّر أن تدخل مرافق ضغط الغاز الخدمة قريباً. أمّا المرحلة الثّانية من المشروع فسترفع كمّيات الغاز المستدامة إلى 2.1 مليار قدم مكعبة يوميّاً عن طريق تركيب المحطة الرّابعة لضغط الغاز، وحسب تصريحات بعض المسئولين؛ من المتوقع ترسية العقد خلال الفصل الأول من عام 2013 على أن يكتمل المشروع خلال الفصل الثالث من عام 2015.

وذكرت المصادر، أنّ هناك مشروعات لتطوير وزيادة الإنتاج من حقل "زاكم السفلي" لزيادة إنتاج النّفط 100 ألف برميل يوميّا في 2016، فيما تعمل شركة "أدما العاملة" على تطوير حقول جديدة، منها سطح "الرازبوت" الذي يتضمّن أعمال الحفر على جزيرتين صناعيتين يجرى حالياً تشييدهما. كما يجري العمل لإقامة منشآت على جزيرة زركوه لمعالجة وتخزين وشحن 100 ألف برميل يوميّا من خام سطح الرازبوت[298].

هذا، وقدّر صندوق النّقد الدولي إجمالي عائدات الإمارات من صادرات النفط والغاز ومنتجات البترول بنحو 667 مليار دولار خلال الفترة من عام 2012 حتى عام 2017، وكانت تقديرات سابقة لأوبك أشارت إلى أن الاحتياطيات الإماراتية من النفط تبلغ 97.8 مليار دولار برميل. ولا توجد بيانات حكوميّة دقيقة يمكن الرّجوع إليها بشأن الحجم الحقيقي لعائدات النفط لعام 2012 والمبالغ المحوله منها للصناديق السّياديّة الاستثماريّة. ولكن ممّا سبق سرده، فيبدو أنّه من الآمن القول بأن اعتماديّة الاقتصاد الإماراتي على القطاع النفطي لن تتقلّص في المستقبل القريب إلى المتوسط، بل إنّها تتّجه نحو الإزدياد بشكلٍ متوسّع.

وفي هذا الصّدد، تصدّرت الإمارات قائمة الدّول العربيّة من حيث أصول صناديقها الاستثماريّة، حيث بلغ إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية الإماراتية 811.7 مليار دولار طبقاً لتقديرات معهد صناديق الثروة السّياديّة[299]، وتضمّ كلا من جهاز أبوظبي للاستثمار ومؤسسة الاستثمار بدبي، وشركة الاستثمارات البترولية الدولية"إيبيك"، وشركة مبادلة للتنمية، وجهاز رأس الخيمة للاستثمار. وتصدّر جهاز أبوظبي للاستثمار قائمة صناديق الثروة السّياديّة العربيّة مع نهاية العام 2011م، وهو ثالث أكبر صندوق سيادي في العالم بعد الصّندوق السّيادي للصّين والنّرويج، حيث ضمّ أصولاً بقيمة 627 مليار دولار تُشكل 12.8% من حجم الصّناديق السّياديّة العالميّة والبالغة 5.1 تريليون دولار. ويُذكر أنّ دولة الإمارات لا تُفصح رسميّاً عن حجم استثمارات صناديقها السّياديّة، ولا توجد مصادر مؤكّدة حول أحجام هذه الصّناديق السّياديّة، ممّا يجعل عمليّة تحليل وتدقيق هذه الأرقام، بأيّ نوع من الشّفافية أو الدّقة، عملية شبه مستحيلة.

البطالة

> "بلغ مُعدّل البطالة بين المواطنين الإماراتيين ٪20.8"

بلغ مُعدّل البطالة بين المواطنين الإماراتيين ٪20.8، مقابل ٪3.2 لغير المواطنين، في وقتٍ بلغ فيه المُعدّل بين المواطنات ٪28.7 مقابل ٪17.5 بين المواطنين الذّكور، فيما يُقدّر مُعدّل البطالة العام في الدّولة (مواطنون ومقيمون) بنسبة ٪4.6.[300] وعلى الرّغم من تدنّي مستوى البطالة الإجمالي، إلاّ أنّ اقتراب مُعدّل البطالة بين المواطنين إلى الرّبع في دولة من المفترض أن يكون هناك فائضا في الأعمال؛ يُشير إلى تواجد خلل بنيوي في تركيبة سوق العمّال والسّكان.

وأظهر الكتاب الإحصائي السّنوي لعام 2011م، والصّادر عن المركز الوطني للإحصاء، أنّ مُعدّل المشتغلين خلال عام 2011 بلغ ٪62.9

298 http://www.alittihad.ae/details.php?id=96656&y=2011&article=full
299 http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/05/247694.html
300 http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-06-06-1.489875

على مستوى الدّولة، فيما ارتفع بين الذكور إلى ٪77.8، وانخفض بين الإناث ليبلغ ٪28.4، وتدنى مُعدّل المشتغلين بين المواطنين ليبلغ ٪25.5، لكن مع ذلك، فإنّ مُعدّل المشتغلين بين المواطنين الذكور مقابل المواطنات بقي مرتفعاً، إذ يبلغ ٪36.7 بالنسبة للمواطنين الذكور، مقابل ٪13.9 بالنسبة للمواطنات الإناث.

وارتفع مُعدّل المشتغلين من غير المواطنين ليصل إلى ٪70.6، ووصل المُعدّل عند الذكور من غير المواطنين إلى ٪83.7، فيما وصل بين الإناث غير المواطنات إلى ٪34.1.

وممّا يثير خبراء قضايا البطالة في الإمارات؛ أنّ سوق العمل الحكومي أو الخاص يشهدُ فرصاً وفيرة يمكن أن تستوعب بطالة المواطنين، لكن ما يعوق ذلك وفق الخبراء الاقتصاديين؛ عدّة أسباب، أولها العمالة المواطنة التي لا تُقبل على كلّ أنواع الوظائف، بل تُركّز على العمل في الجهات الحكوميّة، أو الأعمال الإداريّة، بالإضافة الى أنّ القطاع الخاص لا يُقدّم المزايا والحوافز الماليّة التي يُقدّمها القطاع الحكومي، حاله كحال الوضع في باقي دول مجلس التعاون.

وفي هذا المجال، فقد عمدت الهيئات المتخصّصة الحكوميّة إلى عقد وتنظيم العديد من معارض التّوظيف التي تهدف بالدّرجة الأولى إلى خفض معدّلات البطالة بين المواطنين، ورفع نسبة التوطين في القطاع الخاص، إلى جانب برامج وزارة العمل التي تهدف إلى استقطاب المواطنين عبر برنامج المنشآت الصّغيرة والمتوسطة، وبرنامج الحماية من التعطّل، وبرنامج تطوير الخدمات المُقدّمة للمتعاملين، وبرنامج تطوير التفتيش، وبرنامج تطوير عمل وكالات التوظيف الخاصة، وبرنامج المرصد الخليجي لمعلومات سوق العمل، وبرنامج إدارة دورة العمل التعاقدي. لكن يرى الكثير بأنّ هذه البرامج والمعارض تبقى نفقات لا تتبعها خطط وبرامج عمليّة حيويّة جاذبة، ولا تتطرّق إلى جوهر الخلل في سوق العمل. وتشير البيانات الصادره في عام 2012 أن نسبة التوطين في القطاع الحكومي الاتحادي لا يتعدّى ٪53 ، والجدير بالذكر أن نسبة التوطين في القطاع الخاص لا يتعدّى في أعلى معدّلاتها نسبة1.5%.

الميزانية العامة للدّولة

الإيرادات العامة ومصادرها

تتكوّن الإيرادات العامة الاتّحادية من عدّة مصادر، أهمّها المساهمات العامة التي تقدّمها الحكومات المحلية "أبوظبي ودبي"، ورسوم الخدمات التي تُقدّمها الجهات الاتّحادية، وعوائد أرباح استثمارات الحكومة الاتّحادية. وتسعى الحكومة الاتّحادية لتنمية تلك الموارد عبر العديد من الخطوات، ولنا هنا أن نسردها بإسهاب: تحديث هيكل رسوم الخدمات في الحكومة الاتحادية، وتطوير نظام تحصيل الإيرادات الإلكترونية أو ما يسمى الدرهم الإلكتروني، ودراسة تطوير رسوم حقّ الامتياز الاتّحادي التي تحصل من الشركات المحتكرة للخدمات مثل شركتي الاتصالات و"دو"، واستحداث أسس ومعايير فرض أو تعديل الرسوم أو الإعفاء في الحكومة الاتّحادية، وإصدار التّشريعات المتعلّقة بالإيرادات العامة للدّولة والضّرائب الانتقائية، وتطوير ضرائب اتّحادية انتقائيّة تحصل على بعض المنتجات الضارة بالصّحة العامة، ووضع ضوابط جديدة في شأن مساهمة الحكومة الاتّحاديّة التي لا تحصل من رسوم وعوائد مشتركة مع الحكومات المحلية. والجدير بالذكر أن الامارات مازالت في مرحلة دراسة وتردّد في تطبيق الضّرائب المباشرة أو غير المباشرة في الدّولة، وتوجّهات الحكومة الإتحادية تشير إلى عدم رغبتها في فرض ضرائب في الوقت الراهن، مع العلم أن ما يتمّ فرضه من رسوم عالية على الخدمات في القطاعات المختلفة مقارنة مع دول مجلس التعاون يُعدّ شكلاً من أشكال الضريبة، وإنْ كان يتمّ إقراره بصيغة رسوم. واقتصادياً، يعتبر استخدام مبدأ الضريبة أكثر شفافية وإنصافاً مما هو عليه نظام الرّسوم، وإنّ التحول التدريجي من مبدأ فرض الرسوم إلى مبدأ الضريبة يُعدّ شكلاً من أشكل الإصلاح الاقتصادي، وهو يفيد، لا يضر. ولكن كما هو الحال في باقي دول الخليج؛ تبقى ضريبة الدّخل عقدة ذهنيّة تتردّد كلّ دول الخليج في تطبيقها.

ويبلغ إجمالي الإيرادات النّقديّة للحكومة الاتّحادية، وفقا لميزانية 2012م، نحو 4 .41 مليار درهم[301]، وهي موزّعة وفقا لمصادرها على النحو التالي: أولا:رسوم الخدمات التي تقدّمها الوزارات، ثانياً: العوائد المتنوّعة، وهي عبارة عن أرباح الاستثمارات وعوائد المصرف المركزي ورسوم حقّ الامتياز الاتّحادي وإيرادات أخرى، وثالثاً مساهمات الحكومة المحلية "أبوظبي ودبي". مع العلم أنّ إيرادات الحكومة الاتّحاديّة لا ترتبط مباشرة بأسعار النّفط العالمي، ذلك أن الحكومة الاتّحادية تتلقى دعماً مُحدّداً من بعض الحكومات المحليّة، وليس من نطاق صلاحياتها متابعة تذبذب أسعار النفط الخام، وهو دور مقصور على الحكومات المحليّة.

أوجه نفقات الميزانية الاتحادية 2012

قُدّرت مصروفات الميزانيّة العامة للاتّحاد عن السّنة المالية 2012 بمبلغ 41.8 مليار درهم مقابل 41 مليار درهم لعام 2011، وقُدّرت إيرادات الميزانيّة العامة للإتحاد عن السّنة الماليّة 2012 بمبلغ 41.4 مليارا درهم . مقابل 40.6 مليار درهم لعام 2011، وقُدّرالعجز لعام 2012 بمبلغ 400 مليون درهم مقابل عجز مماثل لعام 2012م.

ووفقاً لقانون الميزانيّة، فإنّ إجمالي مصروفات الشّؤون الحكوميّة تبلغ 17.5 مليار درهم منها 6.1 مليارردرهم لوزارة الدفاع. و6.8 مليار درهم لوزارة الداخلية.

وتبلغ مصروفات البنيّة التّحتيّة والموارد الاقتصاديّة 1.6 مليار درهم، منها168.3 مليون درهم لمصروفات وزارة الاقتصاد و724.6 مليون درهم لوزارة الأشغال العامة و287.1 مليون درهم لوزارة البيئة والمياه.

وتبلغ اجمالي مصروفات التنمية الاجتماعية 15.7 مليار درهم منها 4.7 مليار درهم لوزارة التربية والتعليم، و 1.3 مليار درهم لجامعة الامارات. و3.0 مليار درهم وزارة الصحة. و459.4 مليون درهم وزارة العمل. و2.6 مليار وزارة الشؤون الاجتماعية. و 410.3 مليون درهم الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.

وتبلغ إجمالي الأصول الماليّة والاستثمارات الماليّة 2.0 مليار درهم. وفيما يتعلّق بإيرادات الميزانيّة فقد بلغت مساهمة إمارة أبوظبي 14.3 مليار درهم. ومساهمة إمارة دبي 1.5 مليار درهم. وبلغت إيرادات الوزارات 25.3 مليار درهم.

وعليه، فلقد استحوذ قطاع الخدمات الاجتماعيّة على 47٪ من إجمالي الميزانيّة الاتّحادية للعام 2012 بمبلغ قدره 19.7 مليار درهم، ويضمّ هذا القطاع التّعليم العام والتعليم العالي والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والشؤون الإسلامية والثقافة والشباب وتنمية المجتمع، وبرنامج الشيخ زايد للإسكان، إضافة إلى المنافع الاجتماعيّة الأخرى.

> "الميزانيّة الاتّحاديّة لا تتضمّن إيرادات النفط، ولا أرباح الشّركات الخاصة التابعة للحكومة الاتّحاديّة والحكومات المحليّة"

واستحوذ قطاع التّعليم على 20% من إجمالي الميزانيّة بمبلغ 8.2 مليار درهم. فيما استحوذ قطاع الشّؤون الحكوميّة الذي يضمّ الدّفاع والدّاخليّة والعدالة والشّؤون الخارجيّة وإدارات اتّحادية أخرى على 42٪ من إجمالي الميزانيّة الاتّحاديّة بمبلغ 17 ملياراً و500 مليون درهم.

واستحوذت نفقات البنية التّحتيّة على 4% من اجمالي الميزانيّة بمبلغ قدره 1.6 مليار درهم. لاستكمال مشروعات مباني الوزارات والطّرق والصّيانة.

كما استحوذ قطاع الكهرباء والماء على 12% من إجمالي الميزانيّة بمبلغ قدره 5 مليارات درهم. لاستكمال توسّعات الشّبكة الكهربائيّة ومواكبة زيادة الطّلب المستمر على خدمات الماء والكهرباء في بعض الإمارات.

والجدير بالذكر هو أن الميزانيّة الاتّحاديّة لا تتضمّن إيرادات النفط، ولا أرباح الشّركات الخاصة التابعة للحكومة الاتّحاديّة والحكومات

301 http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/11/171297.html

المحليّة، ولا الصناديق السّياديّة التّابعة للحكومات المحليّة، ولا يشمل الإنفاق الأموال التي تستخدم في دعم الميزانيّات العموميّة للهيئات الحكوميّة ذات الصّلة التي تُحقّق خسائر، ولا تشمل هذه الأرقام أيضاً الإيرادات الكبيرة التي تحققها الأسهم الإماراتيّة من الأصول الأجنبيّة المملوكة للقطاع العام.

كما وأنّ نفقات الخدمات في ميزانية الحكومة الاتّحادية مثل الشّئون الاجتماعيّة والتعليم والصحة والجامعات والشرطة والدفاع ليست دقيقة.، فهي لا تشمل نفقات أخرى ضخمة تنفقها الحكومات المحليّة، وتتجاوز أحياناً نفقات الحكومة الاتّحادية. كما لا تشمل الميزانيّة الاتحاديّة إيرادات النّفط الخام، ويعدّ من الأسرار غير المصرح بها للتداول أو النشر للجمهور أو حتى لدى المجالس التّشريعيّة.

وبقراءةٍ سريعة لمشروع الميزانية العامة للاتحاد 2012، يتّضح أن الحكومة نجحت من جانبٍ في تحقيق التوازن بين استمرار الإنفاق التّنموي بمعدّلاتٍ مرتفعة، ومن جانبٍ آخر استمرّت في السّيطرة على العجز إلى أقصى حدّ ممكن عند مستويّات مقاربة لمشروع ميزانيّة عام 2011 بواقع نحو 400 مليون درهم. وهو يمثّل أقل من 1% من إجمالي النّفقات التقديريّة بمشروع الميزانيّة الاتّحادية لعام2012.

لا يمكن تقدير إجمالي نفقات الإمارات بمعزل عن نفقاتٍ ضخمة تفوقُ الميزانيّة الاتّحادية عبر الحكومات المحليّة، وخاصة أبوظبي ودبي والشارقة، ومثال ذلك قُدّرت ميزانيّة حكومة دبي وحدها لعام 2012 بمبلغ 32.3 مليار درهم[302]. والجدير بالذكر، تسعى الحكومة الاتّحاديّة للتّنسيق مع الحكومات المحلية للعمل على نشر بيانات الميزانيّة المجمعة للجمهور، مما تعكس الصّورة الحقيقيّة لحجم الإنفاق في دولة الإمارات، ولكن المشروع يواجه بعض الصعوبات من الحكومات المحلية. هذا وقدّر صندوق النقد الدولي الميزانية المجمعة للإمارات لعام 2011 بمبلغ 401.5 مليار درهم، وإيرادات قدرها 440.1 مليار درهم، بفائض قدره 38.6 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الماليّة الرّسميّة في الإمارات؛ تُقلّل من القوّة الحقيقيّة للتّمويلات العامة، حيث أن جزءاً من عائدات النفط في أبوظبي لا يتمّ إدراجها كإيرادات حالية، وإنما يتمّ تحويله مباشرة إلى صناديق الثروة السّياديّة.

> **"فتبقى مسألة الدّيون المترتبة، خاصة على الشركات شبه الحكومية في دبي، مصدر قلق"**

كما أشرنا، فإنّ الإمارات ثالث أكبر بلد مُصدّر للنّفط في العالم، حقّقت فائضاً ماليّاً بالميزانية المجمعة قدره 38.6 مليار درهم[303]، وبنسبة 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011، حيث دفع الإيراد المرتفع للنفط الخام إلى زيادة الإنفاق الحكومي، حسب ما أظهره مؤخّراً تقرير صندوق النقد الدّولي وبيانات الحكومة[304]. ورغم ذلك، فإنّ الفائض المجمّع لعام 2011 كان جزءا بسيطاً من الفوائض التي حقّقت قبل الأزمة المالية الأخيرة، والذي بلغ متوسطه 167 مليار درهم سنويّاً في الفترة من 2006 وحتى عام 2008وفق بيانات صندوق النقد الدولي.

وأظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أن الإنفاق الحكومي المجمّع في الإمارات ثاني أكبر اقتصاد عربي ارتفع بما يزيد عن 19% ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند 401.5 مليار درهم في 2011، ويزياده قدرها 56% عن مستوى الإنفاق لعام 2008. وارتفعت الإيرادات المجمّعة 41 في المائة إلى 440.1 مليار درهم، مسجلة أعلى مستوى في 3 سنوات، حيث شكّل دخل النفط والغاز ما يزيد عن 82 في المائة منها، حسب تقرير الصندوق الذي نشره بعد التّشاور مع الحكومة. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم الإنفاق العام وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي 48200 دولار، ويعتبر من أعلى المعدّلات في العالم. وتوقع محلّلون في استطلاعات لرويترز في مارس 2012 أن تتمكّن الإمارات من تحقيق فائض مُجمّع في الميزانية بنسبة 5.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2012[305].

وانتظاراً لإعتماد قانون الدين العام في الإمارات، تعكفُ الحكومة على وضع التّصوّر العام لآليّة إدارة مكتب الدّين العام المرتقب، وبحسب مصادر وزارة الماليّة؛ فإنّ حجم الدين العام المترتب على الحكومة الاتحادية ضئيل في الوقت الرّاهن، ولا يُشكّل أزمة ماليّة، بالمقارنة مع النّاتج

302 http://www.albayan.ae/2011-12-26-1.1561759
303 http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr12116.pdf
304 http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr12116.pdf
305 http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-06-12-1.491229

المحلي الإجمالي للدّولة، ولم يتم ذلك عبر وزارة الماليّة مباشرة، ولكن عبر بعض المؤسّسات الخاصة المساهمة فيها للحكومة الإتحادية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الالتزامات المترتّبة على الحكومات المحليّة لا تندرج ضمن الدّين العام المحسوب على الحكومة الاتّحاديّة، فلكلّ إمارةٍ سياستها واستقلاليّتها في هذا الشّأن.

هذا والجدير بالذكر أنّ صندوق النقد الدولي قدّر إجمالي الدّين الخارجي على الإمارات 47.2 مليار دولار في 2010، و41.0 مليار دولار في 2011، ويتوقع بلوغه 39.0 ملياراً في 2012، و39.5 ملياراً في 2013. ولكن يُقدّر بعض الخبراء الاقتصاديين حجم الديون بما هو أكبر من ذلك بكثير، حيث يتمّ تقدير ديون حكومة دبي أو الشّركات المرتبطة بها بأكثر من 100 مليار دولار، فضلاً على أنّ حكومة دبي صرّحت أن ديونها بلغت 80 مليار دولار. ولا تتوفّر إحصاءات دقيقة محليّة مستقلّة يمكن الرّجوع إليها في هذا السّياق. ومن هذا المنطلق، فتبقى مسألة الدّيون المترتبة، خاصة على الشركات شبه الحكومية في دبي، مصدر قلق، نظراً للتكهّنات حول حجمها الهائل، وغياب الشّفافية حولها..

حجم التّحويلات للخارج وتوجّهاتها

وصل حجم تحويلات الوافدين خارج الدّولة بنهاية 2012 إلى 12.9 مليار دولار، مقابل 11.2 مليار دولار في نهاية 2011 بنمو نسبته 15 %. في حين وصل إجمالي حجم التّحويلات خارج دول مجلس التعاون الخليجي في العام الماضي إلى 83.0 مليار دولار بنمو نسبته 12.6% بالمقارنة مع 74.0 مليار دولار في العام 2011، وذلك بحسب بيانات حديثة صادرة عن المصرف المركزي. وهو ما يشير إلى أنّ نسبة نمو التّحويلات خارج الإمارات فاقت نسبة نمو التّحويلات خارج دول مجلس التعاون[306]. وتشير التقارير إلى أنّ الهند تحتلّ المرتبة الأولى في حجم التّحويلات الواردة من دول مجلس التعاون، بحجم تحويلات وصل إلى 30 مليار دولار في العام 2012، بنمو نسبته 15 %، وأرجع السّبب الرّئيسي في ذلك إلى فقدان الروبية الهندية 18 % من قيمتها العام الماضي.

تداعيات الانتفاضات العربيّة على اقتصاد الامارات

يعتقد بعضُ الخبراء الاقتصاديين بأنّ الإمارات استفادت اقتصاديا من الانتفاضات العربية، بعد أن توجّهت العديد من الشركات المقيمة في دول الرّبيع العربي للبحث عن ملاذ آمن لاستثماراتها، وكانت الإمارات على رأس هذه الوجهات التي استفادت من تقاطر تلك الشركات على أراضيها. ويرى هؤلاء الخبراء أن الانتفاضات العربية كان لها تأثير إيجابي على اقتصاد الإمارات، ممّا أدى إلى انتعاش ملحوظ في عدّة قطاعات، كان منها القطاع المصرفي، عبر تنامي الودائع، نتيجة لارتفاع التّحويلات، والقطاع العقاري الذي شهد تحسّناً عقب الثورات العربية[307].

> **"الإمارات استفادت اقتصاديا من الانتفاضات العربية"**

وتواترت الأخبار حول تحويل عدد من رجال أعمال ينتمون لدول الثورات العربيّة استثماراتهم إلى الإمارات، والتي تُقدّر بمليارات من الدولارات، باعتبارها مناخاً أكثر أمنا وجذبا للاستثمار، وما تتمتع به من استقرار سياسي وأمني وتوجّهات سياسة الإمارات غير المؤيّدة للانتفاضات العربيّة، مع العلم أن المصرف المركزي الإماراتي نفى استقبال أية تدفقات نقديّة من تلك الدّول.

ويرى المحلّلون أنه على الرّغم من صعوبة تتبّع هذه الأموال في ظلّ النّفي الرّسمي، إلا أن بصماتها واضحة، سواء في حركة النّشاط التّجاري والسّياحي، أم الإقبال على شراء العقارات وارتفاعها في بعض الإمارات. بالرغم من إحجام أو تحفّظ المصارف المحليّة مؤخراً في عمليات التّمويل والإقراض العقاري.

306 http://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2013-01-06-1.1797822
307 http://www.alkhaleej.ae/portal/bd1e3c39-55ca-4570-bd12-666f95e7c79c.aspx

وذكرت صحيفة "البيان" الإماراتية بتاريخ 1 إبريل 2012م، وفي إشارة إلى تقرير المجلس العالمي للسّياحة والسّفر الذي توقّع أن يصل إجمالي الاستثمارات السّياحيّة في دولة الإمارات بنهاية عام 2012 إلى 85.4 مليار درهم، مقابل 76.5 مليار درهم بنهاية عام 2011، بزيادة تصل إلى حوالي 9 مليارات درهم عن العام الماضي[308].

هذا وقد بلغ إجمالي تصرّفات الوحدات السّكنية في دبي، خلال الربع الأول من عام 2012م، 3805 إجراء، وبلغت قيمتها 4.57 مليار درهم، محققة نمواً بنسبة 7.5% مقارنة بالربع الأول من 2011، وفقاً لدائرة أراضي دبي.

وتشير الإحصاءات أن دبي شهدت نموّاً إجماليّاً في إجراءات عمليّات البيع للوحدات السّكنيّة خلال الرّبع الأول من العام 2012 لنحو 3261 اجراء بنمو نسبته 50% مقارنة بـ2167 إجراء للفترة نفسها من عام 2011، فيما بلغت قيمة البيع للوحدات السّكنيّة نحو 3.82 مليارات درهم بنمو نسبته 39.7% مقارنة بـ2.76 مليار درهم للربع الأول من 2011م[309] .

وشهدت قروض بنك الإمارات دبي الوطني في نهاية الرّبع الأول من 2012 استقراراً كبيراً مقارنة بمستويات نهاية عام 2011م، حيث بلغت 204.1 مليار درهم. ووصلت ودائع العملاء إلى 208.5 مليارات درهم، بزيادة قدرها 8% عن حجم ودائع العملاء نهاية 2011[310].

وأظهرت بيانات أكبر البنوك الوطنيّة ملاءة بنك أبوظبي الوطني أرباحا صافية بلغت 1.04 مليار درهم خلال الربع الأول من عام 2012 ،مقابل 927 مليون درهم للربع الأول من عام 2011 بنمو بلغ 12% مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، وبنمو بلغ 44% مقارنة بالربع الأخير من 2011. وكشف بنك أبوظبي التجاري أن صافي الأرباح بلغ 802 مليون درهم بزيادة قدرها 38% عن الربع الأول من عام 2011[311] .

التطورات في التشريعات

عقب الأزمة الماليّة العالميّة العاصفة، عكفت الإمارات على مراجعة عدّة مشروعات ماليّة واقتصاديّة، والعمل على ضبط السّوق المحلي واتّخاذ خطوات عمليّة سريعة لإنعاش الاقتصاد المحلي. بدأت الدّولة بضخّ سيولة نقديّة للمصارف، وخطوات عديدة أخرى لدعم الشّركات الحكوميّة المتعثّرة، وانضافت إليها حزمة أخرى من المشروعات والقوانين، وليس من مانع أن نسردها بشكل سريع هنا على سبيل المثال لا الحصر:

فقد تمّت دراسة قانون المعلومات الائتمانية، والذي يهدف إلى الحدّ من المخاطر الائتمانيّة التي تواجهها المصارف والمؤسسات الماليّة والخدميّة العاملة في دولة الإمارات. وقانون المنافسة الذي صدر في عام 2012 الذي تهدف الحكومة من خلاله إلى حماية وتعزيز المنافسة، علاوة على مكافحة الممارسات الاحتكاريّة، وقانون الإفلاس الذي يضمن للشّركات المتعثرة أوضاعا إجرائيّة تمكّنها من إعادة الانطلاق بحماية القانون الذي يمنحها مهلة مناسبة لتوفيق أوضاعها بعيداً عن الملاحقات القضائيّة، ومشروع قانون الدين العام يسعى المُشرّع من خلاله إلى التنسيق مع الحكومات المحليّة وحصر وضبط سوق الدين العام الدّاخلي والخارجي، وتحديد إطاره وشروطه، ومشروع قانون الاستثمار الأجنبي الذي أضحى في مراحله الأخيرة، وبموجبه ستسمح الإمارات للمستثمر الأجنبي بالتملّك الكامل وفق أسسٍ وشروط محدّدة، ومشروع قانون الضرائب والذي تمّ اخضاعه لكمّ هائل من الدّراسات والخبرات، وأصبحت الصورة واضحة بشأنه، لكن يبقى الشّق السّياسي الذي لم يعتمد تاريخ إقراره بعد، ومشروع قانون التنمية الصناعيّة الجديدة، ومشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى تنظيم وتطوير قطاع ريادة الأعمال في الدّولة ودعم المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة للمواطنين، وتعزيز دورهم في دخول القطاع الخاص، ومشروع قانون الشركات الجديد، والذي يضمن عدم تحديد حدّ أدنى لرأسمال الشركة ذات المسؤوليّة المحدودة، وتخويل مجلس الوزراء بأن يصدر قراراً بزيادة حصة الشريك الأجنبي على 49% من رأسمال الشركة في بعض الأنشطة التجارية.

308 http://www.albayan.ae/economy/local-market/2012-04-01-1.1622096
309 http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-04-18-1.477258
310 http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-04-26-1.479491
311 http://www.elaph.com/Web/Economics/2011/4/648236.html

وتشير هذه الاجراءات أنّ الدّولة، عموماً، ماضية في طريق الانفتاح على الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص، وأن النظرة بدأت تسود بأن الأزمة الماليّة التي عصف في 2009 و2010 أضحت سرابا مؤقتا ما لبث وأن اختفى، وما انفكت أن عادت الإمارات إلى النمو وتصدُّر عناوين الأخبار الاقتصاديّة. وقد تكون هذه أوّل أجراس الخطر، حيث لم تدر مناقشة جدّية، واعترافات رسميّة حول أسباب واخفاقات الأزمة الماليّة في

> **"لم تدر مناقشة جدّية، واعترافات رسميّة حول أسباب واخفاقات الأزمة الماليّة في الإمارات"**

الإمارات، على الرغم ن من كبر حجمها وتداعياتها. ولكن الديون العالية على الشركات شبه الحكوميّة (بالذات في دبي)، خاصة وأن الكثير من هذه الديون تملكها أطراف خارجيّة، ولا يُعرف مداها الحقيقي، بالإضافة إلى الأسعار العالية نسبيّاً المطلوبة لبرميل النفط لمعادلة الميزانية (84 دولار امريكي للبرميل وفق إحصائيات صندوق النقد الدولي)، كلّ ذلك يبقى شبحاً دائماً يُذكّر بأنّ النّمو المُطّرد في الإمارات بُنيَ أساساً على استهلاك ثروة ناضبة، وصرف إيراداتها على مشاريع لا زالت هيئة المحلّفين معلقة حول قيمتها التنمويّة، خاصة فيما يتعلّق بقضية الخلل السكاني المتفاقم الذي يترتب من الكثير من هذه المشاريع العقارية والخدماتية، والذي سنناقشه بإسهاب في الجزء المتعلق بالخلل السكاني.

3.4 التطورات الاقتصادية في مملكة البحرين

تعرّض الاقتصاد البحريني إلى عدّة هزّات في الثلاثة الأعوام الأخيرة، بدءاً بالأزمة الاقتصاديّة العالميّة التي عصفت بالقطاع المالي، وانتهاء بالأزمة السّياسيّة التي تعيشها المملكة الصغيرة منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية في فبراير 2011. وعلى الرغم من أنّ معدّل النّمو الاقتصادي في المملكة قد شهد تراجعاً ملحوظاً، إلا أنه إجمالاً لم يتعرّض الاقتصاد لأية انهيارات كارثيّة بعد، حيث إنّ ارتفاع أسعار النّفط العالميّة قد حدّ من مضاعفات الأزمة الماليّة وتداعياتها على عائدات الدّولة. ولكن النّمو المُطّرد في الإنفاق والدّين العام، في مقابل الاعتماديّة شبه المطلقة على إيرادات النّفط؛ تُنذر بتضاعف المخاطر الاقتصادية والمالية في الأعوام المقبلة. وفيما يلي سنستعرض أهم المؤشرات الاقتصاديّة للمملكة.

> "تعرّض الاقتصاد البحريني إلى عدّة هزّات في الثلاثة الأعوام الأخيرة"

الناتج المحلي الحقيقي

يُقسّم إجمالي النّاتج المحلي للمملكة، كما بقية دول الخليج، إلى الناتج المحلّي العائد الى الهيدروكربونات (أي النفط والغاز وما يتصل بهما) والنّاتج المحلي العائد لغير الهيدروكربونات، حيث يُشكّل الأخير نسبة تقارب 70٪ من إجمالي الناتج المحلي الجاري حسب الأرقام المسجلة للعام 2011. وتشكل القطاعات غير المصرفية (الصناعة، النقل والإتصالات، التجارة، العقارات) أكبر نسبة من عائدات الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات (ما يقارب 75٪)، بينما يشكل القطاع المصرفي 19٪ من عائدات الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات.

يشكل قطاع النفط والغاز اكبر جزء من الناتج المحلي الاجمالي

رسم بياني 3.26: تركيبة الناتج المحلي الاجمالي في البحرين بالاسعار الجارية
2011، %

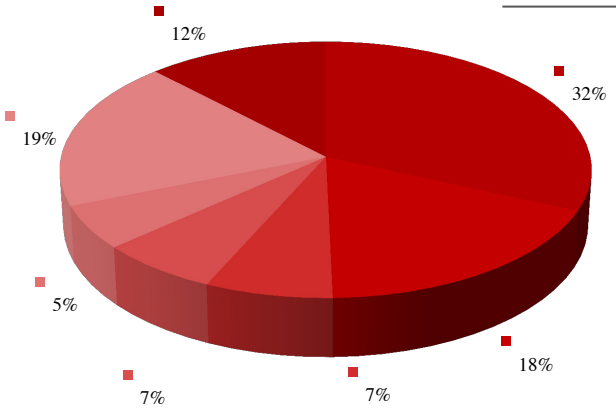

المصدر: التقرير الاقتصادي لعام 2011 للبنك المركزي البحريني

النمو الاقتصادي في العامين 2011 و 2012

كان للأزمة السّياسيّة الأثر الأكبر في العام 2011 على النّمو الاقتصادي، حيث شهدت المملكة تعطلاً حذراً في الحياة الاقتصادية، إلاّ أن العام 2012 شهد تعافياً نسبيّاً، حيث أبدى الاقتصاد البحريني شيئاً من التحسّن، حسب التقرير السنوي الأخير لمجلس التنمية الاقتصادي في المملكة، والذي توقّع في تقريره الأخير أن يُسجل الاقتصاد نمواً بنسبة 3.9٪ في العام 2012 نظراً لنمو القطاعات الماليّة والصّناعيّة وغيرها من القطاعات غير النفطية، والتي بدورها سجلت ارتفاعاً بنسبة 7.2٪ خلال التسعة الأشهر الأولى من العام 2012. بيد أن قطاع النفط والغاز شهد

تراجعاً بنسبة 5.9٪ في الفترة ذاتها، نتيجة خلل تقني في إنتاج النفط من مصفاة ابو سعفة، والتي تساهم في ما يعادل 80٪ من إجمالي إيرادات النّفط للبحرين. وقد قلّل التقرير من الآثار الناجمة عن حركة الاحتجاجات في المملكة، متوقعاً أن تتواصل وتيرة النّمو، وأن يُحقق العام 2013 نمواً بنسبة 6%. وجاء هذا التوقّع مغايراً لتصريحات رئيس البنك المركزي البحريني، والذي كان متحفظاً في توقعاته في نسبة نمو الاقتصاد، والتي تعادل 4% في العام 2013 مقارنة بنسبة النمو المتوقعة 3.9% للعام 2012.

والجدير بالذكر هو أن الاقتصاد البحريني سجّل مُعدل الناتج المحلي القومي بالأسعار الثابتة 5.2 بليون دينار بحريني، أي نمواً نسبته 2.2٪ في العام 2011 مقارنة بنسبة نمو 4.5٪ في 2010 حسب بيانات البنك المركزي للمملكة للعام 2011[312] وبيانات البنك المركزي للربع الأول من العام 2012 . وقد شهدت قطاعات السّياحة والصّناعة، بالإضافة إلى القطاع المصرفي، تراجعاً كبيراً أدّى إلى هذا التدنّي في النّاتج المحلي القومي الحقيقي، وذلك إثر الحالة السّياسيّة والأمنيّة التي شهدتها المملكة، ممّا أسفر عن سحب عددٍ كبير من الاستثمارات خارج المملكة. كما وتراجع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 1.6٪ في العام 2011، مما يدلّ على تراجع العمليّة التّجاريّة. وقد بلغت نسبة نمو الناتج المحلي لقطاع الهيدروكربونات نتيجة ارتفاع أسعار النفط 4.7 ٪ على عكس التراجع الذي شهده الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات، والذي تراجع من 4.8٪ في العام 2010 الى 2٪ الى 2011 نظراً لتأثر القطاع السّياحي والمالي بشكلٍ كبير، إثر الأزمة الاقتصاديّة والسّياسيّة التي عصفت بالمملكة (حسب بيانات البنك المركزي للعام 2011).

جدول 3.6: الناتج المحلي القومي حسب الأسعار الثابتة في 2008-2011

الناتج المحلي القومي حسب الأسعار الثابتة (مليون دينار)	2008	2009	2010	2011	نسبة النمو السنوي (2010)	نسبة النمو السنوي (2011)
قطاع النفط والغاز	605	600	611	632	2%	3%
القطاعات الأخرى	4129	4280	4489	4582	5%	2%
القطاعات الغير مالية	3456	3393	3590	3681	6%	3%
قطاع الصناعة	758	751	836	871	11%	4%
قطاع النقل و الإتصالات	386	431	459	509	6%	11%
قطاع التجارة	370	332	351	355	6%	1%
قطاع العقارات والأنشطة التجارية	467	426	436	413	2%	-5%
القطاع المالي والمصرفي	1259	1205	1256	1289	4%	3%
القطاع الحكومي	689	725	748	791	3%	6%
إجمالي الناتج المحلي	**4735**	**4881**	**5100**	**5214**	**5%**	**2%**

المصدر: تقرير البنك المركزي - المؤشرات الإقتصادية العدد 35 (اصدار مارس 2012)

أمّا بالنسبة لإسهام القطاعات المختلفة في نمو الناتج المحلي الحقيقي؛ فلقد شهدت معظم القطاعات تراجعاً ملحوظاً، خصوصاً في قطاعات الصّناعة، التجارة، الاستثمارات العقارية والتجارية، والبنوك والشركات المالية والسّياحة. فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي إلى 30٪ في العام 2011 مقارنة بنسبة تعادل 39٪ في العام 2010، كما وازدادت نسبة مساهمة القطاع المالي والمصرفي الى 29٪ بعد أن بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي نمو الناتج المحلي الحقيقي 23٪ في العام السابق (2010) حسب البيانات الرسمية من البنك المركزي المحلي. أمّا بالنسبة لقطاع الهيدروكربونات (النفط والغاز ومشتقاتها) فقد أسهمت في نموّ النّاتج المحلّي الحقيقي بنسبة 18٪في عام 2011 مقارنة 5٪

312 علماً بأن بينات البنك المركزي للربع الثاني من العام 2012 - يونيو 2012 تختلف تماماً عن البيانات السابقة للسنوات السابقة مما يتيح مجالاً للشك في مدى دقة البيانات ومصداقية البنك المركزي في معلوماته، ذلك لأنه لم توفر أية أسباب لاختلاف الأرقام.

في العام 2010. ويأتي هذا الازدياد في نسبة مساهمة هذا القطاع نتيجة ازدياد نسبي في إنتاجيّة قطاع النفط والغاز، والارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في في عام، حيث بلغت 111 دولار للبرميل الواحد مقارنة بسعر البرميل، حسب أسعار برنت والذي بلغ ما يقارب 80 دولار في العام 2010.

جدول 3.7: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي القومي

النسبة المئيوية لاسهام القطاعات في نمو الناتج المحلي القومي حسب الأسعار الثابتة	2009	2010	2011
قطاع النفط والغاز	-3%	5%	18%
القطاعات الأخرى	103%	95%	82%
القطاعات الغير مالية	-43%	90%	80%
قطاع الصناعة	-5%	39%	30%
قطاع النقل و الإتصالات	31%	12%	44%
قطاع التجارة	-26%	9%	4%
قطاع العقارات والأنشطة التجارية	-28%	4%	-20%
القطاع المالي والمصرفي	-37%	23%	29%
القطاع الحكومي	24%	11%	38%
نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي	**3%**	**5%**	**2%**

وعلى الرغم من أنّ البنك المركزي والجهات الرّسميّة لم تنشر البيانات المُفصّلة لعام 2012 بعد، إلاّ أن مجلس التّنمية الاقتصادي، وفي تقريره الأخير لشهر فبراير من العام الحالي، أشار إلى أنّ النّمو الاقتصادي في البحرين شهد تطوراً ملحوظاً في التّسعة الأشهر الأولى من العام 2012م، حيث بلغت نسبة نمو معدل إجمالي الناتج المحلي القومي حسب الأسعار الثابتة 4.4% خلال التسعة الأشهر الأولى من العام 2012، بالرغم من أنّ نسبة النمو تراجعت من 5.9% في الربع الأول من العام 2012 الى 4.3% في الربع الثاني و3.1% في الربع الثالث من العام 2012. وقد كانت للقطاعات الصناعية والاستهلاكيّة والماليّة (القطاعات الأخرى عدا قطاع النفط والغاز) المُحرّك الأساس للاقتصاد في العام 2012 على عكس العام 2011، حيث كان قطاع النفط والغاز المحرك الأساس لنمو الناتج المحلي القومي بعد أن تأثرت القطاعات الأخرى بشكل كبير نتيجة تدهور الأوضاع السّياسيّة والأمنيّة. وقد تراجع النّاتج المحلّي لقطاع النفط والغاز إثر خلل تقني في مصفاة ابو سعفة، والتي تشكل حقل النفط الأساس للمملكة. وشهد هذا القطاع تراجعاً بنسبة 5.9% في العام 2012 مقارنة بنسبة نمو بلغت 3.4% في العام 2011. أما القطاعات الأخرى، فبلغت نسبة نموّها 7.2% في الأشهر التّسعة الأولى من العام 2012 مقارنة بنسبة نمو بلغت 2.1% في العام 2011.

رسم بياني 3.27: مصادر إيرادات الحكومة البحرينية
2011 ,%

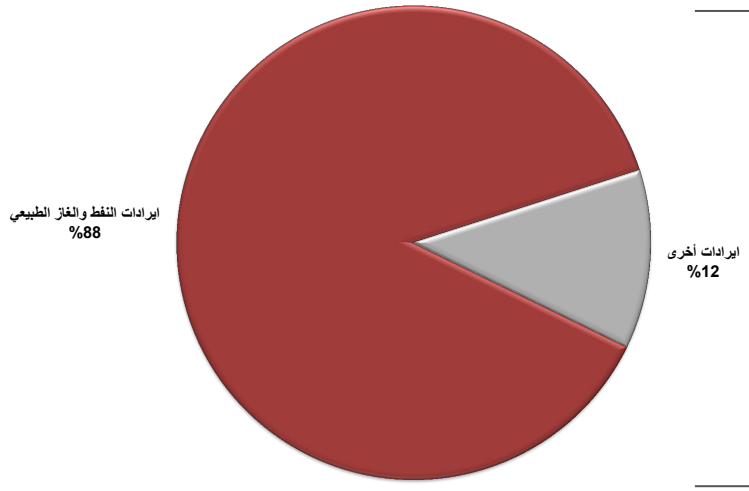

المصدر: وزارة المالية

وبحسب مجلس التنمية الاقتصادي، فقد جاء هذا التحسّن في الاقتصاد على إثر تحسّن أداء القطاع السّياحي، وازدياد الإقبال على الفنادق والسّياحة بشكل عام. كما وكان لدورة خليجي 21 في البحرين دوراً كبيراً في إقبال عدد غير مسبوق من الزائرين من الخليج في فترةٍ قصيرة. كما وكان لعودة سباق الجائزة الكبرى للفورمولا 1، ومؤتمر حوار المنامة الثامن دوراً في تحسّن القطاع السّياحي. كما وشهدت القطاعات الصناعيّة وقطاع التجزئة والعمران نشاطاً إيجابياً أسهم في نمو النّاتج المحلي الإجمالي. كما وكان للقطاع المالي دوراً هاما في دعم نمو القطاعات الأخرى، نظراً لزيادة القروض الماليّة (لقطاع التجزئة) من جهة تمويل المشاريع التجارية والشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

> **"خسائر الاقتصاد البحريني الفوريّة ... جرّاء الأحداث السّياسيّة ... بلغت أكثر من 200 مليون دولار و قُدّرت خسائر القطاع السياحي ما يعادل 600 مليون دولار في العام 2011م"**

تداعيات الأزمة السّياسيّة على الاقتصاد المحلي

ذكر تقرير اللّجنة المشتركة[313] المُعدّ من قبل مجلسي النّواب والشورى، وغرفة تجارة وصناعة البحرين في يناير 2012 أنّ "خسائر الاقتصاد البحريني الفوريّة للنّاتج المحلّي الإجمالي البحريني جرّاء الأحداث السّياسيّة وفقاً لدراسة أجرتها غرفة تجارة وصناعة البحرين بلغت أكثر من 200 مليون دولار (ما يعادل 4% من إجمالي الناتج المحلي حسب الأسعار الثابتة) نظراً لانخفاض الإنتاج خلال أشد أيام الاحتجاجات في فبراير - مارس 2012-2011. وجاء في التقرير أيضاً أنه قُدّرت خسائر القطاع السياحي ما يعادل 600 مليون دولار في العام 2011م[314]، ويُعدّ ذلك تراجعاً في إيرادات القطاع السياحي بنسبة 80٪. ومن أهم العوامل التي أدّت إلى الخسائر التي تكبّدها القطاع السياحي؛ إلغاء سباق جائزة البحرين الكبرى للفورمولا 1، حيث قدّر مجلس التنمية الاقتصادية الآثار الإيجابية بنحو 150- 200 مليون دولار، والذي يجتذب 40 ألف زائر سنوياً. هذا بالإضافة إلى إلغاء كلّ من مهرجان ربيع الثقافة ومؤتمر" ميد" MEEDلرجال الأعمال الذي كان من المتوقّع أن يحضره عددٌ كبير من كبار رجال الأعمال والمستثمرين من مختلف دول العالم، ومؤتمر "سيسكو" CISCOوهو من أهم المؤتمرات في مجال تقنية المعلومات.

313 http://www.alwasatnews.com/3419/news/read/622306/1.html
314 http://www.akhbar-alkhaleej.com/12352/article/2481.html

كما وتعرّض القطاع العقاري لخسائر كبيرة نتيجة الرّكود الذي تعرّض له، ونتيجة إلغاء أو إيقاف مشاريع كبيرة من أهمها مشروع السوق العربية[315] بكلفة تصل الى 250 مليون دولار .

أمّا بالنسبة للقطاع المالي والسّوق الماليّة؛ فقد شهدت بورصة البحرين ضعفاً ملحوظا في التّداول، حيث أشارت الدراسة إلى تأثر أسهم الشركات المندرجة تحت مظلة الأعمال بتدني مستويات الأعمال بنسبة تفوق 50٪ عما كان سائداً قبل اندلاع الأزمة في البحرين. كما وشهد مؤشر البحرين تراجعاً في نهاية العام 2011 بلغت نسبته 20.15٪ من قيمته. أما بالنسبة للقطاع المصرفي، وبالرغم من الخسائر التي شهدتها البنوك في البحرين في العام 2011، إلا أنه كان للاحتجاجات أثر كبير على تدفّقات رأس المال إلى الخارج بوتيرة متزايدة أسهمت بشكل كبير في انخفاضٍ في الاحتياط المالي في البنك المركزي. وقد أصدر البنك المركزي في العام 2012 سندات حكومية بقيمة 1.5 مليار دولار، أي ما يعادل 564 مليون دينار بحريني[316]. وفي حين كان إصدار هذه السّندات يحظى بإقبال كبير في الطّلب، إلا أنه يُشكل عبئاً على الحكومة التي تعاني أساساً من عجز في الميزانية، وتفاقم في الدين العام الذي بلغ أعلى مُعدّل له في منتصف العام 2012. أما أهم الصادرات، مثل صادرات الألمنيوم، فكانت الأقل تأثراً من الأحداث السّياسيّة والأمنيّة، حيث إن إنتاج الألمنيوم، والذي يُعدّ من أهم الصناعات والصادرات في البحرين بعد النفط المكرر ، لم يشهد أي توقّف، بالرغم من شبه العصيان المدني الذي شهدته البحرين في الشهرين الأوليين من التظاهرات والاحتجاجات.

كما وتكبدت البحرين خسائر أخرى من الصّعب قياسها أو تحديد رقم له، إلا أن عرض بعض التطوّرات الناجمة تفيد في تقييم حجم هذه الخسائر. ومن أهم الخسائر تأثّر سمعة البحرين بوصفها مركزا ماليّاً ومستقرّاً. ووفقا لمجلس التنمية الاقتصادية، فهناك 20 شركة جديدة استثمرت في البحرين في عام 2011، على الرغم من أنه لم يذكر عدد الشركات والبنوك الأجنبية التي انسحبت أو انتقلت إلى الدّول المجاورة، والتي من ضمنها بنك (Credit Agricole) الفرنسي، وذلك حسب مصادر إعلامية[317]. كما و نقلت بعض البنوك مراكز عملياتها الى الخارج نظراً لعدم استقرار الأوضاع في المملكة مما أثر بشكل كبير على سمعة البحرين كمركز مالي إقليمي يستقطب العديد من البنوك العالميّة والشركات الماليّة العالميّة. وقد أسهم خفض وكالة " موديز" لدرجة تصنيف البحرين الائتماني في ذلك بشكل كبير، حيث خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني للبحرين درجة واحدة مع نظرة مستقبليّة سلبيّة[318]، مستندة إلى استمرار التّوتر السّياسي في البلاد في العام 2011. كما وأبقت وكالة موديز على تصنيفها السلبي للبحرين مؤخراً، معلّلة ذلك بعدم استقرار الأوضاع الأمنيّة، والتي أثّرت سلباً على وجود بيئة صحّيّة لاستمرار الأعمال التّشغيليّة للبنوك الكبرى. بالإضافة إلى استمرار ارتفاع القروض المتعثّرة، والتي تُشكّل معدل 8% من إجمالي القروض، نتيجة ضعف القطاع العقاري والوضع السّياسي الذي أثر على عمليات الإقتراض وأداء مستحقات القروض. وقد استنفرت الجهات الحكومية ووجّهت طاقاتها، ومن ضمنها عمل مجلس التنمية الاقتصادي، لاستعادة سمعة البلاد باعتبارها مركزاً ماليّاً مهمّاً وآمناً، بالإضافة إلى استعادة الثقة في السوق المالية البحرينيّة، ولكنه من غير المعلوم إن كان هذا الاستنفار سيحقّق النّجاح المنشود.

> **"وقد يكون أكبر الخاسرين في خضم احتجاجات 2011 هي شركات الطيران"**

وقد يكون أكبر الخاسرين في خضم احتجاجات 2011 هي شركات الطيران، حيث أعلنت شركة طيران البحرين - المملوكة من القطاع الخاص - مؤخّراً افلاسها، والشّروع في تصفيتها، كما وأعلنت شركة طيران الخليج عن تسريحها لعددٍ كبير من الموظفين، فيما يعادل 15% من عدد موظفي الشركة وإغلاق أربع وجهات في إطار استكمالها لخطة إعادة هيكلة الشّركة، والتي بدأتها في العام 2012، وهي العملية الثالثة من نوعها خلال بضع سنوات. وتأتي هذه الخطوة تعويضاً لتراكم الخسائر على الشركة، وخصوصاً بعيد بدء الاحتجاجات في العام 2011. وقد علّقت البحرين الرّحلات الجوية إلى إيران والعراق حتى أواخر العام 2012 على خلفيّة الاحتجاجات، بعدما اتّهمت السّلطاتُ البحرينية

315 http://www.alwasatnews.com/3103/news/read/530718/1.html
316 http://www.alwasatnews.com/3666/news/read/702941/1.html
317 http://www.bloomberg.com/news/2011-08-17/credit-agricole-said-to-move-gulf-headquarters-out-of-bahrain.html
318 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6873BF08-DFB9-4688-829B-B14CD8192D34.html

كلاً من طهران وبغداد بدعم الاحتجاجات. ولم تخف شركة طيران الخليج أن تعليق الرحلات إلى هذه الوجهات، والتي تعتبر من أكثر المحطات ربحيّة، والتي تُشكل الرّبع من محطات الطيران للشركة؛ تسبّب بتكبّد الشركة خسائر باهظة، حسب تصريحات رئيسها التنفيذي المجالي. وفي هذا السياق، أفاد وزير شؤون مجلس الوزراء، كمال بن أحمد، بخصوص الخطة الأساسيّة لطيران الخليج، والتي تمّ إقرارها في نهاية 2009م، والتي تهدف إلى الوصول بالشركة إلى نقطة التعادل (إنهاء الخسائر) مع نهاية 2012م؛ بأنّ الاحداث التي مرّت بمملكة البحرين أثرت سلباً في أداء الشركة وفي التزامها بالخطة. وقد أعلن سامر المجالي الرئيس التنفيذي لطيران الخليج أنّ حجم الخسائر التي تكبّدتها الشركة بسبب الأحداث السّياسيّة التي شهدتها المملكة؛ بلغ أكثر من 250 ألف حجز متوقع خلال الفترة من 14 فبراير إلى أول مايو من العام 2011، مبيّناً أنّ مؤشّرات الحجز والمبيعات في الشركة انخفضت خلال الفترة نفسها بنسب تتراوح بين 25% و30%. وقدرت استمرارية خسائر طيران الخليج بقيمة تعادل 200 مليون دينار حسب إفادة وزير المواصلات البحريني للّجنة الماليّة والاقتصادية بالبرلمان البحريني. ومن الضروري التنويه إلى أن غياب الشفافية الماليّة لعرض النّتائج المالية للشركة؛ يعدّ من السّلبيات الكبرى للشركة، ولذا يصعب على المحلّلين تقييم وضع الشركة الفعلي.

العجز في الميزانية والدين العام قبل الأزمة وبعدها

من المتوقّع أن يبلغ العجز المالي للعامين 2013 و2014 ما يعادل 660 مليون دينار و750 مليون دينار على التوالي، أي ما بين ٪6 و٪6.6 من النّاتج المحلّي في هذين العامين. ويُتوقّع أن يبلغ العجز المالي للسّنة المنصرمة 2012 ما يعادل 727 مليون دينار بحريني. بينما بلغ العجز الحكومي الفعلي في العام 2011 31 مليون دينار بحريني[319] مقارنة بما كان مُتوقعاً في الميزانيّة المعتمدة، والذي يعادل 1.1 بليون دينار بحريني. وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط، والتي بلغت معدل 110 دولار للبرميل حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، في ارتفاع معدّل عائدات النفط، حيث بلغت 2.5 مليار دينار في العام 2011 أي ارتفاعٌ سنوي نسبته ٪33.85. أمّا سعر النّفط الذي تحتاجه البحرين لمعادلة الميزانيّة، فيتعدّى المعدل العالمي لسعر البرميل الواحد، والذي يُقدّر بما يقارب 115 دولاراً للبرميل الواحد. وقد كان اعتماد الميزانيّة مبنيٌّ على 80 دولار للبرميل الواحد في العامين 2011 و2010. ونظراً لارتفاع مستوى الإنفاق، فقد اعتمدت ميزانتي 2013 و2014 على أساس 90 دولار للبرميل[320]، مما يقلّص من حجم الفائض للحساب الجاري للدّولة، والذي تُشكّل صادرات النفط الجزء الأكبر منها، إذ تنتج نحو67 ألف برميل من النفط الخام يومياً من أراضيها، في حين يُقدّر أنها تتسلّم نحو 158 ألف برميل من النفط الخام من حقل أبوسعفة البحريني المشترك

> **"وأن السّعر الذي يلبي حاجة البحرين لمعادلة الميزانية سيرتفع إلى معدل ما بين 122 و126 دولاراً للبرميل الواحد في السنتين 2013 و2014"**

مع المملكة العربية السعودية (ولكن لا يعرف بالتحديد الأرقام الفعليّة ونوعية الاتفاقية مع السعودية). كما تستورد البحرين نحو 200 ألف برميل من النفط الخام السعودي لتصفيته، وإعادة بيعه في الأسواق الدّوليّة حسب بيانات مجلس التنمية الإقتصادية في البحرين. بما أنه من المتوقع أن يتراجع إنتاج البحرين للنفط في العقدين القادمين، كما هو المتوقع من تراجع الإنتاج العالمي للنفط الخام (برنت)؛ فإنّ الاتجاه التصاعدي في حجم الإنفاق العام للدّولة من شأنه أن يُقلّص الفائض بشكل أكبر. كما وأن السّعر الذي يلبي حاجة البحرين لمعادلة الميزانية سيرتفع إلى معدل ما بين 122 و126 دولاراً للبرميل الواحد في السنتين 2013 و2014 مما سيُفاقم حجم العجز العام في الميزانية للدّولة، خصوصاً في ظلّ الغموض الذي يلفّ تقلّبات أسعار النّفط العالميّة في السّنوات المقبلة. ويأتي اعتماد عائدات البحرين على عائدات النفط بنسبة ٪88 من الإيرادات العامة، مما يجعل ميزانيّة الدّولة عُرْضة للتقلّص أو زيادة في العجز، نظراً لأيّ تأثر على أسعار النفط والطلب العالمي.

319 http://www.mof.gov.bh/topiclist.asp?ctype=faccount&id=1050

320 http://www.reuters.com/article/2012/11/07/bahrain-budget-idUSL5E8M78QE20121107

عوائد النفط و الغاز الطبيعي هي اهم يرادات الحكومة البحرينية

رسم بياني 3.27: مصادر إيرادات الحكومة البحرينية
2011 ,%

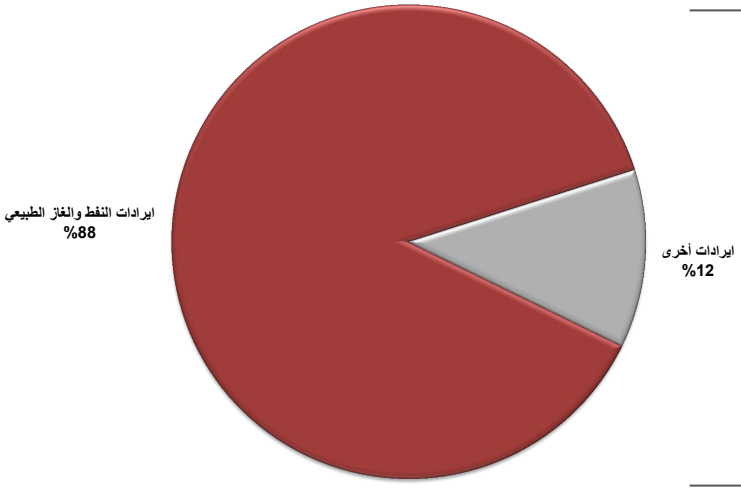

المصدر: وزارة المالية

الدين العام في تصاعد مستمر

رسم بياني 3.28: الإنفاق الحكومي والدين العام
دينار بحريني

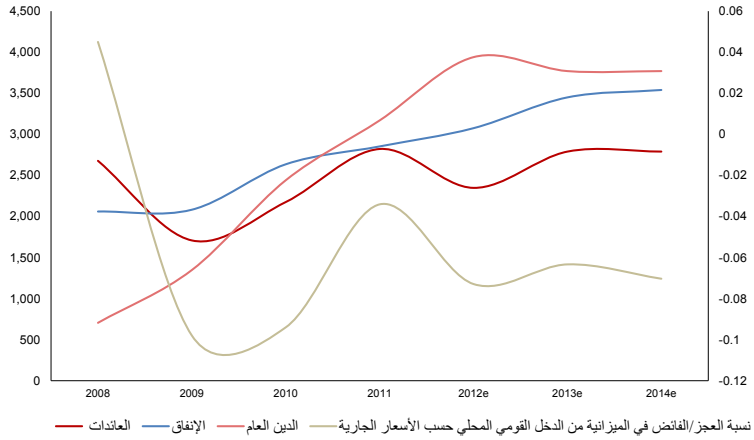

يتوقع ان يفوق سعر برميل النفط المطلوب لمعادلة ميزانية 2013 120 دولار امريكي

رسم بياني3.29: سعر النفط المطلوب لمعادلة ميزانية دول مجلس التعاون
2013، دولار امريكي

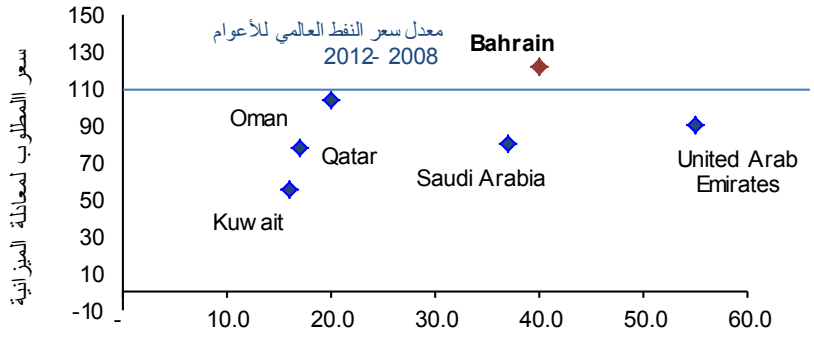

الزيادة المطلقة في سعر النفط لمعادلة الميزانية بين 2008 و 2013

المصدر: تقرير البنك المركزي - المؤشرات الإقتصادية العدد 35 (اصدار مارس 2012) وبيانات الحساب الختامي لوزارة المالية البحرينية للعام 2011

جدول 3.8: الميزانية العامة في الحرين

الميزانية العامة (مليون دينار بحريني)	2008	2009	2010	2011	2012e	2013e	2014e
العائدات	2678	1708	2176	2822	2348	2790	2790
عائدات النفط والغاز	2281	1418	1852	2479	2058		
عائدات القطاعات الأخرى	396	290	324	343	252		
الإنفاق	2060	2082	2635	2853	3075	3450	3540
الإنفاق الجاري	1552	1692	1868	2412	2375	3000	3000
الإنفاق على المشاريع التطويرية	508	390	767	441	700	500	500
العجز/الفائض	547	-446	-460	-31	-	-	-
العجز/الفائض بعد التدوير	372	-726	-773	-331	-727	-660	-750
نسبة العجز/الفائض بعد التدوير من الدخل القومي المحلي حسب الأسعار الجارية	5%	-10%	-9%	-3%	-7%	-6%	-7%
الدين العام	705	1348	2441	3170	3940	3770	3770

المصدر: تقرير البنك المركزي - المؤشرات الإقتصادية العدد 35 (اصدار مارس 2012) وبيانات الحساب الختامي لوزارة المالية البحرينية للعام 2011 ووكالة الأنباء البحرينية بنا

ملاحظة: الأرقام للأعوام 2012-2014 تقديرية حسب المصادر المختلفة المذكورة أعلاه

الدّين العام

ارتفع الدّين العام بشكل مستمر، وبوتيرة سريعة، منذ اندلاع شرارة الأزمة الماليّة العالميّة في الولايات المتحدة الأميركية في سبتمبر 2008؛ إذ كان الدين العام لحكومة البحرين في 2008 يبلغ 705 ملايين دينار، فيما قفز في 2009 إلى 1.34 مليار دينار في شكل أدوات الدين المحليّة والقروض الخارجيّة والسّندات الدّوليّة، وتضاعف إلى 2.44 مليار دينار في 2010، أي ما يعادل ٪28.3 من الناتج المحلي الإجمالي، وقفز إلى 3.16 مليار دينار في 2011م، ووصل ذروته في شهر أغسطس 2012 عند 3.94 مليارات دينار أي ما يُعادل تقريباً ٪40 من الناتج المحلي المتوقع للعام 2012 حسب الأسعار الجارية. وتعدّ هذه النّسبة الأعلى في الخليج، حيث ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي من ٪14 في العام 2008 الى ٪40 في العام 2012. وبالرغم من أن حجم الدين العام للبحرين يعد متدنيّاً مقارنة بمستوى الدين العام للدّول على الصّعيد العالمي، إلا أن نموه جاء بوتيرة متسارعة وتصاعدية وبشكل ملحوظ، ولا زالت الإيرادات تعتمدُ بشكل شبه مطلق على ثروة ناضبة وهي النفط، وهو ما يُنذر بخطر محدق وخطير في دولة نفطيةٍ من المفروض أن تكون مُصدّرة لرأس المال، لا أن تكون دائنة. ومن اللافت أن البحرين هي الدّولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك ديوناً متراكمة بهذا الحجم.

> **"ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي من ٪14 في العام 2008 الى ٪40 في العام 2012."**

ويأتي هذا النمو في الدين العام نتيجة تزايد الإنفاق العام للدّولة، وبشكل كبير، في القطاع الخدماتي، ودعم المواد الاستهلاكيّة، نظراً لإرتفاع أسعار المواد الغذائية العالميّة. ويندرج هذا الإنفاق والدعم، بالإضافة إلى الصرف على مشاريع سكنيّة، من ضمن سياسة متّبعة قي دول الخليج تضمن استقراراً اجتماعيّاً وسياسيّاً. وفي الوقت الذي يلبّي نظام الدعم الحالي جزءاً يسيراً من احتياجات المواطنين، إلا أنه لا يمكن تحمّله في شكله الحالي في ظلّ الطلب المتزايد على الوقود والغذاء نتيجةً للنّمو الاقتصادي. كما وتركّز معظم الانفاق الحكومي في موازنة العامين 2011

و2012 والبالغ 6 مليار دينار تقريباً (نحو 16.4 مليار دولار) على البنيّة التّحتيّة الاجتماعيّة وزيادة الدّعم. ومن المشاريع الأساسيّة مشروع بقيمة 550 مليون دولار لبناء مساكن[321]، وذلك لكون السكن من المشاكل الأساسية التي يعاني من عدم وفرتها المواطن البحريني؛ إذ إن الطلب على المساكن من قبل المواطنين يُتوقّع أن يرتفع من 124065 وحدة في العام 2010 إلى 173069 وحدة في العام 2020، وإلى 225131 في العام 2030، وفقاً لتقرير صدر عن مجلس التنمية الاقتصاديّة. كما وتمّ صرف 2660 دولاراً لكل عائلة بحرينية في مطلع العام 2011 إبّان الاحتجاجات العربية الذي طالت رياحه االبحرين، في محاولةٍ لاستباق الاضّطرابات السّياسيّة. وسوف تستمرّ الحكومة في توجيه المال العام نحو الأسر البحرينية في محاولة لإخماد الاحتجاجات السّياسيّة، وأي إصلاح لنظام الدعم من غير المُرجّح أن يمضي بسرعة، نظرا لمدى حساسيّة هذه القضية سياسيّاً.

ويبقى نظام الدّعم المالي في وتيرةٍ تصاعديّة، حيث خُصّص ما يعادل 1.5 مليار دولار كإجمالي الدعم المالي للعامين 2013 و2014 من إجمالي الدعم العام، والذي من المفترض أن يبلغ ما فوق 3 مليار دينار بحريني، حسب بيان للوكيل المساعد لوزارة المالية بشأن ميزانية العامين 2013 و2014م، والتي نشرت نصّ بيانه وكالات الأنباء البحرينيّة. ويُشكّل هذا المستوى من الدعم ٪40 من إجمالي الإنفاق العام أيضاً؛ نسبةً عاليةً، مقارنة بالدّول الأخرى.

ولذلك، فإنّ توجّه الدّولة نحو الاستثمار وتوظيف شركات التنقيب عن النفط والغاز، وتطوير المنشآت الحاليّة؛ يُعدّ من الخطوات الحكوميّة الرّئيسيّة لتأمين مصادر دخل للدّولة، وللحدّ من تأثر ميزانيّة الدّولة من انخفاض الإنتاج، لأن موازنة الدّولة لا زالت تعتمد بشكل كبيرٍ على عائدات النفط، والتي تُشكّل ما يقارب ٪88 من الإيرادات الماليّة. كما وقامت الحكومة في العام 2012 - بإصدار سندات التنمية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي[322]. ويُضاف إلى هذه السندات، فهناك "المارشال الخليجي"، والذي من المُتوقّع أن تتلقّاه البحرين، والذي يُقدّر بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي على مدى العشر سنوات المقبلة، حيث سيتمّ الدفع بشكل دفعات، على حسب قيمة المشاريع التنموية المقامة. وحسب ما صدر في الإعلام، فستقدم المملكة العربية السعودية الجزء الأول بقيمة 448 مليون دولار من حصّة الدّعم التي ستقدمها السّعودية للبحرين، والتي تُعادل 2.5 مليار دولار من البرنامج. ومن المفترض أن يُخصّص الجزء الأول من الدّعم السّعودي لدعم المشاريع السّكنيّة الإنمائية. كما وأعلنت البحرين عن استعدادها لطرح ثلاثة مبادرات استثماريّة واسعة النطاق لتمويل المشاريع التالية، وهي: 1) 4.8 مليار دولار أمريكي توجّه إلى شركة النفط الوطنيّة بابكو. 2) 2.2 مليار دولار توجّه إلى شركة البحرين للألمنيوم، ألبا، و 3) 1،2 مليار دولار توجّه إلى "شركة الخليج للصناعات البتروكيميائية" والتي هي في صدد توسيع قطاعها الصّناعي وتنويع مصادر الدّخل.

321 http://www.alayam.com/artdetails.aspx?id=3960

322 http://www.cbb.gov.bh/page.php?p=successful_launch_of_the_bahrain_international_10-year_usd_bond_issue

اساس الانفاق الحكومي في البحرين هي القوى العاملة والمصروفات التحويلية

رسم بياني 3.30: أوجه إنفاق الحكومة البحرينية في سنة 2011 ,%

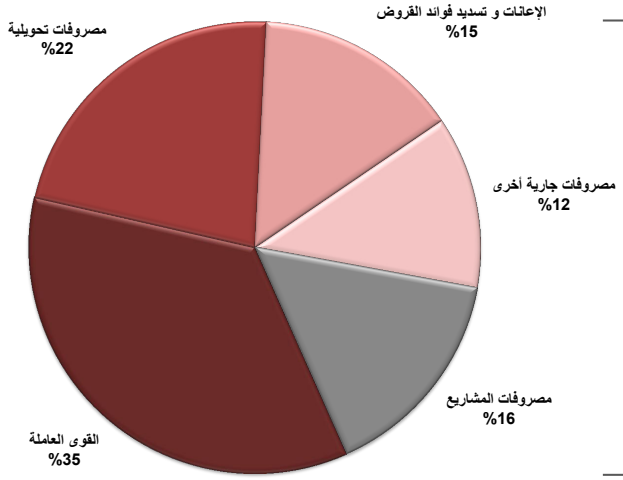

المصدر: وزارة المالية

يشكل النفط اساس الصادرات البحرينية

رسم بياني 3.31: تركيبة الصادرات في البحرين 2011 ,%

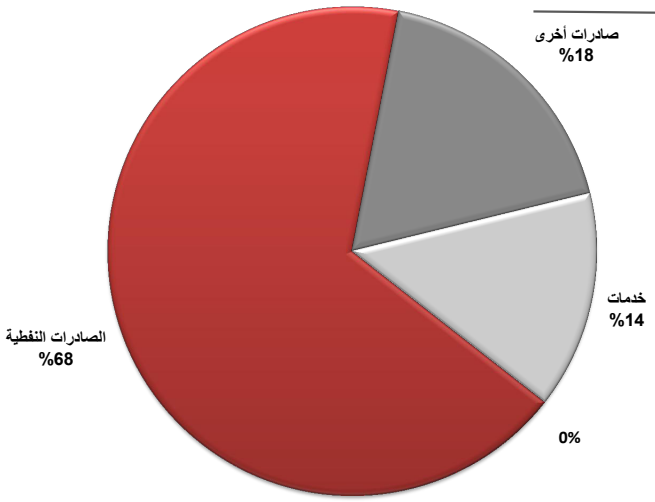

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات و الاتصالات

سوق العمل

قد تكون تداعيات الأزمة على سوق العمل هي أكثر ما يُؤرّق البحرينيون على المستوى القريب، خاصة في ظلّ حالة الرّكود النّسبي الذي يسود القطاع المالي، وعدم مقدرة القطاع العام على امتصاص أعداد إضافيّة من المواطنين الباحثين عن العمل. ولا يزال مُعدّل البطالة المُعلن رسميّاً بين البحرينيين يقع تحت 5%، مما يعني أن البطالة لم تصل بعد إلى معدلات عالية جدّاً في خضم الأزمة المالية. وكان للأزمة السّياسيّة الأثر المباشر في إيقاف أو فصل الآلاف من وظائفهم في عام 2011، حيث قدّر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عدد المفصولين بـ4000 مفصول، إلا أنّ الغالبية السّاحقة منهم قد تمّ إعادتهم إلى اعمالهم في غضون عام 2012.

وكما هو الحال في باقي دول المجلس، يُشكّل الوافدون غالبية سوق العمل (77% في عام 2011) في البحرين، ويتمركزون أساساً في القطاع الخاص (62% من إجمالي سوق العمل) والقطاع المنزلي (14%). في المقابل، وعلى عكس باقي دول المجلس، يفوق عدد البحرينيين في القطاع الخاص (15% من إجمالي سوق العمل) شركاؤهم في الوطن الذين يعملون في القطاع العام (8%)، إلا أنّ هذه الأرقام قد تكون مضلّلة، خاصة وأنّ الكثير من الشّركات التي تمتلك الحكومات غالبية الأسهم فيها (مثل "ألبا" و"أسري") تُصنّف رسميّاً ضمن القطاع الخاص.

يشكل الوافدون في القطاع الخاص اغلبية سوق العمل في البحرين

رسم بياني 3.32: تركيبة سوق العمل في البحرين
2011 ,%

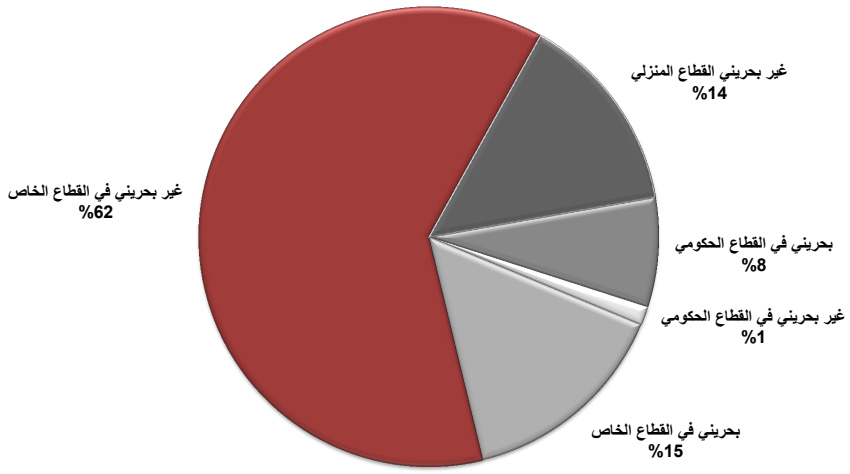

المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل

الملخص: أزمة سياسية واقتصادية محدقة

في الوقت الذي شهدت البحرين نمواً ملحوظاً في حجم الإنفاق بلغ ٪8 في العام 2012 على أساس سنوي، من المُتوقّع أن يرتفع إلى ٪12 في العام الحالي؛ إلا أنّ نموّ النّاتج المحلي حسب الأسعار الجارية شهد نمواً هامشياً في العام 2012. وكما أنّه من المتوقع أن يُسهم الإنفاق في نموّ النّاتج المحلي بشكلٍ أكبر، إلاّ أنّ معظم المشاريع التي تتبنّاها الدّولة وتموّلها؛ هي بإشراف وإدارة شركات خارجيّة أو خبراء أجانب، ممّا يحدّ من أثر هذه الاستثمارات الحكوميّة، وفاعلية الصّرف في نموّ النّاتج المحلي. إضافة إلى أنّ مُعدّل الإنفاق الحكومي هو في معظمه نفقات جارية، ممّا يجعله من الصّعب الحدّ من حجم الإنفاق بشكلٍ كبير، بالرغم من تعهّد الحكومة بزيادة الدّعم للسّلع، وزيادة الصّرف على السّكن والمدارس والمستشفيات، علاوة على الزّيادات في الرواتب في خضم الاحتجاجات السياسية في الدولة. ويأتي هذا الصّرف الجاري بآثار سلبيّة على الإنفاق على المشاريع الإستثمارية، كما أشرنا في الفقرات السابقة. وقد تراجع حجم الإنفاق على المشاريع الإستثمارية في ميزانية العامين 2013 و2014 بما يعادل ٪77 من حجم الإنفاق على المشاريع الإستثمارية في العام 2012، ممّا يُشير إلى أنّ النّمو الاقتصادي في البحرين سيكون مرتبطاً، بشكل أساسي، بالتّقلّبات في سعر النّفط العالمي في هاتين السّنتين.

أمّا بالنّسبة إلى الرؤى التنمويّة البعيدة المدى، ومحاولة تنويع مصادر الدّخل بعيداً عن النفط؛ فيبدو أنّ هذا الكلام قد تمّ تأجيله إلى أن يتمّ حل

> **"ولا تبدو الرّؤية المستقبليّة... مطمئنة على المستوى القصير، أو المتوسط أو الطويل، في ظلّ الاحتقان السّياسي، وزيادة الإنفاق، والدّيون المترتّبة"**

"المشكلة السّياسيّة". ويبدو أنّ رؤية 2030 الاقتصاديّة برعاية مجلس التنمية الاقتصادية والمدعومة من قبل ولي العهد؛ قد خف بريقها، ولا يوجد في الوقت الحاضر في السّاحة البحرينيّة المشغولة بالأحداث السّياسيّة؛ حديثٌ يُذكر عن تنويع مصادر الدّخل أو رؤية 2030، بل إنّ الاعتماديّة على عوائد النفط زادت بشكل ملحوظ. ولا تبدو الرّؤية المستقبليّة للاقتصاد البحريني مطمئنة على المستوى القصير، أو المتوسط أو الطويل، في ظلّ الاحتقان السّياسي، وزيادة الإنفاق، والدّيون المترتّبة، وعدم وجود أيّة بوادر للتّنويع بعيداً عن النفط. وستبقى البحرين محطّ أنظار بقيّة دول مجلس التعاون، كونها أوّل دولها التي بدأت تلوح فيها بوادر أزمة اقتصادية حقيقيّة، نظراً لتزايد الانفاق فوق الإيرادات المحصلة من النفط الناضب، وتزامن هذه المشكلة الاقتصاديّة مع مشاكل سياسيّة حادّة، مما ينذر بخلطةٍ متفجرة، لا يُعرف مداها ومسارها على المستوى القصير والمتوسط والبعيد. وقد لا يكون بعيداً وصف بعض المراقبين للبحرين بالدّولة التي قد تكون في طريقها إلى الفشل failing state من النّاحية الاقتصاديّة، وذلك في حال استمرّ المنوال الاقتصادي والسّياسي على ما هو عليه الآن، ولفترةٍ ممتدة من الزّمن.

3.5 التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

تركيبة الاقتصاد السعودي

يتكوّن الاقتصاد السّعودي، بحسب ما تُظهره الإحصاءات الرّسميّة، إلى عدّة قطاعات، أهمّها قطاع النّفط والقطاع العام، ومن ثم القطاع الخاص، إلا أنّ جميع تلك القطاعات ونموّها وتصاعد استثماراتها يرتبطُ بحجم العوائد الماليّة من عمليّة تصدير النّفط. ففي آخر ميزانيّة أعلنت مطلع عام 2013م - والتي تعدّ أضخم ميزانية على الإطلاق في تاريخ السّعوديّة - بلغ النّاتج المحلي 2727400 مليون ريال بالأسعار الجارية، تظهر عوائد النفط على أنها تُشكل ٪46.8 من الناتج المحلي، وتمثل القطاعات غير النّفطية (القطاع العام والخاص) البقية منه. أمّا إذا تمّ احتساب النّاتج المحلي بالأسعار الثّابتة، فتتدنّى نسبة مساهمة قطاع النفط إلى 19%. لكن، وبالرّغم من أنّ تلك الإحصاءات تعدّ رسميّة، إلا أن ذلك يخفي حقيقة أن يبقى ان المشكل الرئيسي للناتج المحلي هو النفط، الذي يعتبر المورد الأساس الذي تقوم عليه الحكومة، ويُشكّل أهم مصدر لإنفاقاتها بنسبة تقارب ٪93. بالتالي فإنه حين يتم الإشارة في الناتج المحلي إلى تعدّد القطاعات؛ فإن ذلك يخفي حقيقة أن المورد الأساس للدّولة هو النفط، وعن طريقه تموّل جميع المرافق العامة، والصّناعة، والنّقل، إضافة إلى قطاع إنتاج الكهرباء والمياه، وما يتعلّق بها.

يعتمد الناتج المحلي السعودي على النفط و المنتجات النفطية

رسم بياني 3.33: توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي السعودي
2011 ,%

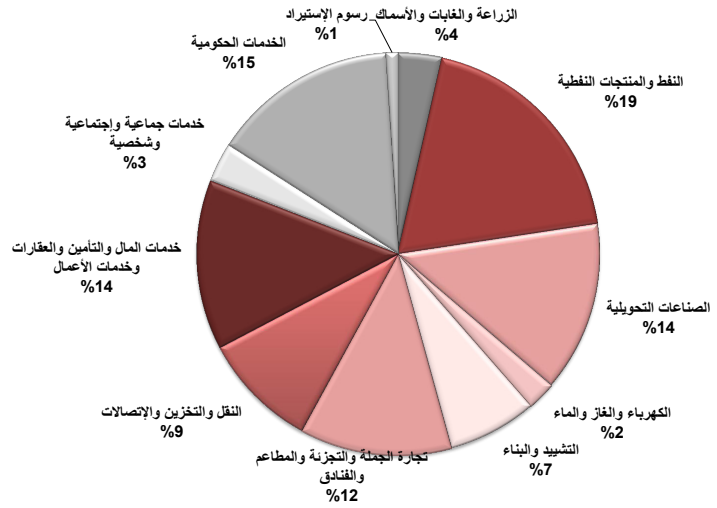

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

أما عن القطاع الخاص، فكما هو الحال في باقي دول المجلس؛ فقد يبدو في الظاهر أنّ القطاع الخاص في السّعودية له صفة استقلاليّة عن القطاع الحكومي أو النّفطي، خصوصاً إذا لاحظنا أنّ الإحصاءات الرّسميّة تُظهر أنّه يُشكّل 34.6% من النّاتج المحلي[323]، لكنه في جزء كبير منه جزءٌ لا ينفكّ عنها، ووجوده مرتبط بالدّولة وباستمراريّة استهلاك النفط، ومن أهم الدّاعمين له هو القطاع الحكومي، إذ أنشأت الحكومة العديدَ من الصّناديق الاستثماريّة لدعم مشاريع القطاع الخاص، سواء أكانت مشاريع صناعيّة أم مشاريع متوسطة وصغيرة. وبالرغم أنّ جميع تلك النفقات للقطاع الخاص؛ فإنّ إيراداته لا تُشكّل جزءاً كبيراً من النّاتج المحلّي. ويؤكدُ أستاذ الاقتصاد الدكتور عبدالعزيز الدّخيل على أنّ "نسبة القطاع الخاص - من الناتج المحلي - متدنيّة، وأقلّ بكثيرٍ ممّا تُظهره الإحصاءات الحكوميّة"[324].

323 المصدر نفسه.
324 المصدر نفسه.

النفط و المنتجات النفطية هي اهم الصادرات السعودية

رسم بياني 3.34: تركيبة الصادرات السعودية
2011،%

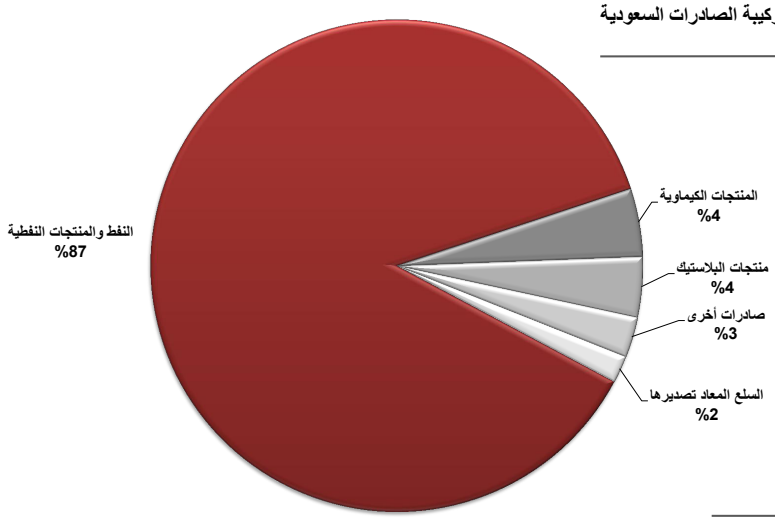

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

هذا الاعتماد والاستهلاك الدّائم للنفط، والذي يتراوح إنتاجه (خصوصا خلال السّنوات الأخيرة) ما بين 9 إلى 12 مليون برميل يوميّاً، والذي بدوره يؤدّي إلى زيادة أو تقلّص الإنفاق الحكومي، إضافة إلى عنصر الازدياد السّكاني والحاجة المتزايدة إلى تأمين الطاقة والمياه والمحافظة على الأمن؛ كلّ ذلك بدأ يُشكّل خطورة على التّنمية الاقتصاديّة للسّعوديّة. فإضافة إلى أنّ هذا المورد (النفط) المستهلك بازدياد؛ هو بالأساس متناقص، ويُقدّر عمره ما بين سبعين إلى ثمانين عاماً، وهذا المدى الزّمني قصيرٌ جدّاً في عمر الدّول والشّعوب، وسينخفض إنتاجه - بحسب شركة أرامكو السّعودية - منذ عام 2028م بمقدار 3 مليون برميل يوميّاً، ليصل إلى 7 مليون برميل يوميا[325]؛ سيعكس الاستمرار في استهلاكه؛ خفض الإنتاج للأسواق العالميّة، ممّا سيُسبّب في ضرر للاقتصاد، وبالتالي تقلّص في الإنفاق الحكومي.

الايرادات النفطية هي عمود الايرادات العامة في السعودية

رسم بياني 3.35: مصادر إيرادات الحكومة السعودية
2011 ,%

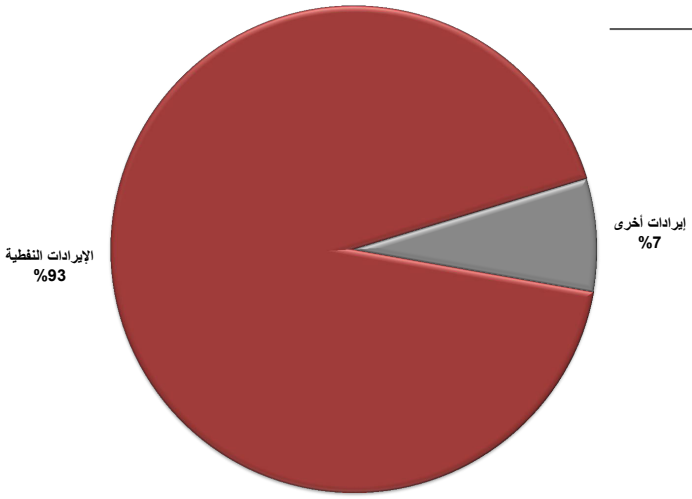

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

> **"هذا الارتفاع الضّخم في الانفاق الحكومي الذي تشهده السّعودية في السّنوات الأخيرة؛ تجاوز المستوى الذي يضمن حقوق الأجيال من الثّروة النّفطيّة"**

ولقد حذّر صندوق النّقد الدّولي في أحد تقاريره الصّادرة مؤخّراً؛ من أنّ هذا الارتفاع الضّخم في الانفاق الحكومي الذي تشهده السّعودية في السّنوات الأخيرة؛ تجاوز المستوى الذي يضمن حقوق الأجيال من الثّروة النّفطيّة[326]. وذكر تقريرٌ آخر لصندوق النّقد الدّولي صدر في 29

325 غلايدا لان وبول ستيفنز، "حرق النفط لتبريد الأجواء: أزمة الطاقة المستمرة في المملكة العربية السعودية"، CHATHAM HOUS ، ديسمبر 2012م.
326 الجزيرة نت، "النقد: السعودية تنفق أكثر مما ينبغي"، الثلاثاء ٢٠١٢/٨/٧م

أكتوبر 2012م تعليقاً على الميزانيّات الضّخمة والفوائض المالية التي تعلن عنها الحكومة سنة بعد أخرى منذ عام 2004م بشكل متزايد، أن تلك الفوائض الماليّة ستبدأ بالانخفاض منذ عام 2013م إلى أن يصل إلى العجز في عام 2017م إذ لم تدرك الدولة خطر الانفاق الحكومي[327].

لكن الأمر ما زال في السّعوديّة يسيرُ بعكس تلك التقارير والتّحذيرات، فاستهلاك الموارد النفطيّة من أجل زيادة الإنفاق، أو خضوعه للسّياسات الخارجيّة والدّوليّة التي عادة ما يتمّ الاستجابة لها وتلبية متطلباتها، هو الأساس الذي يقوم عليه الإقتصاد. بل إنّنا إذا نظرنا في ماذا يتم الإنفاق الحكومي، فنجد أنه بالإضافة أن غالبيّة الانفاق يتجه نحو الانفاقات الجارية؛ فإنّنا أيضاً سنجد أنّ جزءا كبيرا من الانفاق الرأسمالي يذهب إلى مشروعاتٍ معظمها في الإسمنت والحديد والمعدات والأراضي، ففي عام 2012م احتلّت السّعوديّة المركز الأول في العالم العربي في الإنفاق على مشاريع البناء بإنفاقٍ قاربَ 20 مليار دولار، وبلغت مبيعات الإسمنت 52.7 مليون طن عام 2012م في مقابل 46.9 مليون طن عام 2011م.[328]

تشكل المصروفات الجارية ثلثي الانفاق العام

رسم بياني 3.36: أوجه إنفاق الحكومة السعودية في السنة المالية
2011 ,%

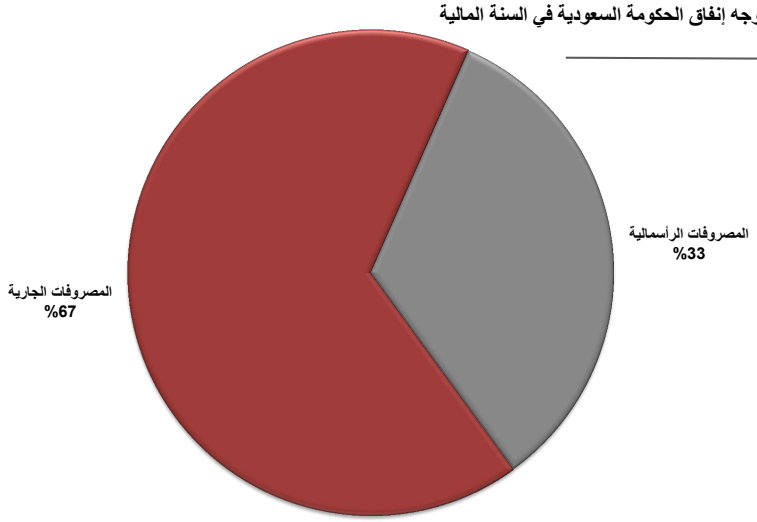

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

ويتّهم النّقاد بأنّ المشكلة الاقتصاديّة في السّعودية لا تتوقف في الاستهلاك والاعتماد على مورد ناضبٍ بطبيعته، بل إنّها تمتدّ لتصل إلى التّخطيط الإستراتيجي والخطط التي تعلن عنها الدّولة، وإدارة الموارد الماليّة، إضافة لخطوط التّواصل بين الوزارات والأجهزة التي تختص بقضايا الاقتصاد والطاقة. فبالرغم من إعلان الدّولة في كلّ خمس سنوات عن الخطّة التنمويّة الخمسيّة، إلا أنّ هناك اتهامات أنّ تلك الخطط افتقدت فعليّاً عند تطبيقها لوجود أحد أهم عناصر التّنميّة، وهو ما يُعرف بالتّنميّة المُستدامة، فالأموال والاستثمارات والفوائض التي تحفظها الدّولة وتدّخرها تُستخدم متى ما رأى صانع القرار تمويل مشروع من خلالها، أو لزم الأمر إلى إنشاء مشروع طارئ، أو واجهت الدّولة عجزاً في الميزانيّة إذا انخفضت المواد البترولية.

كما أنّ الطّريقة التي تقرأ المؤسّسات الرّسميّة من خلالها الموارد الماليّة للدّولة، تختلف في الواقع عن ما يتمّ عرضه وإعلانه، كأن يُسمّى استهلاك الثّروة البترولية إنتاجاً، وبالتالي فإنّ العملَ على إدراج الأرقام التي تعرض استهلاك النّفط والغاز هي في الحقيقة "تضخيم غير حقيقي لحجم الاقتصاد السعودي"، أضف إلى ذلك أن المشاريع الحكوميّة التي يُعلَن عنها بمبالغ ضخمة تُحسب ضمن النّاتج المحلّي للدّولة، وهي مشاريع يمكن أن تُنجز بأقلّ بكثير من الأرقام المُعلن عنها، وبالتّالي فإنّنا نستطيعُ القول أنّ أرقام النّاتج المحلّي هي أرقام "مبالغ فيها"، فتلك الأرقام والمشاريع يتمّ إدخالها بمصروفاتها وحساباتها ضمن حسابات النّاتج المحلي[329].

327 عبدالعزيز الدخيل، مصدر سابق.
328 شبكة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للخدمات المالية : http://www.menafn.com
329 عبدالعزيز الدخيل، "حقيقة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية"، صحيفة "الشرق"، تاريخ 7 مايو 2012

الفساد والشّفافيّة

وكما هو الحال في باقي دول الخليج (فيما عدا الكويت نسبيّاً)، فإنّه تحت ظروف نظام سياسي ملكي ومركزي تعود فيه السّلطات ورسْم السّياسات إلى سلطةٍ واحدةٍ تتعدّد وظائفها من التّشريع وإقرار القوانين والميزانيات، إلى مراجعتها ومراقبتها من خلال تقارير تُرفع من قِبل الجهاز التّنفيذي في الدّولة، دون وجود سلطةٍ رقابة نابعة من الشّعب، إضافة إلى اعتمادٍ على النّفط وعدم وجود شفافيّة في طريقة توزيعه أو الاتفاقيّات بين كلٍّ من الحكومة والشّركات العاملة في حقل النّفط؛ فمن الطبيعي أن تكون السّعوديّة - بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2011 - في الترتيب 57 بين دول العالم، لكن وبالرّغم من إنشاء هيئة مكافحة الفساد واعتراف الحكومة السّعوديّة، من خلال بيان ملكي، بوجود الفساد بعد أن وقعت "كارثة جدة"؛ تراجعت نتيجة التقرير في عام 2012 لتصبح السّعودية في الترتيب 66 عالميّاً.

> **"بأنّ العامل الأهم في تعريف وتوضيح صورة الفساد في السّعودية؛ هو شكل النّظام الإداري في الدّولة"**

ويُرجّح المراقبون بأنّ العامل الأهم في تعريف وتوضيح صورة الفساد في السّعودية؛ هو شكل النّظام الإداري في الدّولة، والمتمثّل في مركزيّة صنع القرار، وآليّة الإنفاق الحكومي المتبعة في الميزانيّات والمشاريع التي يُعلن أو يُوصى بتنفيذها، والتي عادةً ما تصبّ في مصلحة ما يُمكن أن نسمّيهم المتنفذين أو المستفيدين من تلك الأموال والقرارات، ويرى النّقاد بأنّه حتى وإنْ تمّت محاكمتهم أو إبعادهم عن مناصبهم؛ فإنه لا يُستبعد أن ينتفع ويستفيد البديل من ذلك، نتيجةً للتّعقيد وانعدام الرّقابة في النّظام الإداري السّعودي.[330]

تتضح مشكلة التّعقيد في صنع القرار في السّعودية في الآليّة المتّبعة لإصداره. فدولة ذات مساحة واسعة مثل السعودية، تنقسم إلى 13 منطقة، تختلفُ مقوّمات كلّ منطقة عن الأخرى بحسب ابتعادها عن المركز، فنجد أن أشكال التنمية والتحضّر تقلُّ في المناطق البعيدة عن المركز، خصوصاً تلك التي تقع في الأطراف، نتيجةً لاختلاف ترتيب المشاريع وأولويتها، ممّا زاد عملية الهجرة والانتقال من الأطراف إلى المركز، لتظهر لنا مشكلة أخرى تتعلق بالكثافة السّكانيّة، وارتفاع أسعار العقار. أضف إلى ذلك، أنّ مجالس المناطق، والتي يرأسها أميرُ كلّ منطقة، دوره ينحصر فقط في رفع الاحتياجات والمطالب إلى المركز أو الفرع الرئيسي للوزارة، والذي من حقه ترتيب أولويات المشاريع في الدّولة واتخاذ قرار تنفيذها ومصروفاتها الماليّة، لكن إذا تمّ ذلك وقرّرت ميزانية المشروع؛ يغيبُ عامل الرّقابة على جودة التنفيذ أو المصروفات، لتظهر عيوب المشاريع بعد إنهائها بفتراتٍ قصيرة جدّاً، من غرق مدن أو سقوط جسور. وهذا ما حصل خلال الأعوام الماضية، إذ أحدثت كمّية عادية أو متوسطة من الأمطار أضراراً وكوارث وخرابات نتجَ عنها وفيّات ومفقودون في جدّة وتبوك وبعض المدن والقرى الصّغيرة[331].

تلك الكوارث دفعت الدّولة إلى الاعتراف بحقيقة وجود الفساد المالي والإداري فيها، وذلك أيضاً ما دفع الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى استدعاء قرار أُصدر في عام 2007م (1428هـ) لمكافحة الفساد، فأمرَ بإنشاء الهيئة الوطنيَة لمكافحة الفساد عام 2011م. هذا الاعتراف من الحكومة، وإنْ كان متأخّراً، إلا أنّه خرج عمّا اعتاده المواطنون من ردود أفعال الدّولة، حيث "التّكتّم وعدم الإفصاح"، فكانت الحكومة تعمل على إظهار أنّها مسيطرة على الأمور إذا ظهر خللٌ معيّن، وذلك من خلال إنشاء لجان تحقيق تُدار من قبل منْ هم متّهمون في نفس الوقت بمسؤوليتهم عن ذلك الخلل، مثل أمير المنطقة أو بعض المسؤولين في الإدارات الحكوميّة، وبالتالي كثيرا ما لا يُسمع لتلك اللّجان صدى أو أيّة قرارات فاعلة، وهناك منْ يتّهمها بأنّ غرضها هو امتصاص الغضب الشّعبي لا غير.

ولهذا، فقد تكاثرت الاتّهامات بأنّ إنشاء هيئة مكافحة للفساد لن يُغيّر من الواقع شيئاً، وأنها لم تستطع مواجهة الفاعل الحقيقي في قضايا

330 سلطان العامر، "اللامركزية والديمقراطية: محاولة تحديد أسباب كارثة جدة وإيجاد حلول لها"، مدونة الكاتب: http://www.sultan-alamer.com

331 المصدر نفسه.

الفساد، مثل المتنفّذين من الأسرة الحاكمة، وبعض النّخبة المشاركين في صناعة القرار، والذين امتدّ نفوذهم ليشمل العديد من الوزارات والهيئات والمصالح الحكوميّة، إضافة إلى أنّ الهيئة لا تستطيع منع توارث المناصب، والتي أصبح بعضها حكراً على بعض العوائل، ويتولاّها منْ يثبُت ولاءه وطاعته، قبل كفاءته وجدارته. ويرى البعض أنّ كلّ ما تستطيع أن تقدّمه الهيئة هو محاسبة بعض الموظفين في المناصب الدّنيا، ومواجهة قضايا فساد صغيرة، إضافة إلى أنها لا تملك جوانب عمليّة في الرّقابة، فكلّ ما تعمل عليه هو مخاطبة الوزارات والإدارات العامة حول آثار الفساد، ومطالبتهم بالعمل على مكافحة الفساد، وجميع تلك المخاطبات منشورة على موقعهم الرّسمي[332].

ويشير بعضُ نشطاء الإصلاح السّياسي في السّعودية عبر بيان نُشِرَ بعد كارثة جدّة؛ أنّ سرقة الموارد الماليّة في الدّولة يأخذ عدّة مراحل، تبدأ من عوائد النّفط التي وصفوها بأنّها لا تدخل ضمن الميزانيّة العامة، بل تذهب مباشرة إلى جيوب بعض المستفيدين، ويدخل في ذلك بعض "الإعفاءات الضّريبيّة"، إضافة إلى احتكار استيراد وتصدير بعض السّلع والخدمات الإستراتيجيّة. أمّا المرحلة الثّانية فتكون بعد حساب الميزانيّة، وإعلان ما يُسمّى "بالاحتياطي الإستراتيجي" أو الإدّخار، ففي ظلّ عدم وجود جهة رقابة شعبيّة على تلك الأموال ومصروفاتها؛ يجعل التساؤل مطروحاً عن حساب ذلك الإدّخار، وفي ماذا يتمّ صرفه أو ما هو حجمه. أما المرحلة الثالثة، فتتبيّن من خلال المشاريع ذات الأموال الضخمة، من مليارات الريالات، التي تُصرف على إنشاء المطارات والسّكك الحديديّة. أما المرحلة الرابعة فتتمثل في احتكار بعض المشاريع الضّروريّة، مثل بيع الأراضي ومشاريع المياه والصّرف الصحي. ويُطالب النّشطاء في هذا البيان بإبرام صيغة جديدة للعقد الاجتماعي بين الدولة والشعب، يتمّ فيه "التوصّل لآلية لتوزيع الدّخل بين الأسرة الحاكمة والشعب، وتُقنّن في مدخول الأمراء على أن يرفعوا أيديهم عن المناصب التي يتوارثونها... ويُترك للشعب حقّ التصرف في الميزانيّات الحكوميّة التي رُصدت لخدمته ولتنمية الوطن"[333].

> **"بيانات مصروفات الدّفاع من المعلومات لا يُسمح للمواطنين في السّعودية بالإطلاع عليها"**

وعند الحديث عن الفساد والمطالب الإصلاحيّة، يجب التّطرّق إلى قطاع الدّفاع، إذ أثار وجود القوات الأجنبيّة في الخليج لدى المطالبين بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد؛ تساؤلاً حول الحاجة إلى تلك القوّات الأجنبيّة والاتفاقيّات القائمة معها، إذا ما كان هناك أصلاً مليارات الدّولارات (المُعلن عنها) والتي تُدفع مقابل صفقات السّلاح. ويشير تقرير صادر حول الفساد في قطاع الدّفاع عن منظمة الشّفافية الدّوليّة إلى أنّ بيانات مصروفات الدّفاع من المعلومات لا يُسمح للمواطنين في السّعودية بالإطلاع عليها، والرّقم الذي تنشره مؤسسة النّقد العربي السّعودي حول مصروفات الدّفاع (181991 مليون ريال[334]) رقم غير مُفصّل، كما لا يتم بيان ما يتمّ مقايضته من النّفط مقابل السّلاح، وبالتالي يستحيل قياس نسبة النفقات الحكوميّة على قطاع الدّفاع بالسعودية.

وهناك منْ يرى بأنّ ضعف دور الصّحافة في السّعوديّة هو عامل مُساعد لتفشّي الفساد، فبالرغم من أنّ الصّحافة هناك قد أخذت، خلال السّنوات الأخيرة، مستويات أعلى في مجال حرّية التّعبير؛ إلاّ أنّها لم ترق للمستوى المأمول في نقاش قضايا الإصلاح والفساد، فما زالت الصحف تتبع مزاج صانع القرار السّياسي. وتبقى الصّفة العامة للصّحافة هي إلقاء الملامة على المواطنين وسلوكهم، كما هو الحال مع منْ انتقد ضحايا كارثة جدة، وحمّلهم تبعات الكارثة، دون أن يُشير إلى منْ سمح بإقامة الأراضي في "بطون الأودية". وفي المقابل، وكما أوضحنا سابقاً في الجزء السّياسي؛ لا يستطيع النّاشط أو الفاعل السّياسي أن يتحرّك في فضاء حرّ سوى عن طريق مواقع التّواصل الاجتماعي، أو ما يُعرف "بالإعلام الجديد". وبرغم ذلك أيضاً، فإنّه لا يكون مُستبعداً من التحقيق والمساءلة فيما يذكره أو يُصرّح به، كما أنّ إنعدام وجود مجتمع مدني فاعل، ويُساعد في ممارسة الضّغط السّياسي ضدّ عمليّات الفساد، ويُضفي رقابة شعبيّة على المشاريع التي تقرها الحكومة.

---

332 http://www.nazaha.gov.sa

333 خطاب من جمعية "حسم"، بعد حادثة غرق جدة، جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية.

334 إحصاءات وزارة المالية لعام 2011

سوق العمل السّعودي

دراسة سوق العمل في السّعودية لا يمكن أن تكون مكتملة دون النّظر إلى السّياق التّاريخي الذي نتج عنه السّوق السّعودي الحالي، من حيث نوع اليد العاملة، وإنتاجيّتها، والتّداعيات الوطنيّة والإقليميّة عليها. فسوق العمل - في السّعودية بشكل خاص - ارتبطت قوّته ومخرجاته ونوع العمالة الوطنيّة والأجنبيّة فيه؛ بإيرادات النّفط واستمراريّة استخراجه.

تشير إحصاءات سوق العمل السّعودي إلى أن العمالة الوطنيّة في السّعودية كانت قليلة منذ سبعينيات القرن الماضي، ففتحت الحكومة السّعودية باب استقدام العمالة الأجنبية بشكلٍ كبير، وبالتّالي أصبح عدد السّعوديين العاملين في عام 1975م هو 71 ٪، وانخفضت هذه النّسبة لتصل إلى 40٪ في عام 1985م، أمّا في عام 1990م فقد أصبحت النسبة قرابة 33٪ لكنّها بعد صعود النّفط، بعد الألفية الجديدة، زادت نسبة اليد العاملة الوطنيّة لتصل إلى 40 ٪ في عام 2008م. [335]

> "شركات القطاع الخاص توظّف وظيفة واحدة للسّعوديين، مقابل 13 وظيفة للعامل غير السّعودي"

إنّ هذه النّسب الإجماليّة تعكس واقعاً مختلفاً عن حقيقة العمل في السّعوديّة، والسّبب هو أنّ معظم الأيدي الوطنيّة العاملة تتّجه للعمل في القطاع العام، لذلك نجد أن نسبة العاملين السّعوديين فيه تصل إلى 92٪ بحسب الإحصاءات الرّسمية عام 2010م. وممّا يدفعها إلى ذلك عادةً هو ارتفاع الرّواتب، وقلّة ساعات العمل، والأمان الوظيفي. في المقابل، لا نجد ذلك الارتفاع في القطاع الخاص، فالعاملون السّعوديون لا يتجاوز عددهم 725 ألف، أي ما يقارب 10.4 ٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص[336]، وذلك يعود إلى أن كلفة العامل الوافد أقل بكثير من المواطنين، فبعض التّقارير الإحصائيّة الصّادرة في صحفٍ سعوديّة تشير إلى أن شركات القطاع الخاص توظّف وظيفة واحدة للسّعوديين، مقابل 13 وظيفة للعامل غير السّعودي، كما أن نظام ربّ العمل (أو ما يُعرف بالكفيل) يُمكّن ربّ العمل من استغلال العامل الوافد في زيادة ساعات العمل له، وعدم السّماح له بالسفر، وتُقيّد كثيراً من مصالحه التي ترتبط بموافقة ربّ عمله، وهنا إشارة إلى أن الدّولة أو الحكومة "المشرّعة للأنظمة" تتحمّل جزءاً كبيراً من المسؤوليّة في رفع مستوى حقوق العامل الوافد، وإصلاح نظام ربّ العمل أو الكفيل.

ومن ناحيةٍ أخرى، يؤكّد ذلك ما أعلنه وزير العمل السعودي حول أرقام البطالة في السّعودية، ذاكراً أنّ "عدد العاطلين عن العمل بلغ مليوني شخص... 85 ٪ منهم من النساء". هذه النسبة التي أعلنت للمتقدمين لبرنامج "حافز" (وهو برنامج وطني للباحثين عن عمل)؛ أظهرت واقعاً صادِماً عن ما كانت تُظهره الإحصاءات الرّسميّة. فهذا العدد هو ضعف العدد الذي بُنيت عليه خطّة التّنمية الخمسيّة التّاسعة (1010م - 2014م). إضافة إلى ذلك، فإنّ المتقدّمين لبرنامج "حافز" لا يشمل جميع الفئات العمريّة، فهو محصورٌ بالفئة العمرية ما بين 20 - 35 سنة، وهذا يعني أن منْ تجاوز هذا العمر فإنّه لم يُحسب ضمن المتقدّمين على البرنامج. ويُضاف إليهم، عدد الطّلاب الدّارسين في لجامعات السّعودية، وعددهم يقارب 900 ألف طالب وطالبة، وأكثر من 110 آلاف طالب مبتعث خارج السّعودية، ومعظم هؤلاء متوقّع دخولهم سوق العمل الحكومي أو الخاص خلال الخمس سنوات القادمة، ممّا يعني أنّنا بحاجةٍ إلى نحو 1.5 مليون وظيفة[337].

وبناءاً على ذلك، طرحت الدّولة السّعوديّة مشروعاً يسعى إلى "سعودة" الوظائف في القطاع الخاص. لا يهم في النظام ما الذي تشكّله الوظيفة من شروط ومطالب، من مرتّب أو مرتبتها في السّلم الوظيفي، لكن هذا المشروع - بالرغم من أنّه سعى لحلّ المشكلة - إلا أنّه لم ينطلق من حلّ أسباب المشكلة الأساسيّة، ولم يعبّر عن الآمال والطموحات. وهناك اتهامات بأنّ المشروع ولّد مشكلتين: أولهما أنه زاد من هدْر المال، وثانيها أنّ الشركات أصبح كلّ همّها أن تكمل نصابها من الموظّفين السّعوديين، من أجل ألا يتمّ تطبيق عقوبات اقتصادية أو اجرائيّة عليها[338].

335 سلطان العامر، "العامل المغيب في حل مشكلة البطالة"، صحيفة "الحياة"، بتاريخ 25 ديسمبر 2012

336 فادي العجاجي، "تقرير صحيفي حول نسب البطالة في السعودية"، صحيفة "الرياض"، عدد ١٦١٦٧، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢

337 المصدر نفسه.

338 عبدالعزيز الدخيل، "نظام السعودة والإصرار على الخطأ"، صحيفة "الشرق"، بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٢

التنمية والقطاع العقاري

إنّ قضية التّنمية التي تشغل المواطن السّعودي، تنعكسُ أيضاً على قضايا السّكن والعقار، كما ترتبط هذه القضايا ارتباطاً مباشراً، وبأثر سريع، مع أيّ تغيّر اقتصادي، خصوصاً إذا كان مرتبطا بالتغيّر في دخل الفرد السّعودي، مثل زيادة الرّواتب أو المكرمات الملكيّة، إذ أنّ هناك اتهاماتٍ بأنّه سرعان ما يسعى تجّار العقار إلى رفع الأسعار، دون وجود أيّة حماية للمستهلك أو المُتضرّر من ذلك، ولا يقف هذا الأثر على مستوى الأسعار فقط، فالفساد حول العقار (الأراضي والمساكن) في السّوق السعوديّة؛ سبّب فجوة كبيرة بين أسعار الأراضي، وقدرة المواطن على التملّك، ويُقابل ذلك حجم الأراضي البيضاء الموجودة داخل المدن. ومثال ذلك ما تشكّله الأراضي البيضاء داخل مدينة الرياض، إذ بلغت نسبتها قرابة ٪77 من الأراضي، وبمساحةٍ إجماليّة تصل إلى 4150 كيلومتر مربع، وتُشكّل ٪60 من "الكتلة العمرانية" في المنطقة الشرقيّة، ولا يوجد أيّ رسوم ماليّة أو غرامات على تلك الأراضي، ممّا يُساعد التّجار على ربط أموالهم بأصول ثابتة، مثل الأراضي والعمل على تأجيل بيعها لأطول فترة ممكنة[339].

> "وتشير التقديرات إلى أنّ أقل من نصف سكّان السّعودية يمتلكون سكنا خاصا بهم"

إنّ حاجة المساكن في السعودية في تزايدٍ مستمر، فبحسب وزير الإسكان السّعودي فإنّ الاحتياج السكني يصل إلى قرابة 1.1 مليون وحدة سكنيّة، إضافة إلى أنّ المساكن الموجودة حاليّاً والتي يبلغ عددها 3 ملايين مسكن مشغول بعضها، "غير لائق وليست منازل [340]" وتشير التقديرات إلى أنّ أقل من نصف سكّان السّعودية يمتلكون سكنا خاصا بهم، وذلك بسبب انخفاض الدخّل لدى أولئك المواطنين[341]. أما غير السّعوديين، فمجموع مساكنهم يصل إلى 1.6 مليون مسكن، وحسب نظام التملّك لغير السعوديين؛ فإنه يجوز لهم أن يمتلكوا سكناً خاصاً بشرط موافقة وزارة الدّاخلية على ذلك، ويُستثنى من ذلك المناطق داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنوّرة[342].

لذلك، تسعى السّعودية لجعل حلّ مشكلة القطاع العقاري ذات أولوية لديها، استجابةً لحاجة شريحةٍ كبيرة من المواطنين، وفي هذا السياق ذكر وزير الإسكان أنّ الحكومة السّعوديّة تسعى حالياً إلى بناء 500 آلف وحدة سكنيّة، وأنّ المشاريع ماضية بنسبة ٪100 لكنه أشار إلى احتمال حصول تعثّر في بعض تلك المشاريع. كما صادق مجلس الوزراء على نظام الرهن العقاري بهدف توسيع قدرة المواطنين على امتلاك المساكن، والذي أزال التخوّف لدى بعض مؤسّسات التّمويل التي كانت تفرض معايير متحفّظة على المدين، إضافة إلى أنه سيُساهم في تسجيل العقار، والحدّ من إدّعاءات التملّك المتعدّدة لعقار واحد، لكن هذا النّظام لا يُتوقّع له أن يشهد استجابة فوريّة، بسبب الحاجة لاختبار النظام من قبل مؤسّسات الإقراض، كما أنّ الدائنين (مؤسسات التّمويل والبنوك) بحاجةٍ إلى معرفة قدرتهم على استرداد تمويلاتهم من خلال بيع العقار المرهون.

339 مجموعة من المحللين الاقتصاديين، "فساد عقاري متعمد لرفع أسعار السوق"، صحيفة" اليوم"، بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١١
340 تقرير صحفي، برنامج الثامنة، العربية نت، بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٣م
341 تقرير صحفي حول: "قانون الرهن العقاري"، صحيفة الرياض، العدد: ١٦٠٨٢، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٢
342 تقرير صحفي، برنامج الثامنة، مصدر سابق

> تبرزُ البطالة والخلل في سوق العمل بوصفه هاجساً رئيساً بدأ يطلّ برأسه الآن، بالإضافة إلى الفساد المستشري، والأزمة الإسكانيّة

خاتمة: تجذر الخلل الانتاجي

يستحوذ القطاع السّعودي على مكانة وأهمّية فريدة بين دول مجلس التعاون، نظراً لكونه الاقتصاد الأكبر حجماً وعدداً من ناحية السّكان والقوى العاملة. إلاّ أن أهم المشاكل الاقتصاديّة تتشابه في المملكة مع باقي دول المجلس، على الرغم من تفاوت شكلها وحدّتها. فكما هو الحال في عُمان والبحرين؛ تبرزُ البطالة والخلل في سوق العمل بوصفه هاجساً رئيساً بدأ يطلّ برأسه الآن، بالإضافة إلى الفساد المستشري، والأزمة الإسكانيّة، والتي قد تكون أكثر حدّة من نظيراتها من دول المجلس. لكن تبقى الاعتماديّة شبه المطلقة على التقلّبات في سوق النّفط العالمي كمصدر رئيس للإيرادات العامة، في مقابل تزايد الإنفاقات الحكوميّة المعتمدة، وبشكل مطلق، على الإيرادات النفطيّة؛ يُبقي هذا الخلل الإنتاجي هو التّحدي الرئيس في المملكة. وعلى الرغم من نموّ بعض الصّناعات في المملكة، وبشكل أكثر إلفاتاً للنَّظر من باقي دول الخليج، إلاّ أنّ هذه التحركات تبقى خجولة، و"قزمة"، عند مقارنة ذلك بحجم الاعتماديّة على النّفط والخلل الإنتاجي، ولا يوجد في الأفق ما يُبشّر بتغيّر هذه المعادلة، بل إنّ الزّيادات المؤخّرة في الإنفاق الحكومي تُنذر بتجذّر هذا الخلل، وزيادة الإدمان على الرّيع النّفطي، حالها كحال باقي دول المجلس.

3.6 التطورات الاقتصادية في سلطنة عُمان

التركيبة العامة للاقتصاد

لقد كان لاستمرار ارتفاع سعر النّفط في الأسواق العالميّة خلال العام 2011م أثر متفاوتٌ على الأداء الكلّي للاقتصاد في السّلطنة. فقد حقّق النّاتج المحلّي الإجمالي نموّاً حقيقيّاً قدره 0.3% في العام 2011 (بالأسعار الثّابتة للعام 2000م)، ليبلغ 12120.7 مليون ريال عماني، مقارنة بنمو بلغ 5.6% في العام 2010م بقيمة 12085.5 مليون ريال عماني، ومن المتوقّع أن يُحقّق الناتج المحلّي الإجمالي نموّاً حقيقيّاً قدره 5% في العام 2012م وذلك بفضل استمرار الزّيادة في القيمة المُضافة للأنشطة النّفطيّة خلال 2012.

يعتمد الناتج المحلي في عمان على قطاع الخدمات

رسم بياني 3.37: توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي العماني
2011 ,%

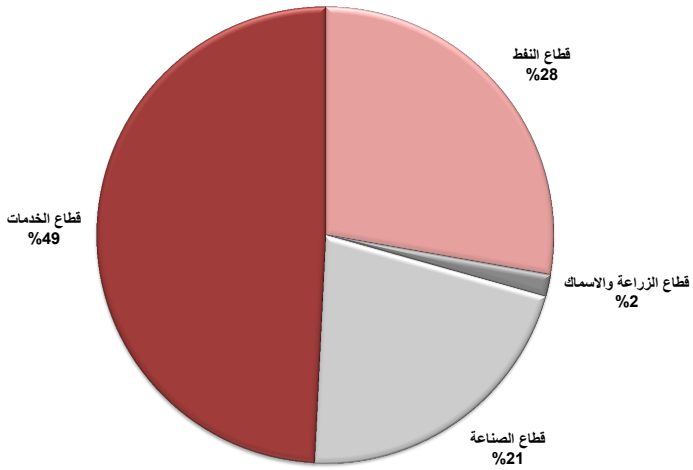

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي 2012

بالنظر إلى الأرقام (المثبتة للعام 2000م)، بلغت مساهمة قطاع الخدمات في النّاتج المحلّي الإجمالي 49% في العام 2011م، ومن المتوقّع أن تكون 45% في العام 2012م، بينما بلغت مساهمة قطاع النّفط 28% في العام 2011م، ومن المتوقّع أن يُحقّق القطاع 29% في العام 2012م . وبلغت الأهمّية النسبيّة لقطاع الأنشطة الصّناعيّة 21% في العام 2011م، ومن المتحتمل أن ترتفع مساهمة القطاع الى 25% في 2012م[343]. وبلغت مساهة قطاع الزراعة والأسماك 2% في النّاتج المحلّي الإجمالي في 2011م، ومن المحسوب أن تكون مساهمة القطاع 1% أيضا في العام 2012م.

> "القطاع الصناعي ليس قادراً على أن يحلّ محلّ النّفط في الوقت الحاضر"

وبالرغم من زيادة الأهمّية النّسبيّة لقطاع الخدمات في النّاتج المحلّي الإجمالي، فإنّ القطاع يعتمد بشكلٍ مباشر وبشكل غير مباشر على قطاع النفط. فمساهمة الخدمات الحكوميّة بلغت 9% من النّاتج المحلّي الإجمالي، وبلغت أهمّيتها النسبيّة في قطاع الخدمات بين 27% الى 30% في الفترة 2007 - 2012م. والخدمات الحكوميّة تعتمد بشكلٍ مُباشر على الموارد النّفطيّة. كما تراوحت مساهمة تجارة الجملة والتجزئة والنقل والاتصالات في القطاع بين 27% و 39% لنفس الفترة، وهذه تعتبر من النّفقات الاستهلاكيّة، وليس لها قيمة مُضافة تُذكر، وتعتمد بشكل غير مباشر على الإيرادات النّفطيّة. وبالرغم من زيادة الأهمية النّسبيّة لقطاع الأنشطة الصّناعيّة إلى 21% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011م - ومن المتوقّع أن تُحقّق 25% في 2012م - فإنّ القطاع الصناعي ليس قادراً على أن يحلّ محلّ النّفط في الوقت الحاضر، لا من

343 قطاع الأنشطة الصناعية يشمل قطاع الإنشاءات، والذي ساهم بنسبة بلغت 10% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011م

حيث قيادة النّمو الاقتصادي، ولا من حيث التّصدير، أو أن يُشكّل مصدر دخل أساسي للخزينة العامة. فمساهمة قطاع الصّناعة التّحويليّة في النّاتج المحلي الإجمالي بلغت 10% فقط، وتساوي النّسبة التي حقّقها قطاع البناء والتشييد في 2011م. وأمّا بالنّسبة لصناعة المنتجات النّفطيّة وصناعة المنتجات والمواد الكيميائيّة، فإنها ترتبط بقطاع النفط بشكلٍ كبير.

الميزانية العامة للدولة

حقّقت الإيرادات العامة مبلغ وقدره 12491 مليون ريال عماني في 2011م، وبزيادة 58% عن العام 2010م، والسّبب الرئيسي لهذه الزّيادة الكبيرة في الإيرادات العامة هو ارتفاع إيرادات النّفط بنسبة 77% مقارنة بعام 2010م. كما زاد إجمالي الانفاق العام للدّولة بنسبة 35% ليبلغ 10738 مليون ريال عماني مقارنة بإنفاق العام 2010م والبالغ 7965 مليون ريال عماني. وبالنّظر إلى الإيرادات والنّفقات الكليّة؛ حقّقت الماليّة العامة فائضاً ماليّاً قدره 1753 مليون ريال عماني. ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق الحكومي في العام 2012م بحوالي 13% عن العام 2011م، وأن تُحقّق الماليّة العامة فائضاً يُعادل 8% من إجمالي النّاتج المحلي الإجمالي نظراً لسرعة نموّ الإيرادات النّفطيّة.

النفط اساس الايرادات في عمان

رسم بياني 3.38: مصادر إيرادات الحكومة العمانية
2011 ,%

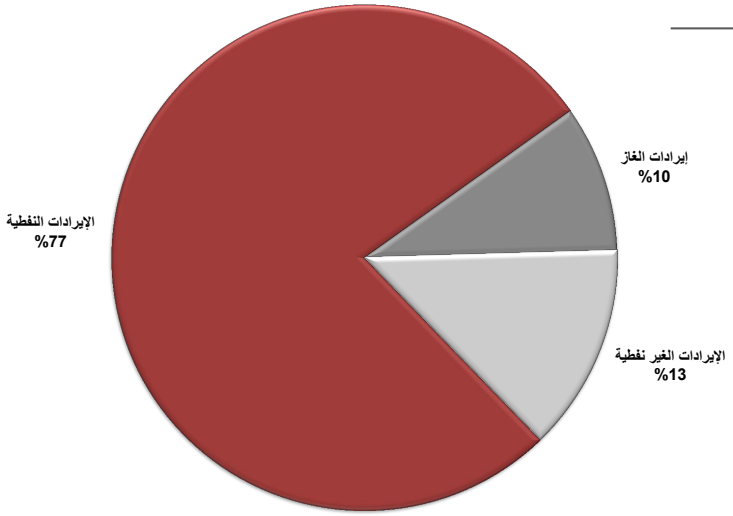

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي 2012

المصروفات الاستثمارية والدفاع الخدمات العامة هي من اهم انفاقات الحكومة العمانية

رسبم بياني 3.39: أوجه إنفاق الحكومة العمانية
2011 ,%

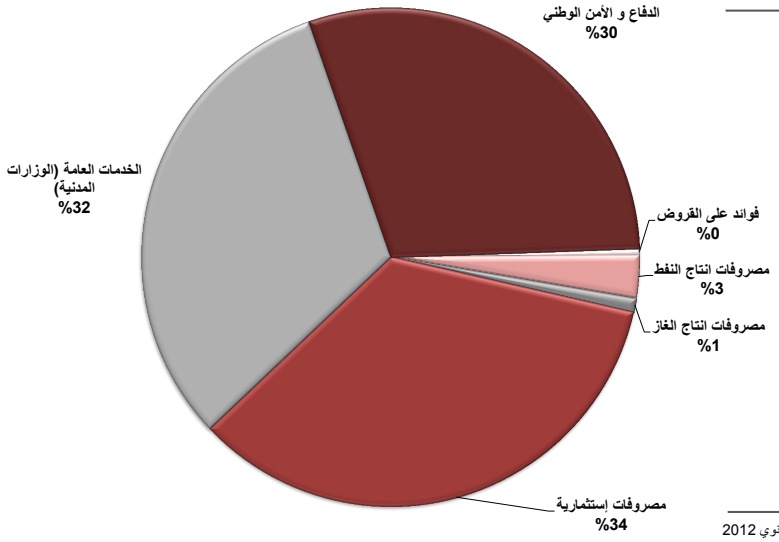

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي 2012

بلغت الإيرادات النّفطية والغاز 10837.8 مليون ريال عماني في العام 2011م ، وشكّلت 87% من دخل الحكومة، ومن المُقدَّر أن تزيد الإيرادات النّفطيّة بحوالي 20% في العام 2012م وأن تُشكّل 88% من دخل الحكومة. وربما تشير الأرقام إلى زيادة اعتماد المال العام على الواردات النّفطية، فزادت مساهمة الواردات النّفطية من 76% في العام 2007م الى 87% في العام 2011م من إجمالي الواردات الحكوميّة. وهذه الزيادة تعكس ارتفاع الأهمّية النّسبيّة للدّخل من النفط، بسبب ارتفاع أسعار النّفط من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى عدم وجود مصادر دخل بديلة للنّفط تساوي أو توازي الدّخل المتأتّي من بيع النّفط.

> **"فزادت مساهمة الواردات النّفطية من 76٪ في العام 2007م الى 87٪ في العام 2011م من إجمالي الواردات الحكوميّة"**

قطاع النفط والغاز

بلغ متوسط الإنتاج اليومي للنفط في عُمان حوالي 889 ألف برميل يوميّاً من النّفط الخام في عام 2011م، أي حوالي 324 مليون برميل في العام، ومن المتوقّع أن يصل متوسط الإنتاج اليومي إلى 915 ألف برميل في 2012م، وذلك بفضل تقنيّة الاستخلاص المُعزّزoil enhanced recovery (انظر جدول 3.9). استطاعت الشّركات المُنتجة للنفط، وباستخدام تقنية الاستخلاص المعزز من زيادة الإنتاج السّنوي بحوالي 24% على مدى السّنوات الأربعة الماضية من مستوى 714 الف برميل في اليوم في 2007. وهناك بعض الاكتشافات الواعدة في جنوب الغبار ومنطقة الخوير في منطقة الوسطى، ولكن لايزال الإحتياطي النّفطي يُقدّر بحوالي 5.5 بليون برميل.

وبلغ إنتاج الغاز 1212107 مليون قدم مكعب (million standard cubic MNSCF feet) في العام 2011م، ومن المُقدَّر أن يزيد الإنتاج بحوالي 3% في العام2012 ليبلغ الإنتاج 1248470 مليون قدم مكعب MNSFC. وصرّح مسئولٌ كبير من وزارة النفط والمعادن في الصّحافة المحليّة عن نيّة الحكومة الاستثمار في التنقيب وتطوير الحقول القائمة بحوالي 110 مليار دولار أمريكي على مدى السّنوات العشر القادمة في قطاع النّفط والغاز، منها 60 إلى 70 مليار ستُستثمر في قطاع الغاز وحده، وذلك في إطار خطّةٍ إستراتيجيّة للحفاظ على إنتاج واستدامة النّفط والغاز على المدى الطّويل.

جدول 3.9: متوسط انتاج النفط ومتوسط سعره، 2007 - 2012

انتاج وسعر النفط	2007	2008	2009	2010	2011	2012
متوسط الانتاج اليومي (الف برميل)	710	757	813	865	885	915 *
الانتاج السنوي (مليون برميل)	259	277	297	316	323	334 *
متوسط سعر برميل النفط	65	101	57	77	103	113 *
النفط المكرر (الف برميل)	26164	40820	37480	31460	37230	43,120 *
الغاز (مليون مكعب)	1070737	1069630	1097661	1176803	1212107	1248470 *

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي للعام 2012م وتقرير ملامح الاقتصاد العماني

: * تقدير

التّجارة الخارجيّة

ارتفعت قيمة الواردات السّلعية 20% في العام 2011م لتبلغ 9236 مليون ريال عماني، ومن المتوقع أن ترتفع 22% في العام 2012م لتبلغ 11243 مليون ريال عماني. ويشير تقرير "ملامح الاقتصاد العماني" والصّادر في يونيو 2012م بأنّ سبب الارتفاع هو زيادة قيمة السّلع الاستهلاكيّة بنحو 43% وزيادة قيمة السّلع الرّأسمالية بنسبة 42%.

وارتفعت قيمة الصّادرات 29% في 2011م لتبلغ 18107 مليون ريال عماني، ومن المُقدَّر أن تزيد 25% في 2012م ، والسّبب الرّئيسي في ارتفاع قيمة الصّادرات هو زيادة الإيرادت النّفطيّة بنسبة 25%.

النفط الخام هو اساس الصادرات العمانية

رسم بياني 3.40: تركيبة الصادرات العمانية
2011 ,%

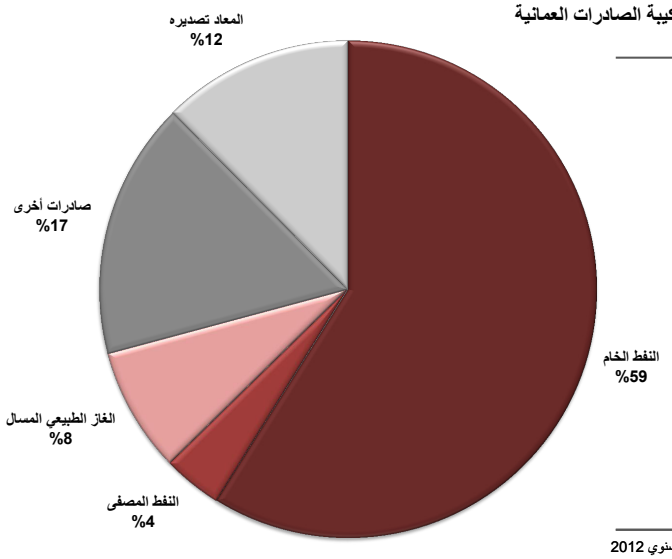

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي 2012

> "زيادة حجم تحويلات أجور العمالة بنسبة 26% في 2011م"

وتشير الأرقام التي يُنشرها البنك المركزي العُماني إلى زيادة حجم تحويلات أجور العمالة بنسبة 26% في 2011م، لتصل إلى 2774 مليون ريال عماني. وهذه الزيادة جاءت نتيجةً طبيعيًّة للزّيادة الكبيرة في عدد العاملين الأجانب خاصة في القطاع الخاص. وبلغ صافي العجز في ميزان الخدمات وحساب الدّخل والتّحويلات الجارية نسبة 21% من إجمالي النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في 2011م، ليصل إلى 5894 مليون ريال عماني.

سوق العمل

بالرّغم من النّمو الاقتصادي العالي ظاهريّاً، فإنّ معدّلات البطالة بين المواطنين لا تزال مرتفعة نسبيّاً/ والهاجس الأكبر الذي يُواجه الحكومة على المدى القصير، وعلى الرّغم من عدم توفّر بيانات دقيقة، إلاّ أنّ نسبة الباحثين عن عمل تُقدّر بحوالي 25%. وعلى الرّغم من ازدياد معدّلات العمانيين العاملين في القطاع الخاص، إلاّ أنه لا يزال القطاع الحكومي يلعب دوراً أساسيّاً في توظيف الباحثين عن العمل من المواطنين، وتشير الأرقام المنشورة إلى أنّ أكثر من 47% من العمانيين العاملين يعملون في القطاع الحكومي. وكما هو الحال في باقي دول المجلس؛ يُسيطر الوافدون على أغلبية الأعمال في السّلطنة وخاصة في القطاع الخاص، حيث يستحوذ الوافدون على 77% من إجمالي الوظائف و86% من الوظائف في القطاع الخاص. والوظائف المُتاحة في القطاع الخاص هي وظائف غير ماهرة، أو شبه ماهرة، وظروف العمل فيها صعبة وأجورها متدنيّة، وبالتالي لا يُقبل عليها المواطنون.

وإجمالاً، بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي 184440عامل وعاملة في العام 2011م ، 86% منهم عماني، وبلغ عدد العاملين في القطاع الخاص 1289031 عامل وعاملة في العام 2011م ، 14% منهم عماني.

يشكل الوافدون في القطاع الخاص اغلبية سوق العمل

رسم بياني 3.41: تركيبة سوق العمل العماني
2011 ,%

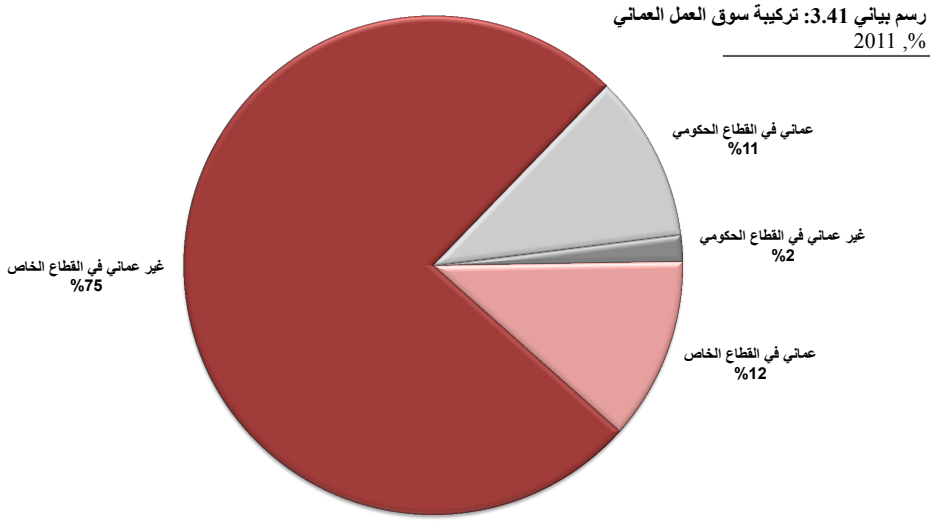

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي 2012

ملخص: محاولات لحلحلة سوق العمل وتنويع مصادر الدخل

بنحوٍ إجمالي، يُواجه الاقتصاد العُماني نوعين أساسيين من التّحديّات، تحدّ قصير المدى، وتحدّ بعيد المدى، وهي هنا تتشابه كثيراً في الحال مع باقي دول المجلس، وإنْ لوحظت فيها بعض الفروقات. بالنّسبة للتّحدي قصير المدى؛ فهناك تحدّي الباحثين عن عمل من ناحية، وتحدّي الاعتماد على العمالة الوافدة من ناحيةٍ اخرى، والحاجة إلى توليد فرص عمل للعُمانيين بكامل الحوافز الضّروريّة لجذب المواطنين خارج القطاع الحكومي المتضّخم، وذي الإنتاجيّة المتدنّية.

أمّا التحدي الدائم والمُزمن، أو تحدي بعيد المدى، فهو تحدّي تنويع مصادر الدّخل، وتقليل الاعتماد على النّفط الناضب، والانتقال بالاقتصاد إلى مرحلة ما بعد النفط، وهو جوهر الخلل الإنتاجي- الاقتصادي.

ولمعالجة تحدّي الباحثين عن عمل؛ قامت الحكومة بعدّة إجراءات، منها دعوة السّلطان في خطابه السّنوي أمام مجلس عمان في نوفمبر 2012م القطاعَ الخاص لتوفير فرص عمل للمواطنين، وبأجور مجزية حيث قال: ... "فإن القطاع الخاص مُطالب بالعمل (...) واتّخاذ خطوات

عمليّة مدروسة وناجعة في هذا الشأن، بزيادة إسهاماته في التّنمية الاجتماعية، ومشاركة الحكومة بهمّةٍ وعزم في تنفيذ سياساتها..."، كما قامت وزارة القوى العاملة، وتنفيذاً للأوامر، برفع الحدّ الأدنى للأجر الشّهري للعاملين العمانيين في القطاع الخاص إلى 325 ريال عماني شهريّاً، وسيتمّ تنفيذ القرار في يوليو 2013م ، وأعلنت وزارة القوى العاملة عن وجود عددٍ كبيرمن الوظائف الشّاغرة في القطاع الخاص، حوالي 20 الف وظيفة، كما جاء في الصّحافة المحلية، وأعلنت الدّولة عن توفير عدد آخر من الوظائف في القطاع العام، وقد بلغ عدد الوظائف الحكوميّة التي تمّ الإعلان عنها في 2011م وعام 2012م 100 ألف وظيفة، وزادت وزارة التعليم العالي فرص الالتحاق بالتّعليم العالي، كما قامت الدّولة بتقديم إعانات ماليّة للباحثين عن عمل.

> **"أمّا التحدي الدائم والمُزمن...فهو تحدّي تنويع مصادر الدّخل، وتقليل الاعتماد على النّفط الناضب"**

لكن، من غير المعلوم إنْ كانت هذه الإستراتيجية ستصل إلى هدفها، بل إنّ التجارب السابقة ذات نفس التوجه؛ تُنذر بإمكانية عدم نجاحها، خاصة في ظلّ تواصل عدم الالتفاف إلى جوهر الخلل الاقتصادي-الإنتاجي، وهو الاعتماديّة على الغاز والنفط، بل كما هو الحال في باقي دول المجلس؛ يبدو إنّ نسبة الاعتماديّة على هذا المورد قد زادت بشكل مطّرد على مدى السّنوات العشر الماضية. والسّؤال، كما هو في باقي دول المجلس، هل ستنجح السّلطنة في مواجهة هذه الاعتماديّة المتزايدة، وشبه المطلقة، على مورد ناضب؟ حالياً، لا يبدو أنّ هناك حلولاً واضحة ومرسومة في الأفق القريب لمجابهة هذا التّحدي الفعلي.

3.7 التطورات الاقتصادية في دولة قطر

نظرة عامة على الاقتصاد: الغاز هو الأساس[344]

ليس خافٍ على أحد، التغيّرات الهائلة التي طرأت على الاقتصاد القطري خلال العقد الأوّل من الألفية الثالثة، حين أصبحت قطر أكبر مُصدِّر للغاز الطبيعي المُسال في العالم. وقد يكون اقتصاد قطر هو الأكثر جذبا للأنظار بين دول الخليج، بحسب الأرقام المُعلنة التي تمّ تسجيلها في نموّ الاقتصاد. مدفوعاً بالارتفاع في أسعار النفط والغاز مع بداية الألفية الثالثة؛ بدأ الاقتصاد القطري يشهدُ النّمو الاقتصادي ذا الرقمينDouble Digit Economic Growth ، لتمرّ بنفس مرحلة النمو التي مرّت بها دول الخليج الباقية سابقاً في سبعينات العصر الماضي مع الطّفرة النّفطية الأولى. فلقد بلغ النمو الحقيقي في عام 2006 حوالي[345] 26%، إلاّ أنّ هذا النمو ذو الرقمين بدأ في الانخفاض تدريجيّاً إلى أن وصل إلى 16.7% عام 2010 ثم 13.0% عام 2011، وأمّا في عام 2012 فقد شهد الناتج الإجمالي المحلي نموّاً يُقدّر بـ6.3%، حيث بلغ الناتج المحلي الحقيقي 341 مليار ريال قطري لتكون هذه هي المرّة الأولى التي تعود فيها معدّلات النّمو إلى الرقم الواحد بعد عدد من السنوات[346]. وهذا الانخفاض كان متوقّعاً بحسب الخطّة الخمسيّة للتّنمية 2011-2016، والتي ذكرت أنّ معدّلات النّمو ستتراوح ما بين 7.1% و[347] 5.1%، وأعادت الخطة هذا الانخفاض إلى انخفاض مُعدّل مساهمة القطاع النفطي في النمو[348] . ويبين الجدول الآتي[349]الناتج الإجمالي المحلي ما بين 2010-2012 وما رافقه من معدّلات تضّخم. وبحسب الأرقام، فإنّ معدلات التّضخم العالية التي شهدها المستهلك في قطر لعدة سنوات؛ قد هبطت بشكل ملحوظ في السّنتين الأخيرتين، فنزلت من 15% عام 2008 الى 5-% في 2009 و 2-% في 2010.[350]

جدول 3.10: اهم ملامح الاقتصاد القطري 2010-2012

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل التضخم التضخم السنوي	ميزان الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي
2010	16.7	-2.4	18.7
2011	13	1.9	30
2012	6.3	1.9	29.6

344 المعلومات الواردة في هذا القسم مأخوذة عن: The Report Qatar 2012, Oxford Business Group

345 معظم المعلومات الواردة في هذا القسم مستقاة من Qatar Economic Statistics at Glance
http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/2012/Qatar%20Economic%20Statistics%20at%20Glance.pdf

346 Window on Economic Statistics in Qatar 2013
http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/2013/Windows%202nd%20of%20Qatar%202013.pdf

347 لطالما صرح إبراهيم الإبراهيم المستشار الاقتصادي لأمير دولة قطر أن النمو ذا الرقمين لا يُعد علامة صحة للاقتصاد، حيث إنه يفتقد للديمومة والاستمرارية Sustainability لاسيما أنه مرتبط بتقلبات أسعار الطاقة، ويبدو أن توجّه الحكومة عموما للحدّ من هذا النوع من النموهو انعكاس لوجهة النظر هذه.

348 http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1465&artid=163943
جريدة العرب 19,12,2011

349 Window on Economic Statistics in Qatar 2013
http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/2013/Windows%202nd%20of%20Qatar%202013.pdf

350 زيارة الموقع بتاريخ 30مارس 2013 http://www.indexmundi.com/qatar/inflation_rate_%28consumer_prices%29.html

يشكل النفط والغاز اكبر قطاع في الناتج المحلي القطري

رسم بياني 3.42: توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي القطري
2012 ,%

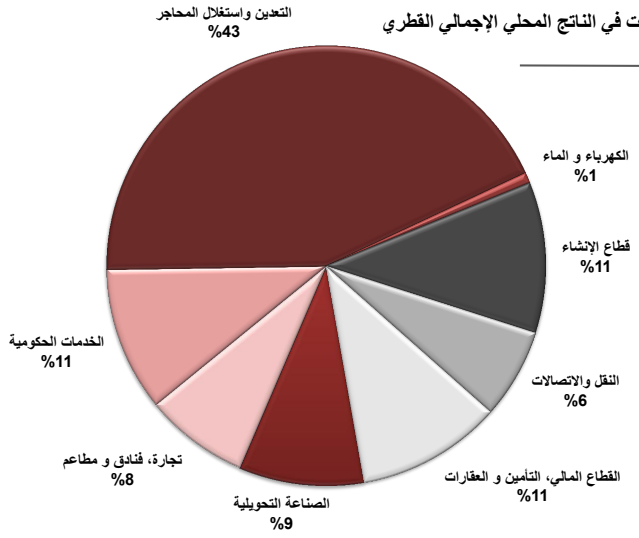

المصدر: مصرف قطر المركزي

من ناحية تركيبة الناتج المحلي، فقد بلغ الحجم النسبي لقطاع التّعدين واستغلال المحاجر نحو 43% من النّاتج المحلي الإجمالي القطري عام 2012، مقارنة بنحو 45% عام 2011. أمّا بالنسبة للقطاعات غير النّفطية فلا يزال القطاع المالي، التأمين والعقارات وقطاع الإنشاء والخدمات الحكوميّة؛ في الصّدارة، حيث مثّلوا نحو 33% من النّاتج المحلّي الإجمالي القطري عام 2012، مقارنة بنسبة مماثلة عام 2011، حيث إنّ الحجم المُطلق للقطاع ارتفع بنحو 9.7%، أي بمعدل مقارب لارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2012م. يأتي بعد ذلك قطاع الصّناعات التّحويلية، والذي مثّل نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، مقارنة بنسبة مماثلة عام 2011، بينما لا يزال قطاع النقل والاتصالات في المركز السّادس من حيث الحجم بين القطاعات غير النّفطيّة، وذلك بنحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، مقارنة بنسبة مماثلة عام 2011.

وكما هو معلوم، فإنّ هذه التغيّرات الاقتصاديّة مدفوعة أساساً بقطاع الغاز والنفط في قطر. فحسب صحيفة Oil & Gas Journal فإنّ كمّية الإحتياطي المُثبّتة من الغاز الطبيعي؛ تُقدّر بحوالي 15.2 بليون برميل، كما بلغت صادرات دولة قطر في عام 2009 حوالي 800ألف برميل يوميّاً من النفط الخامCrude Oil و في 2012 بلغ حجم الصادرات النّفطيّة 46% من إجمالي الصّادرات، بينما مثّل الغاز الطبيعي 37% من إجمالي الصّادرات. وتُقدّر احتياطات قطر من الغاز الطبيعي بحوالي 14% من الإحتياطي العالمي، وهو ما يضعها في المرتبة الثالثة عالميّا بعد روسيا وإيران. ويُعتبر حقل الشّمال هو أكبر حقول الغاز الطبيعي غير المرتبطةNon-associated في العالم ،حيث يُشكّل حوالي 10% من إحتياطي العالم. وقد احتفلت حكومة قطر عام 2010 ببلوغ إنتاجيتها 77 مليون طن متري في السّنة من الغاز الطبيعي المسال LNG.

يسيطر الغاز الطبيعي على الصادرات القطرية

رسم بياني 3.43: تركيبة الصادرات القطرية
2011 ,%

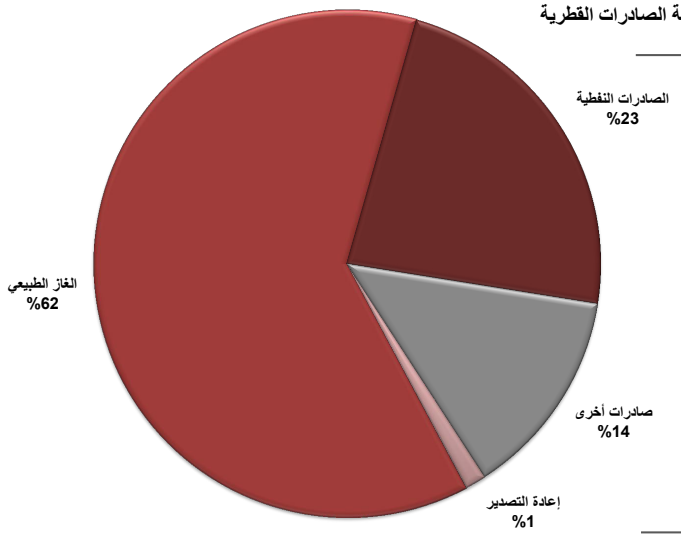

المصدر: مصرف قطر المركزي (بيانات اولية)

وهذا التغيّر في استغلال قطر لما لديها من غاز طبيعي جعلها في العشر سنوات الأخيرة تنتقل من مجرّد مُساهِم في السّوق العالميّة للطاقة؛ إلى أكبر مُصدِّر للغاز المسال LNG بطاقةٍ إنتاجيّة قُدّرت ب 3.75 تريليون قدم مكعب سنويا في عام 2011. وجدير بالذكر أنّ هذه الطاقة الإنتاجيّة قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي 2001 و 2009[351] . وتُعدّ صناعة الغاز المسال LNG هي المُحرّك الأساسي للنّمو الاقتصادي في قطر اليوم، وأكبر الصّادرات القطريّة. كما تعتمد صادرات دولة قطر بشكل أساسي على المصادر الهيدروكربونية Upstream Production أو الصناعات التّحويليّة المعتمدة عليها Downstream Production. ويلخص الجدول الآتي[352] الصادرات القطرية في عام 2010:

جدول 3.11: الصادرات القطرية في عام 2011

ويُبين الجدول الآتي نسبة مساهمة القطاع التعديني/الهيدروكربوني إلى القطاع غير التعديني/غير الهيدروكربوني في الناتج الإجمالي المحلي:

السلعة	قيمة الصادرات في عام 2010 (مليار ريال قطري)	الحصة السنوية (%)
الغاز الطبيعي	85.2	32
النفط الخام	73.6	28
المكثفات	42.8	16
البروبان	12.5	5
النفتا	9.2	4
البوتان	8.1	3
كيروسين	5.7	2
بولايثيلين	5.1	2
يوريا	3.1	1
قضبان الحديد	2.2	1
الألومنيوم	1.2	1
اخرى	16.3	6
المجموع	265.0	100

351 المعلومات الواردة مأخوذة عن: The Report Qatar 2012, Oxford Business Group
Qatar Economic Statistics at Glance
352 Qatar Economic Statistics at Glance
http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/2012/Qatar%20Economic%20Statistics%20at%20Glance.pdf

جدول 3.12: نسبة القطاعات التعدينية في الناتج المحلي القطري 2006-2011

القطاعات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع التعديني	46	45	43	40	44	45
القطاعات الأخرى*	54	55	57	60	56	55

المصدر: The Report Qatar 2012, Oxford Business Group

* تشمل الصناعات التحويلية التي تعتمد على المصادر الهيدروكربونية Downstream Industries مثل تحويل الغاز إلى سوائل GTL.

الميزانيّة العامة

تشير بيانات الحساب الختامي لحكومة قطر للسّنة الماليّة 2012/2011 إلى ارتفاع في إيرادت الحكومة وكذلك مصروفاتها، إلا أن الإيرادات ارتفعت بنسبةٍ أكبر بلغت نحو 41%، لتصل لنحو 220 مليار ريال قطري، بينما ارتفعت المصروفات بنسبةٍ أقل بلغت نحو 16% لتبلغ نحو 166 مليار ريال قطري، ما يعني أنّ فائض الميزانيّة بلغ نحو 54 مليار ريال قطري، أي نحو 8.6% من الناتج المحلّي الإجمالي الإسمي لعام 2011، بارتفاع كبير بنحو 4 أضعاف عن الفائض في السنة المالية 2011/2010. وفي تفاصيل الإيرادات، فقد جاءت أغلبها من النّفط والغاز الطبيعي وذلك بنسبة 69%، مقارنة بنحو 62% في السنة الماليّة السّابقة، بارتفاع في حجم الإيرادات النفطية المطلق بنحو 58%. أمّا الباقي، فقد جاءت من استثمارات الحكومة ومصادر أخرى. ولا توفّر البيانات تفاصيل دقيقة عن هذه الإيرادات ونوعيّتها، مما يُثير التّساؤل حول مدى دقّتها وشفافيّتها.

أما تفاصيل المصروفات، فكان النّصيب الأكبر منها لصالح بند نفقات أخرى جارية، والذي يشمل الإنفاق الاجتماعي ودعم السّلع، حيث حصل على نحو 39% من المصروفات للسنة المالية 2012/2011، مقارنة بنحو 38% للسنة الماليّة السّابقة، وبارتفاع مطلق بنحو 19%، بينما حلّ ثانياً بند النفقات الرّأسماليّة بنحو 30% من المصروفات، مقارنة بنسبة مماثلة للسّنة الماليّة 2011/2010، بارتفاع مطلق بنحو 13%.

من حيث تحليل مصروفات الميزانيّة على المستوى الاقتصادي، فإنّ الإنفاق الجاري للسنة الماليّة 2012/2011 مثل نحو 70% من إجمالي الإنفاق الحكومي، مقارنة بنسبة مماثلة للسنة المالية السابقة، وبارتفاع مطلق في حجم الإنفاق الجاري بنحو 18%، أما الإنفاق الرأسمالي فقد مثل نحو 30% من إجمالي الإنفاق الحكومي للسنة المالية 2012/2011، مقارنة بنسبة مماثلة للسنة المالية السابقة، وبارتفاع مطلق بنحو 13%.

ورغم الإيرادات الهيدروكربونية العالية، إلا أنّ هناك قلقاً متزايداً من نسبة الدين العالية نسبيّاً لدى قطر، والتي بلغت 35% من إجمالي النّاتج

> "تواجد دين خارجي بمعدّل أكثر من 302 الف دولار أمريكي لكلّ مواطن قطري"

المحلّي في عام 2012 بحسب إحصائيّات صندوق النّقد الدّولي[353]، وهي أعلى نسبة في الخليج بعد البحرين. وتعتبر نسبة الديون الخارجية مصدر قلق في قطر، وكانت قد بلغت 40% من إجمالي الدين العام في 2011. وتشير بعض التّقارير إلى أن إجمالي الدّيون الخارجيّة القطريّة وصلت إلى 68 بليون دولار أمريكي في عام 2012، وإذا ما قدّرنا أنّ مواطني قطر حوالي 225 ألف مواطن[354]، فهذا يعني تواجد دين خارجي بمعدّل أكثر من 302 الف دولار أمريكي لكلّ مواطن قطري، ممّا يُثير القلق فعلاً من التّداعيات في حال انخفاض أسعار الغاز بشكل مفاجئ.[355]

353 International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2012

354 لا توجد إحصاءات رسميّة حول عدد مواطني قطر، والذي يعتبر سرّاً من أسرار الدّولة. للمزيد انظر قسم الخلل السكاني

355 http://www.arabianmoney.net/islamic-finance/2012/07/06/qatars-68bn-foreign-debt-leaves-its-banks-in-a-similar-position-to-dubai-before-the-2008-crisis/

تشكل الايرادات النفطية غالبية الايرادات العامة في قطر

رسم بياني 3.44: مصادر ايرادات الحكومة القطرية
2012-2011 ,%

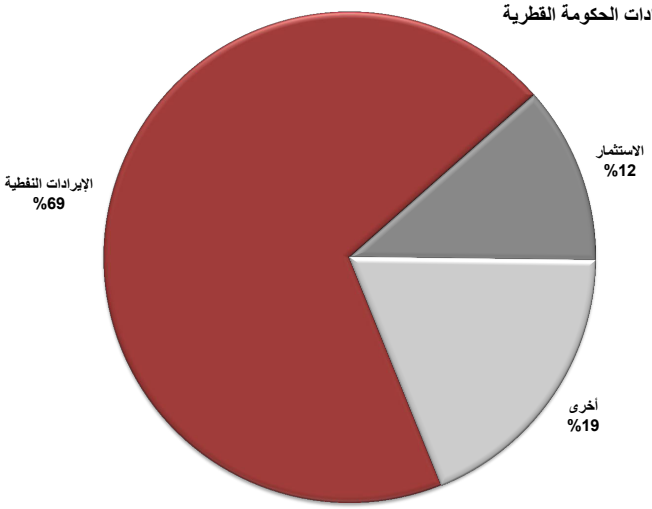

المصدر: مصرف قطر المركزي

تشكل الايرادات النفطية غالبية الايرادات العامة في قطر

رسم بياني 3.44: مصادر ايرادات الحكومة القطرية
2012-2011 ,%

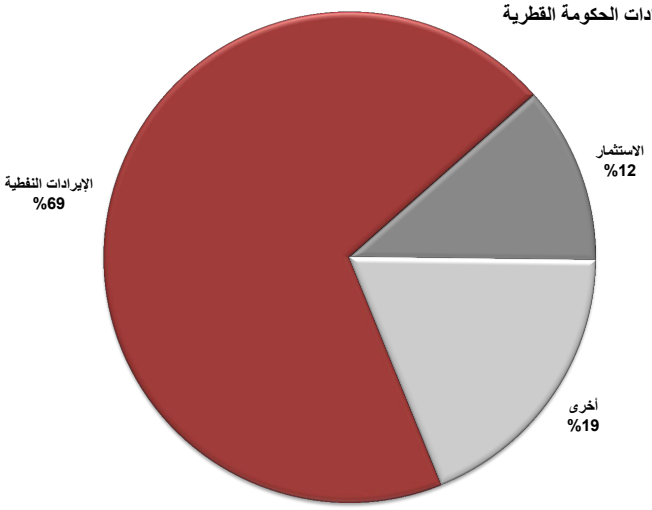

المصدر: مصرف قطر المركزي

خطط التنمية ومحاولات تنويع مصادر الدخل[356]

وكما هو الحال في باقي دول الخليج؛ فهناك توجّه مُعلن من قبل الحكومة لتنويع الاقتصاد، كما تذكر خطط التنمية الصّادرة عن الأمانة العامة للتّخطيط والتنمية، ومنها إستراتيجية التنمية الوطنيّة 2011-2016. حيث تذكر هذه الخطة بوضوح أن ما نراه من فوائض في الميزانيّة الحكومية يتحوّل إلى عجز يبلغ 17% في حال أخرجنا دخل الطاقة الهيدروكربونية من المُعادلة. وهو الدّخل الذي يُعادل 50% من الناتج الإجمالي المحلي GDP وأكثر من 70% من دخل الحكومة. ويُبيّن الجدول السابق أنّ مساهمة القطاع التعديني في الناتج المحلي انخفضت عام 2009 لتعود وترتفع عامي 2010 و 2011 تزامناً مع ارتفاع أسعار الطاقة، مما يكشف أنّ المُحرّك الأساسي للاقتصاد القطري هو التغيّر في أسعار الطاقة والكميات المُصدّرة منها، وبلا منازع.

وبحسب تقديرات صندوق النّقد الدّولي، فإنّه من المتوقّع نمو القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 10% حتى عام 2016. كما أنّ التحضيرات لاستضافة كأس العالم 2022 يُتوقّع أن تُساهم في نمو عددٍ من القطاعات، مثل قطاع التشييد والبناء والصّحة والتّعليم والمرافق الخدميّة والرّياضيّة[357]. وكما هو معلن في خطة التنمية 2011-2016؛ فإن قطر ستزيد من نسبة استثماراتها في المشاريع الأخرى في مقابل استثماراتها

356 المعلومات الواردة في هذا القسم مأخوذة عن: The Report Qatar 2012, Oxford Business Group

357 كل هذه المشاريع تعني زيادة في نسبة القوى العاملة، ممّا يعني زيادة الطلب على القطاعات الخدميّة والتّعليم.

في مجال الطاقة، سعياً إلى أن يُسهم ذلك في تنويع الاقتصاد، إلاّ أنّ كلّ المؤشرات تُبيّن أنّ هذا القطاع هو الذي يُشكّل النّسبة الأكبر من الصّادرات، كما أنّه يُشكّل على الأقل 70% من دخل الحكومة. وكما هو معلوم، فإنّ دعم كلّ هذه المشاريع سيظلّ معتمداً بشكل أساسي على مردود الغاز والبترول.

أمّا من ناحية الخيارات المطروحة في محاولة لتنويع مصادر دخل الحكومة؛ فهذه الفرضيّات لا تختلف كثيراً عمّا يتمّ تداوله في باب "الاحتماليّات" في باقي دول الخليج. ففرض الضّرائب يُعدّ واحداً من الخيارات المتاحة[358] وإن لم تُبدِ حكومة دولة قطر أية بادرة واضحة في هذا الاتجاه. ومنذ عام 2010 بدأت الحكومة بفرض ضريبة تجارية موحّدة Flat Rate بنسبة 10% على الشّركات، وقد كانت الضّريبة التّجاريّة قبل ذلك تصاعديّة، وتزيد على المتملّكين من غير المواطنين. أيّ أنّ هذه الضّريبة المُوحّدة جاءت في صالح المستثمر الخارجي Business-Friendly. ولكن الحكومة لا تفرض ضريبة القيمة المضافة VAT حتى الآن، والتي توقّعت بعض التقارير ألا تقل عن 5-7% في حال تطبيقها.

وفي محاولة لتشقّي تركيبة الاقتصاد القطري، نستعرض فيما يلي أهم القطاعات الاقتصاديّة غير الهيدروكربونية في قطر.

قطاع البنوك والمال

تزامناً مع التّصاعد المُطّرد في إيرادات الطاقة؛ شهد القطاع المصرفي نموّاً كبيراً في أصوله، والتي نمت بمقدار 22.1% عام 2011 كما يذكر البنك المركزي. وعلى الرغم من صغر قاعدة العملاء، إلاّ أنّ هناك 16 بنكاً عاملاً في قطر، ويُعتبر بنك قطر الوطني أكبرها على الإطلاق من حيث استحواذه على 45.5% من الأصول البنكيّة في السّوق القطرية لعام 2011. وقد نمت عمليّات الإقراض لقطاعي العقارات والبناء، والذي يُشكل القطاع التجاري الأكبر من ناحية القروض، حيث زاد الإقراض للقطاع العقاري من 2.9 بليون دولار في 2006 إلى 21.4 بليون دولار في أبريل 2012. وأما إقراض قطاع البناء فقد زاد من 1.5 بليون دولار في 2006 إلى 4.4 بليون دولار في نفس الفترة.

ومن أهم التوجّهات البارزة في السّياسات البنكيّة والماليّة، هو الاتجاه إلى ما يُعرف بالنّظام المالي الإسلامي، وقد بدا ذلك جليّاً في قرار البنك المركزي بإغلاق النوافذ الإسلاميّة في البنوك التقليديّة، وحصْر المعاملات الماليّة الخاضعة للشّريعة في البنوك الإسلاميّة، مما يبدو أنه يصبّ في صالح تنمية البنوك الإسلاميّة الناشطة في السّوق القطرية، وهي: بنك قطر الإسلامي، والبنك الدّولي الإسلامي، ومصرف الريان، وبنك بروة. ويُعدّ بنك قطر الإسلامي أكبرهم من حيث حصّة الأرباح. هذا بالإضافة إلى التوسّع في إصدار الصّكوك الإسلاميّة، ونشر المبادرات المختلفة على المستوى المالي والأكاديمي، مثل مؤتمر الدّوحة للمال الإسلامي، والذي شهد العام 2012 نسخته الثالثة[359]، أو تأسيس أوّل مركز متخصّص للتّدريب والاستشارات الماليّة الإسلاميّة، وهو بيت المشورة[360].

والمتّتبع للأمور، يُلاحظ تشابه توجّهات بعض دول الخليج، بما فيها البحرين ودبي والكويت، إلى محاولة الاستحواذ على السّوق المصرفي في المنطقة، وأن تُصبح مركزاً مالياً Financial Centre، ممّا يبعث للتساؤل حول سبب تشابه الإستراتيجيّات والمنافسة فيما بين دول ومدن اقتصادية من المفترض أن تكون مُكمّلة لبعضها البعض. وتتكرّر هذه الظاهرة في القطاع السّياحي والعقاري والألمنيوم وغيرها.

358 زيارة الموقع بتاريخ 30 مارس 2013 http://www.thepeninsulaqatar.com/qatar/181518-qatar-weighs-value-added-tax-proposal.html

359 زيارة الموقع بتاريخ 30مارس 2013 http://ifcdoha.com/ifc/more.aspx?ID=36&type=3&name=no

360 لمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع بيت المشورة: http://www.b-mashura.com/cmsPage.aspx?pID=4

جدول 3.13: الاصول المصرفية في البنوك القطرية في عامي 2011 و2012

الأصول المصرفية (مليار ريال قطري)		
البنوك	يناير 2011	يناير 2012
جميع البنوك	599.1	671.6
البنوك القطرية	560.9	638.2
التقليدية	426.9	475.9
الاسلامية	130.1	158.8
المتخصصة	4.0	3.6
البنوك الاجنبية	38.2	33.4
العربية	8.0	6.8
غير عربية	30.2	26.5

المصدر: البنك المركزي القطري

> "معهد صندوق الثروة السّياديّة Sovereign Wealth Fund Institute قدّر أصول جهاز قطر للاستثمار ب 85 بليون دولار"

من ناحيةٍ أخرى، فلا زال جهاز قطر للاستثمار، والذي تأسّس عام 2005م، يُسجّل استحواذات وصفقات شراء جديدة في أنحاء مختلفة من العالم. وقد تأسّس هذا الجهاز تحت الهدف المعلن عن استثمار فوائض النّفط والغاز وتنويع قاعدة الدّخل. ويسود الجهاز، مثل غيره من الصّناديق السّيادية في المنطقة، الكثير من الغموض وعدم الشّفافية، حيث يُعتبر سرّاً من أسرار الدّولة. ورغم صعوبة الحصول على أية معلومات دقيقة عن حجم استثمارات هذا الجهاز، وما يملكه من أصول؛ إلاّ أن معهد صندوق الثروة السّياديّة Sovereign Wealth Fund Institute قدّر أصول جهاز قطر للاستثمار ب 85 بليون دولار. ومن استحواذات الجهاز في الفترة الأخيرة محلات هارودز الشّهيرة في لندن، ونادي سان جيرمان في فرنسا، بالإضافة إلى نسبة من بنك باركليز، وعملاق الطاقة الإسباني آيبدرولا Iberdrola.

قطاع السياحة[361]

تشير الإحصائيات إلى أنّ قطاع الفنادق والمطاعم نما بمعدل 7.2% عام 2011 مقارنة بعام 2010. إلا أنّ جزءاً كبيراً من هذا التّوسّع (حوالي 95%) جاء استجابة للمؤتمرات ولقاءات العمل التي تستضيفها دولة قطر، في حين أنّ الهيئة العامة للسّياحة تسعى لزيادة نسبة السّياح الذين يأتون للمتعة وقضاء الإجازة بنسبة 30%. ولتحقيق خطط هيئة السياحة؛ فإن السّعة الاستيعابية السّكنية لابدّ أن تصل إلى 29000 غرفة فندقية وشقة، مما يستوجب استثمارات تُقدّر ب 17 بليون دولار لتطوير البنيّة التّحتية للسّياحة. ومن الجدير بالذكر أن مشروع لؤلؤة قطر[362] هو المشروع الذي يؤمل أن يكون نقلة نوعيّة في هذا المجال، إذ يمتدّ المشروع على ساحل الخليج بمساحة تُقدّر ب35 كيلومتر، ويضمّ مساكن ومطاعم ومتاجر تتميّز بالفخامة. ومن المتوقّع أن يمثّل مشروع مدينة الوسيل[363] نقلة أخرى مقاربة لمشروع لؤلؤة قطر، إلا أنّ تبعات المشروعين على الخلل السكاني المتفاقم في قطر، في مقابل إمكانيّة انتهائهما إلى مشاريع فيلة بيضاء فاشلة؛ يُثير بعض التساؤلات حول الجدوى التّنمويّة لهذه المشاريع، والتي يتناولها هذا العمل في الجزء المتعلق بالخلل السّكاني.

361 معظم المعلومات الواردة مأخوذة عن: The Report Qatar 2012, Oxford Business Group
362 لمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع مشروع لؤلؤة قطر http://www.thepearlqatar.com/main.aspx
363 لمزيد من العلومات يمكن زيارة مشروع مدينة الوسيل http://www.lusail.com/Arabic/the_vision/Pages/The-city-today.aspx

مشاريع البنية التّحتيّة والنقل

تستثمر قطر حالياً مليارات الدّولارات لتطوير بنيتها التّحتيّة، ويُلخص الجدول التالي بعض أهم هذه المشاريع[364]:

جدول 3.14: اهم مشاريع البنية التحتية تحت الإنشاء في قطر

المشاريع	التكلفة (مليار دولار)	المجال	تاريخ الانتهاء
نظام قطر الوطني لسكك الحديد	25	300 كم مترو الدوحة ، والسكك الحديدية الخفيفة، وخطوط الشحن وعالية السرعة، ومحطات للركاب	2025
مطار الدوحة الدولي الجديد	10	التعامل مع 50 مليون مسافر. من المتوقع انتهاء المرحلة الاولى في عام 2011 للتعامل مع 24 مليون مسافر.	2015
ميناء الدوحة الجديد	7	ميناء بسعة 6 مليون 20 قدم وحدة معادلة.	2027
دوحة لاند	5.5	على مساحة 750,000 متر مربع، تشييد 226 مبنى لاحتواء 28,000 ساكن، بما فيها حدائق، مدارس، و فنادق	2017
جسر قطر - البحرين	4	جسر من قطر الى البحرين (الطرق والسكك الحديدية)	2015
معبر خليج الدوحة	1	معبر طوله12 كم والأعمال المرتبطة به	2014

ومن المتوقّع أن يُفتتح خلال هذه الفترة من شهر أبريل 2013 مطار الدّوحة الجديد بعد أن تغيّر اسمه إلى مطار حمد الدّولي. وتُعتبر هذه هي المرحلة الأولى من المشروع الذي يُتوقع أن تبلغ طاقته الاستيعابيّة 50 مليون مسافر. وجدير بالذكر أنّ كثيراً من التقديرات الواردة في الجدول حول تكاليف المشاريع هي توقعّات أوّليّة، قد لا تعكس التّكاليف الحقيقيّة على أرض الواقع. ولنأخذ المطار الجديد مثالاً لا حصراً، فالجدول الموجود أعلاه والصادر بتاريخ أكتوبر 2011 يذكر أن تكلفة المطار تُقدّر ب 10 مليار دولار[365]، في حين أنّ الصّحف المحلّية أعلنت في نفس الفترة تقريباً أن التكلفة بلغت 15 مليار دولار.[366] والحقيقة أنّ حالة مطار حمد الدولي حالة تستحقّ التّوقف عندها، من حيث تكرار تغيّر الميزانية، وتكرار تأجيل الانتهاء من المشروع، عاماً بعد عام[367]. وفي سياق الحديث عن الغموض ومشاريع النّقل الجوي؛ فإنّ الخطوط القطرية تظلّ واحدة من أبرز المؤسّسات القطريّة العابرة للقارات، إنّ صحّ التعبير، والتي استطاعت المنافسة عالميّاً، إلا أنّ ميزانية هذه الشركة وأرباحها وخسائرها تظلّ من الأسرار غير المُتاحة للمحلّلين والمراقبين الاقتصاديين.

> **"تبلغ التّكلفة الكلية الحقيقيّة لاستضافة كأس العالم... ما يعادل 500–250 الف دولار أمريكي لكلّ مواطن"**

أمّا على مستوى التحضيرات لاستضافة كأس العالم 2022، فمن المتوقّع أن تُكلّف استثمارات البنيّة التّحتيّة حوالي 55 بليون دولار، في حين قد تبلغ التّكلفة الكلية الحقيقيّة لاستضافة كأس العالم ما بين 100-65 بليون دولار، كما يتوقّع بعض المحللين[368]. ويتساءل البعض عن جدوى صرف هذا الكمّ الهائل من الأموال على حدث رياضي (ما يعادل 500-250 الف دولار أمريكي لكلّ مواطن) في دولةٍ لا يتعدّى عدد مواطنيها 250 الف نسمة، إلا أنّ هناك الكثيرين الذين يتطلّعون بلهفةٍ إلى استضافة حدثٍ رياضي "سيضع قطر على الخارطة العالمية" على حدّ تعبيرهم.

الاقتصاد المعرفي والبحث العلمي

من المعروف أنّ القطاعات التي تمّ سردها سابقاً تعتمدُ بشكلٍ مباشر أو غير مباشر على إعادة تدوير الإيرادات النّفطيّة، وهي بذلك تُعتبر قطاعات طفيليّة لا تقلّل بل قد تزيد من الاعتماديّة على الإيرادات النّفطية. لكن ربما لا يجد المُتابع كلمة تتردّد على لسان المسؤولين في دولة قطر، وكذلك في التّقارير والصّحف، مثلما تتردد كلمة "الاقتصاد المعرفي"، وهو الخيار الذي أكّدت عليه رؤية قطر 2030 من خلال التأكيد على أن استمراريّة التّنمية لا يمكن أن تعتمد على مصادر ناضبة، وأنه لابد من التهيؤ لمرحلة ما بعد النفط والغاز. وكما ترى الرّؤية؛ فإنّ رأس المال البشري هو العمود الفقري لأي اقتصاد معرفي، وتنميته تُعتبر واحدة من أركان أربعة تقوم عليها رؤية قطر 2030.

364 زيارة الموقع بتاريخ 30مارس 2013 http://www.qatarinvestmentfund.com/fileadmin/uploads/qif/Documents/Presentations/QIF%20presentation%20October%202011.pdf

365 التقرير الصادر عن Oxford Group ذكر أن التكلفة تقدر ب11بليون دولار

366 زيارة الموقع بتاريخ 30مارس 2013 http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1395&artid=154087

367 نرجو الرجوع إلى مقال محمد هلال الخليفي والمنشور في مركز الخليج لدراسات التنمية: https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1132%3A2012-08-12-12-59-50&catid=147%3A2011-04-09-07-47-31&Itemid=384

368 زيارة الموقع بتاريخ 30مارس 2013 http://www.qatarinvestmentfund.com/fileadmin/uploads/qif/Documents/Presentations/QIF%20presentation%20October%202011.pdf

وقد انعكس هذا الاتجاه على التّعليم الأساسي والجامعي، لا سيما مع تأسيس المدينة التّعليمية القائمة على مساحة 14 كيلومتر مربع والتي تضمّ 8 فروع لأشهر الجامعات الأمريكيّة والبريطانيّة والفرنسيّة. وقد قفزت ميزانية التّعليم عام 2012 لتصبح 5.2 بليون دولار، مُشكّلة 12% من الميزانية العامة للدولة.

وتعتبر مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع المُحرّك الأساسي ليس للتعليم الجامعي فحسب؛ بل للبحث العلمي كذلك. من ضمن مبادرات المؤسسة صندوق قطر لدعم البحث العلمي، وقد أنفق هذا الصندوق منذ تأسيسه عام 2006 حوالي 500 مليون دولار[369]. أمّا واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا فهو مشروع يُقدّر ب 300 مليون دولار، ويهدف إلى توفير مساحة حرّة للشّركات وأصحاب المبادرات Entrepreneurs لتحويل أفكارهم وبحوثهم إلى مشروعات تجاريّة، فيما يشبه فكرة Silicon Valley في الولايات المتحدة. ومن ضمن المتواجدين في هذه الواحة شركة ميكروسوفت وسيسكو وتوتال وجي إي.

كذلك يتبع مؤسسةَ قطر (معهدُ قطر للبحوث) الذي يضمّ تحته عدداً من المعاهد في البحوث الحيوية ومجالات البيئة والطاقة والحوسبة. أما مستشفى ومركز سدرة للعلوم الطبية والبحوث؛ فالمُخطّط له أن يكون من أهم المراكز الطبّية البحثيّة في المنطقة، والتي تُوفّر الخدمات الطبّية للمجتمع من خلال المستشفى الذي تضمّه. من المتوقع افتتاح سدرة بنهاية 2013 ليضم مبدئيّاً 2500 موظف[370].

إلا أنه وحتى اليوم؛ لم تصدر عن هذه المبادرة مشروعات أو منتجات يمكن أن تنافس تجاريّاً. كما وتُثار التساؤلات حول جدوى وفاعلية هذه المشاريع في ظلّ المبالغ الهائلة التي تُصرف عليها، في مقابل الأعداد القليلة نسبيّاً من الطلبة والباحثين والموظّفين القطريين أو حتّى العرب الذين يعملون أو يدرسون في هذه المؤسّسات والجامعات. فمن بين ثمان جامعات متواجدة في المدينة في عام 2011، لم تتواجد سوى كلّية واحدة غير أجنبية، والتي تُقدّم برنامج ماجستير واحد مسائي فقط في الدّراسات الإسلاميّة. وكلّ هذه الجامعات، بجانب اعتماد اللّغة الانجليزية لغةً رئيسية للتدريس؛ تعتبر مستقلّة كلّياً عن الدّولة ومعاييرها، فهي تضع قوانينها ومشاريعها وموظفيها من دون أي حاجة لإدماج الطلبة أو العمال المحليين، بينما تحصل في المقابل على دعم هائل من الدّولة. والمردود على القطريين من هذه الجامعات نسبة إلى الأموال المنفقة؛ هي محطّ تساؤل كبير. ففي العام الأكاديمي 2007-2008، كان عدد الطلبة المسجّلين في جامعات المدينة التعليمية 1124 طالبا فقط، ٪51 منهم من القطريين[371].

خاتمة: التقلبات في الاقتصاد النفطي

إجمالا، بإمكاننا تصنيف القطاعات التي سبق ذكرها تحت القطاعات الطفيليّة المعتمدة أساسا على تدوير إيرادات النفط، حالها حال باقي دول مجلس التعاون. وكلّ هذه القطاعات شهدت نموّاً مطّرداً بالتّزامن مع النّمو المُطّرد في قطاع الطاقة. بالتالي، قد يكون أدقّ وصف للاقتصاد القطري هو التقلّبات أو التغيّرات الاقتصادية، مدفوعاً بالتقلّبات أو التغيّرات في السّوق العالمي للطاقة، وهذا الوصف ينطبقُ بالطبع على كلّ دول الخليج، ولكنه قد يكون أكثر وضوحاً في قطر، حيث تبيّن الأقسام السابقة اعتماد الاقتصاد بشكلٍ شبه كلي إمّا على قطاع الطاقة أو على الإنفاقات المُحصّلة من هذا القطاع.

> **"قد يكون أدقّ وصف للاقتصاد القطري هو التقلّبات أو التغيّرات الاقتصادية، مدفوعاً بالتقلّبات أو التغيّرات في السّوق العالمي للطاقة"**

والمتّتبع يُلاحظ أنّ الرّؤى والإستراتيجيّات المرسومة في قطر، على رغم بعض الفروقات في التفاصيل، هي تتشابه مع ما رُسِمَ في باقي دول الخليج على مدى السّنوات العشر الماضية. وتتلخّص هذه الرّؤى في الأمل بأن يُصرف الدّخل الهيدروكربوني في تنمية قطاعات أخرى تؤدّي في النّهاية إلى تنويع مصادر الدّخل، والانتقال إلى اقتصاد لا يعتمد على الثّروة النفطيّة تدريجيّاً. ولكن، لا يوجد حالياً ما يُبشّر بأن قطر ستُتنتى ممّا هو الحال في باقي دول الخليج، وأنّها ستنجح في تنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط. فكما تشير التجارب في باقي الدول النفطية، فإنه

369 أثار نشر هذا المبلغ الضخم الكثير من الأسئلة بين أوساط المجتمع المحلي عن مدى جدوى مثل هذا الإنفاق، وهل يعود ذلك بالنفع حقيقة على المجتمع.

370 زيارة الموقع بتاريخ 30 مارس 2013 http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1849&artid=224002

371 محمد دفع االله، "ثلاث مدارس أجنبية جديدة.. ومصاريف الدراسة مخفضة عشرون بالمائة"، جريدة الوطن، 16 نوفمبر 2008

نادراً - إنْ لم يكن من المستحيل - تقليل الاعتماديّة على النّفط عن طريق زيادة النّفقات المترتبة من إيرادات النّفط. ويمكن الإحالة مجدّداً إلى المثال الوحيد النّاجح، وهي النّرويج، حيث فصلت القطاع النّفطي عن باقي الاقتصاد، وفصل إيرادات النّفط عن النّفقات الجارية، وصبّها أساسا في استثمارات سياديّة وصناديق أجيال واستثمارات بعيدة المدى، وهو عكس ما يحصل في قطر أو باقي دول المجلس.

يشكل الوافدون الغالبية الساحقة من سوق العمل في قطر

رسم بياني 3.46: تركيبة سوق العمل القطري
2011,%

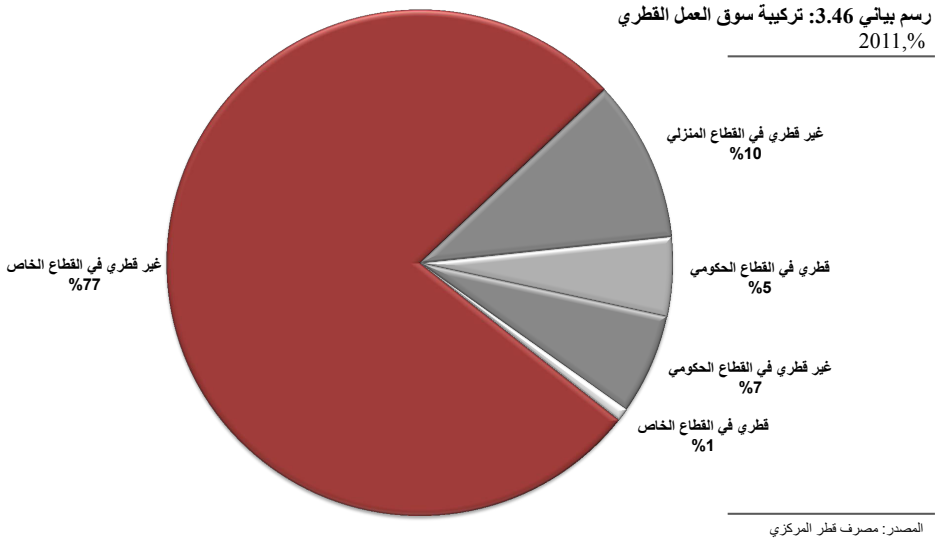

المصدر: مصرف قطر المركزي

وقد تكون التّغيّرات الاجتماعيّة المُصاحبة للتغيّرات الاقتصاديّة، خاصة على المستوى الدّيمغرافي، خيرَ دليل على تعمّق الخلل الاقتصادي في قطر وتضخّمه بشكل مُطّرد. فكما كانت التغيرات الاقتصادية عميقة، فقد شهدت دولة قطر تغيّرات ديمغرافية مُطّردة، مدفوعة بشكل أساسي بالتغيّرات الاقتصادية والخطط "التنموية". ويشير المسح السّكاني الأخير، والمنشور من قبل جهاز قطر للإحصاء، أنّ عدد السكان في قطر في تاريخ 30 ديسمبر 2011 بلغ 1.8 مليون شخص، وهو ما يقارب ضعف عدد السّكان في عام 2001. ويُشكل الذكور حوالي 75% من عدد السكان. كما يشكل الوافدون حوالي 94.2% من القوى العاملة في قطر، وسيُناقش قسم الخلل السكاني من هذا العمل هذه الظّاهرة بتفصيل أكثر.

3.8 التطورات الاقتصادية في دولة الكويت

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسب نموه

تمثل بيانات العام 2011 آخر البيانات الاقتصاديّة الرّسمية المتوفّرة، وقد بلغ النّاتج المحلّي الإجمالي الكويتي الإسمي عام 2011 نحو 44.4 مليار دينار كويتي، بنمو اسمي بنحو 29.2%، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 19.3 مليار دينار كويتي بالأسعار المثبتة لعام 2000، كتقدير أولي، حيث حقّق نموّاً حقيقيّاً بنحو 6.3% عام 2011، وذلك بالمقارنة مع انكماش حقيقي بنحو 2.4%- عام 2010[372]، ممّا يُشير لتعافي الاقتصاد الكويتي نسبيّاً من تداعيّات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، علماً بأنّ نسب النّمو الحقيقي هذه تختلف بنسب معتبرة عن نسب النمو الحقيقي المعتمدة قبل ديسمبر 2012، حيث تمّت مراجعة طريقة احتساب الأسعار المثبتة من قبل الجهة الحكوميّة المختصة، ونتج عن ذلك تخفيض معتبر لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ابتداءاً من عام 2006، وكان أكبر تخفيض في التّقديرات من نصيب العام 2010 حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو 11.4% إلى نحو 2.4%-، أي انخفاض بنحو 13.8 نقطة مئويّة. وتثير هذه المفارقة في الأرقام، كما هو الحال في باقي دول المجلس، تساؤلاتٍ حول مدى صحة هذه الاحصائيّات وإمكانيّة الاعتماديّة والثّقة فيها بشكلٍ كبير.

القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الحجم النّسبي للقطاع النّفطي نحو 41.6% من الناتج المحلّي الإجمالي الكويتي عام 2011، مقارنة بنحو 38.7% عام 2010، وارتفع الحجم المطلق للقطاع النفطي بنحو 14.2% عام 2011[373]، ويرجع الارتفاع غالباً إلى ارتفاع متوسّط سعر برميل النفط الكويتي من نحو 76.3 دولار أميركي عام 2010 إلى نحو 105.6 دولار أميركي عام 2011، أي بارتفاع بنحو 38.4%، وكذلك زيادة الإنتاج النفطي من نحو 2.31 مليون برميل يوميا إلى نحو 2.66 مليون برميل يوميا، أي بارتفاع بنحو 15.1%.

أمّا بالنّسبة للقطاعات غير النّفطيّة؛ فلا يزال قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعيّة والشخصيّة في الصّدارة، حيث مثّل نحو 21.7% من النّاتج المحلّي الإجمالي الكويتي عام 2011، مقارنة بنسبةٍ مماثلة عام 2010، حيث إنّ الحجم المطلق للقطاع ارتفع بنحو 6.4%، أي بمعدل مُقارب لارتفاع حجم الناتج المحلّي الإجمالي عام 2011، يأتي بعد ذلك قطاع الخدمات الماليّة والعقارات وخدمات المال، والذي مثّل نحو 15.6% من النّاتج المحلّي الإجمالي عام 2011، مقارنة بنحو 17.9% عام 2010، وبانخفاض مطلق بالحجم بنحو 7.2%-، في إشارة لاستمرار تداعيات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة على القطاع، ويعتبر قطاع النقل والتخزين والمواصلات ثالث أكبر قطاع غير نفطي، حيث مثل نحو 13.2% من الناتج المحلّي الإجمالي عام 2011، مقارنة بنحو 13.7% عام 2010، وبارتفاع طفيف في الحجم المطلق بنحو 2.2% عام 2011، بينما لا يزال قطاع الصّناعات التّحويليّة في المركز الرّابع من حيث الحجم بين القطاعات غير النّفطيّة، وذلك بنحو 6.5% من الناتج المحلّي الإجمالي عام 2011، مقارنة بنحو 7.2% عام 2010، وبانخفاض في حجمه المطلق بنحو[374] 2.8%-.

---

372 الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، تقرير "التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية (بالأسعار الثابتة) خلال السنوات من 2006 إلى 2011"، ص21،28، ديسمبر 2012. http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=23

373 تقرير "التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية (بالأسعار الثابتة) خلال السنوات من 2006 إلى 2011"، ص19، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ديسمبر 2012. http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=23

374 تقرير "التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية (بالأسعار الثابتة) خلال السنوات من 2006 إلى 2011"، ص19،21، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ديسمبر 2012. http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=23

رسم بياني 3.47: تركيبة الناتج المحلي الاجمالي في الكويت
2011 ،%

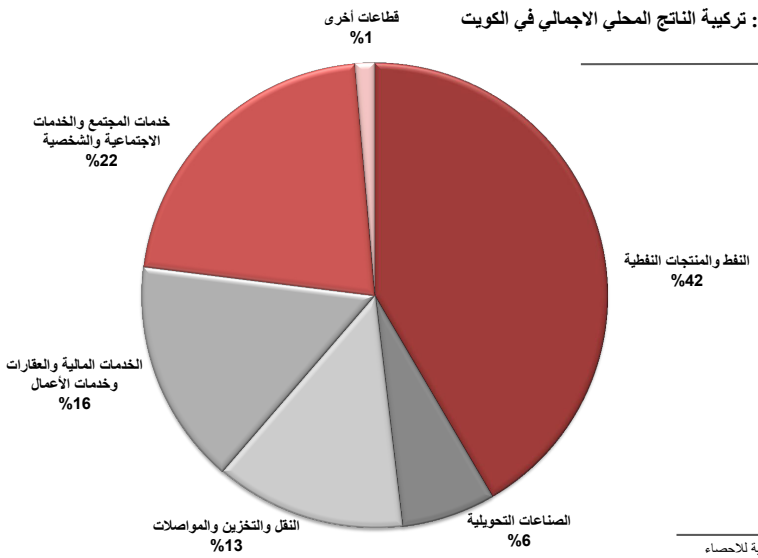

المصدر: الادارة المركزية للاحصاء

> "تُشير هذه التّقسيمة... لازدياد هيمنة النّفط على الاقتصاد، كما تشير إلى استمرار هيمنة القطاعات الخدميّة"

تُشير هذه التّقسيمة القطاعية للنّاتج المحلي الإجمالي لازدياد هيمنة النّفط على الاقتصاد، كما تشير إلى استمرار هيمنة القطاعات الخدميّة، ومنها الخدّمية غير المنتجة، مثل التّمويل والعقار والتخزين والمواصلات، والتي هي نشاطات مرتبطة بشكل غير مُباشر بالدّخل من النفط، بينما لا يزال قطاع الصّناعات التّحويلية متواضعَ الحجم، وقطاع الزراعة يكاد لا يُذكر (نحو 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011)، مما يعني استمرار الاختلالات الهيكليّة في الاقتصاد الكويتي، واستمرار حساسيته تجاه تقلّبات أسعار النّفط، في إشارةٍ إلى فشل الخطط الحكوميّة حتى الآن في تنويع مصادر الدّخل جذريّا في الاقتصاد.[375]

التجارة الخارجيّة

بلغ الميزان التّجاري لسنة 2011 21.4 مليار دينار كويتي، حيث حقّق نموّاً بنحو 87٪ وهو بقدر أكثر من ثلاثة أضعاف النّمو الذي حقّقه الميزان التّجاري في سنة 2010 (24[376]٪)، وذلك بسبب ارتفاع متوسط سعر برميل النفط الكويتي، بالإضافة إلى نزول متوسّط سعرعملة الدّولار للدّينار في 2011.[377] وقد بلغ مجموع الصّادرات في 2011 28.3 مليار دينار، حيث الصّادرات النّفطيّة تُشكّل 95٪ من الإجمالي، وحقق نموّاً بنحو 58٪ أي أكثر من ضعفين نمو صادرات سنة 2010 (20٪). أما الورادات، فقد انخفض نسبة النمو من 14٪ في 2010 إلى 7٪ في 2011[378]، حيث وصل حجم الواردات 6.9 مليار دينار. بلغت نسبة الصادرات غير النفطية 21٪ من الواردات في 2011، ممّا يُشكّل عجزاً في الميزان التّجاري لولا الإيرادات النّفطيّة. وكانت من أهم السّلع المصدرة هي البتروكيماويت، الأسمدة، وخردة معادن أخرى مثل الألومونيوم والحديد. وبالنسبة للمواد المُعاد تصديرها؛ فقد قلّت نسبة الانخفاض من -39٪ في 2010 إلى 7٪- في 2011 حيث هذه المعدلات تمثّل عائقاً لخطة التّنمية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري. كما مثلت الصين الشعبية 18٪ من نسبة الواردات في 2011 حيث تليها الولايات المتحدة الأمريكية 13٪ واليابان 8[379]٪.

375 تقرير "التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية (بالأسعار الثابتة) خلال السنوات من 2006 إلى 2011"، ص19، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ديسمبر 2012. http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=23

376 تقرير "النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية ٢٠١١"، جدول رقم ١، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ديسمبر ٢٠١٢.

377 جدول ٢٣، النشرة الإحصائية الفصلية، بنك الكويت المركزي، سبتمبر ٢٠١٢.

378 تقرير "النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية ٢٠١١"، جدول رقم ٢، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ديسمبر ٢٠١٢.

379 تقرير "النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية ٢٠١١"، جدول رقم٨، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ديسمبر ٢٠١٢.

يشكل النفط الاغلبية الساحقة من الصادرات الكويتية

رسم بياني 3.48: تركيبة الصادرات من الكويت

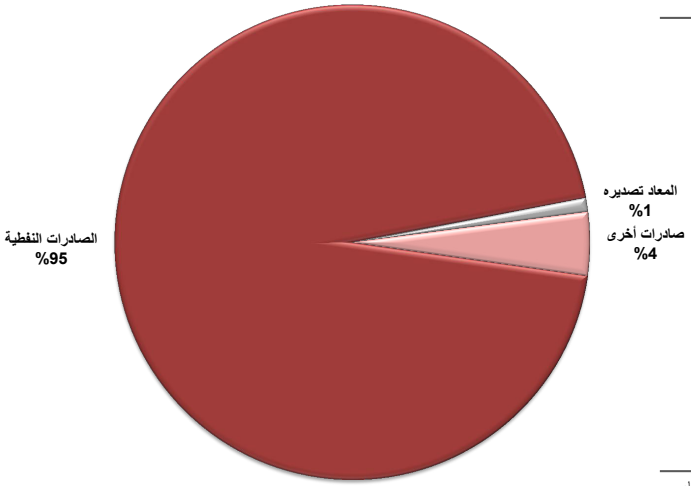

المصدر: الادارة المركزية للاحصاء

الاستثمارات الخارجية

بلغ الاستثمار المباشر في الخارج لسنة 2011 2.4 مليار دينار[380]، حيث حقق نسبة نمو بنحو 66٪ ويمثل 0.5٪ من الاستثمارات الخارجيّة في العالم و5٪ من الناتج المحلي لسنة 2011[381]. بينما وصل حجم الاستثمار الأجنبي في الكويت لسنة 2011 إلى 110 مليون دينار، حيث زاد بنسبة 21٪ من 2010 ويُمثّل 0.2٪ من الناتج المحلي، وهو رقيم زهيد مقارنة بباقي دول المجلس. وتشير الأرقام إلى ضعف وضع دولة الكويت الاستثماري وإمكانيّاتها في استثمار إيراداتها النّفطيّة في مشاريع حقيقية داخل الكويت وخارجها، بالإضافة إلى بطء تطوّر القطاع المالي، ممّا يؤثر على تنفيذ نظرة خطة التّنمية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

> "حيث يلتهم الاستهلاك المحلي 15٪ من الانتاج المحلي و 0.5٪ من استهلاك النفط في العالم"

القطاع النفطي

أفاد التّقرير السّنوي لمؤسّسة البترول الكويتيّة بأنّ متوسط إنتاج النفط الخام وصل 3.261 مليون برميل في اليوم للسّنة المالية 2011/2010، حيث حقّق نسبة نمو بنحو 7٪ ، بينما قلّت نسبة إنتاج الغاز الطبيعي بنحو 4٪ حيث بلغ حجم الإنتاج إلى 116 مليون قدم مربع في اليوم نتيجة لإغلاق بعض المرافق المخصّصة لإنتاج الغاز الطبيعي[382]. وقد بلغ عدد آبار النّفط الجديدة التي حفرت في 2011 إلى 418 بئر، مما يمثل 64٪ زيادة عن المتوقع حيث سيرتفع إنتاج الغاز الطبيعي إلى مليار قدم مربع بحلول عام 2017. ومن المتوقع أنّ هذه الخطط المستقبليّة، المبنية في الأساس على تغيّر الطلب على نوعية مصادر الطاقة وارتفاع معدّل الطلب على الغاز الطبيعي في الدول الغربية[383] في مقابل ارتفاع الطلب على النفط الخام في الصين و دول شرق آسيا الأخرى[384]. و قد ارتفع استهلاك النفط المحلي من 436 ألف برميل في اليوم لسنة 2010 إلى 438 ألف برميل في اليوم لسنة 2011، حيث يلتهم الاستهلاك المحلي 15٪ من الانتاج المحلي و 0.5٪ من استهلاك النفط في العالم، بينما ارتفع

380 تقرير "المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١١"، جدول رقم ١٤٠، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ديسمبر ٢٠١٢

381 الاستثمار المباشر في الخارج و الأجنبي المباشر، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، مارس ٢٠١٣. http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_referer=&sCS_ChosenLang=en

382 التقرير السنوي ٢٠١٠/٢٠١١" مؤسسة البترول الكويتية، مارس ٢٠١٣.

383 استهلاك الغاز الطبيعي، إحصائيات تقريرالطاقة العالمي، شركة بي بي، ٢٠١٢. http://www.bp.com/extendedsectiongenericarticle.do?categoryId=9041231&contentId=7075259

384 تقرير سوق النفط، الوكالة الدولية للطاقة، ديسمبر ٢٠١٢. http://omrpublic.iea.org/omrarchive/12dec12dem.pdf

استهلاك الغاز الطبيعي في الكويت بنسبة 11،5٪ في 2011، حيث وصل الاستهلاك الى 16.2 مليار متر مربع ممّا يُشكل 0.5٪ من الاستهلاك العالمي، واضّطر إلى استيراد 25٪ زيادة عن إنتاجها المحلي، وهو مؤشّر لا يبعث على الطمأنينة في دولةٍ من المفترض أن تكون غنيّة في الطّاقة.[385]

وأشار الحساب الختامي للدّولة إلى أنّ الإيرادات النّفطية بلغت 28.6 مليار دينار للسّنة الماليّة 2012/2011، حيث حققت نسبة نمو بنحو 43٪ من إيرادات السّنة المالية 2011/2010 نتيجة لارتفاع متوسط سعر البرميل. وشكلت الإيرادات النّفطية 94.5٪ من إجمالي الإيرادات الحكوميّة[386]. كما وصلت كمية الاحتياطي النفطي الخام 101.5 مليار برميل لسنة 2011، حيث يمثل 6.1٪ من نسبة احتياطي النفط في العالم، بينما بلغ حجم احتياطي الغاز الطبيعي 1800 مليار متر مربع لسنة 2011 مما يمثل 0.9٪ من نسبة احتياطي الغاز في العالم[387].وتشير بيانات النشرة السنوية للتجارة الخارجية بأن حجم الصادرات النفطية وصلت 26.9 مليار دينار لسنة 2011 حيث حقق نسبة نمو بنحو 62٪ من 2010 نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية لبرميل النفط. وارتفعت نسبة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات من 92٪ في 2010 إلى 95٪ في 2011 و ذلك نتيجة لانخفاض حجم المعاد تصديره من الميزان التجاري[388].

إيرادات الدولة ونفقاتها

تشير بيانات الحساب الختامي لحكومة الكويت للسّنة الماليّة 2012/2011 إلى ارتفاع في إيرادات الحكومة وكذلك مصروفاتها، إلا أنّ الإيرادات ارتفعت بنسبة أكبر بلغت نحو 40.6%، لتصل لنحو 30.2 مليار دينار كويتي، بينما ارتفعت المصروفات بنسبةٍ أقل بلغت نحو 4.8% فقط لتبلغ نحو 17 مليار دينار كويتي، ممّا يعني أنّ فائض الميزانية بلغ نحو 13.2 مليار دينار كويتي، أي نحو 29.8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2011، بارتفاع كبير بنحو 1.5 ضعفا عن الفائض في السنة المالية 2011/2010، ويرجع الارتفاع غالبا لارتفاع متوسط سعر برميل النفط الكويتي من نحو 76.3 دولار أميركي عام 2010 إلى نحو 105.6 دولار أميركي عام 2011، أي بارتفاع بنحو 38.4%، وكذلك زيادة الإنتاج النفطي من نحو 2.31 مليون برميل يوميا إلى نحو 2.66 مليون برميل يوميا، أي بارتفاع بنحو 15.1%[389].

> "وفي تفاصيل الإيرادات العامة، فقد جاءت أغلبها من النفط، وذلك بنسبة 94.5٪"

وفي تفاصيل الإيرادات العامة، فقد جاءت أغلبها من النفط، وذلك بنسبة 94.5%، مقارنة بنحو 92.8% في السنة المالية السابقة، بارتفاع في حجم الإيرادات النفطية المطلق بنحو 43.2%، وذلك عائد في الغالب للعاملين سابقي الذكر، أي ارتفاع أسعار النفط الكويتي ومستويات إنتاجه، بينما جاءت الـ 5.5% الباقية من الإيرادات من عدة مصادر، أهمها الإيرادات والرسوم المتنوعة بنحو 2.5%، وبارتفاع بنحو 13% عن السنة المالية 2011/2010.

أما تفاصيل المصروفات فكان النصيب الأكبر منها لصالح بند المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية، والذي يشمل الإنفاق الاجتماعي ودعم السلع، حيث حصل على نحو 49.1% من المصروفات للسنة المالية 2012/2011، مقارنة بنحو 50.3% للنسة المالية السابقة، وبارتفاع مطلق بنحو 2.2%، بينما حلّ ثانياً بند المرتّبات بنحو 24.1% من المصروفات، مقارنة بنحو 21.1% للنسة المالية 2011/2010، بارتفاع مطلق بنحو 19.9%، ولعل ذلك يأتي كنتيجة لاستجابة الحكومة لموجة الإضرابات التي قام بها عاملو الدولة عام 2011 للمطالبة بزيادة الأجور.

من حيث تحليل مصروفات الميزانيّة على المستوى الاقتصادي؛ فإنّ الإنفاق الجاري للسنة الماليّة 2012/2011 مثل نحو 49.4% من إجمالي الإنفاق الحكومي، مقارنة مع حصة 46.8% للسنة المالية السابقة، وبارتفاع مطلق في حجم الإنفاق الجاري بنحو 10.5%، أما الإنفاق الرأسمالي

385 استهلاك النفط والغاز الطبيعي، إحصائيات تقرير الطاقة العالمي، شركة بي بي، ٢٠١٢. http://www.bp.com/extendedsectiongenericarticle.do?categoryId=904 1231&contentId=7075259

386 جدول حرف (أ)، الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة ٢٠١٢/٢٠١١، مارس ٢٠١٣.

387 استهلاك الغاز الطبيعي، إحصائيات تقرير الطاقة العالمي، شركة بي بي، ٢٠١٢. http://www.bp.com/extendedsectiongenericarticle.do?categoryId=9041231 &contentId=7075259

388 تقرير "النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية ٢٠١١"، جدول رقم ٢، الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ديسمبر ٢٠١٢.

389 "Annual Statistical Bulletin 2012." OPEC. p. 30, 82 http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2012.pdf

قفد مثل نحو 10.6% من إجمالي الإنفاق الحكومي للسنة المالية 2012/2011، مقارنة بنحو 11.3% للسنة المالية السابقة، وبانخفاض مطلق بنحو 2.3%-، في إشارة لاتساع حصة الإنفاق الجاري، والذي يشمل رواتب موظفي الحكومة ودعم السلع من الميزانية العامة[390].

في التّحليل العام، يبدو الحدث الأبرز في السنة المالية 2012/2011 زيادة أجور العاملين في الدّولة، علماً بأنّ الارتفاع العام في المصروفات ظلّ منخفضاً، على الأقل بالمقارنة مع الارتفاع الكبير في الإيرادات، ما سمح بمراكمة الفوائض للسنة الثالثة عشر على التّوالي.

تعتمد إيرادات الحكومة الكويتيةعلى النفط بشكل مطلق

رسم بياني 3.49: ايرادات الحكومة في الكويت
2012- 2011 ,%

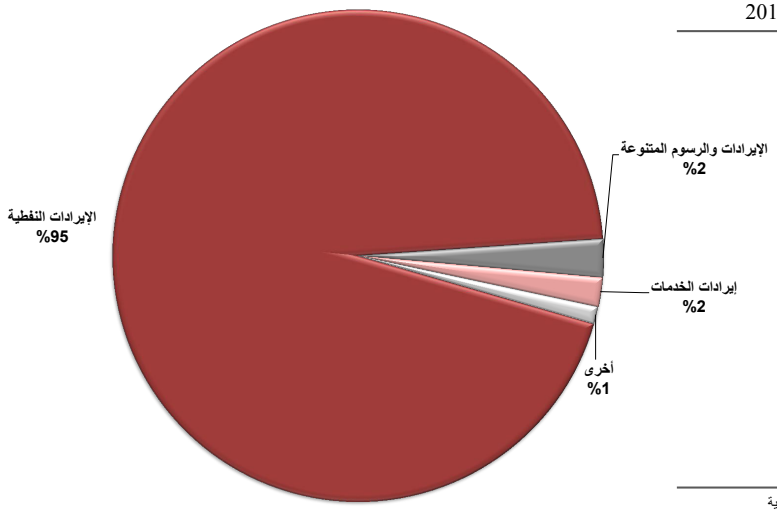

المصدر: وزارة المالية

تشكل المرتبات والمدفوعات التحويلية اغلب الانفاقات العامة في الكويت

رسم بياني 3.50: مصروفات الحكومة في الكويت
2012- 2011 ,%

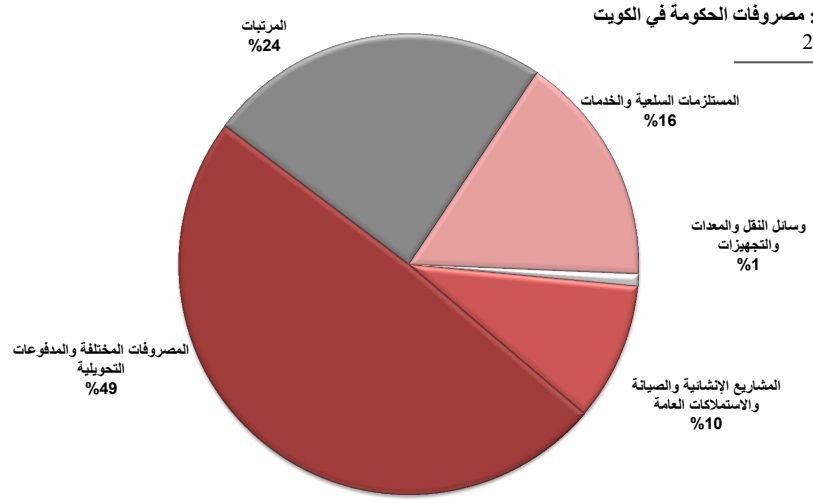

المصدر: وزارة المالية

390 الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2012/2011، جدول حرف (أ) تحليل الإيرادات - المصروفات وفائض الميزانية وجدول حرف (ج) تحليل الإيرادات والمصروفات على المستوى الاقتصادي، وزارة المالية في دولة الكويت، 2012. http://www.mof.gov.kw/FinancialData/PeriodRvwReport/PDF/FinalAccountPDF/Total2011-2012.pdf

سوق العمل

بلغ حجم قوّة العمل في الكويت 2.310927 مليون عاملا في نهاية يونيو 2012، ومن حيث الجنسيّة فإنّ قوة العمل الكويتيّة تمثل 394.596 ألف عامل، أي نحو 17.1% من قوة العمل في الكويت، تمثل النساء الكويتيات نحو 46.2% قوة العمل الكويتية، بينما تبلغ قوة العمل غير الكويتية نحو 1.916331 مليون عامل، أي نحو 82.9% من قوة العمل في الكويت، وتمثل النساء غير الكويتيات نحو 25.6% من قوة العمل غير الكويتية، وتشير هذه البيانات لاستمرار الخلل في سوق العمل لصالح قوة العمل غير الكويتيّة.

> "بينما تبلغ قوة العمل غير الكويتية... نحو 82.9٪ من قوة العمل في الكويت"

أمّا من حيث التّوزيع على القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فإنّ نحو 18.4% من إجمالي قوة العمل موظفة في القطاع الحكومي، بينما نحو 79.6% من إجمالي قوة العمل موظفة في جهات غير حكوميّة، وبالنظر لتوزيع قوة العمل الكويتية على القطاعين الحكومي والخاص؛ فإنّ الصّورة تختلف، حيث تُوظَّف نحو 76.1% من قوّة العمل الكويتيّة في القطاع الحكومي، بعدد 300.594 عاملا كويتيا، وقوة العمل الكويتية تمثل نحو 70.6% من إجمالي قوة العمل في ذلك القطاع، مقابل نحو 29.4% من قوة العمل غير الكويتية موظفة في القطاع الحكومي، وتنعكس الصورة عند تناول توزيع قوة العمل حسب الجنسية في القطاع الخاص، حيث يبلغ العاملون غير الكويتيين في القطاع الخاص 1.758316 مليون عاملا، أي نحو 95.6% من موظفي القطاع الخاص، وتشير هذه البينات إلى استمرار تركز قوة العمل الكويتية في القطاع الحكومي، مقابل تركز أشد لقوة العمل غير الكويتية في القطاع الخاص.

> "بلغت نسبة التّحويلات الى الخارج 18٪ من الحساب الجاري للسنة المالية 2010/2011"

وأشارت بيانات ميزان المدفوعات بأنّ حجم تحويلات العاملين للخارج وصل 3.5 مليار دينار لسنة 2011، حيث حقق نسبة نمو بنحو 5.6٪ عن السنة المالية السّابقة، وبلغت نسبة التّحويلات الى الخارج 18٪ من الحساب الجاري للسنة المالية 2010/2011.

وبالنسبة للبطالة، فإنّها لا تزال في حدود المعقول، حيث تبلغ نسبة البطالة نحو 2.0% قياساً على إجمالي قوّة العمل، وهي نسبة متدنّية، وترتفع بين الكويتيين لتبلغ نحو 3.2% أو 12766 عاطلا، وهي نسبة لا تزال متدنية، علماً بأنّ النسبة من حيث الجنس ترتفع عند النساء الكويتيات لنحو 3.8%، حيث يمثلن نحو 54.2% من قوة العمل الكويتية العاطلة عن العمل، وتنخفض البطالة بين الأجانب إلى نحو 1.7% قياسا على قوة العمل غير الكويتيّة، وتشير بيانات البطالة هذه إلى أنّ البطالة - على الأقل السّافرة منها - لا تمثّل مشكلة جدّيّة في الاقتصاد، علماً بأنّ البطالة المقنّعة قد تكون مشكلة أكثر جدّية، إلا أنّ البيانات الرّسميّة المتوافرة حولها شحيحة، إنْ لم تكن معدومة، ممّا يصعّب تناول المشكلة بالأرقام الدقيقة[391].

يشكل الوافدون اغلبية العاملين في القطاع الحكومي

رسم بياني 3.51: تركيبة سوق العمل في الكويت
2012 ,%

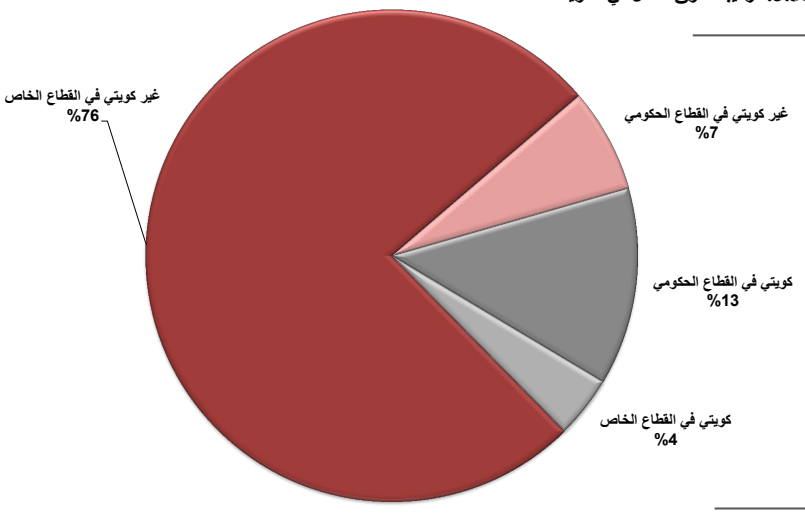

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

391 إحصاءات القوى العاملة، الجداول 14 و15 و16، نشرة السكان والقوى العاملة، النشرات الدورية، الهيئة العامة للمعلومات المدنية في دولة الكويت، 2012-6-30.

التطورات الاقتصادية الرئيسة عام 2012

لا تزال بعض قطاعات الاقتصاد الكويتي تعاني تداعيّات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة المستمرة منذ عام 2008م، وتحديداً؛ فإنّ قطاعي التّمويل والعقار لا يزالان في ظروف ركود، حيث انكمش القطاعان بنحو7.2% عام 2011، ولا يزال المتداولون في سوق الكويت للأوراق المالية متوجّسين خيفة من ضعف ملاءة العديد من الشركات المدرجة، واستمرار وجود بعض الشركات الخاسرة، وهو الحال الذي يؤثّر سلباً على الثقة بالسّوق الماليّة، وبالتالي على السيولة والتّداول، وقد سعت الدّولة للتدخّل عبر هيئة الاستثمار الكويتية - والمكلفة أصلا باستثمار فوائض الدّولة - لإنعاش سوق الأوراق الماليّة، وقد أنشأت الهيئة فعلاً عقب عام 2008 المحفظة الوطنية للأسهم بقيمة 1.5 مليار دينار كويتي للاستثمار في سوق الأوراق الماليّة المحليّة على أساس فرص الرّبحيّة، وما تمّ إنفاقه حتى الآن من المحفظة بحدود 450 مليون دينار كويتي فقط[392]، مما يُشير لاحتمال استمرار الدّولة في التّدخّل في سوق الأوراق المالية المحلي، على الأقل حتى يتمّ استنفاد المبلغ المرصود للمحفظة، أو انتعاش السّوق بشكل يُرضي المتداولين.

أما القطاع العقاري، وخصوصا العقار التّجاري (المكاتب) ومن ثم الاستثماري (الشّقق)، فلم يتعاف تماماً حتى الآن من أزمة عام 2008، فمثلاً ووفقا لاتحاد العقاريين؛ فإنّ العاصمة الكويت تضمّ نحو 85% من مساحة المكاتب في الدّولة، ونحو 45% من مكاتب العاصمة شاغرة، وهي نسبة مرتفعة[393]، وبعض أسباب هذه المشكلة دخول مساحات عقاريّة كبيرة للسّوق مؤخراً بعد انتهاء أعمال البناء، والتي اتّسعت أصلاً في ظلّ حرب العراق عام 2003، والتي كان متوقّعاً أن تجعل من الكويت ممّرّاً استثماريّاً أساسيّاً لإعادة إعمار العراق، مع ما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على العقار، إلا أنّ ذلك لم يحدث بسبب عدم استقرار الأوضاع السّياسيّة في العراق، بالإضافة إلى حدّة الأزمة الاقتصاديّة العالميّة التي جفّفت السيولة في كثير من الشّركات العالميّة. والركود الذي وقع فيه سوقُ العقار دفع بالدّولة، مرّة أخرى، وعبر هيئة الاستثمار الكويتية إلى إنشاء المحفظة الوطنية العقارية عام 2010 وبرأسمال مليار دينار كويتي لإنعاش سوق العقار المحلي، ولا يزال من المُبكّر تحديد أثر هذه المحفظة على سوق العقار المحلي، بسبب عدم اتّضاح أوجه صرف مبالغ المحفظة.

ومن ناحية التّشريعات، فقد تمّ إصدار قانون الشّركات التّجاريّة الجديدة رقم 25 لسنة 2012 بتاريخ 26 نوفمبر 2012 ليحلّ محلّ القانون القديم رقم 15 لسنة 1960، أي ما قبل استقلال دولة الكويت، فيما يُعتبر من أهمّ التّغييرات التّشريعيّة في القوانين التّجارية في الكويت، ومن سمات القانون الجديد تنظيمه لأنواع جديدة من الشّركات، مثل شركات الشّخص الواحد والشركات غير الهادفة للرّبح والشركات الإسلاميّة وتنظيم العلاقة بين الملكية والإدارة، إلى جانب قضايا أخرى[394].

> "مثّلت قضية الداو كيمكال أحد أبرز التطوّرات في مجال الصفّقات في الاقتصاد الكويتي"

ومثّلت قضية الداو كيمكال أحد أبرز التطوّرات في مجال الصفّقات في الاقتصاد الكويتي، حيث كان من المقرّر إبرام صفقة استثمار مشترك في صناعة البلاستيك بين شركة صناعة الكيماويات البترولية (كويتية حكوميّة) وشركة داو كيميكال الأميركية عام 2008، بقيمة إجمالية تصل لنحو 17.4 مليار دولار أميركي، إلا أنّ الجانب الكويتي انسحب من الصفقة بعد ضغوط برلمانيّة بسبب شبهات فساد، ما دفع شركة داو كيميكال للمطالبة باستحقاق الشّرط الجزائي، والذي أقرّ المُحكّم الدّولي عام 2012 باستحقاقه فعلا لصالح الشركة، وبقيمة 2.16 مليار دولار أميركي، أي نحو 1.3% قياساً على النّاتج المحلي الإجمالي الاسمي للكويت، وهو ما مثّل صدمة للشّارع الكويتي، ولا يزال الموقف الكويتي من دفع الغرامة غامضاً، مع وجود إشارات دوليّة إلى أنه لا مناص من دفع الغرامة، وأنّ التأخير قد يزيد الغرامة إلى نحو 2.48 مليار دولار أميركي حتى الآن.[395]

وفي إطار الإنفاق الحكومي غير المخطط له؛ تستمرّ قضية إسقاط قروض المواطنين أو فوائد قروضهم، وهي قضية تُثار برلمانيّاً منذ سنوات،

392 السعد: "هيئة الاستثمار مستمرة في استثماراتها في البورصة"، صحيفة الأنباء الكويتية، العدد 13225، 27 يناير 2013 http://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/356622/27-01-2013

393 "إغراءات جادة من مُلاك الأبراج للشركات"، صحيفة القبس الكويتية، العدد 14233، 14 يناير 2013 http://www.alqabas.com.kw/node/730584

394 ملحق صحيفة "الكويت اليوم" الرسمية، العدد 1107، 29 نوفمبر 2012

395 "Dow Chemical Wins $2,2bn in Kuwait Damages." Financial Times. 24 May 2012, and "Dow to Get $2.48 Billion for Failed Kuwait Joint Venture." Bloomberg, 3 March 2013

ولم يتم الاتفاق حول حلٍّ نهائي لها عام 2012، علماً بأنّ تكاليفها تتراوح بين مئات الملايين إلى بضعة مليارات دينار كويتي.

وأخيراً، لا تزال خطة التنمية طور التنفيذ نظريّاً، وهي الخطة الخمسية للسنوات 2010-2014 وقيمتها نحو 125 مليار دولار أميركي، وهي الأولى منذ عام 1986، وتشمل مشاريع ضخمة في الصّحة والمواصلات والإنشاءات وغيرها، وتشمل أهدافاً إستراتيجيّة من المفترض تحقيقها بحلول عام 2035، مع توقعات بعدم قدرة الحكومة على تنفيذ جميع مشاريع الخطة، بسبب ضعف كفاءة الإدارة العليا في الحكومة[396].

> "تبقى الكويت أكثر دولة في الخليج تعتمد بشكل مباشر على الإيرادات النّفطيّة"

خاتمة: اكثر دول الخليج اعتمادية على النفط

تتميّز الكويت عن باقي دول المجلس ببعض المؤسّسات التي تُعطي إطاراً هيكليّاً أكثر تنظيماً لاقتصادها، بما فيها تواجد حساب ختامي مدقّق من قبل مجلس النواب لميزانية الدّولة، بالإضافة إلى تأسيس صندوق أجيال عريق نسبيّاً يعمل على توفير جزءٍ، ولو كان يسيراً، من إيرادات النفط بشكل أكثر مأسسة وشفافيّة ممّا هو الحال في باقي دول المجلس. في المقابل، تواجه الكويت تحدّيات تتشابه مع باقي أشقائها من دول المجلس، ولكنها قد تكون أكثر حدّة فيها. وعلى رأس هذه المشاكل هي الاعتماديّة شبه المطلقة على الثروة النّفطية الناضبة، والتي تشكل أكثر من 95% من إيرادات الدّولة، وتُعتبر هي النّسبة الأعلى بين كلّ دول المجلس. ولا يوجد حالياً ما يُبشّر بتغير هذه المعادلة، بل إنّ التطوّرات الأخيرة، ومنها إقرار مجلس النواب لقانون تعويض القروض في عام 2013، تشير بأنّ هذه الاعتماديّة آخذة في الازدياد. ولذلك، فعلى الرغم من الفائض المالي النّسبي وتقدّمها على باقي دول المجلس في مجال الاستثمار البعيد المدى لجزء من الإيرادات النفطية؛ تبقى الكويت أكثر دولة في الخليج تعتمد بشكل مباشر على الإيرادات النّفطيّة، ممّا يجعل الخلل الإنتاجي-الاقتصادي هاجساً مستفحلا، وقد يكون هو التّحدي الأكبر الذي يواجه الكويت وأخواتها في المجلس على المدى المتوسط والبعيد.

396 أسماء محسن العجمي، "خطط التنمية القادمة لدولة الكويت،" ، مجلس الأمة الكويتي. يونيو 2010. http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1585

4. الخلل الأمني

4.1 مقدمة: الأمن الاستراتيجي ما بين العلاقات الخارجية والاكتفاء الذاتي

مفهوم الأمن واسعٌ، وله تعاريفُ متعدّدة. وتتعدّد مفاهيم الأمن بقدر تنوّع الكيانات التي نناقش أمنها، وبقدر تعدّد نوعيّة الأمن الذي نحن في نطاق الحديث عنه. فمن الممكن النّظر إلى الأمن الشّخصي، أو الأمن القومي للدّولة، أو أمن المنطقة، وبإمكاننا النّظر إلى الأمن العسكري، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو حتى البيئي.

تركيزنا في هذا البحث سيكون على الأمن القومي، آخذين أقطار مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة في نطاق العالم العربي الأوسع، باعتباره الكيان الذي نحن معنيّون بأمنه. نشأ مفهوم الأمن بشكل موسّع في خضمّ الحرب العالميّة الثّانية، وكان في الأساس مبنيّ على مبدأ الأمن الدّفاعي للدّولة، في مواجهة التّهديدات الخارجيّة، خاصة فيما يتعلق بالحروب والاحتلال[397]. تطوّر المفهوم ليشمل أمن الدّولة من ناحية الاقتصاد، الموارد الطبيعيّة، الطّاقة، وحتى الأمن البيئي[398]، وبهذا أخذ مفهوم الأمن إطاراً مُوسّعاً بحيث يكون معنيّاً بغياب التّهديدات للقيم المُكتسبة، في أيّ كيان مُعيّن، وأيّاً تكن هذه القيم.

سيركز هذا الفصل الخاص بالخلل الأمني؛ على ملفّين أمنيين رئيسيين في دول مجلس التعاون، وهما ملف الأمن الدّفاعي العسكري، وملف الأمن المائي. ويأتي التّركيز على هذين الملفّين لما لهما من أهمّية حيويّة في مسألة بناء الدّولة، فمن دونهما لا يمكننا أن نعتبر أنّ المنطقة تتوفّر فيهما مقوّمات الأمن الأساسيّة.

الأمن العسكري

من ناحية الأمن العسكري، فالثابتُ هو تواصل عدم مقدرة دول المجلس على تأمين حمايتها العسكرية منفردة، واستمرار إتكاليّتها ، شبه المطلقة، على القوى الغربيّة، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وذلك بغرض توفير الأمن الخارجي لها. تبيّن الإحصائيّات تواجد ما يزيد على 29,500 من العناصر العسكريّة الغربيّة في دول المجلس، أغلبها أمريكيّة، وتتواجد في كلّ دول المجلس بلا استثناء. هذا بالاضافة الى حوالي 22 ألف عنصر امريكي آخر على متن حاملات الطائرات والمراكب البحرية الأخرى التي تعوم في بحار الخليج، ليكون المجموع 50 ألف عنصر اجنبي. هذا بالرّغم من أنّ دول المجلس تصرف مبالغ طائلة على القطاع العسكري، وبمعدّلات تعتبر هي الأعلى في العالم، حيث يزيد ما يُصرف عسكريّاً في دول المجلس على ما تصرفه إسرائيل والمملكة المتّحدة مجتمعتين. وهذه الأرقام لا تشمل ما يُصرف على صفقات الأسلحة، والتي تُقدَّر بعشرات بلايين الدّولارات سنويّاً. والتي سنسرد بعضها أدناه، وهي في الغالب لا يتمّ الإعلان عن كمّياتها الحقيقيّة محلّياً.

> تبيّن الإحصائيّات تواجد ما يزيد على 29,500 من العناصر العسكريّة الغربيّة في دول المجلس

لكن هذه الإتّكاليّة تمرّ بمرحلة مراجعة وإعادة نظر، من قِبل الغرب على الأقل، وإنْ كانت هذه المراجعة في المراحل الأولى. وتزداد أهمية هذه المراجعة في خضم المتغيّرات في دول الجوار. فعلى الرّغم من أنّ التوتر المتزايد في العلاقة بين دول الخليج وإيران؛ هي ما يستحوذ على الجزء الرئيس من التغطية الإعلاميّة العالميّة؛ إلاّ أن العلاقات مع العراق ستلعب دوراً محوريّاً في التطوّرات على السّاحة في المستقبل القريب،

397 انظر مثلاً كتابات "والتر ليبمان" حول الموضوع.

398 للمزيد، انظر: "National Security" as an Ambiguous Symbol. Arnold Wolfers. Political Science Quarterly, Vol. 67, No. 4. (Dec., 1952), pp. 481-502

خاصةً وأنه يُتوقّع أن تزيد صادرات النفط العراقيّة بشكل مطّرد على مدى السّنوات القادمة، لتبدأ منافسة صادرات السّعوديّة[399]. ولا يُعرف بعد ما هي طبيعية العلاقة بين دول مجلس التعاون، ومصر تحت حكم الإخوان المسلمين، والتي شهدت احتقاناً متصاعداً في حالة الإمارات بالذّات. والتطوّرات المتسارعة في سوريا، تضع علاقة دول المجلس معها تحت المجهر أيضاً، خاصة في سياق الدّعم القطري القوي لبعض أطراف المعارضة السّوريّة. كما لا يمكن اغفال الحسابات المتعلّقة بالتغيرات في اليمن؛ الدّولة ذات الثقل السّكاني الكبير في شبه الجزيرة العربيّة. وفي كلّ هذه التحليلات، سيكون من السّذاجة معاملة دول مجلس التعاون بوصفها وحدة متماسكة، من دون أي اختلاف في الإستراتيجيات بين أعضائه.

تحتاج هذه المتغيّرت، على المستوى الإقليمي، إلى دراساتٍ متعمّقة على أيدي متخصصين، وبالتالي فهي تقعُ خارج نطاق هذا العمل، في نسخته الحالية، وتبقى الحاجة الماسة للتطرّق إليها بشكل منهجي في الدّراسات القادمة. ونحصر تركيزنا من منطلق الأمن الخارجي في هذه النّسخة، فما نراه هو صُلب هذا الخلل الأمني، ألا وهو عدم قدرة دول المجلس على الاعتماد على انفسها لتوفير الحماية العسكرية والإتكالية شبه المطلقة على القوى الغربية لتأمين هذه الحماية.

الأمن المائي

على الصّعيد المائي، وهو محور ثان في هذا العمل، قد تبدو دول الخليج للوهلة الأولى بعيدة عن المخاطر المحدقة في المدى القريب والمتوسط. إلا أنّه، كما يبيّن هذا العمل، تعتبر دول الخليج من أكثر الدّول استهلاكاً لمعدلات المياه، وهذا الاستهلاك في ازدياد مطّرد. في المقابل، فإنّ دول الخليج تعتبر من أفقر منطاق العالم من ناحية توفّر مصادر المياه العذبة، وتعتمد بشكلٍ كبير على المياه المحلاّة الغالية التكلفة في الإنتاج نسبيّاً. بل إنّه في بعض دول المجلس، البحرين مثلاً، لا يتعدّى المخزون الإستراتيجي يوماً واحداً، مما يُنذر بكارثة مائيّة في حال أية أزمة قد تؤثّر على الإنتاج المائي في البلاد. وتزداد أهمية الأمن المائي في ضوء معطيات الخلل السّكاني المتفاقم، وخاصة المدن العقاريّة العملاقة الجديدة المزمع بناؤها، والتي تثير التساؤل عن جدوى هذه المدن في منطقةٍ لطالما كانت البيئة المائيّة والغذائيّة فيها هشّة. وهذا الوضع المائي الحرج، يلفت النّظر إلى أهمية تحليل الوضع الأمني في الموارد الأساسيّة الأخرى للحياة، مثل الطاقة والغذاء، والتي نتطلّع إلى التطرّق إليها في الاصدارات الدورية المقبلة.

399 http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/03/iraq-increase-oil-output.html

4.2 ملف: الأمن العسكري والاتكالية على الغرب

الخلل الأمني بين النظام الاقتصادي والنّظام السّياسي

يتمثل جوهرالخلل الأمني في عدم مقدرة دول المجلس على الدّفاع عن نفسها وتأمين حمايتها عسكريّاً، وهو الأمر الذي جعلَ كلا منها تجد "أمنها" في التّحالف مع دول عظمى، وإعطائها تسهيلات عسكريّة من أجل حماية نفسها. ولا ينبغي النّظر إلى علاقة دول المنطقة مع الدّول الكبرى على أنها علاقة صداميّة بحتة، أو على أنها علاقة تبعيّة خالصة. ولكن الصّحيح هو النّظر إليها بوصفها علاقة مصالح مشتركة، تشهد أحياناً قدراً من التقاطع، وأحياناً أخرى تمرّ بظروفٍ متنافرة.

> "يتمثل جوهرالخلل الأمني في عدم مقدرة دول المجلس على الدّفاع عن نفسها وتأمين حمايتها عسكريّاً"

ومما لا شك فيه ان دول المجلس تواجه تحديات وتهديدات جوهرية في اقليم مضطرب امنيا، كما كان الحال مع غزو العراق للكويت في 1990 واحتلال ايران المتواصل للجزر الاماراتية، الا ان جوهر الخلل يكمن في اسباب عدم قدرة دول المجلس في التصدي لأية تهديدات لأمنها بنفسها. ولارتباط هذا الخلل بالبنيّة الاقتصاديّة والسّياسيّة في دول المنطقة؛ فإن في ذلك ما يُعقد المشاكل المرتبطة بتلك البُنى، ويضيف إليها بُعداً آخر يُضاعف صعوبات الحلّ والتّجاوز.

لقد انتقلت أنظمة الحكم في المنطقة، تاريخيّاً، بين علاقات حماية وصداقة مع شريكين رئيسيين: بريطانيا أولاً، ثم الولايات المتحدة. وكان لهذا الانتقال شرطه في تغيّر اللاعب الرئيسي على السّاحة الدّوليّة، من بريطانيا إلى الولايات المتحدة. وقد لاحت علامات هذا الانتقال بُعيد الحرب العالميّة الثّانية، حيث وجدت بريطانيا نفسها منهكة تماماً، ولم تملك من الأمر إلا أن تراقب نفوذها وهو يتقلّص عالميّاً. إلا أن هذا الانتقال لم يكن مسألة سياسيّة صرفة، وكأنه عملية "تداول سلمي" للسّلطة على نطاق عالمي، فقد ارتبط هذا الانتقال بعوامل إنتاجيّة وتغيّرات في تقسيم العمل العالمي، ومنها اللّجوء إلى الاعتماد على النّفط والغاز الطبيعي بوصفهما مصدراً أساسيّاً للطاقة، بدلاً من الفحم[400].

من بداية التّحوّل إلى النّفط والنّظر إليه باعتباره مصدراً رئيسيّاً للطّاقة، وصعود الولايات المتحدة قوّةً عالميّة كبرى - باستثناء الاتّحاد السّوفييتي - وتحرّر الأنظمة الحاكمة والمجتمعات في المنطقة من هيمنة السّيطرة البريطانيّة، والتغيّرات في السّوق العالميّة التي كانت تدفع بالاقتصاد النّفطي نحو طفرة السّبعينات[401]؛ بدأنا نرى الشّروط الموضوعيّة التي انتهت بتداخل المنظومة الأمنيّة الأمريكيّة مع أمن دول الخليج.

> "هذه الارقام الهائلة توازي تواجد الجيش الامريكي في ألمانيا... وتتعدى تواجده في اليابان"

ومع ازدياد أهمّية النّفط، اتّخذت الولايات المتّحدة عدداً من الخطوات المباشرة لتأمين هذا المصدر الهائل للطاقة - والزهيد نسبياً، نظراً إلى سياسات إنتاج النفط المذكورة في القسم الاقتصادي، والتي تعتمد على الطلب العالمي في المقام الأول، وليس المصلحة الوطنيّة - بالإضافة إلى موقع دول الخليج الجغرافي الإستراتيجي. وقد توّجت هذه الخطوات بالوجود العسكري المباشر في المنطقة بعد حرب الخليج الأولى. وتتواجد

400 Adam Hanieh, Capitalism and Class in the Gulf Arab States (New York: Palgrave Macmillan, 2011). pp. 35-36.
401 المصدر نفسه ص 46

اليوم القوّات العسكريّة في كلّ دول المجلس بلا استثناء، ووصلت أعدادها الى حوالي 30ألف جندي في عام 2012م. هذا بالاضافة الى حوالي 22 الف عنصر آخر من البحرية الامريكية التي تتواجد في حاملات الطائرات والسفن الحربية الأخرى التي تنتشر في مياه الخليج،[402] مما يقدر عدد القوات الاجنبية في دول المجلس او مياهها الاقليمية باكثر من 50 الف عنصر، الأغلبية الساحقة من الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الارقام الهائلة توازي تواجد الجيش الامريكي في ألمانيا (حوالي 50 الف) وتتعدى تواجده في اليابان (حوالي 35 الف).[403] ويذكر ان الجيش الامريكي يتواجد في هاتين الدولتين منذ هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية.

وصل عدد القوات الاجنبية في دول مجلس التعاون في عام 2012 الى حوالي 30 ألف

رسم بياني 4.1:عدد و نوع القوات الاجنبية
2012

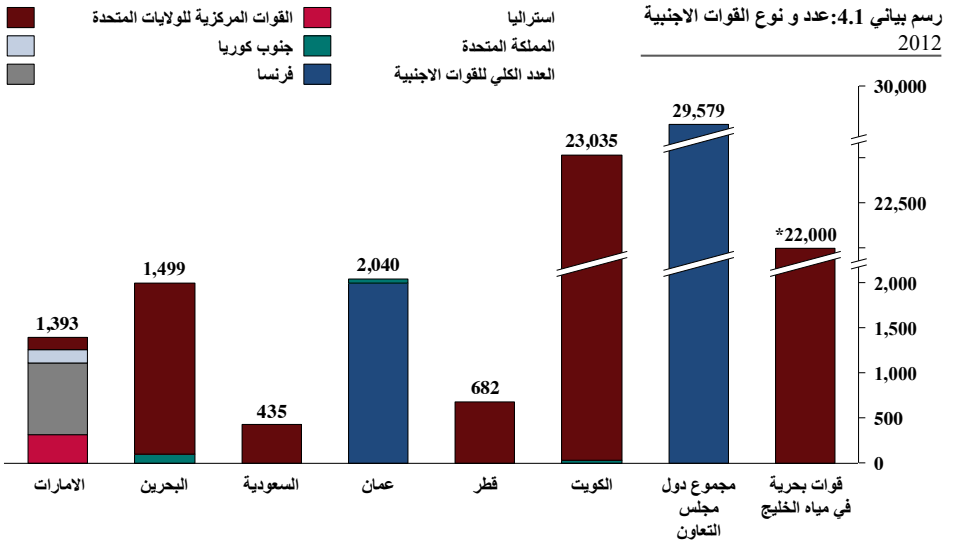

*عدد تقريبي
المصدر: IISS: The Military Balance 2012

هذا، ولا يمكن تجاهل الدّور الكبير الذي تلعبه الصّفقات الأمنية/ العسكريّة، حيث "تحصل الولايات المتحدة وحلفاؤها على معظم مشتريات السّلاح الضّخمة وعقود شركات الأمن والأجهزة والنُّظم الأمنيّة"[404]. ناهيك عن التّكلفة الهائلة التي تتكبّدها البلدان "المضيفة" لتواجد القواعد العسكرية[405].

دول الخليج هي الاعلى عالميا من ناحيا الانفاق العسكري للفرد

رسم بياني 4.2: الانفاق العسكري لكل فرد من السكان
بالدولار امريكي، 2010

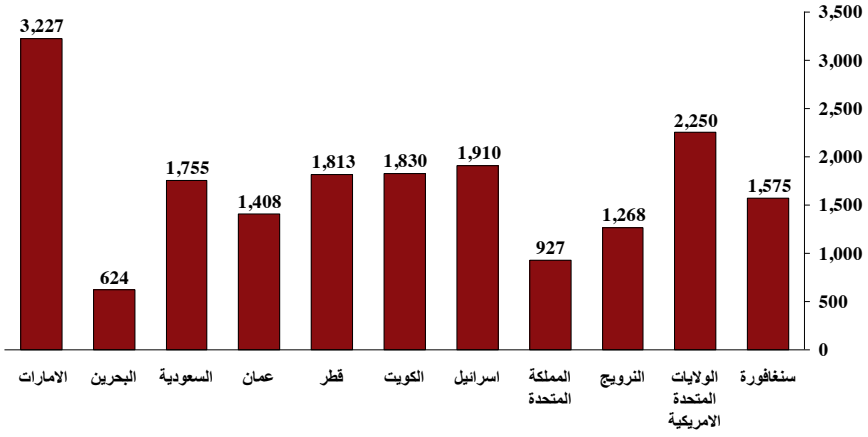

المصدر: IISS: The Military Balance 2012
*لا يشمل صفقات الأسلحة

402 http://www.washingtontimes.com/news/2012/jan/24/us-military-persian-gulf-necessary-welcome- force/?page=all
403 http://siadapp.dmdc.osd.mil/personnel/MILITARY/history/hst1012.pdf
404 علي الكواري، "مخاطر السّياسة الأمريكية وتحديات مواجهتها: حالة دول مجلس التعاون" (2010)، ص3. من:
http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/ameracia_and_gulf.pdf
405 المصدر نفسه.

دول الخليج هي الاعلى عالميا من ناحية الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي

رسم بياني 4.3: نسبة الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي
%، 2010

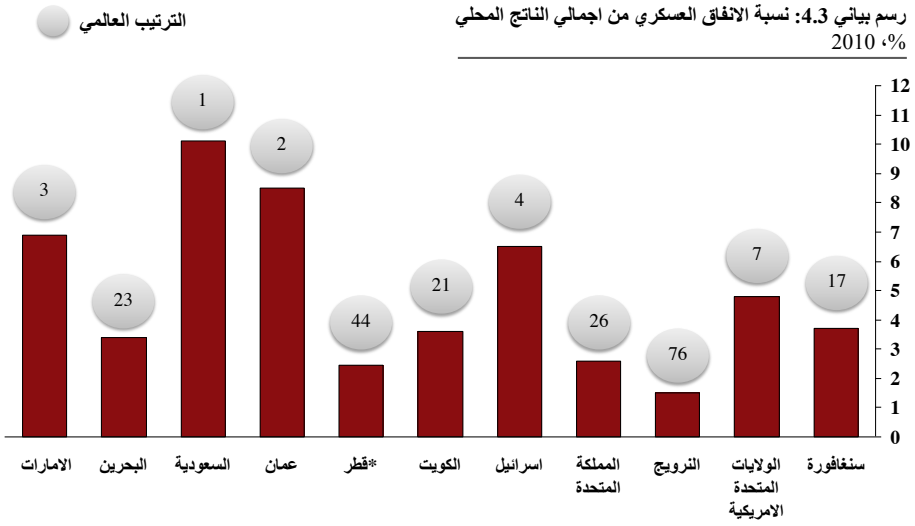

المصدر: IISS: The Military Balance 2012 ، Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)
*الترتيب لسنة 2008

يتعدى الانفاق في دول الخليج على القطاع العسكري انفاق بريطانيا وإسرائيل مجتمعتين

رسم بياني 4.4: مجموع الانفاق العسكري
بليون دولار امريكي، 2010

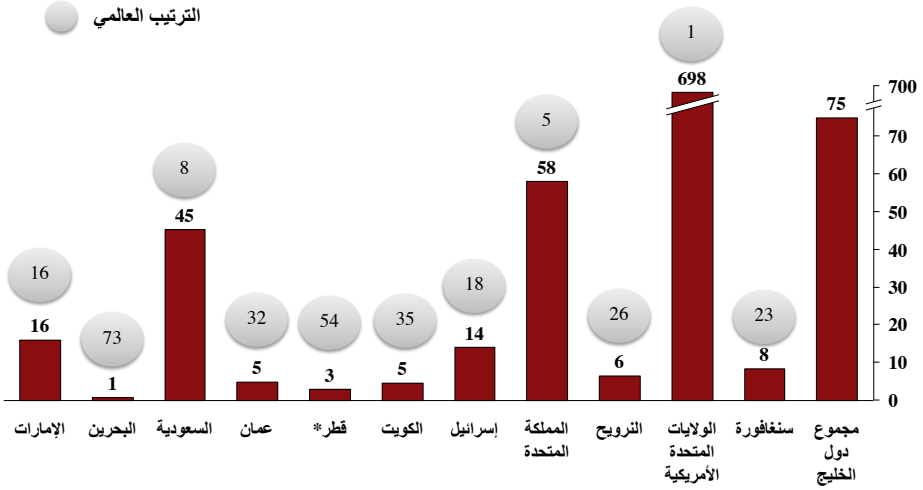

المصدر: IISS: The Military Balance 2012 ، Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)
*الترتيب لسنة 2008

> "يفوق مجموع الإنفاق العسكري ما تصرفه إسرائيل والمملكة المتحدة مجتمعتين"

وعلى الرّغم من أن مُعدّل الإنفاق العسكري يُعتبر الأعلى عالميّاً في دول الخليج - حيث يفوق مجموع الإنفاق العسكري ما تصرفه إسرائيل والمملكة المتحدة مجتمعتين - وفي حين أنّ عدد عناصر القوّات العسكريّة في دول المجلس يُعتبر عالياً نسبيّاً؛ إلا أنّ من المعلوم أن التّوظيف في القطاع العسكري في دول المجلس يخضعُ في الأساس لاعتباراتٍ سياسيّة واقتصاديّة، وذلك لامتصاص جزءٍ من العمالة الوطنيّة في سوق العمل في بعض دول المنطقة. ولقد بدأت تُطرح التّساؤلات الجدّيّة حول دور وقدرة وجاهزيّة الجيوش المحلّية، خاصة في فترة غزو العراق للكويت في 1990م.

تعدت اعداد القوات الوطنية في دول مجلس التعاون 420 الف في عام 2012

رسم بياني 4.5: عدد و نوع القوات الوطنية
بالآلاف، 2012

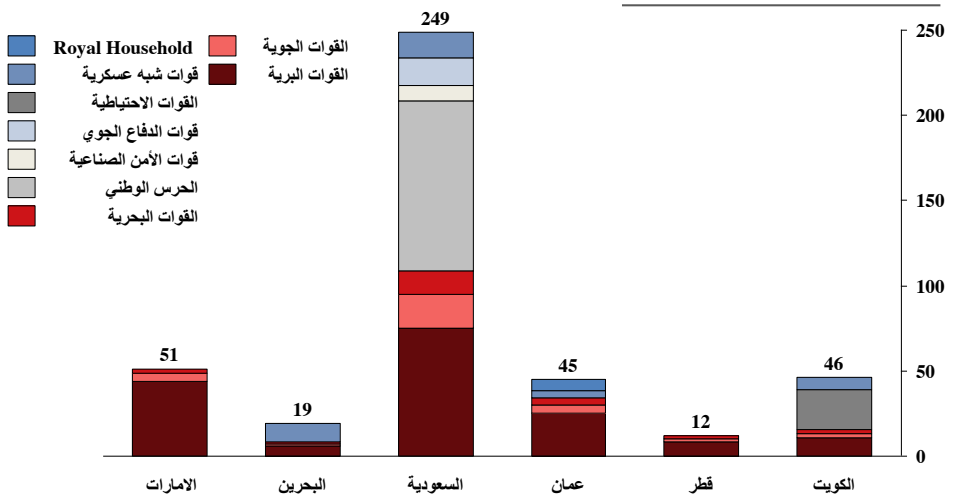

المصدر: IISS: The Military Balance 2012

مراجعات

لكن، يبدو أنّ الإتكاليّة العسكريّة لدول الخليج على الغرب، تمرّ الآن ببوادر إعادة نظر، من قِبل الغرب على الأقل، وإنْ كانت هذه المراجعة في المراحل الأولى. ففي ديسمبر 2012م، أصدر مجلس الاستخبارات الوطني National Intelligence Council في الولايات المتحدة تقريره الرئيس بعنوان "الاتجاهات العالمية 2030: عوالم بديلة"، وهو التقرير الخامس من نوعه في السلسلة، والذي يُعنى بمحاولة وضع إطار عام لاستشراف أهم معالم مستقبل العالم من منظور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية[406]. توقّع التقرير أن تتناقص تدريجيّاً هيمنة الولايات المتحدة على العالم، والانتقال من عالم "أحادي القطب" إلى عالم "متعدّد الأقطاب"، تكون فيه الولايات المتحدة "الأولى بين متساويين". لكن قد يكون المؤشّر الأهم في هذا التقرير، من وجهة دول مجلس التعاون، هو التّوقع بأن تعود الولايات المتحدة لتكون أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وأن إحتياطيها ارتفع من 30 عاماً إلى 100 عاماً نتيجة للتكنولوجيا الجديدة، كما يُتوقّع أن يرتفع إنتاجها من النّفط بشكلٍ ملحوظ بالتقدّم التكنولوجي، وأن تنتقل من كونها مستورد نفط إلى مُصدِّر له.

قد يكون الجزم بأية تغيير جذري في المرتبة الاستراتيجية النفطية لدول الخليج على المستوى القريب او المتوسط سابق لأوانه حاليا، لكن مما لا شك فيه إن اي تغيير من هذا النوع سيكون له انعكاساته على العلاقة بين الولايات المتحدة واقطار دول مجلس التعاون، خاصة وأنّ السبب الرئيسي لتواجد الولايات المتحدة العسكري في المنطقة هو موقعها، حيث المنبع الرئيسي للطاقة في العالم. والجدير بالذكر في هذا النّطاق، هو أن صادرات النفط والغاز من الخليج إلى الولايات المتحدة، لم تعد تتعدّى 11% من إجمالي صادراتها النفطيّة، بل إن أغلبها (55%) يتوجّه إلى اليابان والصّين والهند. ويبدو أن بوادر إعادة ترتيبٍ للوجود العسكري في المنطقة قد بدأت فعلاً بالظهور، وإن كانت لا زالت بعيدة المطاف، وآخرها كان توقيف ناقلة الطائرات USS Harry Truman من القيام بمهامها الدّوريّة في مياه الخليج، نظراً للصعوبات التي تواجهها الميزانيّة الأمريكيّة، ممّا قلّص تواجد حاملات الطائرات الأمريكية في مياه الخليج من اثنتين إلى واحدة[407]. ولقد ظهرت أيضاً مؤخراً أصوات مؤثرة تُطالب بتخفيض حضور القوات الأمريكية في الخليج، أو حتى إلغائها كلّياً. مثلاً، طالب أميل نخلة، الأكاديمي المتخصص في الخليج والمدير السابق لبرنامج التحليل الإستراتيجي للإسلام السّياسي في هيئة الاستخبارات الأمريكيّة CIA ، طالب بانسحاب الأسطول الخامس الأميركي من البحرين، نظراً للأوضاع السياسيّة في البلاد[408].

406 http://www.dni.gov/files/documents/GlobalTrends_2030.pdf
407 http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/us-politics/9905111/US-carrier-in-front-line-of-Obamas-battle-with-Congress-over-85-billion-sequester-cuts-with-more-to-follow.html
408 http://www.ft.com/intl/cms/s/0/540243ac-8d35-11e1-8b49-00144feab49a.html#axzz2P2y9UFcv

> أمن الخليج الخارجي والعسكري ليس في يدها، فهي تعتمد في الأساس على ما يقرّره الغرب

وعلى الرغم من أنه لا يتوقع ان يجري اي تغيير جذري في العلاقة الوطيدة بين انظمة دول المجلس والولايات المتحدة في المدى القريب، الا انه من المتوقّع أن هذه التطوّرات ستكون مصدر قلق للأنظمة الحاكمة في الخليج، والتي اعتمدت على مدى العقود الماضية على الغطاء الأمريكي باعتباره موفّر الحماية الرئيس لها. ولكن، قد يكون أبرز ما تدلّ عليه هذه التغيرات، هو أنّ أمن الخليج الخارجي والعسكري ليس في يدها، فهي تعتمد في الأساس على ما يقرّره الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأخيرة بالطبع ترعى مصالحها القومية أساساً في أية حسابات أو تحرّكات من هذه الناحية. وإذا كان حكّام المنطقة يُعانون من عدم سيطرتهم على قدرتهم من الناحية العسكرية، فالوضع يزداد حرجاً على مستوى الشعوب، والتي عامةً تفتقد إلى أبسط المعلومات حول الميزانية العسكرية أو صفقات الأسلحة، فضلاً عن المستجدات حول القرارات الإستراتيجية العسكرية، والتي تُعتبر سراً من أسرار الدولة الكبرى، التي لا يحقّ لغير متخذي القرار المشاركة فيها أو الإطلاع عليها. وبذلك علينا، كما هو الحال مع باقي الشعب، الاعتماد على الإشاعات المتناقلة، وما يتمّ كتابته خارجيّاً، حتى يتم جمع أبسط المعلومات عن الوضع العسكري في الخليج. وفيما يلي، نسرد أهم البيانات العسكرية لكلّ دولة، وطبيعة علاقتها مع القوى العظمى الغربيّة، وبالطبع فإنّ المصادر تأتي من مصادر غربيّة بالأساس.

البحرين[409]

تاريخ التواجد الأجنبي

يعود التّواجد الأمني الغربي في البحرين إلى منتصف القرن التاسع عشر مع الاستعمار البريطاني. أمّا في القرن العشرين؛ فقد قرّرت المملكة المتحدة في 1967م نقل قاعدتها البحريّة الرّئيسيّة في المنطقة من عدن إلى البحرين. لكن في عام 1968 [410]أعلنت المملكة المتحدة بأنّها سوف تُغلق قواعدها المُتواجدة على امتداد شرق قناة السويس مع حلول عام 1971.

وقد تمّ ملأ الفراغ الأمني الأجنبي الذي خلّفه رحيل البحريّة البريطانية؛ بالتّواجد الأمريكي. ففي عام 1971 وبعد إعلان استقلال البحرين من المملكة المتّحدة؛ وقّعت حكومة البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكيّة اتفاقيّة أمنيّة، سمحت بتأجير المرافق البحريّة والعسكريّة على القوّات الأمريكيّة. ومن الجدير بالذكر أنّ التّواجد العسكري الأمريكي يعود[411] إلى أربعينات القرن الماضي، حيث دخلت قوّاتُ البحريّة الأمريكيّة منطقة الخليج خلال الحرب العالميّة الثّانية، وتمركزت في البحرين، وأصبحت البحرين وحتّى اليوم مقرّاً للأسطول البحري الخامس للولايات المتّحدة الأمريكيّة.

عدد القواعد والقوات الأجنبية

تُعدّ البحرين مقرّاً للأسطول الخامس للسّلاح البحري الأمريكي، ويُقدّر عدد الأسطول بحوالي 1,894. كذلك، يتواجد في البحرين حوالي 100 فرد ينتمون للبحريّة الملكيّة البريطانيّة. إضافة إلى ذلك، يتواجد حالياً في البحرين حوالي 1,000عنصر ينتمون لقوّات "درع الجزيرة"، والتي دخلت البحرين بعد اندلاع احتجاجات فبراير ومارس2011م. وتُشكّل القوات المتواجدة في البحرين ما لا يزيد عن [412]10٪ من إجمالي

409 تمّ اقتباس الإحصائيّات في أقسام الدّول منفردةً من المرجع التّالي، إلا في حال ذكر مرجع آخر: International Institute for Strategic Studies, (TheMilitary Balance 2012 (London: Routledge, 2012

410 http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14541322

411 http://abcnews.go.com/International/story?id=81402&page=1

412 http://www.bna.bh/portal/news/450939?date=2011-05-12

قوات درع الجزيرة، وذلك حسب تصريحات قائد قوات الدّرع مطلق الأزيمع.

عدد القوات الوطنية

يضمّ جيش البحرين حوالي 6000 جندي. ويحتوي سلاح البحريّة على 700 شخص، بينما سلاح الجوية يضمّ 1,500 جندي. وعلى الرّغم من أنّ القوّات الوطنيّة في البحرين مُدرّبة، إلاّ أن صغر حجمها يجعلها تعتمدُ على قوّات خارجيّة، أو القوّات الغربيّة، وذلك في حال التعرّض لأيّ هجوم خارجي أو في مواجهة التّهديدات العسكريّة الخارجيّة.

المصروفات على الدفاع

وصلت ميزانيّة الدّفاع في البحرين في عام 2012 مبلغاً قدره 358 مليون دينار بحريني. أمّا في العامين 2010 و2011 فقد كانت الميزانيّة مبلغي 283 و330 مليون دينار بحريني على التوالي. وللعلم، فإنّ هذه المبالغ لا تضمّ صفقات شراء الأسلحة.

في عام 2010 [413]تمّت الموافقة على شراء أسلحة أمريكيّة بقيمة 91 مليون دولار أمريكي، وذلك عن طريق برنامج المبيعات العسكريّة الخارجيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك العديد من مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى البحرين، والتي تشمل مروحيّات بلاكهاوك، وصواريخ مضادة للمدرّعات، وأسلحة أخرى كانت تحت برنامج "حوار الأمن الخليجي"، والذي بدأ في 2006م، والتّابع لوزارة الخارجيّة الأمريكيّة بهدف احتواء إيران ومواجهتها.

التطورات الأمنيّة العسكريّة الرئيسيّة

أثارت أخبار صفقة أسلحة بين البحرين والولايات المتّحدة الأمريكية بعد احتجاجات عام 2011م؛ الكثير من الجدل داخل البحرين وخارجها، حيث اعتبر النّشطاء أنّ مثل هذه الصفقة لا تأخذ بعين الاعتبار التّجاوزات الأمنيّة التي ارتكبتها قوّات أمن البحرين خلال تعاملها مع المتظاهرين. وقد أدّت معارضة بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي لصّفقة الأسلحة - التي كانت تبلغ قيمتها 53 مليون دولار أمريكي - إلى تأجيل الصّفقة، لحين صدور تقرير اللّجنة المستقلة لتقصّي الحقائق. ولكن، تمكّنت حكومة البحرين من إتمام مبيعات أمنيّة من الولايات المتّحدة الأمريكية، وبمبلغ قدره 1 مليون دولار، وذلك على الرّغم من الشّكوك التي أحاطت مدى جدّيّة الحكومة البحرينيّة فيما يتعلّق بالإصلاح الأمني.

> "أثارت أخبار صفقة أسلحة بين البحرين والولايات المتّحدة الأمريكية بعد احتجاجات عام 2011م؛ الكثير من الجدل"

اعتماد حكومة البحرين على القوّات والخبرات الأجنبيّة كان أيضاً واضحاً من خلال استعانتها[414] بالمزيد من خبراء الأمن الأجانب، وخصوصاً بعد صدور تقرير اللّجنة المستقلة لتقصّي الحقائق. فقد عيّنت وزارة الدّاخلية لديها رئيس شرطة سابق من الولايات المتحدة، ويدعى جون تيموني، ومساعد مفوّض شرطة سابق في السكوتلانديارد، وهو جون ياتز. الغرضُ المعلن من تعيين خبيري الأمن كان لضمان إتّباع قوّات الأمن البحرينيّة للمعايير الدّوليّة في حفظ الأمن الداخلي. إلاّ أنّ منظمات حقوق الإنسان المحلّية والدّوليّة أثارت شكوكاً في فعالية دور الخبراء الأجانب، نظراً لاستمرار بعض الممارسات االأمنية في التّعاطي مع الاحتجاجات المستمرّة في البحرين.

413 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/95-1013.pdf
414 http://www.guardian.co.uk/world/2012/feb/16/john-timoney-police-chief-bahrain-protests

سلطنة عمان
تاريخ التواجد الأجنبي

بعد الثّورة الإيرانيّة التي أطاحت بحكم الشّاه، كانت سلطنة عُمان من أوّل الدّول التي عقدت اتّفاقية أمنيّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة . ففي تاريخ 21 أبريل 1980[415]، وقعت السّلطنة مع الولايات المتّحدة اتفاقية سمحت فيها للقوّات الأمريكيّة باستخدام المرافق العسكريّة العُمانية. تمّ تجديد هذه الاتفاقيّة أربع مرّات، وآخرها في 2010م. وقد لعبت هذه المرافق العسكريّة دوراً مهمّاً في العمليّات الأمريكيّة العسكريّة في المنطقة، كما كان الحال في حرب أفغانستان. لكن من الملاحظ أنّ التّواجد العسكري الأمريكي في عمان شهد تقلّصاً ملحوظاً خلال العقد الأخير.

> **"توجد في سلطنة عمان...خمس قواعد أمريكيّة تتّبع مباشرة للقيادة الوسطى الأمريكيّة"**

وتوفّر سلطنة عُمان قواعد عسكريّة وتسهيلات لواشنطن ." فحسب تقرير لمركز أبحاث الكونغرس الأمريكي Congressional Research Service تم تحديثه في 28/6/2005م، وحسب كتاب وليم أركِن "الأسماء المشفرة" الصادر في أمريكا عام 2005م؛ توجد في سلطنة عمان منذ ما قبل 11 سبتمبر خمس قواعد أمريكيّة تتّبع مباشرة للقيادة الوسطى الأمريكيّة، كما توجد اتفاقات تعطي أمريكا حقّ استخدام 24 مرفقاً عسكرياً عُمانيّاً. ولا توجد قوّات عسكريّة أمريكيّة كبيرة في عُمان اليوم، كما كان الحال وقت حرب أفغانستان، بل يوجد تواجد رمزي، ومخازن ضخمة للأسلحة والعتاد والذّخائر الأمريكيّة.

وفي عام 2001 مثلاً، موّلت عُمان 79 بالمئة من تكلفة الوجود العسكري الأمريكي على أرضها، وبعد 11 سبتمبر؛ تمّ تجديد الاتفاق الذي يُتيح لأمريكا حقّ استخدام المرافق والحقول الجويّة في السيب، وجزيرة المصيرة، وثُمريت (التي لا يوجد لها ذكر على الخريطة العربيّة، مع أن مواقع الإنترنت الأمريكية تذكرها تكراراً)، وهي ثلاث قواعد جويّة جاهزة للاستعمال، مع أنها لا تُستعمل جميعاً بشكلٍ مُكثّف اليوم، مع أن قاعدة السيب الجويّة أصبحت محوراً للرّحلات السّريّة إلى يعقوب أباد وشمسي بندري في باكستان، وإلى باغرام وقندهار في أفغانستان.

وقد سبق استخدام قاعدة ثُمريت لإطلاق طائرات B-1 القاصفة، كما استخدِمت قاعدة السيب لإطلاق طائرات براديتور بلا طيار، خلال حرب أفغانستان.

أمّا القوّات الخاصة الأمريكيّة، ومنها القوات الخاصة "السوداء"، والتي تخوض "الحرب على الإرهاب"، فقد أصبحت عُمان منطلقاً رئيسياً لها. وتُستخدم البحريّة الأمريكيّة مرفأ مسقط للرّسو والتزوّد بالوقود. ويتم تشغيل طائرات التّجسّس من قاعدة المصيرة الجويّة. وتُعتبر جزيرة العنز، والمصيرة، وكسب، جميعاً، محطّات مراقبة أمريكيّة، حسب مراجع مختلفة.

وقد وقعت سلطنة عمان اتفاقيّة تسمح لأمريكا باستخدام أراضيها ومرافقها العسكريّة للعمليّات الأمريكيّة في المنطقة منذ 12/4/1980م، مما أتاح استخدامها منطلقاً للعمليّات ضد العراق وأفغانستان. وتتعاون عُمان أمنياً بشكل أكبر مع أمريكا منذ 11 سبتمبر، وقد قامت بإجراءات عديدة لضبط "تمويل الإرهاب"، كما أن "القيادة المشتركة للعمليات الخاصة"، والسي أي إيه، تعتبر عُمان قاعدة أساسيّة لها فيما يُسمّى "منطقة الشرق الأوسط".

وقد تمّ تجديد الاتفاق المذكور أعلاه عام 1985، ثم عام1990، ثم عام2000م، لمدّة عشر سنوات أخرى، أي حتى العام 2010م. لكن هذه المرّة، طالبت السّلطنة بأن تقوم أمريكا بدفع تكاليف تجديد المرافق العسكريّة المشتركة، ومنها قاعدة عسكرية رابعة في المسنّة، شمال غرب مسقط، وقد بلغت التكاليف 120 مليون دولار، وتمّ تفعيل القاعدة الجويّة الرابعة مؤخراً.

415 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21534.pdf

وبالطبع، تتمتع سلطنة عُمان أساساً بعلاقاتٍ عسكريّة وأمنية متميّزة مع بريطانيا، والتي باشرت في السلطنة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2001 بأكبر تمرين عسكري خارج حدودها منذ حرب العراق عام 1990م. وتتمثل العلاقات العسكريّة العُمانية-البريطانية[416] أيضاً بقيام القوّات المُسلّحة البريطانيّة بإعارة عسكريين للقوّات المُسلّحة العُمانيّة.

ولعلّ العلاقات الحميمة ببريطانيا ساعدت السّلطنة على وضع بعض المسافات بينها وبين أمريكا، حيث حافظت السّلطنة على علاقاتها مع العراق، وهو حال استمرّ وهي تُرسل قوّات ضمن إطار التحالف الثلاثيني ضده، كما أنها انتقدت علناً حرب العراق عام 2003م.

ولعمان ثالث أكبر قوة عسكريّة في منطقة الخليج العربي، يبلغ تعدادها 43 ألف جندي نظامي، وكانت هذه القوّة، ولفترة طويلة، تحت قيادة ضبّاط بريطانيين. ويُفترض أن هؤلاء أصبحوا مجرّد مستشارين الآن، فيما عدا البحريّة العُمانية التي ما برحوا يلعبون دوراً أساسيّاً في قيادتها.

جدول 4.1: برامج المساعدات الامريكية الى عمان (بالمليون دولار امريكي)

FY2013	FY2012	FY2011	FY2010	FY2009	FY2008	FY2007	FY2006	FY2005	FY2004	FY2003	
2.05	1.622	1.622	1.525	1.45	1.43	1.11	1.14	1.14	0.83	0.75	IMET
8	8	13	8.85	7	4.712	13.49	13.86	19.84	24.85	80	FMF
1	1.5	1.5	1.655	0.95	1.593	1.28	0.4	0.554	0.4		NADR
		0.948									1206

ملاحظة: IMET هو التعليم والتدريب العسكري الدولي، FMF هو التمويل العسكري الخارجي؛ NADR هو

منع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب وإزالة الألغام والبرامج ذات الصلة، وتشمل ATA (مكافحة الإرهاب المساعدة)؛EXBS (مراقبة الصادرات وأمن الحدود

ذات صلة)، وTIP (الإرهاب برنامج التحريم). أرقام FY2011

تعكس مخصصات النهائية من قبل وزارة الخارجية.

المصدر:

Kenneth Katzman. Oman: Reform, Security, and U.S. Policy. New York: Congressional Research Service. **August 30, 2012**

416 /http://ukinoman.fco.gov.uk/en/about-us/working-with-oman/uk-in-oman/uk-oman

عدد القواعد والقوات الأجنبية

يتواجد حالياً في سلطنة عمان حوالي 2000من القوّات الأجنبيّة.

عدد القوات الوطنية

يضمّ الجيش السّلطاني العُماني حوالي 25,000 جندي. ويحتوي سلاح البحريّة السّلطانية العُمانية على 4,200 شخص. بينما يضمّ سلاح الجو السلطاني العماني 5,000، ويضمّ الحرس السلطاني العماني 6,400 شخص.

المصروفات على الدّفاع

وصلت ميزانيّة الدّفاع في سلطنة عمان لعام 2011 مبلغا وقدره 1.65 بليون ريال عماني. أما في عام 2010 فقد كانت ميزانية السلطنة 1.62 بليون ريال عماني.

من ناحية صفقات الأسلحة، تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأوّل من وجود القواعد العسكريّة في الخليج، والمستفيد الرئيسي من صفقات الأسلحة في عمان. وقد جاء في تقرير مرفوع إلى الكونغرس "وكالة التعاون الأمني الدفاعي (البنتاغون) أبلغت الكونغرس في 4 أغسطس 2010م، من احتمال البيع لسلطنة عمان أكثر من 18 من F-16s إضافية، وما يرتبط بها من المعدات والدّعم. ويمكن أن تصل قيمة البيع إلى 3.5 مليار دولار لمصلحة الصانع الرئيسي، لوكهيد مارتن، والذي قال في مايو أيار 2011م؛ أنّها تأمل في الحصول على عقد من سلطنة عمان في وقتٍ قريب. وفي نوفمبر 2010م، أبلغت الوكالة الكونغرس من احتمال بيع ما يصل 76 مليون دولار من المعدات والتدريب المضادة C-130J في 2009م. وفي 19 أكتوبر 2011م، أبلغت الوكالة الكونغرس من احتمال بيع لعمان وحدات النار AVENGER، صواريخ ستينغر، وصواريخ متوسطة المدى (AMRAAMs)[417]

وإجمالاً تشير البيانات بأنّ سلطنة عمان عقدت مع الولايات المتحدة الأمريكيّة صفقاتٍ أمنيّة ضخمة خلال العقدين الماضيين. في عام 2001 ابتاعت السلطنة 12 طائرة اف 16 بالإضافة إلى عددٍ من الأسلحة بقيمة بلغت 825 مليون دولار. تمّ إتمام هذه الصّفقة في عام 2006. ابتاعت سلطنة عمان أيضاً في عام 2006 نظاماً أمريكيّاً مضاداً للدّبابات بقيمة بلغت 48 مليون دولار. في العامين 2010 و 2011 تمّ تبليغ الكونغرس الأمريكي بخصوص صفقات أسلحة محتملة مع سلطنة عمان تتجاوز قيمتها 4 بليون دولار. وفي عام 2012 بحثت سلطنة عُمان في إمكانيّة توقيع صفقة أمريكيّة قيمتها 86 مليون دولار لتحديث أسطول طائرات اف 16 التّابع للسّلطنة.

417 Kenneth Katzman. Oman: Reform, Security, and U.S. Policy. New York: Congressional Research Service. (August 30, 2012)

الامارات العربية المتحدة
تطورات التواجد الأجنبي

في عام 2009، تم افتتاح أول قاعدة عسكريّة فرنسيّة[418] دائمة في الخليج في دولة الإمارات. تضمّ القاعدة حوالي 800 من القوّات الفرنسيّة، وتحتوي على قاعدةٍ بحريّة، وقاعدة عسكريّة، بالإضافة إلى مركز للتّدريب.

بالإضافة إلى القاعدة الفرنسيّة، فإنّ الإمارات العربيّة المتّحدة قد سمحت للقوّات المسلّحة الجويّة الفرنسيّة والأمريكية باستخدام المرافق العسكريّة في قاعدة الظفرة الجويّة.

عدد القواعد والقوات الأجنبيّة

تُعدّ الإمارات العربيّة المتحدة مقرّاً للقوّات الأجنبيّة، منها استراليا (313)، فرنسا (800)، جنوب كوريا (140) والولايات المتحدة الامريكية (140).

عدد القوات الوطنية

يضمّ جيش الإمارات العربيّة المتّحدة حوالي 44,000 جندي. ويحتوي سلاح البحريّة على 2,500 شخص، بينما سلاح الجوية يضمّ 4500.

في العقد الأخير، قام الجيش الإماراتي بالمشاركة في عددٍ من المهمّات العسكريّة كجزء من تحالفات دوليّة[419]. كانت أبرز مشاركات الجيش في ليبيا من خلال توظيف طائرات حربيّة تحت قيادة الناتو، بالإضافة إلى مشاركة الإمارات في أفغانستان، وهي الدّولة العربيّة الوحيدة التي تقوم - منذ أكثر من عشرة أعوام - بعمليّات عسكريّة متكاملة في المنطقة.

المصروفات على الدفاع

وصلت ميزانيّة الدّفاع في الإمارات العربيّة المتحدة لعام 2011 مبلغاً وقدره 34.2 بليون درهم إماراتي. أمّا ميزانيّة الدّفاع لعام 2010 فقد كانت حوالي 31.8 بليون درهم إماراتي، وكلّ هذه الأرقام لا تضمّ صفقات الأسلحة.

بلغت مصروفات الإمارات العربية المتحدة[420] على صفقات الأسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية ما بين الأعوام 2007 و2010 ما يتجاوز

> **"بلغت صفقات الأسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية ما بين الأعوام 2007 و 2010 ما يتجاوز ال10 بليون دولار أمريكي"**

ال10 بليون دولار أمريكي، وبذلك تصبح الإمارات العربية المتحدة ثاني دولة، بعد المملكة العربيّة السّعوديّة، تحوز على أسلحةٍ أمريكيّة من خلال برنامج الصّفقات العسكريّة الأجنبيّة. قامت الإمارات أيضاً بطلب أنظمة صواريخ، ودفاع جوي متقدّمة من الولايات المتحدة الأمريكيّة. وبذلك أصبحت الإمارات الدّولة الأولى التي تطلب حيازة نظام ثاد من الولايات المتحدة الأمريكيّة عالميّاً. بلغت قيمة هذه الطلبية من أنظمة ثاد حوالي 3.5 بليون دولار أمريكي. كما أنّ الإمارات قامت بشراء أنظمة باتريوت المضادة للصواريخ بقيمة بلغت 9 بليون دولار أمريكي في عام 2007.

في نوفمبر من عام 2012، تمّ الإعلان عن تعاون عسكري[421] ما بين الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة المتّحدة. ومن المحتمل أن يشمل هذا التعاون حيازة حوالي 60 طائرة تايفون[422] بالإضافة إلى توسيع التّواجد العسكري البريطاني في الإمارات.

418 http://news.bbc.co.uk/2/hi/8067600.stm
419 http://www.uae-embassy.org/uae-us-relations/security_2012
420 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21852.pdf
421 http://www.defencemanagement.com/news_story.asp?id=21368
422 http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/161810

التطورات الأمنية الرئيسة

في عام 2011 ، قامت الإمارات العربيّة المتّحدة بالتّعاقد مع شركة بلاكواتر الأمريكيّة للخدمات الأمنيّة لاستقدام قوّات مسلّحة أجنبيّة من جنوب أفريقيا وكولومبيا.[423] تمّ استقدام حوالي 800 فرد بغرض القيام بعمليّات عسكريّة داخليّة وخارجيّة، وحماية المرافق الإستراتيجيّة في الدّولة، ولكن تم اثارة مخاوف بأنه قد يتم استعمالهم لمواجهة أيّ توتر مدني داخلي. بلغت قيمة هذا العقد مع شركة بلاكواتر حوالي 529 مليون دولار أمريكي. بعد تسريب أخبار هذا التّعاقد المثير للجدل؛ قامت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة بالإعلان عن التّحقيق فيما إذا كان هذا العقد مع الإمارات يخالف القوانين الأمريكيّة أم لا.

كما تعاقدت الإمارات مؤخّراً مع عددٍ من الشّركات الأجنبيّة الأمنيّة. إحدى هذه الشّركات هي شركة أمريكيّة تدعى ريفليكس ريسبونسيس[424] من أجل تقديم خدماتٍ تشغيليّة وتخطيطيّة وتدريبيّة للجيش الإماراتي. بالإضافة إلى ذلك قامت شركة نقطة المعرفة التابعة لمجموعة الإمارات المتقدّمة للإستثمارات بالتّعاقد مع لوكهيد مارتين[425] وهي شركة أمريكية للفضاء والدّفاع والأمن ونظم التكنولوجيا المتقدمة من أجل تقديم خدمات تدريبيّة أمنيّة للمواطنين الإماراتيين في قطاع الدّفاع.

مصانع الأسلحة

أعلنت الإمارات العربيّة المتّحدة في أغسطس 2010 عن قرارها لإنشاء أوّل مصنع لتصنيع الذّخيرة[426] في الدّولة بالتّعاون مع شركة عالميّة. سيقوم هذا المصنع بالتّخصّص في الذّخيرة من العيار الصّغير. هذا المشروع يتبع لشركة توازن القابضة[427]، المتخّصّصة في تحسين قوى الإمارات العربيّة المتّحدة الصّناعيّة، ومن ضمنها التّصنيع العسكري. وقد تمّ التّعاقد مع القوّات المسلحة الإماراتيّة من أجل توفير الذّخيرة لها.

كما تتواجد في رأس الخيمة شركة ماهندرا[428] لتصنيع السّيارات المُصفّحة التي يتمّ استخدامها لأغراض عسكريّة وأمنيّة متعدّدة.

423 http://www.nytimes.com/2011/05/15/world/middleeast/15prince.html?pagewanted=all&_r=0
424 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21852.pdf
425 http://www.lockheedmartin.com/us/news/press-releases/2011/february/KnowledgePointLMCPartnership.html
426 http://www.emirates247.com/news/emirates/abu-dhabi-sets-up-first-ammunition-factory-2010-08-28-1.284689
427 http://www.tawazun.ae/en/our-subsidiaries/military-and-sporting-weapons.aspx
428 http://www.mahindraarmored.com/index.html

المملكة العربية السعودية

تاريخ التواجد الأجنبي

في الأربعينيات من القرن الماضي تعاونت الولايات المتّحدة الأمريكيّة عسكريّاً مع المملكة العربيّة السّعودية[429]، حيث تمّ بدء إنشاء مطار عسكري أمريكي في الظهران. كما توطّدت العلاقات العسكريّة بين الدّولتين منذ تلك الفترة، وتطوّر التعاون الثنائي العسكري بينهما. خلال الغزو العراقي (1990-1991) استعانت المملكة العربيّة السّعوديّة بالقوّات العسكريّة الأمريكيّة، واستضافتها خلال معركة "عاصفة الصحراء" وخلال فترة التّسعينيات. أثار هذا التّواجد الأمريكي امتعاض المعارضة في السّعودية وجماعات سلفيّة، مثل تنظيم القاعدة.

عدد القواعد والقوات الأجنبية

تُعدّ المملكة العربيّة السّعوديّة مقرّاً للقيادة المركزيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة. ويتواجد حوالي 435 عنصر أمريكي على أراضيها، ويُعتبر هذا العدد قليل نسبيّاً مقارنة بذروة التواجد العسكري الغربي خلال غزو العراق للكويت.

عدد القوات الوطنية

يضمّ جيش المملكة العربيّة السّعودية حوالي 75,000 جندي. ويحتوي سلاح البحرية على 13,500 شخص، بينما سلاح الجويّة يضم 20,000، وسلاح الدّفاع الجوي 16,000، وقوات الأمن الصّناعي 9,000.

المصروفات على الدفاع

قُدّرت ميزانيّة الدّفاع في المملكة العربيّة السّعوديّة لعام 2011 بمبلغ وقدره 173بليون ريال سعودي. أمّا ميزانيّة ومصروفات الدّفاع لعام 2010 فكانت 170 بليون ريال سعودي، ولا تضمّ هذه الأرقام قيمة صفقات الأسلحة.

في ديسمبر 2011[430]، وافقت المملكة العربيّة السّعوديّة على صفقة أسلحة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة تتضمّن طائرات اف-15- متقدمة بقيمة 29 بليون دولار أمريكي. وفي مارس 2012[431] تمّ الاتفاق مع شركة بوينغ الأمريكية لتوفير 84 طائرة اف-15- بقيمة تصل 11 بليون دولار أمريكي. كما تمّ إحراز التّقدّم في صفقات أسلحة أخرى مثل حيازة 24 طائرة أباشي من الولايات المتحدة بقيمة 2.7 بليون دولار أمريكي. كما أنه من الجدير بالذكر أنّ الإدارة الأمريكيّة قامت بتخصيص مبلغ في ميزانية 2013 من أجل المملكة العربية السعودية، وذلك ضمن برنامج التّعليم والتّدريب العسكري الدّولي.

بالإضافة إلى ذلك، وقّعت المملكة العربيّة السّعوديّة في مايو 2012 صفقة بقيمة 3 بليون دولار أمريكي مع المملكة المتحدة[432] لحيازة طائرات حربيّة تدريبيّة، وكانت هذه الصفقة متعلقة بإتفاقية تمّ توقيعها في عام 2007 لشراء 72 طائرة تايفون حربيّة.

429 http://fpc.state.gov/documents/organization/145596.pdf
430 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33533.pdf
431 المصدر نفسه.
432 /http://www.foxnews.com/world/2012/07/30/us-arms-deals-in-works-with-uneasy-gulf-allies

مصانع الأسلحة

في عام 1950، صدر مرسوم ملكي بخصوص إنشاء المؤسسة العامة للصّناعات الحربيّة[433] بهدف تحقيق الاكتفاء الذّاتي للقطاع العسكري في المملكة العربيّة السّعوديّة. يقع مقرّ هذه المؤسّسة في محافظة الخرج بالرياض. من أحد المصانع التابعة للمؤسسة مصنع المدرعات والمعدات الثقيلة[434] المتخصّص بتصنيع السّيارات المُدرّعة، ويقع هذا المصنع في الدّمام.

> **"كشفت مستندات سرّية عن صفقة ما بين المملكة العربية السعودية والسويد بخصوص مساعدة السعودية لإنشاء مصنع صواريخ"**

في مارس 2012، كشفت مستندات سرّية سويديّة[435] عن صفقة ما بين المملكة العربية السعودية والسويد بخصوص مساعدة السعودية لإنشاء مصنع صواريخ مضادة للدبابات. أظهرت الوثائق بأنّ المملكة العربيّة السّعودية قد تعاونت مع الوكالة الدّفاعيّة السويدية للبحوث منذ عام 2005م، وكانت على وشك إنشاء مشروع سيمون لتصنيع الأسلحة. أثارت أنباء هذه الصفقة ضجّة في السويد، وتصاعدت الانتقادات ضدّ وزير الدّفاع السّويدي بشأن تخطّي الوكالة الدفاعية صلاحياتها من خلال تعاملها العسكري مع السّعودية. أدّت هذه التّطورات إلى استقالة وزير الدّفاع السويدي[436] بعد الضّغوطات التي واجهها.

433 http://www.miconline.gov.sa/
434 http://www.avf.com.sa/index-ar.html
435 http://www.aljazeera.com/news/europe/2012/03/20123718144905918.html
436 http://www.reuters.com/article/2012/03/29/us-sweden-saudi-idUSBRE82S0AS20120329

دولة الكويت

تاريخ التواجد الأجنبي

بعد تحرير الكويت في 1991 على يد" قوات التّحالف"، بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، توطّدت العلاقات الكويتيّة الأمريكيّة الأمنيّة[437]، وتم توقيع اتفاقية أمنيّة في 19سبتمبر 1991 لمدّة عشر سنوات. هذه الاتفاقية سمحت للتّعاون الأمريكي - الكويتي في مجال التّدريب والتعامل مع الأزمات، وصفقات الأسلحة الأمريكيّة، واستخدام القوّات الأمريكيّة للمرافق العسكريّة الكويتيّة. تمّ تجديد هذا العقد في سبتمبر 2001، ولكن في عام 2011 لم يتم الإعلان عن التّجديد، إلا أنّه من المتوقّع أن التمديد السابق يتجاوز فترة العشر سنوات. من الجدير بالذكر، أنّ الكويت قد قامت بدفع مبالغ كبيرة للولايات المتحدة الأمريكيّة لتغطية تكلفة معركتي "درع الصحراء" و"عاصفة الصحراء"، بالإضافة إلى عمليّات احتواء التّهديد العراقي في التّسعينيات (حوالي 17بليون دولار أمريكي).

قامت الكويت أيضاً باستضافة معظم القوات الأمريكيّة خلال حرب العراق[438] في 2003م، وسمحت الكويت للولايات المتّحدة الأمريكيّة باستخدام قواعدها الجويّة ومطارها الدّولي. كما أنّها ساعدت التّحالف ماليّاً بمبلغ وقدره 266 مليون دولار أمريكي. هذه المشاركة أدّت إلى منح الكويت مرتبة "حليف أساسي ليس من الناتو" للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004م.

بعد انسحاب القوّات الأمريكيّة من العراق مع نهاية عام 2011م؛ كان هناك نقاش بشأن زيادة عدد القوّات في الكويت، لكن نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي أشار بأنّه ليس هناك مخطط لزيادة عدد القوّات في الكويت. منذ عام 2011 تم تقليص عدد القوّات الأمريكيّة في الكويت من حوالي 25 ألف إلى حوالي 14ألف.

عدد القواعد والقوات الأجنبيّة

تُعدّ الكويت مقرّاً للقيادة المركزيّة الامريكية، حيث تحتوي على 13,500 عنصر. يتواجد في الكويت كذلك عدد قليل من العناصر الذين ينتمون لجيش الملكية البريطانيّة.

> "تُعدّ الكويت مقرّاً للقيادة المركزيّة الامريكية، حيث تحتوي على 13,500 عنصر"

عدد القوات الوطنية

يضمّ جيش الكويت حوالي 11,000 جندي. ويحتوي سلاح البحرية على 2000 شخص، بينما يضم سلاح الجوية 2,500 عنصر.

المصروفات على الدفاع

وصلت ميزانيّة الدّفاع في الكويت لعام 2011 مبلغاً وقدره 1.13 بليون دينار كويتي. أمّا في العام 2010 فقد وصلت الميزانيّة مبلغ 1.34 بليون دينار كويتي، ولا تضمّ هذه الأرقام صفقات الأسلحة.

437 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21513.pdf
438 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21513.pdf

تدفع الكويت، كما ذكر مسبقاً، مبالغ لمساعدة القوات الأمريكية مالياً. تشير مستندات الدّفاع الأمريكيّة[439] بأنّ الكويت تدفع حوالي 210 مليون دولار أمريكي كلّ عام لتخفيف العبء المالي على الجيش الأمريكي. هذه التكلفة قد تزيد في عام 2012 نظراً لحاجة الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتخزين الأسلحة والمعدّات التي تمّ سحبها من العراق مع سحب القوات في عام 2011م.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الكويت في عام 2010 بالموافقة على شراء أسلحة أمريكيّة بلغت قيمتها حوالي 1.6 بليون دولار أمريكي. هذه الصّفقة كانت من أجل تحقيق أهداف برنامج "الحوار الأمني الخليجي" لاحتواء إيران. ضمّت هذه الصّفقة نظام باتريوت المتقدم. وفي عام 2012م، أعلن البنتاغون عن خطة لبيع 60 نظام باتريوت للكويت بقيمة تبلغ 4.2 بليون دولار أمريكي.

بالإضافة إلى صفقة الأسلحة الأمريكية، تمّ تناقل أنباء صفقة أسلحة فرنسية في عام 2010 ممّا أثار نقاش حاد في مجلس الأمة الكويتي. بلغت قيمة الصّفقة الفرنسيّة بلايين الدّولارات الأمريكيّة، وقد هدّد أعضاء مجلس الأمة الإسلاميين حينها؛ بأنّهم سوف يستجوبون المسؤولين عن هدر المال العام على صفقات الأسلحة.

التطورات الأمنية الرئيسية

بعد أن انضمّت الكويت لمبادرة التّعاون التّركيّة في عام 2004م؛ تمّ في عام 2011 مناقشة احتمال افتتاح مركز للناتو في الكويت، لكن حتّى هذا اليوم؛ لم يتم افتتاح هذا المركز.

439 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21513.pdf

دولة قطر

تاريخ التواجد الأجنبي

في عام 1992م؛ وقّعت قطر مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة اتفاقية أمنيّة[440] لتقوية التّعاون ما بين الدّولتين في الشؤون العسكريّة، وقد استمرّ هذا التّعاون إلى اليوم.

في عام 2002م، وقبيل الاحتلال العسكري للولايات المتّحدة الأمريكيّة وقوّات التّحالف في العراق؛ أعلن إدارة الرّئيس الأمريكي بوش بأن مقر القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية[441] سيتمّ نقله إلى قاعدة جويّة بالعاصمة الدّوحة.

هذا ولا تزال عدد من قوات القيادة المركزية متواجدة في الدّوحة.

عدد القواعد والقوات الأجنبية

تعتبر قطر مقرّاً للقيادة المركزيّة للولايات المتّحدة الامريكية، ويُقدر عدد العناصر الدائمة بحوالي 678. كما ويتواجد حالياً في دولة قطر عدد صغير من القوات الجويّة للمملكة البريطانيّة.

> **"تعتبر قطر مقرّاً للقيادة المركزيّة للولايات المتّحدة الامريكية، ويُقدر عدد العناصر الدائمة بحوالي 678"**

عدد القوات الوطنية

يضمّ الجيش القطري حوالي 8,500 جندي. ويحتوي السلاح البحري القطري على 1,800 شخص. بينما يضمّ السّلاح الجوي على 1,500 شخص.

هذا، فقد شاركت القوات القطرية في 1991 مع قوات التّحالف خلال الحرب في مواجهة القوّات العراقية في منطقة الخفجي بالسّعودية. بالإضافة إلى ذلك، شاركت القوّات القطريّة بطائرات حربيّة وطائرات للنّقل لمساعدة عملية الناتو العسكرية في ليبيا.

المصروفات على الدفاع

وصلت ميزانية الدّفاع في دولة قطر لعام 2011 مبلغاً وقدره 12.6 بليون ريال قطري. أمّا في عام 2010 فقد كانت ميزانية الدّولة 11.4 بليون ريال قطري، ولا تشمل هذه الأرقام قيمة صفقات الأسلحة.

في عام 2012م، تمّ الإعلان في جريدة دير شبيغيل الألمانيّة[442] عن رغبة وزارة الدّفاع القطريّة في حيازة حوالي 200 دبابة من ألمانيا، بمبلغ وقدره 2 بليون يورو، ولا توجد تفاصيل مُعلنة أخرى عن تطوّرات هذه الصّفقة. أما بخصوص صفقات الأسلحة الأمريكيّة؛ ففي عام 2012 كانت وزارة الدّفاع الأمريكيّة بانتظار ترخيص لصفقة عسكريّة بقيمة 6.6 بليون دولار أمريكي[443] لقطر. هذه الصّفقة تضمّنت تحديث طائرات الأباشي والبلاكهاوك والسيهاوك وحيازة 6 طائرات أخرى.

440 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL31718.pdf
441 http://www.foxnews.com/story/0,2933,62680,00.html
442 /http://rt.com/news/qatar-deal-german-tanks-402
443 /http://www.foxnews.com/world/2012/07/30/us-arms-deals-in-works-with-uneasy-gulf-allies

4.3 ملف: الأمن المائي في دول مجلس التّعاون العربيّة

تعتبر المياه العذبة قضية مصيَرية عالميًا، باعتبار أن المياه هي المكون الرئيسي للحياة قبل أن تكون مورداً حيوياً وإستراتيجياً. فبالإضافة إلى مركزية المياه للخلق واستمرارية الحياة؛ تعتبر المياه ركيزة أساسية في كافة مجالات التَنمية الشاملة. وعادت قضية توفَر المياه لتُسبَب هاجساً متصاعدا عالميًا، نتيجة الطفرة السكانيَة التي حدثت خلال القرن الماضي، وما واكبه من زيادة مطردة في الاستهلاك، وزيادة الأنشطة الحياتية والزراعية أو الصناعية، علاوة على مؤشرات التلوث المصاحبة لها. وفي ظل محدودية الموارد على مستوى العالم، أصبح شحَ المياه قضية عالمية، ومصدر قلق متزايد حول تبعاته المصيرية على مستوى تطور تاريخ الإنسان المستقبلي.

وبنظرةٍ فاحصة إلى خريطة منطقة دول المجلس؛ نجد أنَها من أكثر الدّول تأثرا بقضية ندرة ومحدودية المياه، وزيادة الطّلب عليها، خاصة وأن طبيعة المنطقة تتسم بصفةٍ عامة بمناخ صحراوي جاف، لا يوفّر إلا القليل نسبياً من المياه العذبة، إذا ما قورنت بمناطق العالم الأخرى، وتُصنّف بأنها من أفقر دول العالم مائياً. لذلك تعمل هذه الدّول، ومنذ وقت طويل، على تقليل الفجوة بين ما هو متاح من موارد مائية محدودة أساساً، وتتناقص مع مرّ الزمن، وما هو مطلوب للوفاء بالاحتياجات المتزايدة، نتيجة للزيادة السكانية، وزيادة الطلب على الغذاء، واستهلاك الفرد للمياه.

وفي ظل النّدرة النّسبية للموارد المتاحة، ومحدودية التّساقط المطري، والاستنزاف الجائر للمياه الجوفية، وتدهور نوعيّتها؛ فإنّ المشكلة تتفاقم يوماً بعد يوم، ممّا تتأثر معه الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ما لم تُتخذ الحلول المناسبة للتّصدي لهذه المشكلة المائيّة المُلحّة.

إدارة المياه وحمايتها

وتتفاقم هذه المشكلة اذا ما اخذنا في الاعتبار ضعف أجهزة إدارة المياه وحمايتها، وقلة الاعتمادات الماليّة اللّازمة لتنميّة الموارد المائيّة، والبحث عن موارد مائيّة اقتصاديّة جديدة، علاوة على عدم احترام القوانين والتّشريعات الخاصة بالمياه، وضعف الوعي الخاص بقضايا المياه ومشاكلها. هذا بالإضافة إلى تدهور نوعيّة المياه الجوفية نتيجة للاستنزاف المتزايد لتلبية الأنشطة الزراعية والسكانية والصناعية. ويمكننا إضافة تحدّياتٍ أخرى تتمثّل في وضع خطط وسياسات وبرامج ديناميكية آمنة تضمن تحسين وتطوير وبناء قدرات المؤسّسات العامة والخاصة في طرق إدارتها للمصادر المائية، وتدبير مصادر متجدّدة لضمان التنمية المستدامة للأجيال القادمة، مع ضمان الحدّ الأدنى للمحافظة على البيئة.

> **"هشاشة الوضع المائي في دول الخليج قضيّة مصيرية بل وجودية"**

هشاشة الوضع المائي في دول الخليج قضيّة مصيرية بل وجودية، ولطالما عانت المنطقة تاريخيّاً من الجفاف والقحط في الفترات التي سبقت العصر النفطي، لذلك من المهم وضع الملف المائي في مقدمة الأولويات والتّحديات التي تواجه المنطقة. هناك حاجة فعلية لاتخاذ خطواتٍ إيجابية لتنمية الموارد المائية، بما يُحقّق التنمية المُستدامة، ويبعد شبح شحّ المياه عن المنطقة بشكل نهائي. ولهذا، فإنّ توفير الاحتياجات المائية لكافة الأغراض الحالية والمستقبلية يعتمد في المقام الأول على دقة تقييم وتحديد الإمكانيات المائية التقليدية وغير التقليدية، مثل إعادة استخدام الصرف الزراعي والصحي، وتحلية مياه البحر، وحماية الموارد المائية من الهدر والتلوث في إطار تبني سياسات وطنية وإقليمية ملائمة، وتفعيل ودعم القدرات المؤسسية المسئولة عن إدارة المياه وتطبيق التشريعات المناسبة على أساس بيئي سليم. وتشكل هذه القضية المصيرية جوهر ما هو مقدم في هذا الملف، حيث نحاول تقديم صورة أولية حول الوضع المائي في دول الخليج، لطرح هذا الموضوع الحيوي بين الرأي العام وإثارة النقاش حوله.

المصادر المائية في دول المجلس

أ- مصادر المياه السطحية:

- الأمطار:

يتراوح معدل الهطول المطري ما بين 100-1 ملم سنويا، وتعتبر المصدر الرئيسي للتغذية الطبيعية للعديد من الأحواض المائية الجوفية بالمنطقة، ومن هذه المؤشرات يتضح أن حوالي 85% من مساحتها شديدة الجفاف ولا تصلح للزراعة المطرية.

وعلى الجانب الآخر، فإنّ معدلات التبخّر تتراوح ما بين 1000ملم سنوياً على الشريط الساحلي وحوالى 3000 ملم سنوياً في المناطق الصحراويّة.

-الأودية الموسمية:

تنتشر في أنحاء دول المجلس شبكات من الأودية الموسمية متباينة في كثافتها تبعاً للطبوغرافية ونوع التربة والبيئة التي تسود، وكمية هطول المطر السنوي. تجري مياه هذه الأودية عادة لفتراتٍ محدودة سنوياً، تتراوح من بضع ساعات إلى عدّة أيام أو أشهر، وفي بعض المناطق شديدة الجفاف تفيض مرّة كلّ عدّة سنوات.

ب- مصادر المياه الجوفية:

وتقدر المياه المتاحة حالياً في المنطقة بحوالي 35 مليار متر مكعب سنوياً، بينما المخزون الجوفي من هذه المياه يفوق 7700 مليار متر مكعب، إلا أنّ المتجدّد منه حوالي 42 مليار متر مكعب. تختلف نوعية المياه الجوفية من حوض إلى آخر، كما أنّ معظم المياه الجوفية توجد في المنطقة الوسطى، ويعود تكوينها إلى عصور قديمة. ولا زالت المعلومات غير مكتملة حول حالة هذه المياه الجوفية، مما يحتّم وضع برامج لتنمية الأحواض الجوفيّة وتغذيتها من الأمطار بطرق مختلفة حتى يُمكن الاعتماد على هذه المياه عند الحاجة بناء على احتمالات الهطول المكنة، ممّا يستدعي إجراء التسجيلات الدقيقة لها ومتابعتها وتقويمها.

ومن أهم خزانات المياه الجوفية الموجودة في المنطقة؛ أحواض المنطقة الشرقية، وحوض الحماد، والرياض، والربع الخالي. يقدر إجمالي الطاقة التخزينية لها بحوالي 500 مليار متر مكعب.

جـ - المصادر المائية الغير تقليدية:

في إطار البحث عن مصادر مائية جديدة؛ فإنّ دول الخليج تُعتبر من أكبر مناطق العالم إنتاجاً للمياه غير التقليدية، إما بواسطة معالجة مياه البحر، أو بواسطة تنقية مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام مياه الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من أن تنمية هذه المصادر المائية غير التقليدية تُكلّف مبالغ باهظه بمقارنتها بالموارد المائية التقليدية؛ إلا أنه سيكون لها شأن يُعتمد عليه في المستقبل بسبب تزايد الطلب على المياه على مرّ الزمن، نظراً لشحّ المصادر الأخرى للمياه.

تأتي غالبية مياه الخليج من تحلية مياه البحر

رسم بياني 4.6: مصادر المياه العذبة المنتجة في الخليج
%، 2010

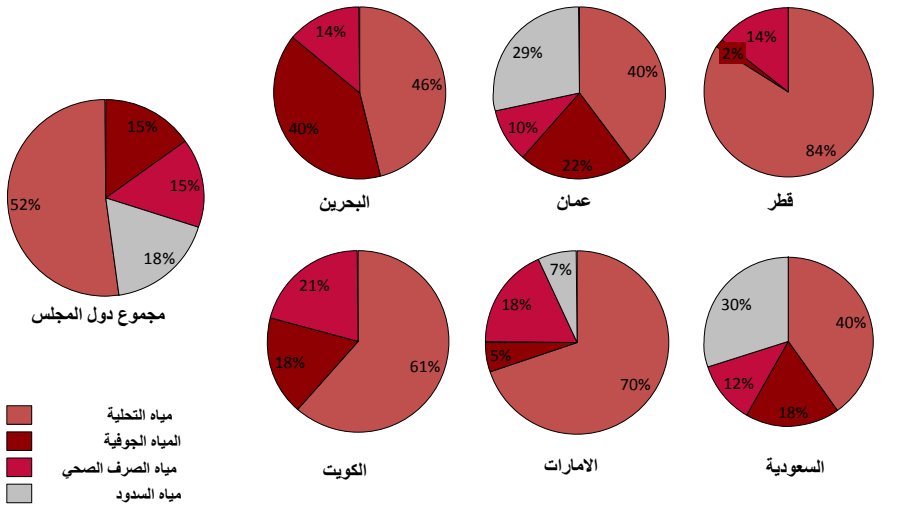

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة (مركز المعلومات– ادرة الاحصاء)- الكتاب الإحصائي للمياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الاصدار الثاني ، 2010

وتتمثل الاستخدامات الرئيسية للموارد المائية الناتجة عن تحلية مياه البحر في الأغراض المنزلية والزراعية بشكل رئيسي، خاصة في المناطق التي تُعاني من ندرة في المياه من حيث النوعية والكمية. وتستخدم هذه التقنية حيث تتوافر لها الطاقة ويصل إنتاجها إلى معدلاتٍ تصل إلى أكثر من 2.5 مليار متر مكعب في السّنة.

أمّا استخدامات مياه الصّرف الصّحي والصّناعي والزّراعي بعد المعالجة اللازمة طبقاً للمعايير الدولية؛ فتتمثل بشكل رئيسي في أغراض الرّي، ويمكن اعتبارها مصدراً مهماً لمياه الري، كما يمكن الاستفادة منها لتغذية الأحواض الجوفيّة.

> **"تكاد تكون نسبة الموارد المائية المتجدّدة في دول الخليج معدومة"**

الاحتياجات والاستهلاكات المائية:

تكاد تكون نسبة الموارد المائية المتجدّدة في دول الخليج معدومة، ممّا يجعل نصيب الفرد السنوي من المياه (الفقر المائي 1000 متر مكعب للفرد في العام)؛ من أكثر المستويات تدنّياً في العالم.

تعاني دول مجلس التعاون من ندرة حاده في توفرالمياه العذبة

رسم بياني 4.7: توفر المياه العذبة
مترمكعب/فرد/سنة، 2010

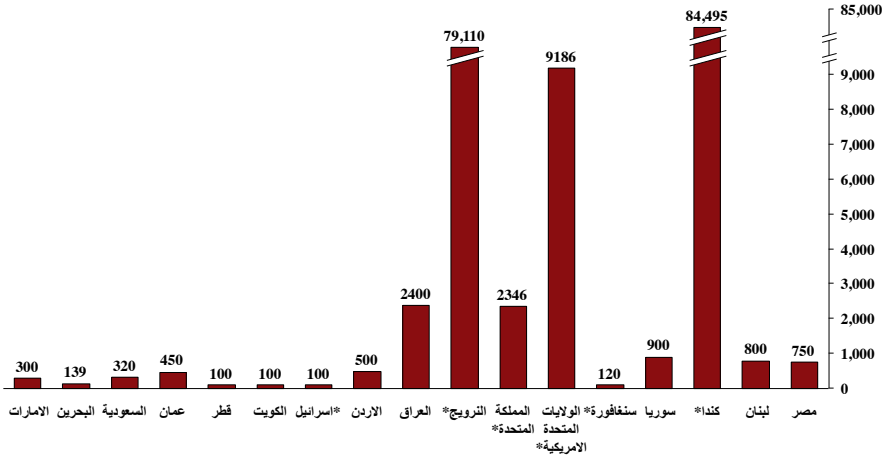

المصدر: البنك الدولي والمنتدى العربي للبيئة والتنمية
*إحصاءات 2009

وإذا كان عدد السكان قد تضاعف بشكل مطرد في الأعوام الثلاثين الماضية، وهو قابل لأن يتضاعف مرّة ثانية خلال السنوات الثلاثين المقبلة، فضلاً عن زيادة نسبة نمو المدن التي تضمّ الاغلبية الساحقة من سكان المنطقة وتفتقر في نفس الوقت نسبة كبيرة إلى المياه المأمونة متطلبات الصرف الصحي الأساسية (كما هو الحال في جدة)؛ فمن المتوقع أن تتفاقم المشكلة بشكل تصاعدي على مدى السّنوات القادمة .

يتوقع ان تزداد حدة ندرة المياه في المستقبل القريب والمتوسط

رسم بياني 4.8: توفر المياه العذبة
مترمكعب/فرد/سنة

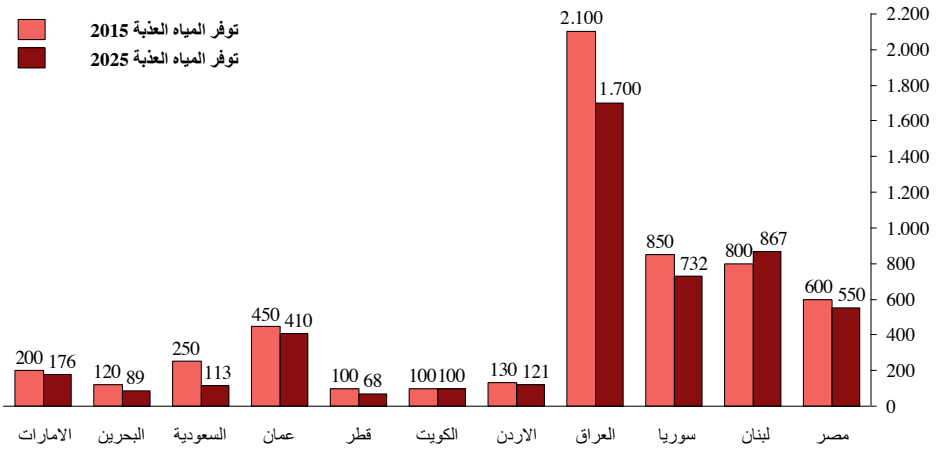

المصدر: المنتدى العربي للبيئة و التنمية

في مقابل شحّ الموارد المائية المتجددة وتناقصها، نجد أنّ معدّلات استهلاك المياه في الخليج تُعتبر الأعلى عالميّاً. الكويت، مثلاً، تستهلك أكثر من مرتين معدل استهلاك الفرد للمياه فى بريطانيا.

تعتبر دول الخليج من أعلى الدول في العالم استهلاكا للمياه

رسم بياني 4.9: معدل استهلاك الفرد للمياه في السنة
متر مكعب/فرد/السنة

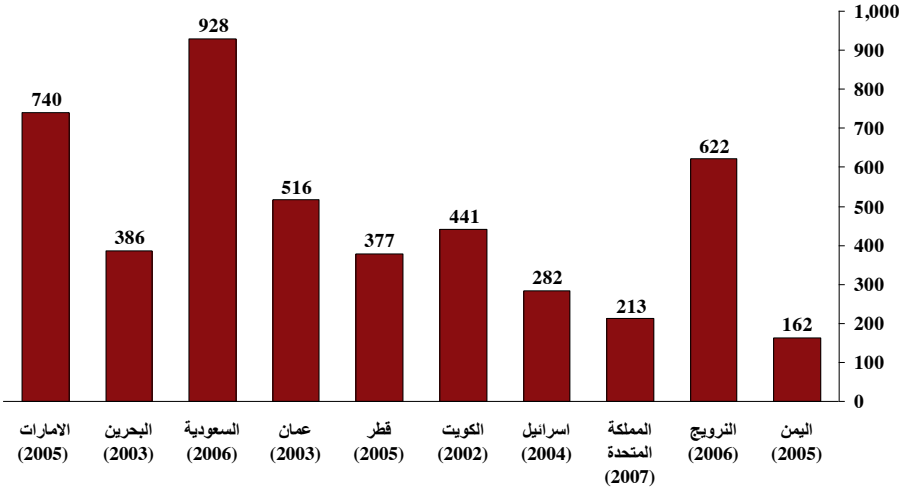

المصدر: AQUASTAT

وتمثل الاستخدامات المنزلية المستهلك الأساسي للمياه في الخليج، ويليها الاستخدام الصناعي والتجاري.

تستعمل اغلب المياه للقطاع المنزلي والزراعي

رسم بياني 4.10: تركيبة استعمال المسحوبات السنوية من المياه العذبة
%، 2011

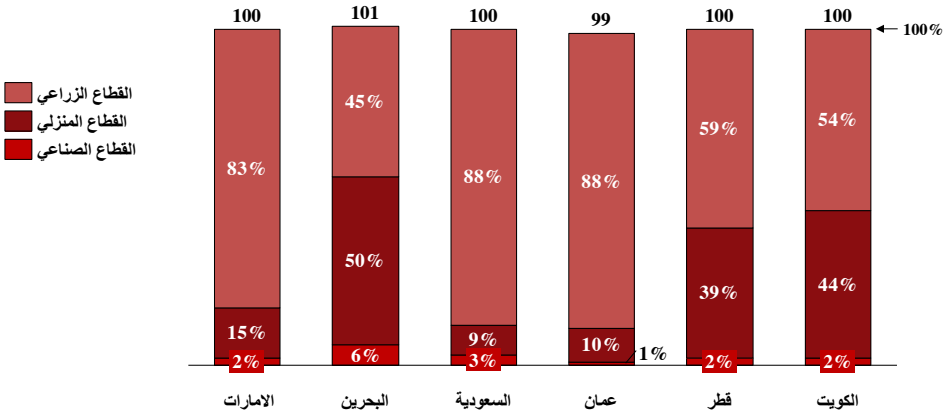

المصدر: البنك الدولي

ويتوقع ان تستمر معدلات الاستهلاك في الارتفاع بشكل مضطرد على مدى السنوات القادمة نظرا لمعدل الزيادة السكانية العالية والتوسع العمراني.

يتوقع ان يزداد استهلاك المياه في دول المجلس بشكل مضطرد

جدول 4.11: استهلاك المياه
مليون جالون إمبراطوري

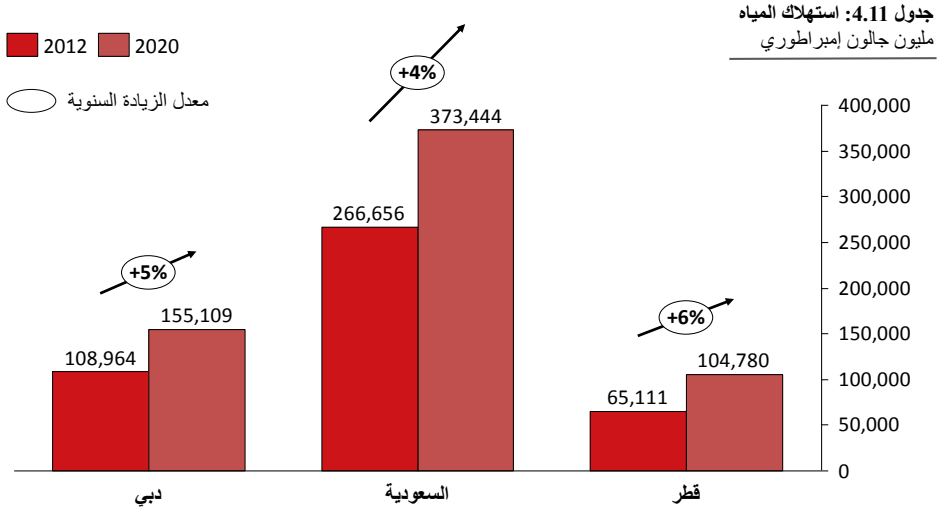

المصدر: Economist Intelligence Unite: The GCC in 2020: Resources for the Future

يتضح لنا عمق المشكلة عند النظر إلى تكلفة إنتاج المياه في دول المجلس في مقابل سعر البيع للمستهلكين. فتعتبر أسعار استهلاك المياه في دول مجلس التعاون، على رغم ندرتها، وتكلفة إنتاجها العالية؛ من أرخص الأسعار الاستهلاكية في العالم، ممّا يفاقم من قضية الإسراف في الاستهلاك وعدم دفع القيمة الحقيقة للمياه في دول تعاني من هشاشة في المياه.

تعتبر اسعار المياه للمستهلك في دول المجلس التعاون متدنية نسبيا في مقابل تكلفتها العالية

رسم بياني 4.12: اسعار وتكاليف المياه*
بالدولار الامريكي / مترمكعب

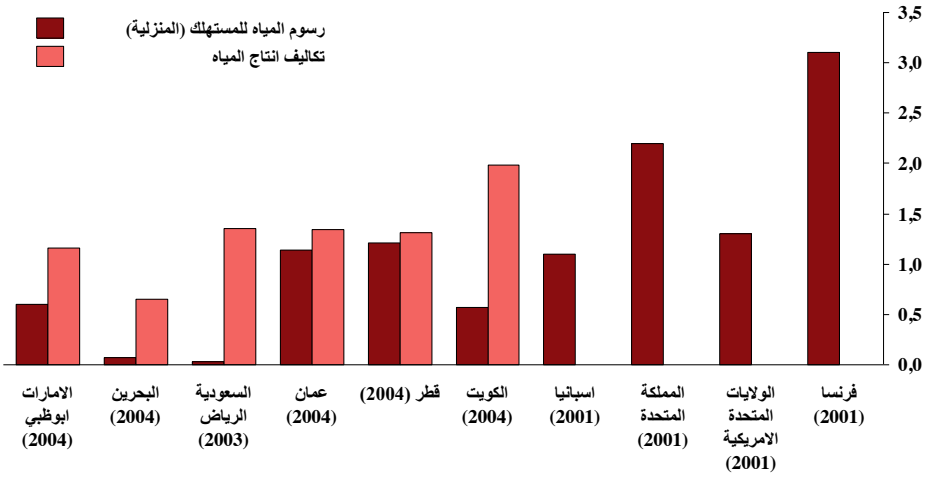

المصدر: البنك الدولي - "تقرير عن تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات التي تواجه إمدادات المياه وإدارة الموارد المائية, و الطريق للمضي قدما«
*تم استخدام اللفنة الأدنى من رسوم المياه. في قطر وابوظبي، تم استعمال الرسوم المستحقة على غير المواطنين.

في المقابل، ونظراً لأن أغلبية المياه المنتجة تأتي عن طريق تحلية مياه البحر والمياه المعالجة، والتي تعتبر من أكثر الطرق تكلفة وأكثرها استنزافا للطاقة.

ولقد أدّى هذا الاستهلاك المفرط إلى استغلال الأحواض الجوفية بمعدلاتٍ تفوق التغذية السنوية، ويتسبّب ذلك في انخفاض مستويات المياه الجوفية وتدهور نوعيتها، وقد يصل الأمر إلى تداخل مياه البحر المالحة واختلاطها بالمياه الجوفية، خاصة في حالة الأحواض المائية القريبة من السواحل. وأكثر الدول استغلالاً للأحواض الجوفيّة في السعوديّة والبحرين والإمارات وقطر. وغني عن القول أنّ استغلال الأحواض الجوفية بمعدلات تفوق التغذية السنوية ليس مستداماً على المدى البعيد، ممّا يتطلب وضع تشريعات عاجلة لحماية هذه الأحواض ووضع خطط محددة لزيادة تغذيتها السنويّة من الأمطار.

ومن جهةٍ أخرى، تعاني أنظمة المياه في المدن من عدم الكفاءة، إذ يفوق الهدر نسبة 30% من المياه المُخصّصة لأغراض الشرب والاستخدام المنزلي، بسبّب تدني مستويات الصّيانة والتخلّف التكنولوجي وضعف الإدارة الفنية والماليّة. وهذا الهدر غير مقبول بسبب التكاليف العالية لهذه المياه المحلاة، مقارنة بالكلفة الزهيدة لخفض الهدر، كما يقلل الكلفة الرأسمالية والتشغيلية أيضاً.

ومازال الفاقد المائي في قطاع الزراعة، رغم محدوديتها، كبيرة نتيجة استخدام طرق الري التقليدية، وتزيد نسبة الفاقد عن 80% وكثيراً ما يؤدي هذا الفاقد - إلى جانب الضغط على المورد المائي- إلى تملّح التربة وارتفاع مستوى الماء الأرضي، ممّا تؤثر على الإنتاجية الزراعية المحدودة.

إن مفهوم تعظيم إنتاجية وحدة المياه أصبح اتجاها أساسياً وعاماً لدى العالم، سواء من لديه فائض منها أو من يعاني نقصاً. ويتطوّر هذا المفهوم مع الزمن بتطوّر التكنولوجيا وتقدّم الصّناعة والتنمية بشتى صورها. وفي عالمنا الجديد، هناك ضرورة لتبنّي النظرة التكامليّة لمفهوم إنتاجية وحدة المياه، آخذين في الاعتبار المؤثرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة.

ضعف المخزون الإستراتيجي للمياه

وقد يكون من أكبر التحدّيات التي تواجه دول المجلس؛ هي ضعف المخزون الإستراتيجي للمياه في بعض دول المجلس، وهي القدرة الاستيعابية للدولة من كمية المياه للاستعمال الفوري. ففي الإمارات، مثلا، والتي تعتبر الدّولة الأكثر تطوّراً في المنطقة في هذا المجال؛ يصل مخزون المياه الإستراتيجي إلى حوالي الشّهر، بينما لا يتعدى المخزون الإستراتيجي الحالي للبحرين يوماً واحداً، ممّا يعني الحاجة إلى إعادة تعبئة المخزون يوميّاً لتفادي نفاذه، ممّا يثير أسئلة أساسيّة حول جاهزيّة الدّولة لأية كوارث أو حالات طارئة محتملة لا قدر الله. وقد ذاق البحرينيون جزءاً من هذا السيناريو الأسود في عام أغسطس 2004م فيما عُرف بيوم الاثنين الأسود، حين انقطعت الكهرباء ليوم كامل في ذروة حرارة الصّيف، ممّا أدّى إلى توقّف محطّات تحلية المياه، وبنهاية اليوم كان المخزون المائي في الدّولة قد وصل إلى درجة النفاذ.

في بعض دول المجلس لا يتعدى المخزون الاستراتيجي للمياه يوما واحدا

رسم بياني 4.13: المخزون الاستراتيجي للمياه

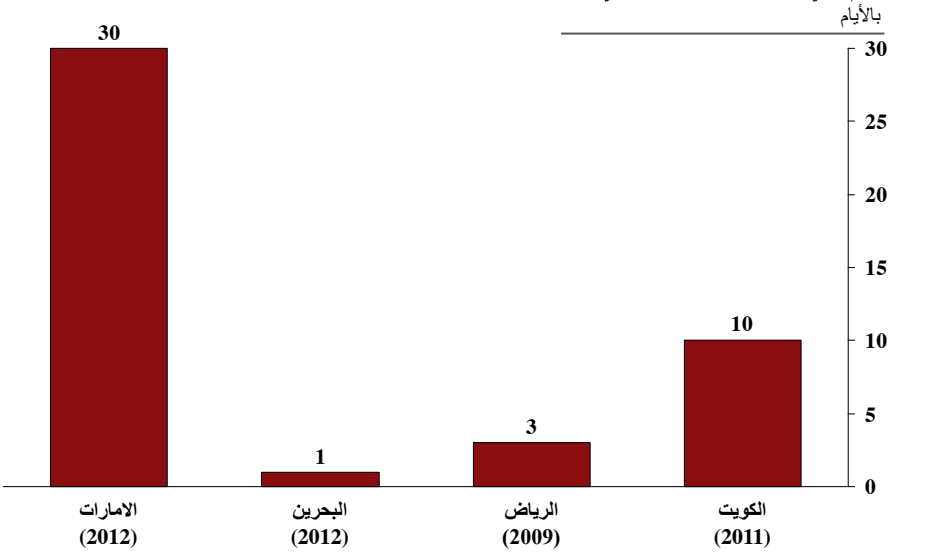

المصدر: مصادر متعددة

التحديات التي تواجه إدارة الموارد المائية في دول المجلس:

بالإضافة إلى التحدّيات الماديّة التي تمّ ذكرها سابقاً؛ تواجه دول المجلس تحدياتٍ تنظيميّة في إدارة الموارد المائية، والتي هي في الأساس ناتجة عن سوء إدارة بالإمكان تطويرها وتفاديها، وهذا ما نسلّط الضوء عليها في هذا القسم من البحث.

1- التحديات الداخلية :

أ – تعدد المؤسسات المسئولة عن المياه وضعف دورها في أحكام الرقابة:

نظراً لأن المياه تمثل العنصر الحيوي والركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، ممّا حدا بدول المجلس إلى التوسّع في إنشاء الهيئات والمؤسّسات المسئولة عن المياه. هذا الأمر أدّى إلى تعدّد المؤسّسات وتداخل مسئولياتها، علاوة على عدم التنسيق فيما بينها، مما انعكس بالسّلب على أدائها في معالجة قضايا المياه. وبإمكاننا الأخذ، مثلاً، إنشاء وزارات مياه في أغلب الدول، بالإضافة إلى هيئات عامة للإشراف على المياه. هذا بالإضافة إلى تولي القطاع العسكري أحياناً مسؤولية إنشاء محطات تحلية المياه في بعض الدول. ونجد في العديد من دول المجلس أن مسئولية المياه موزّعة على عدة مؤسّسات مختلفة، وتُدار بمعزل عن بعضها البعض، فمثلا المياه الجوفية ومياه الزراعة ومعالجة مياه الصرف الصحي والتحلية والشبكات؛ كثيراً ما تُدار من قبل أجهزة مختلفة.

كما تفتقر معظم المؤسّسات المائيّة إلى مقوّمات البحث والدّراسة الإقليميّة، كما تعاني أنشطة البحث العلمي التي تتولاّها الجامعاتُ ومراكز البحوث بالمنطقة؛ من ضعف مقوّمات التشجيع، وقلّة الدّعم من الجهات المختصّة.

ب – ضعف القدرات المهرية البشرية ونقص الكوادر الفنية المؤهلة:

وعلى الرغم من زيادة أعداد الخريجين من الجامعات والمتدربين، إلا أنه ما زال هناك قصور في المهارات الفنيّة، والكوادر المدرّبة، مع غياب التّنسيق، وغياب قواعد البيانات المشتركة، والاكتفاء بالبحوث الفرديّة أو النّظريّة. و تتواجد حالياً برامج دراسيّة عليا متخصّصة في المياه في دول الخليج، ولكن بشكلٍ محدود جدّاً.

جـ – محدودية الوعي الجماهيري والمشاركة في صنع القرار:

من المظاهر الواضحة؛ انتشار الأمية في مجال استخدامات المياه، وتدنّي مستويات الوعي، وخاصة بين القطاع الأكبر من المستفيدين من المياه (قطاع الزّراعة والقطاع السّكني).

لذلك كان لتنظيم التّوعية الاجتماعيّة أهمية كبيرة في مجال العمل على تغطية المعلومات التي تهم مستخدمي المياه، وذلك بمناشدة الجماهير عن طريق حملات توعية وبرامج تعليمية ومبادرات مماثلة من شأنها أن تلعب دوراً مهمّاً في تغيير السلوك البشري المتعلق بكيفية الحفاظ على المياه واستخدامها بكفاءة عالية. وآليات التّوعية في مجملها غير مكلفة، ولذلك فلابد أن تكون ذات أولويّة متقدّمة لتحقيق فاعليتها.

د – زيادة معدلات النمو السكاني وازدياد الفجوة بين إمدادات المياه والطلب عليها:

تتأثر الاحتياجات المائيّة بالزيادة السّكانيّة وبالأحوال الاجتماعية الاقتصادية للسكان. ومن المتوقع في المستقبل أن ترتفع الاحتياجات المائيّة نظراً للزيادة السّكانيّة. وتعتبر المنطقة من أكثر المناطق في العالم، حيث يُقدّر معدّل النّمو السّكاني في المنطقة. والحالة الاجتماعيّة والاقتصادية

للسّكان لها تأثير على الاحتياجات المائيّة، فاستعمالات المياه لسكان المدن مثلاً تزيد على مثيلتها لسكان المناطق الأخرى.

ويرتبط أيّ مخطط قومي لتحقيق الأمن الغذائي، ارتباطا وثيقاً بإستراتيجية الأمن المائي، وما يتطلّبه ذلك من توفير المزيد من المياه، آخذاً في الاعتبار النّمو السّكاني، وخطط التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة بكلّ فاعليتها.

وهنا تنشأ أسئلة حقيقيّة حول مدى استدامة وفاعلية خطط المنطقة في التواصل من أجل بناء مشاريع عقاريّة ضخمة، ومدن جديدة، والتواصل في نمو سكاني مطّرد، في خضم الموارد الطبيعية الشّحيحة، وخاصة في المياه.

هـ – محدودية المعلومات عن الموارد المائية:

إنّ المشكلة الأساسيّة التي تعاني منها دول المجلس هي عدم وجود معلومات كافية، والمعرفة غير الوافية لكلّ من الموارد المائية الطبيعية والمحتملة، وكذلك الاحتياجات المائيّة الحالية والمستقبلية. كما أنه يحكم تجدّد الموارد المائية عددٌ من المتغيّرات، ومن الضّروري معرفة القيم المتوسّطة لهذه الموارد، وتحديد توزيعها وفتراتها، وما إذا كانت دائمة أو مؤقتة، والتوزيع الزماني والمكاني.

لذلك كان لابد من تكثيف الجهود لتجميع المعلومات المائيّة الأساسيّة وتبويبها وتنظيمها وتبادلها لتحقيق الفائدة للجميع، وإمكان مواجهة أي عجز قد يحدث، كما يمكن أيضاً مواجهة الأخطار المحتملة، علاوة على ذلك يمكن التّعاون فيما بينهم في تجهيز خطة مشتركة بعيدة المدى للموارد المائية واستخدامها.

وقد استفادت بعضُ الدّول من استخدام الحاسب الآلي في تخزين وعمل برامج وأنظمة معلوماتيّة للموارد المائيّة، كما يمكن إنشاء شبكات رصد وربطها ببعضها البعض، وكذلك العوامل الجوية والمناخية، علاوة على تطبيق نظم الاستشعار عن بُعد، وتقنية نظم وتحليل المعلومات الجغرافية (GIS) وذلك بهدف عمل قاعدة معلوماتية للموارد المائيّة والأحوال الجوية والمناخية والاستخدامات المائية وخلافه، ويجب العمل على تعميم هذه التقنيات في جميع دول المنطقة، وكذلك الدّول المشاركة في الموارد المائية.

و– تعدد وقصور السياسات المائية وغياب عنصر التكامل والشمولية:

يجب أن تقوم هذه السّياسات على أساس واقعي لمصادر المياه المتاحة، وتقييم دقيق للوضع المائي والاحتياجات الحاليّة والمستقبليّة، مع الأخذ بالتّقنيّات لمواكبة التقدّم السّريع في العلوم والتكنولوجيا والبحوث التطبيقية، والاستفادة من الدّروس والخبرة السابقة، وإدراك الوعي البيئي، والتّعامل مع المياه بسياسةٍ أكثر ديناميكية من خلال بعض الاختيارات والبدائل المختلفة، طبقاً للموقف السائد وطبيعة المكان والزمان.

ويتمثل ذلك في وضع سياسة شاملة لدول المجلس، بحيث يتم التّعامل مع الدّول بوصفها منطقة مترابطة واحدة، يجمعها مصير مائي مشترك بالنسبة للمياه، لتحقيق عملية التوزان المائي وتقليص الفجوة بين الموارد والاحتياجات، في ظلّ زيادة الطّلب على المياه.

وخلاصة القول، أنه يوجد قصور في البرامج الحالية لتنمية الموارد المائيّة، خاصة في المناطق التي تعاني نقصاً أو عجزاً في المياه، وكذلك البرامج التكميلية الأخرى لاستخدامات المياه غير التقليدية ومشروعات الصرف الصحي، علاوة على الغياب الخطير لسياسات شاملة لإدارة المياه بصورة شاملة ومتكاملة وملموسة وواقعية. وكذلك غياب الإستراتيجيات والخطط الطويلة المدى، مما ينعكس على بقاء قضايا المياه في دول المجلس باعتبارها قضايا حاسمة وحقيقية وتحتاج إلى كثير من الجهود لمواجهتها.

ز– تدهور نوعية المياه وتلوثها:

إنّ البيئة المائيّة في دول المجلس حسّاسة وهشّة، فاستثمار الموارد في التّطور الصناعي، وضغوط المدنيّة، وقلة الإلمام بالآثار السّلبية الناجمة عن إدخال التكنولوجيا؛ لها آثارها المعقّدة والمسبّبة لتدهور نوعية الموارد المائيّة، وتأثيرها بالسّلب على الصّحة العامة والإنتاجية والبيئية.

وتزداد المشكلة تعقيداً لعدم توفر معلومات أو بيانات شاملة عن نوعية المياه في دول المجلس، فضلاً عن أن قضية حماية الموارد المائية من التدهّور لم تحظ بالعناية اللازمة، ممّا يتسبّب عنه ندرة مائية مستقبلاً.

وترجع أسباب تلوث المياه العذبة السّطحية منها والأرضيّة؛ إلى أسبابٍ كثيرة، منها: تسرّب مياه الصّرف الصّحي غير المعالج، أو الصّرف الزّراعي المُلوّث بالمبيدات والمخصّبات، أو الصّرف الصّناعي، أو إلقاء المخلّفات في المجاري المائية، هذا بالإضافة إلى عمليات ردم البحر المطّردة في بعض دول المجلس، ممّا يؤدّي إلى ضرر أحواض المياه الجوفيّة القريبة من البحر بسبب تكسير الطبقات الصّخريّة العازلة للمياه الجوفية، وهو ما يؤدّي إلى اختلاط المياه الجوفية بالمالحة وارتفاع نسبة ملوحتها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التّكاليف الاقتصاديّة والصّحيّة النّاجمة عن التلوث ربما تكون باهظة جداً، وبدون مواجهة حازمة ومؤثرة، فإنّ هذه المشاكل ستتفاقم وتزداد بسرعة إلى الدرجة التي تحتاج إلى تكاليف مُضاعفة لتصحيح هذه المشاكل.

وهذا يتطلب مساندة قوية عن طريق إجراء التحاليل اللازمة، وعمل برامج المتابعة، وإدخال نوعية المياه كمحدّد مهم عند عمل السّياسات المائية، خلال تجهيز النماذج الرياضية الحديثة ونظم القرار، ودراسة تقييم المخاطر أو الكوارث.

ي- التّصحر:

تبلغ مساحة دول المجلس حوالي 14 مليون كم مربع، وتمثّل الأراضي المنزرعة حوالي 3.4%. ويغلب على معظم المساحة النّطاق الصّحراوي الجاف، أو شبه الصّحراوي، شبه الجاف.

وتتطلب مكافحة التّصّحر، بوصفها مشكلة بيئية واقتصاديّة واجتماعيّة تُهدّد المجتمع في الخليج؛ ضرورة معاملة خاصة لإدارة البيئة والتخطيط وضبط الاستخدام، وصيانة الغطاء الشجري، وضبط ترشيد استخدامات المياه.

> **"ممّا لا شكّ فيه؛ فإن التّحديات المائيّة تمثّل هاجساً حقيقيّاً لدول المجلس، خاصة في ظلّ طبيعتها الصّحراويّة القاسية، وندرة الموارد المتجدّدة، والاستهلاك المفرط"**

خاتمة: الرؤية المستقبلية لمواجهة التحديات المائية

ممّا لا شكّ فيه؛ فإن التّحديات المائيّة تمثّل هاجساً حقيقيّاً لدول المجلس، خاصة في ظلّ طبيعتها الصّحراويّة القاسية، وندرة الموارد المتجدّدة، والاستهلاك المفرط. وهذا يحتمّ جعْل مسألة المياه في أوّل اهتمامات دول المجلس مجتمعة. وقد يكون ركيزة أيّة خطة لمواجهة هذا التّحدي؛ هو النّظر إلى المسألة باعتبارها تحدّ مشتركاً يُهدّد المنطقة ككلّ، والعمل بشكل جماعي كوحدة مترابطة، ووضع رؤية واضحة وشاملة مستقبلية لكيفية معالجة الأمر على مستوى المجلس ككلّ، بدلاً من اعتماد خططٍ فئويّة على مستوى كلّ دولة.

قد تكون هذه الخطّة المشتركة وتطبيقها على أرض الواقع؛ هي المنطلقُ الأساسي لأية حلول جذريّة لمشكلة المياه، وهذه الخطة حالياً غير متواجدة على مستوى المجلس، دعك عن تفعيلها (هل قام المجلس بأية خطط مائية على مستوى المجلس؟) وإذا كان من الصّعب تحقيق هذا التكامل الآن لاعتبارات متعددة؛ فإنّ ذلك لا يمنع من وجود هدف إستراتيجي واضح لتحقيق التكامل بين مجلس التعاون لمواجهة هذه القضايا، مع الأخذ في الاعتبار أن المفهوم الأساسي للمياه؛ هو وسيلة للتّعاون والترابط الإقليمي أو الدّولي، وبالتّفاهم المتبادل لطبيعة المشكلات والقضايا ذات العلاقة بالمياه.

وفي حال تواجدت هذه النية بالعمل الجدّي الجماعي، فبالإمكان في ظلّ هذا الإطار؛ اقتراح الكثير من الاقتراحات العمليّة والإداريّة لمحاولة مواجهة خطرٍ بدأ يطلّ بوجهه على دول المجلس. ونطرح هنا بعض الاقتراحات على سبيل المثال من أجل إثارة النقاش حولها

يجب أن يشمل المنظور العام للرؤية المائية للمنطقة الجوانب الأساسية الآتية:

- تحديث الخطط الإستراتيجية المائية الوطنية، وإعداد المخطّطات المائيّة العامة أو الرئيسية، شاملة الخطط متوسطة وبعيدة الأجل، والتأكيد على إتباع منهج متكامل في تنمية الموارد المائية وحمايتها وتنظيمها. وتحوي هذه الخطط بدائل تأخذ في الاعتبار منح إدارة الطلب على المياه أولوية عليا وآثار المسببات التي تؤدي إلى تدهور نوعية وكمية المياه.

- تدعيم أصحاب المؤسّسات المسئولة عن دراسة وتخطيط وتنمية موارد المياه بكفاءات متخصصة في المجالات المتعلقة بالنواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك حتّى تتكامل عناصر الدّراسة لأي مشروع، وتحقيقاً لأهدافه المرجوّة.

- إشراك أصحاب المصلحة والمستفيدين على جميع المستويات في تحديد الأهداف ودعم الأولويات، وتبنّي سياسات اللامركزية في إدارة الموارد المائية.

- تشجيع مشاركة دور المنظمات غير الحكوميّة في مجال توطين تقنيات وصناعة وحدات التحلية والصّرف الصحي ومكوناتها، وأعمال الصيانة والتشغيل، وفي إطار من المراقبة والتقييم.

- تقييم الآثار البيئية لمشروعات اجتماعية واقتصادية لمختلف الأساليب والتقنيات المستخدمة في تحسين أساليب حماية الموارد المائية في الدول.

- التعاون بين دول الخليج في مجالات بحوث المياه وخصوصاً فيما يتعلق بتنمية وحسن استغلال الموارد المائية من مصادرها الطبيعية (السطحية والجوفية) ومصادرها غير التقليدية (معالجة المياه العادمة وتحلية المياه المالحة)

- تطويع التكنولوجيا الحديثة والإنجازات الحادثة في ثورة الاتصالات والمعلومات والربط بين المؤسسات المسئولة عن المياه.

- العمل للتوصل إلى رؤية بين دول الخيج تجاه بعض القضايا المائيّة الهامة والمطروحة على الساحة العالمية، مثل تسعير المياه الافتراضية

- تحديث نقويم الموارد المائية السطحية والجوفية وأهمية توثيقها بغرض تنمية مصادر مائية جديدة وذلك نظراً لتضارب الأرقام والتقديرات بالنسبة للموارد المائية بالمنطقة واختلافها من دراسة لأخرى، ولا شك أن أساس وضع اية مخططات للاستفادة بالموارد الحقيقية يعتمد في المقام الأول على دقة البيانات التي تفتقر إليها المنطقة، وما زالت الجهود القائمة تفتقر إلى تقييم شامل للموقف المائي.

- تطوير استخدام الموارد المائية في المجال الزراعي وبصفة خاصة تطوير نظم الإدارة والتحكم في ظاهرة ارتفاع المياه الأرضية في المناطق الزراعية وتدهور الخصوبة وتقييم آثار الملوثات على نوعية المياه الجوفية والسطحية وكذا تقويم الفواقد المائية الناتجة عن إستخدام طرق الري التقليدية من خلال تطوير الري الحقلي وأيضاً تقويم وتشغيل المنشآت المائية.

- التوسّع في الاستخدام المشترك للمياه السّطحيّة والجوفية مع مراعاة حدود السحب الآمن والاقتصادي، والحدّ من الضّخ من المياه الجوفية بحيث يؤدي ذلك إلى تردّي نوعية المياه وتملحها، ووسائل وسبل حصاد الأمطار والشحن الصناعي للخزانات الجوفية، خاصة تلك غير المتجدّدة منها، وذلك عن طريق سدود الإعاقة وأحواض الترسيب أو عن طريق آبار الحقن الرأسية.

- توجيه جزء مناسب من الاستثمارات الوطنية لمجالات تنمية الموارد المائية وإدارتها وصيانتها وحمياتها في إطار وخطط السياسة الوطنية.

- استحداث صندوق مشترك للأمن المائي مهمته تمويل وإعداد وتنفيذ مخططات الأمن المائي للخليج، وركناً أساسياً من أركان الأمن القومي لدول الخليج.

- تفعيل التشريعات واللوائح والقوانين الخاصة بالحفاظ على نوعية المياه من التدهور نتيجة لصرف المخلفات من مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي على المجاري المائية، والحدّ من مصادر التلوّث للاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات ومنعها إن أمكن، والاهتمام بمعالجة هذه المخلفات لإمكان إعادة استخدام المياه.

5. الخلل السّكاني

5.1 مقدمة: الخلل السّكاني بين النّظام الاقتصادي والنّظام السّياسي

يُمكننا تعريف الخلل السّكاني على أنّ دول المنطقة تتأسّس على مجتمع يُشكل فيه وافدون غير مواطنين نسبةً عاليةً من سكان وقدرات المجتمع الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعية، لفترةٍ ممتدّة ومتّصلةٍ من الزمن . مما لا شك فيه ان الوافدين لعبوا دورا تنمويا رئيسا في بناء ونهضة مجتمعات دول مجلس التعاون، وليس هذا موضوع النقاش. ففي كثير من المجتمعات في تاريخ البشرية تواجد فيها الوافدين بصورة مكثفة، لكن التطور في اغلب هذه المجتمعات على امتداد الزمن كان يعني اما عودة الوافدين الى ديارهم بعد انقضاء المهمة والفترة معينة التي قدموا من اجلها، وبذلك تتقلص نسبة الوافدين، او ان يتم دمج الوافدين على مر الوقت في المجتمع فيصبحوا جزءا مكونا منه و مواطنين شركاء فيه تجمعهم وحدة الارض والمصير. اما حاليا فلا هذا ولا ذاك هو الحاصل في دول مجلس التعاون، حيث تتزايد اعداد الوافدين مع مرور الزمن، وامكانية اندماجهم تبدو شبه معدومة لا من ناحية القدرة الفعلية او ارادة شعوب المنطقة، بل نرى تجذر انقسام المجتمع قانونيا واقتصاديا واجتماعيا بين مواطنين ووافدين. وهذا الوضع ينذر بأن التركيبة السكانية الحالية في دول المجلس غير مستدامة على المدى البعيد، وهنا مكمن الخلل.

انطلقت المشكلة السّكانية في الأساس مع بداية الصناعة النّفطية في الخليج، وتجذّرت بشكل معمّق، وأصبحت واقعاً في المجتمع مع الطفرة النفطية في سبعينات القرن الماضي، والتي كانت بمثابة الأساس المادي للتركيبة السكانية التي نراها اليوم في دول الخليج. وقد أتت التغيّرات المصاحبة للتركيبة السكانية في خضم عملية تفعيل هذا النظام، ومن ثم إعادة إنتاجه لنفسه[444].

إنّ نظام الإنتاج الاقتصادي اعتمد على تهميش دور المواطنين إنتاجياً "حتى أصبحوا لا يمثلوا أكثر من نصف القوى العاملة في أي من دول المجلس، وقد كان هذا في الواقع النتيجة المترتّبة على توجيه القوى العاملة نحو خدمة النّظام الاقتصادي الرّيعي والمستفيدين منه داخلياً وخارجياً. أمّا المواطنون أنفسهم، فقد تمّ محاولة شراء رضاهم عبر إعطائهم نوع من الميزات الحصرية التي توفّرها لهم الدّولة الرّيعية، من خدمات إسكانية وصحية وتعليمية. وبطبيعة الحال، لا تشمل بعض هذه الخدمات القوى العاملة الوافدة، التي أخذت تتوافد على المنطقة بتزايد مطّرد. فهؤلاء قد تمّ منعهم من بعض تلك الميزات لتسهيل استغلالهم "وللحدّ من نفوذهم في القطاع العمّالي والسّياسي، فتمّ فعليّاً حظر إمكانية التوطن والتشكيل العمالي وامتلاك رؤوس الأموال على غير المواطنين"[445]. ممّا أدّى إلى تكاثر حالات الاضطهاد والمعاملة الدّونيّة التي يتعرّض لها الكثير من العمالة الوافدة. ولإعتبارات اقتصادية وسياسية مشابهة، تدنت نسبة العرب من بين الوافدين على مر الزمن، والذين كانوا يشكلون اغلبية الوافدين فيما قبل الطفرة النفطية، اما اليوم فلا يشكلون اكثر من الربع.

> "لتحليل الخلل السكاني لابدّ من ربطه بنيويّاً بنظام الإنتاج الاقتصادي السائد"

لتحليل الخلل السكاني بصورةٍ ترنو إلى جوهره، لابدّ من ربطه بنيويّاً بنظام الإنتاج الاقتصادي السائد، وعدم التّعاطي مع الخلل على أنه مشكلة سياسيّة بحتة، وفي نفس الوقت من غير التّغاضي عن الدّور الرّئيسي الذي يلعبه النظامُ السّياسي في تعميق الخلل.

444 عمر هشام الشّهابي، "اقتلاع الجذور: المشاريع العقاريّة وتفاقم الخلل السّكاني في مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2013م)
445 المصدر نفسه، ص 6

الاقتصاد الرّيعي والخلل السكاني

إن لارتكاز الاقتصاد على ريع النفط اليد الطولى في إنتاج الخلل السكاني عبر تغيير التركيبة الاجتماعيّة بصورةٍ جذرية وفجائية نسبياً. وحسب مقومات نظام الإنتاج نفسه، فقد "كان لمن يتحكّم في إيرادات الصناعة النفطية ورؤوس الأموال المنبثقة منها؛ القوة والنفوذ الرئيسيين في تشكيل مجريات المجتمع الاساسية." وقد نجد هنا المدخل السّليم لفهم علاقة النّظام السّياسي(من ناحية سياسيّة بحتة) بالخلل السّكاني. وقد اتّضح أنّ إيرادات النّفط الهائلة التي أخذت تضخ في الخزائن الحكومية؛ قد أدت إلى استقلال الحكومات عن المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية، واستعمال الإيرادات لتغيير التركيبة الاجتماعيّة والسّكانية لخدمة رؤوس الأموال المستفيدة من ريع النفط، وهكذا، في دوامةٍ من تراكم رؤوس الأموال أدّت إلى تضخم هائل في جهاز الدّولة، لم يحظ منه المواطن إلا بالفتات الكافي لشراء رضاه السياسي. فـ" مع تدفق إيرادات النفط، والتي بحلول عام 1973 ذهبت في المقام الأول إلى خزينة الدولة؛ تقلصت اعتمادية الانظمة الحاكمة للموارد الاقتصادية على التجار أو على المواطنين، وفعليا رفع الاعتماد الاقتصادي على السكان المحليين من ناحية متخذي القرار وأصبحت قوة رؤوس الأموال في يدهم".

وهناك أيضا عوامل سياسية بحتة أدّت إلى تفاقم الخلل في بعض دول المجلس، وأضافت إليه بعداً جديداً لا يرتبط مبدئياً بمسألة العرض والطلب على الأيدي العاملة. الكلام هنا عن مسألة التجنيس السّياسي كما نجدها، مثلاً، في البحرين. إلا أن هذه العوامل السّياسية البحتة، على الرغم من خطورتها الكبرى على السلم الأهلي؛ لا تُشكل الأساس في الخلل السّكاني. فمن الواضح أنه حتى لو تمّ حل مشكلة التجنيس السياسي، ستظل النسبة الكبرى من القوى العاملة في المنطقة من غير المواطنين، أي أن الخلل السكاني سيظل هو هو.

على الرغم من أن الخلل السكاني وجد شرط وجوده في الاقتصاد الريعي النفطي، إلا أنه لا ينبغي حصره في جانب السياسات الاقتصادية لحكومات المنطقة. فللمواطنين أنفسهم دور في رفد هذا الخلل بسبب تمتعهم بالرفاه النفطي. فقد أدّت موجات استقدام العمالة الوافدة إلى مشاركة المواطنين أنفسهم، تحت رعاية الدّولة الريعية، في الاستفادة من هذه العمالة الرخيصة. وبدأت بذلك عادات توظيف الأيدي العاملة غير الوطنية في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وكذلك في قطاع الخدمة المنزلية؛ بتزايد مطرد وملحوظ منذ السبعينات. ومع استفادة فئات واسعة من مواطني المنطقة من الوضع السكاني القائم، أصبحت التغييرات السّكانية لا تصبّ فقط في مصلحة الحكومات والعائلات التجارية الكبرى فحسب، بل أيضاً، ولو بشكل نسبي، في مصلحة فئات واسعة من المواطنين أنفسهم[446].

واليوم، وخاصة مع بداية الطفرة النفطية الثالثة مطلع القرن الحالي، اتجهت رؤوس الأموال نحو المشاريع العقارية في دول الخليج نفسها. فالمنطقة تشهد توسّعاً لا مثيل له في القطاع العقاري، والذي نجد له نموذجاً واضحاً في دبي، التي أثبتت "أن التوسّع العمراني غير المرتبط بحاجة السكان ...)) هو مصدرٌ ينافس النفط وبيع الأراضي في وسط البحر، قادر على جلب موارد مالية من خلال ربط شراء العقارات بالإقامات الدّائمة، بصرف النظر عن اعتبارات الهويّة الوطنيّة وتفاقم الخلل السّكاني المزمن.

ومن التبعات السكانية الأخرى للسياسات الاقتصادية، نجد اعتماد حكومات المنطقة بشكل متزايد على الشركات الاستشارية والمعاهد الأجنبية، التي تنظر إلى البلدان وكأنها مشروعات تجارية،"وليس دولا وطنية عليها واجب بناء الدولة وتأهيل المواطن وتفعيل دور المجتمع وتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال عملية تنمية وطنية مستدامة ذات بعد إنساني، عملية تنمية تكون لصالح أهل المنطقة بأجيالهم المتعاقبة، ويكون دور المواطنين هو الدور الرئيسي في قيادتها وتحديد خياراتها"[447].

446 راجع المصدر نفسه: ص 34-21

447 الكوّاري، "الخلل السّكاني اعتداء على حقوق المواطن" (2008). انظر: http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/artical_gcc_population.pdf

التطورات الرئيسية في الخلل السكاني

بشكل عام، يُمكننا إدراك حجم الخلل السّكاني عند النظر إلى نسبة السّكان غير المواطنين في بعض دول المنطقة، والتي تجاوزت 85%، الأغلبية الساحقة منهم من الأيدي العاملة. وإذا ما تفحّصنا بعض الحالات بشكل خاص، اتّضح لنا هول المشكلة بوضوحٍ أكبر. ففي حالة الإمارات، على سبيل المثال، نجد أن عدد السكان قد تضخّم بأكثر من الضعف في غضون5 سنوات 2002- و2007م - وبلغ ثمانية ملايين نسمة، انخفضت فيها نسبة المواطنين إلى أقل من 10%، وانخفض إجمالي قوة العمل التي يمثلونها إلى أقل من50%. أما في قطر، فقد تضاعف عدد السكان من حوالي 700 ألف نسمة عام 2004 إلى1.5 مليون عام2008م. وهكذا، فقد تدنّت نسبة المواطنين في قطر من29% عام2004 إلى16% عام2008، وتدنت معها نسبة مساهمتهم في قوة العمل من15% إلى7%. أما حالة البحرين، فقد نشرت الصحف المحلية يوم28/2/2008م إحصائيات رسمية مفادها أن عدد سكان البحرين قد زاد من742 ألف نسمة عام2006 إلى1.05 مليون عام2007، أي أنه زاد بنسبة42% في عام واحد. وقد تضاعف عدد الوافدين في هذا العام من283 ألف إلى517 ألف، وبذلك تدنت نسبة المواطنين في إجمالي السكان من الثلثين إلى النصف. أما من ناحية إسهام المواطنين في قوة العمل فقد تدنّت مساهمة البحرينيين من حوالي35% عام2006 إلى15% فقط عام2007م[448].

تعادل نسبة نمو الوافدين السنوية ضعف نسبة نمو المواطنين السنوية بين اجمالي السكان

رسم بياني 5.1: اجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون
بالآلاف

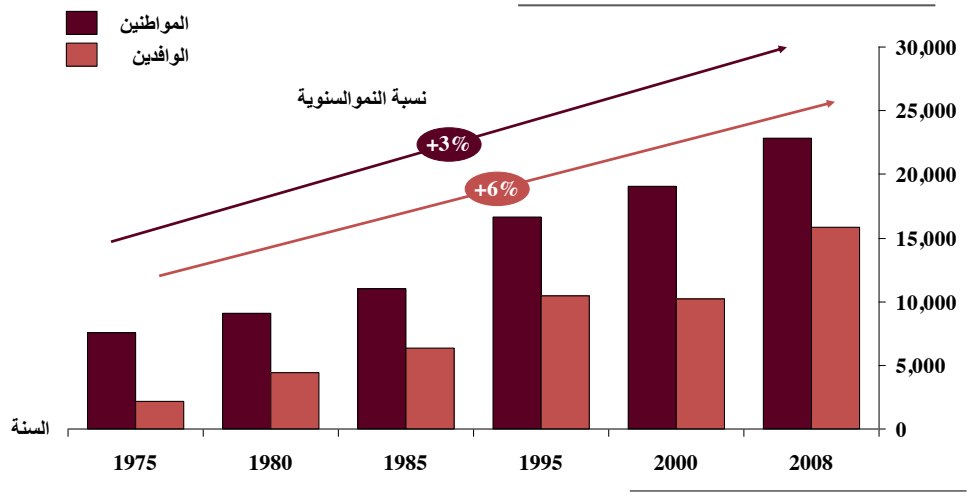

المصدر: Nasra Shah, <<Arab Migration Patterns in the Gulf,>> in: International Organization for Migration and League of Arab States, eds.,Arab Migration in a Globalized World (Geneva: International Organization for Migration, 2004), and Martin Baldwin-Edwards, <<Labour Immigration and Labour Markets in the GCC Countries: National Patterns and Trends,>> Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, London School of Economics, no. 15 (March 2011).

تعادل نسبة نموالوافدين السنوية ضعف نسبة نمو المواطنين السنوية في سوق العمل

رسم بياني 5.2: اعداد المواطنين والوافدين في سوق العمل
بالآلاف

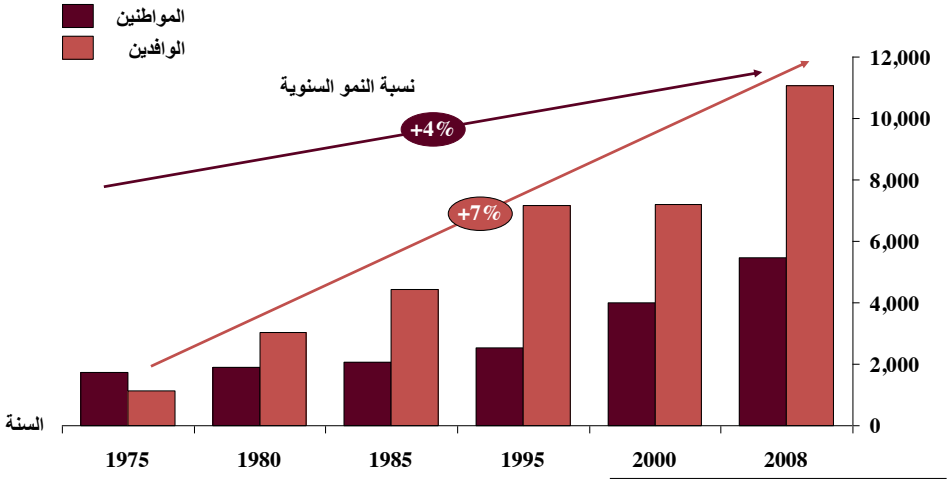

المصدر: Nasra Shah, <<Arab Migration Patterns in the Gulf,>> in: International Organization for Migration and League of Arab States, eds.,Arab Migration in a Globalized World (Geneva: International Organization for Migration, 2004), and Martin Baldwin-Edwards, <<Labour Immigration and Labour Markets in the GCC Countries: National Patterns and Trends,>> Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, London School of Economics, no. 15 (March 2011).

448 المصدر نفسه.

"وصل عدد سكان دول مجلس التعاون في عام 2011 إلى أكثر من 46.5 مليون نسمة 48٪ منهم أجانب"

وبحسب أحدث الإحصائيّات الرّسميّة عند إصدار هذا العمل، وصل عدد سكان دول مجلس التعاون في عام2011 إلى أكثر من46.5 مليون نسمة،52% منهم (24.3 مليون) مواطنون، و 48% (22.1 مليون) منهم أجانب[449]، وبهذا توازى تقريباً عدد المواطنين والأجانب لأوّل مرة في تاريخ المجلس. ويتوقع أنّ يتعدّى عدد الأجانب عدد المواطنين في غضون الخمس سنوات القادمة على أبعد تقدير. هذا، فيما يُشكل الأجانب الأغلبية المطلقة في أربعة من دول المجلس حالياً، وهي: الإمارات، والبحرين، وقطر، والكويت.

وصلت نسبة الوافدين الى نصف سكان دول المجلس في عام 2011

رسم بياني 5.3: نسبة الوافدين في اجمالي سكان دول مجلس التعاون
%، 2011

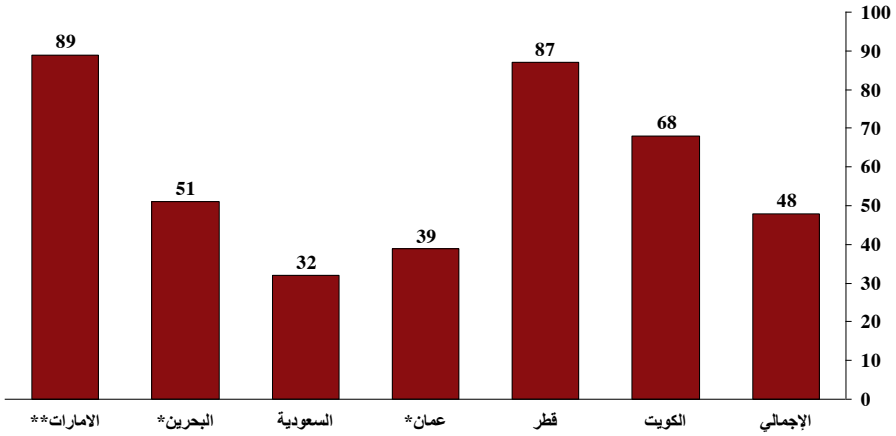

المصدر: اجهزة الاحصاء الرسمية في دول مجلس التعاون
* احصاء 2011
** احصاء 2010

جدول 5.1: تعداد السكان في دول مجلس التعاون

الدولة	سنة الإحصاء	العدد الاجمالي	نسبة المواطنين	اجمالي النمو السنوي	النمو السنوي للمواطنين	النمو السنوي للوافدين
الإمارات	2010	8.3	11%	1%	2%	1%
البحرين	2011	1.2	49%	-3%	2%	-7%
السعودية	2012	28.4	68%	3%	2%	4%
عمان	2011	3.3	61%	-	-	-
قطر*	2012	1.7	13%	8%	-	-
الكويت	2012	3.7	32%	3%	2%	4%
المجموع	-	**46.5**	**52%**	-	-	-

*قطر لا تنشر احصائات رسمية حول عدد المواطنين. تم تقديرهم المواطنين بعدد 225 الف.

المصدر: اجهزة الاحصائات الرسمية في كل من دول المجلس.

449 حسابات المؤلف من اجهزة الاحصاء الرسمية في كل من دول المجلس.

أمّا بالنسبة إلى سوق العمل، فقد وصل إجمالي عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون إلى ما يفوق 18.6 مليون فرد في عام 2011م، 69% منهم من الوافدين و31% منهم من المواطنين، ويمثّل الوافدون الأغلبية في سوق العمل في كلّ دول المجلس بلا استثناء، بما فيها الدّول الأكبر حجما نسبيّا، مثل عمان 77% في عام 2011، والسعودية 55% في عام 2012م.

> **"وصل إجمالي عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون إلى ما يفوق 18.6 مليون فرد في عام 2011م، 69% منهم من الوافدين"**

يشكل الوافدون الأغلبية في سوق العمل في كل دول المجلس

رسم بياني 5.4: نسبة الوافدين في اجمالي سوق العمل في دول مجلس التعاون

2011 ،%

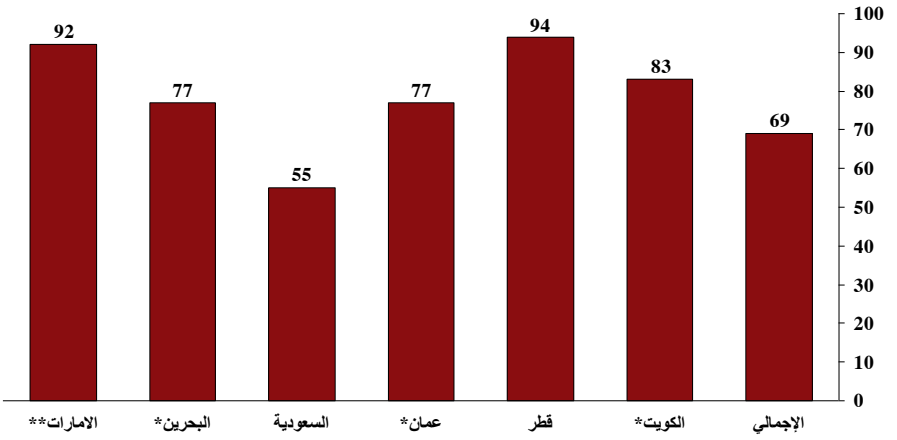

المصدر: اجهزة الاحصاء الرسمية في دول مجلس التعاون
* احصاء 2011
** احصاء 2005

جدول 5.2: تعداد سوق العمل في دول مجلس التعاون

الدولة	سنة الإحصاء	العدد الاجمالي	نسبة المواطنين	اجمالي النمو السنوي	النمو السنوي للمواطنين	النمو السنوي للوافدين
الإمارات	2005	2.6	8%	-	-	-
البحرين	2011	0.6	23%	3%	0%	4%
السعودية	2012	10.8	45%	2%	2%	2%
عمان	2011	1.5	23%	-	-	-
قطر	2012	1.3	6%	6%	11%	5%
الكويت	2011	2.1	17%	1%	6%	0%
المجموع	-	**18.9**	**31%**	-	-	-

المصدر: اجهزة الاحصائات الرسمية في كل من دول المجلس.

ويتمركّز المواطنون في سوق العمل في القطاع الحكومي بشكل أساسي، بينما يتمركّز الوافدون في القطاع الخاص في كلّ دول المجلس.

يتمركز الوافدون في القطاع الخاص، بينما يتمركز المواطنون في القطاع الحكومي

رسم بياني 5.5: تركيبة سوق العمل في دول مجلس التعاون
2010 ،%

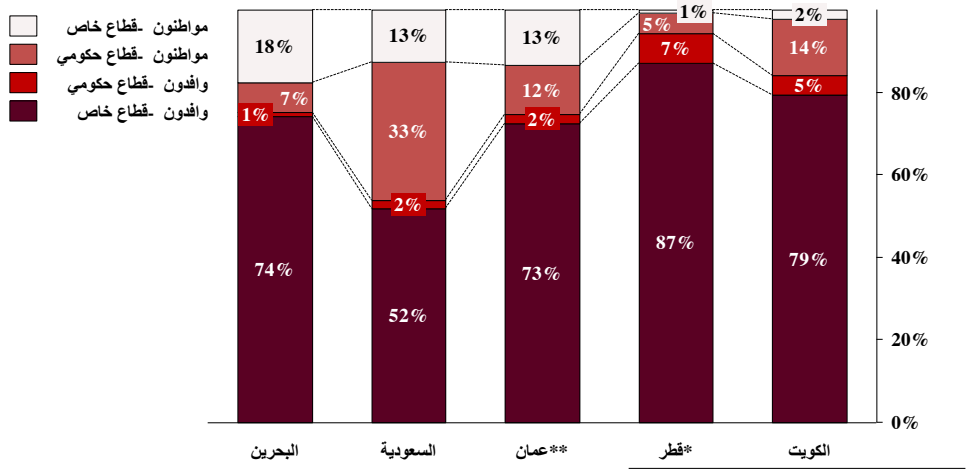

المصدر: حسابات المؤلف من
Martin Baldwin-Edwards, <<Labour Immigration and Labour Markets in the GCC Countries: National Patterns and Trends,>> Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, London School of Economics, no. 15 (March 2011).

واذا ما قورنت بأعداد السّنة التي سبقتها، فقد تواصل إجمالي أعداد الوافدين في السّكان في الزيادة بنسبٍ سنويّة أعلى من نسب المواطنين فيما عدا في الإمارات والبحرين، بل إنّ أعداد الوافدين في إجمالي السكان؛ سجلت تراجعاً ملحوظاً في البحرين حسب الأرقام الرّسميّة (تراجع بنسبة 7.2%)، إلا أنّ تواصل نمو أعداد الوافدين في الإحصاءات الرّسميّة لسوق العمل في نفس الدولة، وبنسب أعلى من المواطنين؛ يضع شكّاً حول صحة هذه الارقام. والجدير بالذكر أن هناك غموضاً وشكّا كبيرًا يلمّ الأرقام الرّسميّة المُعلنة في دول مجلس التعاون، ومن المتوقع أن الأرقام الرّسمّية تقلل من الأرقام الفعلية للوافدين.

قطر، على سبيل المثال، لا تنشر أرقاماً رسميّة حول عدد مواطنيها، والذي يُعتبر سرّاً من أسرار الدّولة، إلا أنه يُتوقع أنهم لا يتعدّون 300 ألفا كحدّ أقصى من عدد سكان بلغ أكثر من 1.8 مليون عام 2012م. الإمارات أيضاً لا تنشر بشكل دوري أرقاماً رسمية لحجم سوق العمل على مستوى الاتحاد (على الرغم من تواجد إحصائيّات دوريّة مُعمّقة على مستوى بعض الإمارات منفردة)، حيث يعود آخر إحصاء رسمي لحجم القوى العاملة في الاتحاد الى عام 2005م، وممّا هو مؤكد؛ فإن الرّقم الرسمي لعام2005 م لا يعبّر عن واقع الحال في2012م. في المقابل، فهناك تضاربٌ كبير في الأرقام الرّسمية لعدد سكان الإمارات، حيث أعلن المركز الوطني للإحصاء أنّ عدد سكان الإمارات في آخر نشرة له هو 8.2 مليون في عام2010م، بينما أعلنت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في أرقامها الرّسميّة لعام 2011م أنّ عدد سكان الإمارات كان 7.2 مليون، ولم يُعرف ما هو سبب هذا التّضارب الكبير في الأرقام.

وليست أوضاع الإحصائيّات أفضل حالاً بكثير في باقي الدول، نظراً لتجذّر ظاهرة العمالة السائبة، وبسبب اعتبار الكثير من الدّول عدد سكانها جزءاً من الأسرار القوميّة التي لا يجب الفصح عنها.

5.2 ملف: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني

مع بدء الألفية الجديدة؛ ظهرت حزمة من القوانين في دول مجلس التعاون تُعّبر عن سياسة عقاريّة وسكانيّة فريدة من نوعها على المستوى العالمي. أعلنت البحرين عن السّماح للأجانب بتملّك العقار في مناطق معينة بالمملكة عام 2001م. تبعتها دبي سريعاً على نفس المنوال في 2002م، ثم أتى الدّور على قطر وعُمان في عامي 2004 و2006 على التوالي. في كلّ هذه الدّول، تمّ ربط شراء العقار بالحصول على إقامات طويلة المدى من قبل المشترين الأجانب. السعودية والكويت تمايلا بين الاندفاع والتّردّد، ولكن مع الإعلان عن كون مدينة الملك عبد االله الاقتصاديّة أوّل منطقة في السعودية يُسمح فيها للأجانب بالتملّك الحرّ؛ بقيت الكويت هي الدّولة الوحيدة التي لم تدخل غمار المشاريع العقاريّة المُوجّهة أساساً إلى غير أبناء المنطقة.

العقار الدّولي

تُمثل ظاهرة العقار الدّولي نقلة نوعيّة وجوهريّة في سياسات دول مجلس التعاون حول الخلل السكاني. حتى ظهور الألفية الجديدة، كان الخلل السكاني ناتجاً بشكل رئيسي عن تدفّق العمالة الوافدة إلى المنطقة. كانت نظرة متّخذي القرار والمستثمرين للأعداد المتزايدة للوافدين في المنطقة مبنية على أنه "أمر لا بد منه" لتفعيل النّمو الاقتصادي في المنطقة، بما أن قوة العمل المحلية غير مستساغة أو غير قادرة على تلبية احتياجات رؤوس الأموال المتسارعة في المنطقة. أما مع ظهور الألفية الثالثة، وتبلور السّياسة العقاريّة الجديدة؛ فقد تحوّلت رؤية متّخذي القرار إلى الخلل السكاني في المنطقة من عنصر إنتاجي يتطلّب تنظيمه وتقنينه، إلى مصدر طلب ليس على الدّول استيعابه فقط، بل هو فرصة اقتصاديّة على الدّول اجتذابه وتصميم سياساتها ورؤاها حوله. وبهذا تبلورت على أرض الواقع مشاريع عقارية ضخمة تعبّر عن رؤية اقتصادية جديدة، هدفها استقطاب مشتري العقار الأجنبي وجعله شريكاً أساسياً في اقتصاديات ومجتمعات دول مجلس التعاون.

لم تكتف دول الخليج العربية بإعطاء الحقّ بتملك العقار للأجانب فقط، بل جزء أساسي من هذه الصفقة كان ربط تملّك العقار بالحصول على إقامات طويلة المدى للفرد وعائلته بصرف النظر عن ظروف عملهم وحاجة الدّولة إليهم. فإذا كانت المشاريع العقاريّة ذات التملّك الحرّ قد أصبحت جزءا رئيسيّاً من توجّهات دول المنطقة، فكان لا بد من توفير كلّ ما أمكن من تسهيلات ومتطلبات لإنجاح هذا المشروع. ومن أهم هذه المتطلبات كان ربط العقار بالإقامة، والتي تسمح للمشتري بالحصول على تأشيرة إقامة طويلة المدى مرتبطة بتملّكه للعقار. الإمارات أعلنت عن توفير تأشيرات قوامها ثلاث سنوات متجدّدة لمتملّكي الوحدات العقاريّة، أمّا البحرين وقطر وعمان؛ فوفّرت تأشيرات مدّتها خمس سنوات تتجدّد مع مواصلة امتلاك العقار. وبهذا، أصبحت إمكانيّة الاستقرار في المنطقة على المدى البعيد هي الحافز الأساسي لبيع وشراء هذه المشاريع العقاريّة.

جدول 5.3: الوحدات العقارية الدولية التي الإعلان عن أنشاؤها بحلول سنة 2020 (بالآلاف)

الدولة		عدد الوحدات	القدرة الإستيعابية	عدد المواطنين
الإمارات		1,104	3,544	892
	أبوظبي	180	759	-
	دبي	690	2,070	-
	عجمان	28	83	-
	أم القيوين	183	548	-
	رأس الخيمة	28	84	-
البحرين		60	180	538
عمان		94	282	1,967
قطر		67	324	220
المجموع		**1,329**	**4,330**	**3,617**

ملاحظات: في حالة عدم توفر الإحصائيات، تم افتراض 3 قاطن لكل وحدة سكنية في الحسابات.

المصدر: الشهابي، "اقتلاع الجذور"

كان الهدف الرئيسي من هذه القوانين؛ هو إعطاء دفعة قويّة لنمو غير مسبوق في القطاع العقاري، ولم يتردّد السوق العقاري في توجيه نشاطاته في هذا الاتجاه. فقد شكّلت قوانين السّماح للأجانب بتملّك العقار وربطها بالإقامات في المنطقة؛ بداية اندفاع غير مسبوق نحو بناء مشاريع إسكانيّة كان هدفها الرئيسي إغراء الفرد الأجنبي لشراء العقار وتوجيه أنظاره نحو المنطقة. ففي المجموع، وبين هذه الأربع دول، تشير التّقديرات المتحفّظة أنه تمّ الإعلان عن النّية لبناء ما لا يقل عن 1.3 مليون وحدة سكنيّة ذات التملّك الحرّ أو الإيجار الطّويل المدى، مما يسع لاستيعاب ما لا يقلّ عن 4.3 مليون قاطن فيها.

> **"ما تم اعلان نية بنائه من وحدات سكنية بهدف بيعها على غير مواطني المنطقة، يعد بجلب سكان يتّعدون في عددهم مجموع مواطني هذه الدّول"**

ويجب التّنويه بأنّ طريقة احتساب هذه الأرقام تمّت بطريقةٍ متحفّظة جدّاً، حيث إنّها لم تشمل كلّ المشاريع التي تمّ الإعلان عنها، إذن ما تم اعلان نية بنائه من وحدات سكنية بهدف بيعها على غير مواطني المنطقة، يعد بجلب سكان يتّعدون في عددهم مجموع مواطني هذه الدّول كما في عام 2008، والذي لم يتعدّ3.6 مليون نسمة.

أعلنت السّعودية عن نيّتها دخول السّباق العقاري عبر التّصريح بأنّ مدينة الملك عبد الله الصّناعيّة ستكون أوّل منطقة يُسمح فيها للأجانب بالتملّك الحر. والسّؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستحذو المملكة حذو شقيقاتها من دول المنطقة، وتربط شراء العقار بالأحقيّة للحصول على إقامات طويلة المدى في المملكة؟ الصّورة حول هذا الموضوع لم تكتمل بعد، خاصة وأنه يبدو أن مبدأ التملّك الحرّ قد تمّ قبوله فعليّاً، ولم يتبقّ إلا سنّ القوانين الرّسميّة لتقنين العمليّة.

وعليه، فإنّ هذه المشاريع العقاريّة ليست حلماً، أو مستقبلاً بعيداً لم يتشكّل بعد، بل هي واقعٌ قد تمّ تأسيس الكثير منه على مدى العشر سنين الماضية، ولم تتبقّ حاليّاً إلا الكويت التي قاومت إغراء الدّخول في غمار المشاريع العقاريّة المُوجّهة إلى المشتري من خارج المنطقة.

سياسات وطاقات المنطقة تنصب في خدمة المشاريع العقارية

لا شكّ أنّ القطاع العقاري لعب دوراً محورياً في اقتصاديّات دول مجلس التعاون، وذلك على نحوٍ شكّل - في بعضٍ من دولها -ثاني أكبر قطاع بعد النّفط، خاصة في تلك الدّول التي سمحت بالشّراء الدّولي للعقار. وقد بلغ نموّ الإيرادات السّنوي التراكمي في القطاع في كلّ دول المجلس أكثر من 73% سنويا بين أعوام 2002-2008، ليكون النّمو الكلّي في هذه الفترة ما يزيد على 550%[450].

تركّزت أغلب هذه المشاريع في المشاريع العقاريّة العملاقة، والتي كانت في الدّول الأربع موجّهة في الأساس نحو المشتري الأجنبي. وصلت قيمة هذه المشاريع العقاريّة الضّخمة المُعلنة إلى ما يُساوي 1.2 تريليون دولار من إجمالي قيمة المشاريع المُعلنة في دول الخليج العربية عام 2007م، والتي شكّلت في ما بينها 57% من إجمالي قيمة المشاريع في المنطقة 2.1 تريليون دولار.

هذا التوسّع العقاري يأتي ضمن خططٍ مدروسة لجعله في قلب الرّؤى والسّياسات العامة للمنطقة، فتمّ تجييش الموارد والخُطط لجعلها في صُلب برامجها، حيث سيطرت على أهم مخطّطين وُضعا على صعيد الدّول لرسم مسارها الاقتصادي والجغرافي المستقبلي، وهما الرّؤى الاقتصاديّة لهذه الدّول، والتّخطيط الهيكلي لمدنها. تناولت الرّؤى الاقتصاديّة ما تهدف إليه هذه الدّول على مدى السّنوات القادمة على الصّعيد الاقتصادي والاجتماعي، فتطرّقت إلى سرد أهداف المنطقة وتطلّعاتها على مدى العقود القادمة، كما بيّنت الإستراتيجيّات الاقتصاديّة التي ستتبنّاها في هذه الفترة. أما المُخطّطات الهيكليّة؛ فإنّ تركيزها كان على سنّ تشكيلة هذه المدن على أرض الواقع عن طريق تحديد وتخطيط ملامحها العمرانيّة.

لم يكن لهذه المخططات والمشاريع العقاريّة أن تكتمل من دون توفير البنية التّحتيّة اللاّزمة لجعلها حقيقة. فأكبر عشرة مشاريع في دول الخليج حالياً - من ناحية القيمة كلّها - من النوع العقاري الضّخم، وتُقدّر قيمتها بحوالي 393 بليون دولار أمريكي[451]. وهذه المشاريع تحتاج إلى بنيةٍ تحتيّةٍ موازية، فالزيادة المتوقعة في السّكان والمشاريع العقاريّة؛ أدّت بدول المنطقة إلى الإعلان عن زيادة الصّرف على مشاريع الطاقة ب 134 بليون دولار، أمّا ما سيُصرف على خدمات المياه والمجاري فقُدّر بحوالي 40 بليون دولار أمريكي. ومن المتوقّع أن يزيد الطلب على الكهرباء بمعدل 10% وعلى المياه المحلاة 8% سنويا حتى عام 2015م[452] [453]، وهذا الصّرف هو بالتأكيد ليس لسدّ حاجة سكّان المنطقة الحاليين، سواء أكانوا مواطنين أم وافدين.

450 Shereef Ellaboudy, 'The Global Financial Crisis: Economic Impact on GCC Countries and Implications', International Research Journal of Finance and Economics, 41 (2010).

451 Supplement: The MEED Projects Top 100', MEED. <http://www.meed.com/supplements/2010/the-GCCs-top-100-projects/the-meed-projects-top-100/3007933.article>, accessed 26 July 2011

452 Construction Oppurtunities in the Gulf Cooperation Council (GCC)', EDc, 23 August 2007. <http://www.edc.ca/english/docs/events_GCCPresentation_e.pps>, accessed 1 July 2011

453 Babu Das Augustine, 'Massive project spending planned in Gulf region', Gulf News, 28 September 2009. <http://www.thefreelibrary.com/Massive+project+spending+planned+in+Gulf+region-a0208555764>, accessed 1 July 2011

جدول 5.4: أكبر عشر مشاريع معلنة في دول مجلس التعاون في عام 2010

المشروع	الدولة	القطاع	القيمة (بليون دولار)
مدينة الملك عبدالله الاقتصادية	السعودية	العقار	93
مدينة الحرير	الكويت	العقار	77
ضاحية العاصمة	الامارات	العقار	40
جزيرة ريم	الامارات	العقار	37
جزيرة ياس	الامارات	العقار	37
Business Bay	الامارات	العقار	30
مدينة جيزان الاقتصادية	السعودية	العقار	27
جزيرة سعديات	الامارات	العقار	27
مدينة المملكة	السعودية	العقار	25
مدينة مصدر	الامارات	العقار	22

المصدر:

Supplement: The MEED Projects Top 100', MEED. <http://www.meed.com/supplements/2010/the-GCCs-top-100-projects/the-meed-projects-top-100/3007933.article>, accessed 26 July 2011.

حدّة التغيّرات لا تقف عند البنية التّحتيّة فحسب، بل إن أغلب طاقات المنطقة مُوجّهة لاستقبال هذه المشاريع العقاريّة وسكانها الجُدد، ويشمل ذلك الطاقات الثّقافيّة العمليّة والإداريّة، حتى وصل الأمر إلى تغيير اللّغة الفعلية الأولى في المنطقة. ففي كلّ هذه الدّول الأربع(ربما فيما عدا عمان)، أصبحت اللغة الرّئيسيّة للأعمال والتّعليم والإدارة هي الإنجليزية. وفي الإمارات، حيث لا تتعدّى نسبة العرب ككل 28% بما فيهم المواطنون، وحيث وصل عدد الوافدين من دولة الهند وحدها إلى 42.5%[454]؛ أصبحت اللّغة العربيّة تأتي في المرتبة الثّالثة أو أدنى من بين اللّغات المستخدمة. فأغلب الجامعات والمواد المدرجة فيها؛ أصبحت تُدرّس الآن باللّغة الإنجليزية، واللّغة السّائدة لإدارة الأعمال هي اللّغة الإنجليزيّة، ولا دليل أكبر من كتابة أغلب الرؤى الاقتصادية لهذه الدّول بالإنجليزية.

الأزمة الاقتصاديّة والقطاع العقاري

خيم شبح الأزمة المالية على دول الخليج ابتداء من 2009، وتركّزت الأزمة الاقتصاديّة بشكل رئيسي في القطاع العقاري والسّوق الاستثماري المرتبط بها. وصلت قيمة المشاريع المُلغاة أو المتوقّفة في دول مجلس التعاون ككلّ إلى 682بليون دولار، وهبطت قيمة المشاريع الإجمالية من 2.6 ترليون دولار في أوج الطّفرة في مارس 2009 إلى 1.9 تريليون دولار في بداية عام 2010م، حيث كان نصيب الأسد من المشاريع الملغاة أو المتوقفة في القطاع العقاري، والذي تجاوزت نسبته 80% من إجمالي قيمة المشاريع المتوقفة. أغلب المشاريع الملغاة كانت في الإمارات العربيّة المتحدة، حيث وصلت قيمة المشاريع الملغاة (بما فيها العقارية) إلى 447 بليون دولار أمريكي، وكانت نسبة المشاريع العقارية التي تمّ إلغاؤها 40% من إجمالي قيمة المشاريع العقارية في الدولة. البحرين أتت في المرتبة الثانية، حيث شكّلت نسبة المشاريع الملغاة أكثر من 15% من إجمالي المشاريع بقيمة 14.8 بليون دولار، وكانت النسبة مماثلة في قطر بقيمة 38.9 بليون دولار للمشاريع المتوقفة أو الملغاة[455].

إذا نظرنا إلى أعداد المشاريع المُلغاة أو المتوقف؛ يتبيّن أنّه تمّ إيقاف 566 مشروع من أصل 1938 مشروع عقاري في الإمارات، أمّا في السّعودية فتمّ توقيف 106 مشروع من أصل 548. في البحرين كان عدد المشاريع المتوقفة 54من إجمالي 202 مشروع، وفي الكويت كان عدد

454 "الإماراتيون يسجلون ادنى نسبة لهم بتاريخ البلاد مقارنة بأعداد الوافدين"، العربية، 24 فبراير 2008. <http://www.alarabiya.net/articles/2008/02/24/46070.html>، تمت زيارة الموقع في 1 يوليو2011

455 Ed James, 'The MEED view of the GCC construction market', Arabian World Construction Summit, 24 May 2010. <http://www.slideshare.net/meeddubai1/the-meed-view-of-the-GCC-construction-market-2010/>, accessed 27 July 2011

المشاريع المتوقفة 18 من108 مشروع. النسبة كانت أقلّ في عمان وقطر، حيث توقفت ثمانية مشاريع من أصل 103 في عمان، وسبعة من أصل131 في قطر[456].

> "بل إنّ ما يُعطّل العودة إليها حالياً ليست التّبعات الاجتماعيّة والسّكانيّة المحتملة منها، بل الصّعوبات الاقتصاديّة والاستثماريّة الحاليّة"

وتثيرُ الأزمة الماليّة تساؤلاتٍ حول الاستمراريّة والجدوى الاقتصاديّة لهذه المشاريع العقاريّة الضّخمة، وعمّا إذا كانت مرحلة "الهوس" بها قد انتهت، أو أنّها ستعود حالما تتلاشى غيوم الأزمة الماليّة. وتختلف وضعية الأقطار المختلفة في دول مجلس التعاون. في دبي وقطر، مثلا، يبدو أنّ المشاريع في تواصل، وأنّ الرّكود الاقتصادي قد تمّ تجاوزه، حيث عادت الكثير من المشاريع المتوقّفة إلى السّوق مرّة أخرى. في المقابل، لا زالت الكثير من المشاريع في البحرين مُعطّلة. في كلّ الأحوال، ما هو مؤكّد هو أنّ هذه المشاريع العقاريّة لا زالت في صُلب رؤى وخطط كلّ أقطار المنطقة، ولا يبدو أنه تمتّ مراجعةٌ جدّيةٌ لفوائد وتبعات هذه المشاريع من النّاحية التّنمويّة على المستوى الرّسمي، بل إنّ ما يُعطّل العودة إليها حالياً ليست التّبعات الاجتماعيّة والسّكانيّة المحتملة منها، بل الصّعوبات الاقتصاديّة والاستثماريّة الحاليّة.

آخر تطورات سوق دبي العقاري

لم تزل الطّفرة العقاريّة في مرحلة المضاربات حتّى وقت حلول الأزمة المالية في 2009، ولهذا، فإنّ الطّفرة العقاريّة- في الدّرجة الأساسيّة - لم يكن تركيزها على المُستخدم أو المشتري النّهائي، بل كان على المستثمرين الذين اشتروا الوحدات بالجملة على أمل أن يُعيدوا بيعها. أغلب هؤلاء المضاربين كانوا من أبناء المنطقة نفسها، ولهذا فإنّ الصّورة لم تتّضح كليّاً بعد حول تشكيلة المشترين النّهائيين للعقار من الأجانب. لكن بإمكاننا رسم صورةٍ أوليّة لخصائص هؤلاء المشترين عبر الإحصائيات المتوفرة في دبي؛ السّوق العقاريّة الأكثر تقدّماً والأكبر من حيث أعداد الوحدات التي تمّ إنجازها وبيعها.

تشير إحصائيات 2006 إلى أنّ إجمالي عدد المشترين العرب (بما فيهم مواطني دول مجلس التعاون) لا يتعدون28%، بينما يأتي الباقي72% من دول خارج العالم العربي[457]. من ناحية القيمة المدفوعة، فإن الفئة الكبرى للمشترين الأجانب هم من الجنسية الهندية24 %، تليها المملكة المتحدة (21%)، ومن ثم باكستان وإيران (12%) و10% على التوالي[458].

هذه التوليفة من المشترين يبدو أنّها تتكرّر بشكلٍ دوري، حيث تصدّر مواطنو دولة الهند قائمة إجمالي الإنفاق على العقار في دبي عام 2011، مستثمرين2.1 بليون درهم، أو ما يُشكل16% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في قطاع العقار الذي دخل الإمارة من الخارج، والذي وصل في

> "في النصف الأوّل من 2012، ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي في العقار ليصل إلى 22.1 بليون درهم إماراتي، حيث تمّ شراء 12875 وحدة سكنيّة."

2011 إلى13.13 بليون درهم اماراتي[459].

في النصف الأوّل من 2012، ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي في العقار ليصل إلى 22.1 بليون درهم إماراتي، حيث تمّ شراء 12.875 وحدة سكنيّة. الهنود تربّعوا على صدارة القائمة مرّة أخرى بشراء 2.153 وحدة سكنيّة تساوي 3.751 بليون درهم، ثم تبعهم الباكستانيون بشراء 1841 وحدة تساوي 1.713 بليون درهم، ثم البريطانيون مع 1564 وحدة تساوي 2.528 بليون درهم.

456 Elsa Baxter, 'UAE real estate hardest hit in region by global crisis', Arabian Business, 16 September 2009. <http://www.arabianbusiness.com/uae-real-estate-hardest-hit-in-region-by-global-crisis-12722.html> accessed 27 July 2011

457 Futurebrand's Gulf Real Estate Study', (FutureBrand, 2006). p.12'

458 Futurebrand's Annual Gulf Real Estate Study', (FutureBrand, 2009). p.70'

459 http://www.indianexpress.com/news/indians-top-dubai-property-buyers-list/932501

جدول 5.5: الاستثمارات الاجنبية في القطاع العقاري في دبي في النصف الأول من عام 2012

الجنسية	عدد الصفقات	القيمة (مليون درهم اماراتي)
الهند	2,153	3,752
باكستان	1,814	1,714
بريطانيا	1,564	2,530
ايران	1,057	1,516
روسيا	694	1,439
السعودية	416	1,060
الولايات المتحدة	415	695
كندا	329	754
الاردن	268	460
غيرها	4,165	8,234
المجموع	12,875	22,153

المصدر:

Dubai Land Department. http://www.dubailand.gov.ae/EngNewsDetail.aspx?newsId=135

وإنْ دلّت هذه الأرقام على شيء؛ فإنّما تدلّ على أنّ العافية قد رجعت إلى سوق دبي العقاريّة، وأنّ التّداول فيها يُوازي عشرات الآلاف من الوحدات السّكنية الدّوليّة في كلّ سنة. هذا، وقد وصل إجمالي عدد الوحدات العقاريّة ذات طابع التملّك الدّولي التي اكتمل بناؤها في دبي بنهاية عام 2012م إلى 345.5 ألف وحدة سكنيّة، ويُتوقّع أن يرتفع هذا العدد إلى 380 ألف وحدة سكنيّة بنهاية عام 2013 مع الانتهاء من المشاريع العقاريّة الجديدة[460].

وسيكون من المهم متابعة ورصد التطوّرات والتغيّرات العقاريّة السّنوية في كلّ من الأقطار التي دخلت في غمار السّوق العقاريّة الدّوليّة في الخليج، بهدف خلق فهمٍ أكبر لمعطيات السّوق العقاريّة وعلاقته بالخلل السّكاني، وهذا الرّصد الدّوري سيكون الطّموح والتّحدي الذي سيُواجه النّسخ المُقبلة من هذا الاصدار الدوري.

460 Dubai Real Estate Market Overview - Q4 2012', (Jones Lang LaSalle, 2012). p. 12'

6. خاتمة: نحو بناء دولةٍ قوامها الدّيمقراطيّة والتّنمية والوحدة

ركّز هذا العمل على تبيان أوجه الخلل المُزمنة الرّئيسيّة في مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة، والتي رأينا تلخيصها في اوجه الخلل: السّياسي والاقتصادي والأمني والسّكاني. ووجّهنا طاقاتنا إلى رصْد وتحليل التّطوّرات في أوجه الخلل المُزمنة على مدى عامي 2011 و2012م، مدْعوماً بالإحصائيّات والمراجع والأرقام. وارتأينا، في هذا السّياق، العمل ضمن رؤية الثّابت والمُتحوّل، حيث بيّن هذا العمل أنّ أوجه الخلل المُزمنة لا زالت سمةً ثابتةً بين دول المجلس، ولا يوجدُ ما يُبشّر باصلاحها في المدى القريب على الأقل، بل إنّ تفاقم بعض أوجه هذه الخلل - كما هو الحال في الخلل الإنتاجي-الاقتصادي والخلل السكاني - يبدو بأنّه هو السّمة الطّاغية.

في المقابل، أفرزت تراكماتُ أوجه الخلل المُزمنة على مدى العقود الماضية؛ بوادرَ تحوّلاتٍ عميقة، قد لا تكون بعيدة في أفقها. فعلى مستوى الخلل السياسي؛ ظهرت على مدى العامين الماضيين مطالباتُ تغييرٍ في كلّ دول المجلس، وبلا استثناء، تفاوتت في حجمها بين نقاشات دوريّة في الدّواوين، وصولاً إلى نزول عشرات الآلاف إلى الشّوارع، كما تفاوتت في مطالبها بين الإصلاح الدّستوري، وصولاً إلى اسقاط النّظام، وتفاوتت في أساليبها بين المسيرات السّلميّة، إلى استعمال الزجاجات الحارقة والانفجارات. وإجمالاً، يُعتبر حجم ونوعيّة وأساليب هذه التحركات تطوّراً نوعيّاً غير مسبوق على مرّ العقود الثّلاثة الماضية في دول المجلس، فكان لها أن تتصّدر الحديث العام، وعناوين الأخبار على مدى السّنتين الأخيرتين.

العطايا الماديّة والحل الأمنيّ

على المستوى الحكومي؛ تميّزت ردةّ الفعل بمزيجٍ من زيادة العطايا الماديّة، وإحْكام الاجراءات الأمنيّة. أمّا الإصلاح السّياسي الجذري؛ فيبدو أنّه لم يكن الخيار المُحبّذ لدى أيٍّ من الأنظمة، فيما عدا عُمان نسبيّاً في عام 2011م. في المقابل، إذا انتقلنا بناظرينا إلى التّيارات السّياسيّة النّشطة؛ فما ميّز ردّة فعلها هو معارضة الأنظمة الحاكمة، وطريقة تعاملها مع الأوضاع، في مقابل عدم وضوح مطالبها تحديداً. مع ملاحظة أنّ الفكرَ الحقوقي اللّيبرالي قد بدأ يُسيطر على طرْحها، والذي يصبُّ جُلّ تركيزه على مبادئ حقوق الإنسان، دون التّطرق إلى جوهر المطالبات السّياسيّة وطبيعتها. وقد بدأت تلوح بداياتُ احتفان إثني وطائفي ومناطقي في كثيرٍ من قطر من أقطار المنطقة، خاصة في البحرين والكويت والسعودية. إذن، يبدو أنّ السّمة الطّاغية على تحرّكات الأنظمة والتّيّارات السّياسيّة معاً هو "ردّة الفعل"، والتّأقلم في بيئةٍ غير مُعتادة وغير مستقرة، ولم تكن ضمن الخطّة ولا الحسبان؛ سمتُها الرّئيسة هو دخول "الشّارع"، وفي درجاتٍ مُتفرّقة من الغليان. وهذا الخروج عن المألوف يفتحُ المجال لتطوّراتٍ غير محسوبة، وغير متوقّعة، قد تكون بادرة خيرٍ، أو قد تأخذ منحىً غير حميد، مثل الاحتقان الطّائفي.

> "على المستوى الحكومي؛ تميّزت ردةّ الفعل بمزيجٍ من زيادة العطايا الماديّة، وإحْكام الاجراءات الأمنيّة"

ولا توجدُ حالياً أية بوادر تشير إلى أنّ الوضع السّياسي متوجّهٌ نحو التّهدئة، أو الحلحلة السّريعة في أيٍّ من دول المجلس، بل المتوقّع هو أن تتواصل هذه المطالب والتحرّكات، بشكلٍ أو بآخر، على المدى القصير على الأقل في كل دول المجلس قاطبةً، وسيبقى التّحدّي هو مدى إمكانيّة أن تُبلور هذه التّحرّكات السّياسيّة مطالبَ واضحةً، وذات نهجٍ ديمقراطي تنموي، تستطيعُ إيصالها بشكلٍ واضح وعمليّ إلى الجُمهور.

الخلل الإنتاجي/ الاقتصادي: التّحدي المزمن

وعلى الرغم من افتقاده لنفس الحيّز والزّخم الإعلامي؛ إلاّ أن أهمية الخلل الإنتاجي- الاقتصادي بالتّأكيد لا تقلّ أهمية عن الخلل السّياسي، بل هناك الكثير من الخبراء منْ يرى بأنّه قد يكون التّحدّي المُزمن والأكبر الذي يُواجه المنطقة. فلا زالت دول المنطقة تعتمد على بيع ثروةٍ نفطيّةٍ ناضبة في السّوق العالميّة، والتي تتميّز بالأسعار المُتقلّبة. ويُشكّل الرّيع المُحصّل من النفط؛ المُحرّك الرّئيسي للإنفاق والاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من تكاثر النّقاش والرّؤى والإستراتيجيّات على مدى العقد الماضي حول تنويع مصادر الدخل، والابتعاد عن الاقتصاد المُعتمد على النفط؛ يتبيّن لنا إجمالاً - ورغم تواجد بعض الفروقات في التّفاصيل - إلاّ أنّ التّضارب في الرّؤى المرسومة ، في مقابل تطوّرات الأحداث الفعليّة؛ هي سمةٌ متشابهة في كلّ دول المجلس. وبشكلٍ عام، بالإمكان تلخيص أهداف الرّؤى الاقتصاديّة المرسومة في: إنفاق العائدات النّفطيّة في تنمية قطاعات اقتصاديّة غير نفطيّة، أملا بأنْ يؤدّي هذا الإنفاق إلى تنويع مصادر الدّخل، والانتقال تدريجيّاً إلى اقتصادٍ لا يعتمد على الثّروة النّفطيّة. ولكن لا يوجد حالياً ما يُبشّر بأنّ هذا سيحدث على المستوى القريب أو المتوسط ، بل يبدو أنّ العكس هو الصّحيح، حيث زادت الاعتماديّة على النّفط في الإيرادات العامة، وارتفع سعر البرميل المطلوب لمعادلة الميزانيّات في كلّ دول المجلس.

> **"زادت الاعتماديّة على النّفط في الإيرادات العامة، وارتفع سعر البرميل المطلوب لمعادلة الميزانيّات في كلّ دول المجلس"**

وكما تُبيّن تجارب وتاريخ أغلب الدّول النّفطيّة؛ فإنه من النّادر، إنْ لم يكن من المستحيل، تقليل الاعتماديّة على النّفط عن طريق زيادة النّفقات المُترتّبة من إيرادات النّفط. بل إنّ الدّولة النّفطية الوحيدة التي استطاعت فعلياً تقليل الاعتماد على النفط، ألا وهي النرويج، نجحت في ذلك عن طريق إستراتيجيّة مختلفة تماماً، حيث اعتمدت منذ انتاج النفط فيها على فصلَ القطاع النّفطي عن باقي الاقتصاد، ومنْع إنفاق إيرادات النّفط على المصروفات الجارية، في مقابل توجيهها، بنحوٍ أساس، إلى استثمارات سياديّة وبعيدة المدى وصناديق أجيال قادمة، وهو النقيضُ تماماً للإستراتيجيّات المُتّبعة في كلّ دول المجلس، والتي تعتمدُ بشكلٍ شبه كلّي على إنفاق إيرادات النّفط لتحريك اقتصاداتها.

الاعتماديّة النّفطيّة: الاقتصاد الرّيعي

وقد يكون المتحوّل الرئيسي على مستوى الخلل الاقتصادي؛ هو بروزُ شبح مصاعب اقتصاديّة عميقة، قد لا تكون بعيدة عن المنطقة، تتمركزُ أساساً في عدم قدرة إيرادات النّفط المتقلّبة على تلبية الاتفاقات المتفاقمة في بعض دول المجلس، خاصة ذات الموارد النّفطيّة المتواضعة نسبيّاً. وقد يكون أفضل مثال على ذلك هو البحرين، حيث بدأت تلوحُ بوادرُ أزمة اقتصاديّة عميقة، تمثّلت في تفاقم الدّيْن العام إلى نسبة 40% من إجمالي النّاتج المحلي، وتواصل العجز السّنوي العالي في الميزانيّة، نظراً للمصروفات الجارية المتزايدة وعدم إمكانيّة إيرادات النفط من تلبيتها. وممّا يُفاقم من هذه الأزمة، هو تجذّر الاعتماديّة على النفط، بوصفه العنصر الرئيس في إيرادات الميزانيّة العامة، حتى بلغ سعر البرميل المطلوب لمعادلة الميزانية أكثر من 100 دولار. وتتزامن بوادر هذه الأزمة الاقتصاديّة مع ذروة الأزمة السّياسيّة الحادة التي تشهدها البلد منذ فبراير 2011م، وستكون جدليّة التحوّلات السّياسيّة والاقتصاديّة في البحرين؛ محطّ أنظار باقي دول المنطقة.

على الرّغم من اختلاف حدة الوضع في باقي دول المجلس عند مقارنتها بالبحرين، فهذا لا يعني اختفاء بوادر الأزمة الاقتصاديّة كلّيّاً عنها. ففي أغنى الدّول النّفطيّة، وخصوصاً في قطر والإمارات؛ بدأت الدّيون الخارجيّة تتراكمُ بشكلٍ مُقلق جدّاً، خاصة في دبي وقطر (وتشير التّقديرات المتحفّظة بأنّ حصّة كلّ مواطن من الدّين الخارجي قد يزيد على 742 ألف دولار أمريكي و302 ألف دولار أمريكي في دبي وقطر على التّوالي)، ووصل إجمالي الدّيْن العام إلى أكثر من 30% من النّاتج المحلّي، وهذا رقمٌ مُقلق في دولٍ من المُفترض أن تكون مُصدِّرة لرأس المال. وقد وصل

سعرُ البرميل المُتطّلب لموازنة الميزانيّة في الإمارات إلى 85 دولار أمريكي، وهو رقمٌ عالٍ نسبيّاً. وفي حين نجدُ أنّ الوضع قد لا يُعتبر كارثيّاً على المدى القصير؛ إلاّ أنّ هذه الوضعيّة لا يمكن لها أن تستمر على ما هو عليه على المدى البعيد، خصوصاً في ظلّ تفاقم الخلل الإنتاجي في دول المنطقة، والمُتمثّل في تواصل الاعتماديّة على الرّيع المُحصّل من بيع النّفط في أسواق خارجيّة ما انفكّت أسعارها تتقلّب، فتتقلب معها اقتصادياتُ المنطقة، صعوداً وهبوطاً. وفي هذا السّياق، تبيّن الحسابات بأنّ هناك فوارق بين إيرادات الصّادرات الفعليّة والإيرادات المُعلنة رسميّاً من الغاز والنّفط تتعدّى 750 مليار دولار على مدى الفترة من 2002 الى 2011، و هذه الفوارق الفلكيّة في الأرقام تحتاجُ إلى تفسير، خصوصاً في ظلّ انتشار الغطاء المالي النّفطي وانعدام الشّفافيّة والرّقابة عليه.

> **"تبيّن الحسابات بأنّ هناك فوارق بين إيرادات الصّادرات الفعليّة والإيرادات المُعلنة رسميّاً من الغاز والنّفط تتعدّى 750 مليار دولار على مدى الفترة من 2002 الى 2011"**

الخريطة الجيوسياسيّة: الهزّات الوجوديّة

وليس بخافٍ بأنّ الخللَين السّياسي والاقتصادي مرتبطان بشكلٍ عضوي مُتماسك، حيث لا يُسمح بفصلهما وتحليلهما على حدة. فانعدام الشّفافيّة والرّقابة، والتّحكّم بالثّروة النّفطيّة؛ جزءٌ لا يتجزّأ من عملية احتكار السّلطة. بل إنّ أهمية تحليل أوجه الخلل بطريقةٍ "تكافليّة"؛ تظهرُ جليّاً عند التّطرّق إلى الخلل الأمني والإتّكاليّة على قوى أجنبيّة غربية لتأمين الحماية الدفاعيّة والعسكريّة لدول المنطقة، حيث إنّه يصْعبُ فهْم هذا التّواجد العسكري - والذي وصل في 2011 إلى حوالي 30 ألف عنصر أجنبي - من دون التّطرّق إلى النّظام السّياسي والاقتصادي المُهيمن.

> **"التّحوّلاتُ الحديثة على الصّعيد الأمني؛ تضعُ المنطقة في عين العاصفة، خاصةً في ظلّ تصاعُد الثّورات العربيّة"**

والتّحوّلاتُ الحديثة على الصّعيد الأمني؛ تضعُ المنطقة في عين العاصفة، خاصةً في ظلّ تصاعُد الثّورات العربيّة، ووصول التّغيير إلى مصر واليمن، بالإضافة إلى الوضع المُتأزّم في سوريا، وارتفاع نبرة الخلاف السّياسي بين أقطاب أنظمة الخليج وإيران، والتوقّعات بأن يدخلَ العراقُ بقوّةٍ إلى ساحة المُنتجين الرّئيسيين للنّفط على مدى السّنوات القليلة القادمة. كلّ هذه التّطوّرات تجعلُ الخريطة الجيوسياسية للمنطقة على صفيحةٍ مُتحرّكة مُعرَّضة ساخنة لهزّات "وجوديّة" قوية، ولا هرب من حقيقة أنّ الخليج يتمركز في عين هذه العاصفة. وأكثر ما قد يبعث القلق في هذا الاتجاه، هو أنّ القرار النّهائي المُتعلّق بالوضع الأمني في الخليج؛ ليس في يد حكّامه ولا شعوبه، بل يُرْسَم على بُعد آلاف الكيلومترات، ممّا يضع مبدأ السّيادة الفعليّة للمنطقة تحت المجهر.

الخللُ السّكاني قد يكون العنصر المجهول، والمغفول عنه في المجتمع، على مدى العقد الماضي، فالأرقام تُبيّن تفاقم الخلل السّكاني بشكلٍ هائل في خضم الطّفرة النّفطيّة الثّالثة ، حتى وصلت نسبة الوافدين في 2011 إلى 48% من إجمالي السّكان، حسب الإحصاءات الرّسميّة، والتي عادة ما تُقلّل من أعداد الوافدين. وهذه النّسبة الصّادِمة تدلُّ على أنّ الوافدين قد أصبحوا، أو سيصبحون على مدى السّنوات القادمة، الأغلبية من سكّان المجلس، ولأوّل مرّة في تاريخه. وعلى الرغم من بدء بعض الدول، خصوصاً السّعوديّة، تنفيذ محاولاتٍ وخطواتٍ جدّيّة لتغيير هذه المعادلة، إلا أنّ هناك تساؤلاتٍ جذريّة حول المنهجيّة المُتّبعة، ومدى فاعليّتها وإنسانيّتها. أمّا في باقي الدول، ففي الوقت الذي يمكن أن نرصدَ الخطابَ الرّسمي الذي يعترف بالمشكلة؛ إلا أنّ الخلل السّكاني يبدو آخذاً في التّفاقم، بل إنّ أربع من دول المجلس (الإمارات، والبحرين، وعمان، وقطر) أخذت في تطبيق إستراتيجيّات تفاقم الخلل السّكاني بشكلٍ صريح، بل إنّ الخلل السّكاني تحوّلَ في إستراتيجيّاتها إلى مصدرِ طلبٍ اقتصادي، يكون على الدّول استقطابه، ورسْم رؤاها حوله، وتسخير مواردها له. لقد تبنّت هذه الدول بناء مشاريع عقاريّة، ومدن جديدة ضخْمة مُوجّهة في الأساس لاستقطاب المستثمر الأجنبي وتوطينه فيها، وتعِدُ هذه المشاريع بجلب أكثر من 4.3 مليون قاطن في هذه الوحدات، وهو عددٌ إنْ تمّ تمكينه فإنّه يتعدّى عدد المواطنين في هذه الدول مجتمعةً.

ملفات نموذجيّة

يستعصى على أيّ عمل بحثي أن يتطرّق إلى كلّ الملفّات الشائكة، والزّوايا المتفرّقة ذات الأهمية الحيويّة في أوجه الخلل المزمنة في المنطقة. ولهذا، فقد اخترنا في هذا العمل التركيزَ على قضايا محدّدة، تسمحُ لنا بالتّعمّق في تحليلها وتبعاتها، حيث ركّزنا في جزء الخلل السياسي على ملف الدّساتير في دول المجلس، والقوانين النّقابية، وتطوّرات حقوق الإنسان. أمّا في الخلل الاقتصادي؛ فتمّ تكريس جزءٍ للعوائد النّفطية، وسُبل صرفها، في مقابل التّركيز على المشاريع والمُدن العقاريّة الضّخمة في الجزء الخالص بالخلل السّكاني. وأخيرا وليس آخرا، ركّز جزء الخلل الأمني على القوّات العسكريّة الأجنبيّة المتواجدة في المنطقة، والوضع الأمني المائي الحرِج فيها. هذا بالإضافة إلى رصْد أهم التطوّرات في كلّ دولة في المجلس على مستوى كلّ وجه من أوجه الخلل المزمنة.

لكن، تبقى الكثيرُ من القضايا الشّائكة التي لم يتطرّق إليها هذا العمل بشكلٍ مفصل. فإنْ كان هذا العمل قد ركّز على البنية الدّستوريّة للأنظمة الحاكمة؛ فلا زال من المهم التّطرّق إلى حالة التّيارات السّياسيّة النّاشطة في المنطقة، وتحليل رؤاها وتحرّكاتها ومطالبها، خاصة فيما يتعلّق بنظرتها حول سُبل مواجهة أوجه الخلل المزمنة الأربعة. ولا يمكن الإنكار بأنّ شبح الاحتقان والتّقسيم الطائفي والمناطقي أصبح خطراً رئيسيّاً، وبدأ يلوح برأسه في المنطقة، ممّا يدفع بالحاجة إلى التّحليل والرّصد والمتابعة الدّوريّة حتى نصل إلى فهمٍ أفضل حول طبيعة وتكوين هذه الظاهرة وسُبل مواجهتها.

نفسُ الأمر ينطبق على مستوى الخلل الإنتاجي-الاقتصادي، فقائمة الملفات التي ينقصها التّحليل المنهجي المُعمّق طويلة جداً، بما فيها تشخيص ونقد الرّؤى التّنمويّة في كلّ من دول المجلس، ونظام التّعليم على مراحله المُتفرّقة، وطبيعة النّظام المصرفي، وعملية الخصخصة وانفتاح السّوق التي طغت على المنطقة في السّنوات العشر الأخيرة، وغيرها العديد من المواضيع الاقتصاديّة الحيويّة التي تحتاج إلى منْ يدرسها بطريقةٍ منهجيّة. أمّا على المستوى الأمني، فتتعدّد القضايا الشّائكة، من وضعيّة الطاقة في المنطقة، إلى حالة الاكتفاء الذّاتي من تصنيع الأسلحة فيها. وتبرز في الخلل السّكاني عدّة قضايا مُلحّة، بما فيها سوق العمل، وتحليل نظام الكفالة. ويبيّن هذا النّقص الشّديد في التّحليل المستقل والمنهجي؛ الحاجة الماسة إلى جهودٍ مُكثّفة ودوريّة لتتبّع هذه المواضيع الجوهريّة، والتي لها تبعات جذريّة على مستقبل دول المنطقة ككلّ.

بوادر المعالجة

ركّز هذا الاصدار على تقديم رصْدٍ وتحليل أوّلي لملامح أوجه الخلل المزمنة في دول المنطقة، وغنيٌّ عن القول أنّ الهدف النّهائي من هذا الرّصد، على الرّغم من صعوبة هذا الهدف، هو الوصولُ إلى حلولٍ واقعيّة وفعّالة ومُستدامة لأوجه الخلل المزمنة. ويطمحُ هذا الاصدار الدوري في أن يكون خطوة أوليّة في هذا الاتجاه، عن طريق التّشخيص المُعمّق والدّوري والعلمي لمكامن المشكلة. وهذه المنهجيّة بنفسها؛ تُعطي بوادر كيفيّة معالجة المشاكل في دول مجلس التعاون، فما بينه هذا العمل هو ان:

1. هناك على الأقل أربعة أوجه خللٍ مُزمنة يجب التّصدي لها، وهذا التّقسيم بنفسه مُهمٌّ لكي يُساعد في توضيح المشكلة ومقاربتها بشكلٍ يسير، ولكن غني في نظرته.

2. من الخطأ النّظر إلى كلٍّ من أوجه الخلل المزمنة؛ على أنها قضية مستقلّة، وإلى مجموعها على أنها مجرّد مجموعة من المشاكل المشتّتة وغير المترابطة جوهريّاً. بل إنّه يجب علينا أن نُحلّل أوجه الخلل جميعاً في إطار وحدةٍ عضويّة مُتماسكة، مُتقاطعة الأبعاد، ومتضافرة العناصر.

3. إنّ المفتاح لمعالجة أوجه الخلل المزمنة لابدّ وأن يكمن أولاً في مواجهة الخلل السّياسي، وبالأخص في المشاركة الفاعلة للمواطنين، وهم الأشخاص المعنيّون أساساً بما سيحصل في المنطقة، في رسْم وصنع واتّخاذ القرار.

بناء الدّولة الديمقراطيّة: الرّؤية البديلة

وهنا يبرزُ السّؤالُ الجوهري: ما هي الرّؤية البديلة للواقع الحالي في دول المجلس، وما هي الأهداف التي نطمحُ إلى استبدال أوجه الخلل المزمنة بها؟ الجواب البديهي قد يكون في بناء دولةٍ ديمقراطيّة، تكفلُ لمواطنيها حقوق وواجبات المواطنة، وتوفّر لهم أسس الأمن والتّنمية المُستدامة.

> "بناء دولةٍ ديمقراطيّة، تكفلُ لمواطنيها حقوق وواجبات المواطنة، وتوفّر لهم أسس الأمن والتّنمية المُستدامة"

ومن باب الطّرح الأوّلي؛ من الممكن تلخيص مقوّمات هذه الدّولة في ثلاثة عناصر رئيسية: الديمقراطية والمواطنة، التّنمية المستدامة، والوحدة. فالدّيمقراطيّة المواطنة هي الحلّ والنّقيض للخلل السياسي، والمفتاح إلى حلّ باقي أوجه الخلل المزمنة عن طريق تحمّل المواطنين مسؤولية رسْم مصيرهم بأنفسهم. أمّا التّنمية المُستدامة، فهي السّبيل للتّغلب على الخلل الاقتصادي وتداعياته؛ من خللٍ سكاني، وخلل أمني في تذبذب أهم موارد الحياة من ماء وغذاء وطاقة. وأما الوحدة فهي الخيارُ الوحيد لمعالجة الإتكاليّة العسكريّة والأمنيّة على الخارج، وذلك من جانب دويلاتٍ صغيرة، ليس لها لا حول ولا قوة في تقرير مصيرها حالياً.

لكن هذا الطّرح يستبطنُ تساؤلاتٍ أكثر ممّا يُجيبها، فما هو مفهوم الدّيمقراطيّة والمواطنة تحديداً، وما هي الآليّة لتطبيقها في كلّ من دول المجلس ذات التّراكم التّاريخي المختلف؟ وما هو السّبيل إلى التّنمية المُستدامة في ظلّ إدمانٍ مُتزايد على ريع النّفط؟ وهل الوحدة خيارٌ مرغوبٌ من شعوب المنطقة، وكيف سيتمّ تطبيقه في غضون الخلافات الحاليّة؟

> "قام الكيان الصهيوني بكتابة "اسرائيل 2020"، وهي خطة تفصيليّة لاستشراف مستقبل إسرائيل"

ليست هذه الخاتمة المكان المناسب للإجابة على هذه الاسئلة، والتي تحتاج إلى دراسةٍ مستفيضةٍ قد تكون مادةً لعمل آخر في هذه السّلسلة من الأعمال الدّوريّة. لكن، ممّا لا شك فيه أن المنطقة بحاجةٍ ملحّةٍ إلى منهج ورؤيةٍ جديدةٍ وشاملة، ترسمُ الطريق لإخراجها من أوجه الخلل التي تعيشها. وقد تكون المراقبة والفهم من "أعدائنا" خيرَ خطوة وبداية في هذا الطريق. مؤخّراً، قام الكيان الصهيوني بكتابة "اسرائيل 2020"[461]، وهي خطة تفصيليّة لاستشراف مستقبل إسرائيل، وضعها 250 خبيراً إسرائيليّا من مختلف المؤسّسات الرّسميّة والأكاديميّة في داخل إسرائيل والجاليات اليهوديّة في العالم، وهدف الخطة هو التّقابل ما بين مواردها وأصولها الاقتصاديّة، وموضعها الجغرافي، وأهدافها الوطنيّة.

وما يُميّز هذه الخطة عن ما قامت به أغلب دول المنطقة من رؤى اقتصاديّة؛ هو أنّ هذه الخطة كُتبت بسواعد وطنيّة من إسرائيل في الأساس، ولم تعتمد على خبراء أجانب لكتابتها. وإنّه من "المضحك المبكي" أن يقوم أجانب من غير مواطني الدّولة برسم الرّؤيّة الوطنيّة لدول الخليج، وأن يتمّ الدّفع إليهم سخيّاً في سبيل ذلك أيضاً. الميزة الثّانية في إسرائيل تتمثّل في المشاركة الواسعة من خبراءَ مثّلوا الاهتمامات الإسرائيليّة المتفرّقة كافة، وتمّ نشرها للعلن، على عكس الرّؤى في دولنا، والتي عادةً ما تبقى سرّيّة، ولا يتمّ النّشر منها إلى الملأ إلاّ المانشيتات الإعلاميّة التي تفتقرُ إلى التّفصيل.

ولن يبدأ هذا العمل من عدم إنْ تمّ تطبيقه في الخليج، فسيكون من المهمّ استشفاء العِبر من التّجارب السّابقة. وثمّة إستراتيجيّة سابقة رسُمت بمنهجٍ مماثل، وتحمل عنوان "نحو إستراتيجية بديلة للتّنمية الشّاملة: الملامح العامة لإستراتيجيّة التّنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربيّة". فقد طلبت الأمانة العامة لمجلس التّعاون في ندوةٍ عقدتها في الشّارقة العام 1983، من المشاركين في النّدوة إيجادَ إطار إستراتيجي تعملُ فيه خطط التنمية في إطار تكامل الدّول الأعضاء. وفي أواخر العام 1983 أقرّت النّدوة الثّانية في البحرين

461 http://www.caus.org.lb/Home/publication_popup.php?ID=558&h=1

بعد المناقشة؛ الوثيقةَ التي قدّمها فريقُ العمل بعنوان «مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التّنمية والتّكامل». كما نُشرّ النّص في المجلة الدّوريّة الصّادرة عن المجلس "لتعاون"، وقدّمت الأمانة العامة بدورها, هذا المشروع إلى اجتماع وزراء التّخطيط في المجلس في مطلع العام 1984, حيث تمّ رفضه، وبذلك أُسدلَ السّتار على ذلك الجهد الأهلي- الرّسمي المُشترك، والذي مع الأسف لم تكن وراؤه جماعة أهليّة تدعو له، وتطالب به بعد إزاحته من التّداول الرّسمي .

> **"العمل من أجل الإصلاح الجذري، وصولا إلى الوحدة، وبدء عمليّة التّنمية المُنتظرة."**

ربّما لو وُضِع هذا المشروع - أو غيره من مشاريع الإصلاح والوحدة والتّنمية - موْضع التّنفيذ، لمّا وجدنا دولنا تسير في مسار «نمط تنمية الضّياع»، حيث أوجه الخلل المزمنة - من خلل سكاني وخلل اقتصادي وخلل أمني وخلل في العلاقة بين الحاكم والمحكوم- تتفاقمُ اليوم فيها، وتفرض على أهلها المُتضرّرين البحثَ من جديدٍ - بعد ثلاثة عقود - عن مسارٍ يؤدّي إلى وحدة المنطقة من أجل مواجهة المخاطر المُحدقة بها. وقد يكون من المهم وضْع إستراتيجيّةٍ مماثلة على مدى السنوات القادمة لاستشفاء ما هي المتغيّرات والمتطلّبات التي تواجهها المنطقة على مدى السنوات القادمة، وكيفيّة مواجهتها، في سبيل إعادة بناء الدّولة على أسسٍ سليمة، على أن تتوافر الآليّات التي تضمن تفعيلها بشكلٍ سليم.

و أملنا هو أن يكون جهدنا هذا وغيره من الجهود؛ قادرة على العمل من أجل الإصلاح الجذري، وصولا إلى الوحدة، وبدء عمليّة التّنمية المُنتظرة.

مركز الخليج لسياسات التنمية
Gulf Centre for Development Policies

قطعة 5, مبنى 1
منطقة مبارك العبدالله, الكويت
-
www.gulfpolicies.com
-
info@gulfpolicies.com
00 965 2530 7074